



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثاني والعشرون

رأس - رفقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ
فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ . ١٢

(سورة التوبة اية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(امرؤه البخاري ومسلم)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

طباعة ذات السلسلة - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

أرض. وتفصيل ذلك في مصطلح: (جناية، دية، أرض).

كشف الرأس في الصلاة:

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في استحباب ستر الرأس في الصلاة للرجل، بعمامة، ومدي معانها، لأنه كأن كذلك يهمل^(١).

أما المرأة فيجب عليها ستر رأسها، في الصلاة. وتفصيل ذلك في مصطلحي: (صلاة وعورة).

ستر الرأس عند دخول الحلاء:

٤ - يستحب أن لا يدخل الحلاء حاسر الرأس^(٢)، لأن النبي ﷺ كان إذا دخل الحلاء، لبس حذاء، وغطى رأسه^(٣).

ضرب الرأس في الحد، والتأديب:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يضرب رأس المتجاوز للحد أو التعزير، لأنه من العقاب، وربما

(١) حديث: «لم يخفى ﷺ كان يصلي بالعمامة، ذكره صاحب كشف القناع (١/٢٦٧، ط: دار الكتب) خلافاً لما ذهب إليه نية في شرحه.

وانظر فتح القدير (١/٢٩٧)، وكشاف القناع (١/٢٦٧).
- (٢) رآسي المطبق (١/١٧٨)، روضة الطالبين (٢/٢٨٨).

(٣) روضة الطالبين (١/٢٦٧)، وكشاف القناع (١/٢٩٧)، ابن حبان (٢/٢٣٠).

(٤) حديث: «لم يخفى ﷺ كان إذا دخل الحلاء، ذكره صاحب كشف القناع (١/٢٩٧، ط: دار الكتب) وهو الذي ابن سعد عن حديث حبيب بن صانع مرسل.

رأس

التعريف:

١ - الرأس مفرد، وجمع القف: فيه: رؤوس، وجمع الكثرة رؤوس.

وهو في اللغة: أعلى كل شيء، ويطلق محاوراً على سبب القوم وعلى القوم إذا كثروا وعروا. ورأس المال: أصله^(١).

والاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى اللغوي.

الأحكام المتعلقة بالرأس:

٢ - تختلف الأحكام المتعلقة بالرأس باختلاف موضوع الحكم.

ففي الوضوء: يجب المسح بالرأس باتفاق الفقهاء. وأما مقدار ما يمسح فمبه خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح: (وضوء).

وفي الحج: وتعمرة يحرم على الرجل المحرم تغطية الرأس أو جزء منه، وتحب التغطية فيه. وتفصيل ذلك في مصطلح: (إحرام).

وفي الجناية على الرأس قصاص، أو دية، أو

(١) لأج العروص، من التمة

يقضي ضربه إلى ذهاب سمعه، وبصره، وعقله، أو قتله، والمقصود تلويده لا قتله، وروي عن عمرو رضي الله عنه أنه قال للجنادة: اتق الوجه، والرأس.

وقال أبو يوسف من الخنيفة: إنه يضرب الرأس في الحذف والتزوير، لأنه لا يخاف التلف بسوط أو سوطين، وقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه قال: اضربوا الرأس فإن الشيطان فيه، وهذا هو المراجع عند الشافعية.^(١)

رأس المال

التعريف :

اليمن على أكل الرؤوس :

١ - رأس المال في اللغة: أصل المال بلا ربح ولا زيادة، وهو جملة المال التي نشر في عمل ما.^(٢) قال الله تعالى: ﴿وإن ينشأ فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾.^(٣)

٥ - إذا حلف لا يأكل رأساً وأطلق، حل على رؤوس الأنعام، وهي الغنم، والإبل، والبر، لأنها هي التي تباع وتشترى في السوق منفردة، وهي المتعارفة، وإلى هذا ذهب الشافعية على الصحيح عندهم، وبوخنيفة. وقال الصليحان: يحمل على رأس الغنم، وهو قول عند الشافعية، أما إن عمم أو خصص فإنه يتبع، وإن قصد ما يسمى رأس حث بالكل.^(٤)

وفي الاصطلاح لا يخرج عن المعنى النعوي.

مواطن البحث :

وتفصيل ذلك في مباحث الأيمان من كتب الفقه.

أما ما يتعلق بشعر الرأس من الأحكام فينظر في مصطلح: (شعر).

٢ - يذكر هذا المصطلح في: الزكاة، والشركة، والمضاربة، والسلم، والربا، والقرض، ويوع الأمانات، والمرابحة، والتولية، والخطيئة. ويرجع إلى الأحكام المتعلقة بهذا المصطلح في مظانها المذكورة.

(١) الاختصار ٨٥/٤، معنى المحتاج ١٩٠/٤، والمغني ٣١٤/٨، وسواحب الجليل ٣١٨/٦.

(٢) معنى المحتاج ٣٣٥/٤، والاختصار ٦٤/٨، وابن عابدين ٩١/٢، وأبني الطالب ٢٥٥/٤.

(٣) لسان العرب، رواج العروس، والمجمع لموسى.
(٤) سورة البقرة ٢٦٩/٤.

وفي الاصطلاح: إيقاع شيء بطلعت له
الصدر يخص به الله سبحانه بعض أصفائه. (١)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (الإلهام).
والفرق بين الرؤيا والإلهام أن الإلهام، يكون
في اليقظة، بخلاف الرؤيا فإنها لا تكون إلا في
النوم.

رؤيا

التعريف:

١ - الرؤيا على وزن فعلى ما يراه الإنسان في
نومه، وهو غير متصرف لآلف التأنيث كما في
المصباح، ويجمع على رؤى.
وأما الرؤية بالهاء فهي رؤية العين ومعانيها
للشيء، كما في المصباح، وتأتي أيضا بمعنى
العلم كما في الصحاح واللسان، فإن كانت
بمعنى النظر بالعين فإنها تعدى إلى مفعول
واحد، وإن كانت بمعنى العلم فإنها تعدى
إلى مفعولين. (٢)
والرؤيا في الاصطلاح لا تخرج عن المعنى
المعزى.

ب - الحلم:
٣ - الحلم يقسم الحياء المهمة وضم اللام وقد
نسكن تخفيفا هو الرؤيا، أو هو اسم للاحتلام
وهو الجماع في النوم. (٣) والحلم والرؤيا وإن كان
كل منهما يحدث في النوم إلا أن الرؤيا اسم
للمحسوس فذلك نضاف إلى الله سبحانه
وتعالى، والحلم اسم للمكروه فيضاف إلى
الشیطان لقوله ﷺ: «الرؤيا من الله، والحلم
من الشيطان». (٤) وقال عيسى بن دينار: الرؤيا
رؤية ما يتناول على الخبر والأمر الذي يسره،
والحلم هو الأمر الفطري المجهول يريه الشيطان
للمؤمن ليحزنه وليكدر عيشه. (٥)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الإلهام:

٢ - الإلهام في اللغة: تلقي الله سبحانه وتعالى
الخبر لعبده، أو إلهامه في روجه. (٦)

- (١) كتاب اصطلاحات العيون
- (٢) القاموس المحيط، مادة: (حلم)، صحيح مسلم بشرح
النووي ١/ ١١ ط - المصرية، تفسير الطبري ٩/ ١٢٤ ط
- المصرية.
- (٣) حديث: «الرؤيا من الله والحلم من الشيطان» أخرجه
البخاري والفتح ١٢/ ٣١٩ ط - السلفية، ومسلم
(١/ ١٧٧ ط - الحديث) من حديث أبي سعيد، وهذا
البخاري - والرؤيا الصادقة.
- (٤) الخطي ٧/ ٣٧٧ ط - المعري.

- (١) المصباح، والقاموس مادة: (رؤى)، الصحاح واللسان،
مادة: (رؤى)، وتكليات ٢/ ٣٨٤ ط - دمشق.
- (٢) القاموس، واللسان، والمصباح، مادة: (حلم).

ج - الحاضر :

٤ - الحاضر هو لمرّة الثالثة من مراتب حديث النفس ، ومعناه في اللغة ما يحظر في القلب من تدبير أمر ، وفي الاصطلاح ما يرد على القلب من خطاب أو إلزام الذي لا عمل للعبد فيه ، والحاضر غالبا يكون في انقباض القلب بخلاف الرؤيا^(١)

د - الوحي :

٥ - من معانيه في اللغة كما قال ابن فارس الإشارة والمرسالة والكتابة وكل ما القى إلى غيرك ليعلّمه ، وهو مصدر وحى إليه شيء من باب وعد ، وأوحى إليه بالالف مثله ، ثم غلب استعمال الوحي فيه ، يلحق إلى الأنبياء من عند الله تعالى ،^(٢) فالفرق بين الرؤيا واضح ، ورؤيا الأنبياء وحى ، وفي الحديث : وأول ما يبدى به النبي ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة^(٣) .

الرؤيا الصالحة ومزنتها :

٦ - الرؤيا الصالحة حالة شريفة ومزلة رفيعة كما

ذكر القرطبي ، قال رسول الله ﷺ : ألم ينزل من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم المصالح أو تروى له^(١) . وقد أخرج الثرمذي في جامعهم أن رجلا من أهل مصر سأل أبا المرداد رضي الله عنه عن قوله تعالى : فلهم لبشرى في الحياة الدنيا^(٢) قال : ما سألني عنها أحد منذ سألت رسول الله ﷺ عنها . فقال : ما سألني عنها أحد غيرك منذ أنزلت ، هي الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو تروى له^(٣) .

وقد حكم رسول الله ﷺ أن الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة^(٤) وروى غير ذلك .

والمراد بالرؤيا الصالحة غائب رؤى الصالحين

(١) حديث : (لم ينزل من مبشرات النبوة ...) أخرجه مسلم (٣٤٨/١) ط الحلبي من حديث ابن عباس .

(٢) سورة يوسف / ٦٤ .

(٣) حديث أبي الفرج : ما سألني عن أحد غيرك أخرجه القرطبي (٢٨٦/٥ - ٢٨٧ ط الحلبي) وفي إسناده جهالة ، ولكن نه شاهد من حديث جيلة بين الصلوات أخرجه أحمد (٣٦٥/٥) ط المسية وأخر من حديث أبي هريرة أخرجه الطبري في تفسيره (١٥٩/١٢١) ط (تصرف) بطوى به .

(٤) فتح الباري ٣٦٢/١١ - ٣٦٣ ط الرياض ، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠١ - ٢٠٢ ط المصرية ، نكتة الأصولي ١٢٩/١ ط النجاة ، تفسير القرطبي ١٢٢/٩ ، ١٢٣ ط المصرية .

وحديث : (أخرج الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة) أخرجه ابن عذري (الفتح ٣٧٣/١٢) ط السلفية من حديث أبي سعيد الخدري

(١) الصحاح مادة (وحى) ، والقصور للقرطبي ٢٣٣/٢ ط الأولى ، وتصريفات للجرجاني ١/ ١٢٩ - تصريفي ، والكليات ٣٠٩/٢ ط دمشق

(٢) المصباح مادة : (وحى)

(٣) حديث : أول ما يبدى به النبي ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة ، أخرجه البجلي (الفتح ١٦١/١) ط السلفية من حديث عائشة

كما قال السلب، والأفصال قد يرى
الأضغاث ولكنه نادر نقلة تكن الشيطان منهم،
بخلاف عكسهم، فإن الصدق فيها نادر لعلية
تسلط الشيطان عليهم، فالتناس على هذا
ثلاث درجات.

١- الأنبياء رؤاهم كلها صدق، وقد يقع فيها
ما يحتاج إلى تعبير.

٢- الصالحون والأغلب على رؤاهم الصدق،
وقد يقع فيها ما لا يحتاج إلى تعبير.

٣- ومن عداهم وقد يقع في رؤاهم الصدق
والأضغاث.

وقال القاضي أبو بكر العريبي: إن رؤيا
المؤمن الصالح هي التي تنسب إلى أجزاء النبوة
لصلاحتها واستقامتها، بخلاف رؤيا الفاسق
فإنها لا تعد من أجزاء النبوة، وقيل تعد من
نقص الأجزاء، وأما رؤيا الكافر فلا تعد
أصلا. وقريب من ذلك ما قاله القرطبي من أن
المسلم الصادق الصالح هو الذي يناسب حاله
حال الأنبياء فأكرم بنوع ما أكرم به الأنبياء وهو
الإطلاح على الغيب. وأما الكافر والفاسق
والمخلط فلا، ولو صدقت رؤياهم أحيانا فذلك
كما قد يصدق الكفوب، وليس كل من حدث
عن غيب يكون خبره من أجزاء النبوة كالنكاهن
والمنجم. (١)

هذا، وقد استشكل كون الرؤيا جزءا من
النبوة مع أن النبوة انقطعت بموت النبي ﷺ كما
ذكر الحافظ في الفتح ف قيل في الجواب: إن وقعت
الرؤيا من النبي ﷺ فهي جزء من أجزاء النبوة
حقيقة، وإن وقعت من غير النبي فهي جزء من
أجزاء النبوة على سبيل المجاز. وقال الخطابي:
قيل معناه: أن الرؤيا نجي، عسى موافقة النبوة لا
أنها جزء باقي من النبوة، وقيل المعنى: إنها جزء
من عدم النبوة، لأن النبوة وإن انقطعت فعملها
باقي. (٢)

رؤيا الله سبحانه وتعالى في المنام:

٧- اختلف في جواز رؤيته سبحانه وتعالى في
المنام فقيل: لا تقع، لأن المرئي فيه خيال
ومثال، وذلك عسى القديم محال، وقيل: تقع
لأنه لا استحالة لذلك في المنام. (٣)

رؤيا النبي ﷺ في المنام:

٨- ذكر البخاري في كتاب التعبير من صحيحه
بابا بعنوان من رأى النبي ﷺ في المنام وذكر فيه
خمس أحاديث منه: ما رواه عن أبي هريرة
رضي الله عنه أنه قال: سمعت النبي ﷺ

١- مسلم شرح النووي ٢٠/٢١ ط المصرية، ومصر
القرص ١٢٩/٩ ط الأولى

(١) فتح الباري ١٣/٣٦٣، ٣٦٤

(٢) المجموع ١/٤٤٦، وتبويب العمدة ١/١٧١، وضع

البازي ١٩/٣٨٧

(١) فتح الباري ١١٢/٣٩١ هـ الرياض، وصحيح

أحدهما : صحابي رآه فعلم صفته فانطبع في نفسه مثاله فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله المعصوم من الشيطان، فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته عليه الصلاة والسلام.

وثانيهما : رجل تكرر عليه سماع صفاته المنقولة في الكتب حتى انطبع في نفسه صفته عليه الصلاة والسلام، ومثاله المعصوم، كما حصل ذلك لمن رآه، فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله عليه الصلاة والسلام كما يجزم به من رآه، فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته عليه الصلاة والسلام، وإنما غير هذين فلا يحل له الجزم بل يجوز أن يكون رآه عليه السلام بمثاله، ويحتمل أن يكون من تخيل الشيطان، ولا يفيد قول الحرابي أن رآه أنا رسول الله، ولا قول من يحضر معه هذا رسول الله، لأن الشيطان يكذب لنفسه ويكذب لغيره، فلا يحصل الجزم، وهذا وإن كان صريحا في أنه لا يبد من رؤية مثاله المخصوص لا ينافي ما تقرر في التعبير أن الرائي يراه عليه الصلاة والسلام شيئا وشيئا وأسود، وذاهب العينين، وذاهب اليدين، وعلى أنواع شتى من المثل التي ليست مثاله عليه الصلاة والسلام، لأن هذه الصفات صفات الرائيين وأحوالهم تظهر فيه عليه الصلاة والسلام وهو كالمرآة لهم. (١)

يقول : من رأى في المنام فسيراي في البقعة ولا يمثل الشيطان بي. (٢)

وهذه الأحاديث تدل على جواز رؤيته ﷺ في المنام، وقد ذكر الحفاظ في الفتح، والنووي في شرح مسلم أقوالا مختلفة في معنى قوله ﷺ : ومن رأى في المنام فسيراي في البقعة.

والصحيح منها أن مقصوده أن رؤيته في كل حالة ليست باطللة ولا أضغاثاء، بل هي حق في نفسها، ولو روي على غير صورته التي كانت عليها في حياته ﷺ، فتصور تلك الصورة ليس من الشيطان بل هو من قبل الله، وقال : وهذا قول القاضي أبي بكر بن العلي بن أبيه، ويؤيده قوله : « فقد رأى الحق » (٣) أي رأى الحق الذي قصد إعلام الرائي به، فإن كانت على ظاهرها ولا معنى في تأويلها ولا يحمل أمرها، لأنها إما بشرى بخير، أو إنذار من شر إما الخيف الرائي، وإما لينزجر عنه، وإما لينبه على حكم يقع له في دينه أو دنياه. (٤)

ويذكر القسراي في القسوف أن رؤيته عليه الصلاة والسلام إنما تصح لأحد رجلين : -

(١) حديث : « من رأى في المنام فسيراي في البقعة » أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٣/١٢ - ط السلفية) ومسلم (١٧٧٨/٤ - ط الحلبي) والمناقب للبخاري.

(٢) حديث : « فقد رأى الحق » أخرجه البخاري (الفتح ٣٨٣/١٢ - ط السلفية) من حديث أبي قتادة.

(٣) فتح الباري ٣٨٤/١٢ - ٣٨٥ - ط الرياض.

(٤) الفرق ٢٤٥/١ ط الأولى.

ترتب الحكم على قول النبي ﷺ أو فعله في الرؤيا:

٩- من رأى النبي ﷺ في المنام يفسر قولاً أو بفعل فعلاً فهل يكون قوله هذا أو فعله حجة يترتب عليها الحكم أو لا؟

ذكر الشوكاني في ذلك ثلاثة أقوال:-

الأول: أنه يكون حجة ويلزم العمل به، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من أهل العلم منها الأستاذ أبو إسحاق، لأن رؤية النبي ﷺ في المنام حق والشیطان لا يتمثل به.

الثاني: أنه لا يكون حجة ولا يثبت به حكم شرعي، لأن رؤية النبي ﷺ في المنام وإن كانت رؤيا حق وأن الشيطان لا يتمثل به لكن التمسك ليس من أهل التحمل للرؤية لعدم حفظه.

الثالث: أنه يعمل بذلك ما لم يخالف شرعاً ثابتاً.

قال الشوكاني: ولا يخفى أن الشرع الذي شرعه الله تعالى على لسان نبينا ﷺ قد كونه الله عز وجل وقال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾^(١)

وَمَ يَأْتِي دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رُؤْيَاهُ فِي النَّوْمِ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ إِذَا قَالَ فِيهَا بِقَوْلٍ، أَوْ فَعَلَ فِيهَا فِعْلاً يَكُونُ دَلِيلًا وَجْهًا، بَلْ قُبِضَ اللَّهُ إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ كَمَلَ لَهُ الْإِمَّةُ مَا تَشَرَّعَ لَهَا عَلَى لِسَانِهِ وَلَمْ يَبْقَ

بعد ذلك حاجة للإمامة في أمر دينها، وقد انقطعت البعثة لتبليغ الشرائع، رتبها بطلوت وإن كان رسولاً حياً وميتاً، وهذا تعلم أنه لو قدوساً ضبط الناس لم يكن ما رآه من قوله ﷺ أو فعله حجة عليه ولا على غيره من الأمة.^(٢)

وذكر صاحب تهذيب الفروق أيضاً أنه لا يترجم من صحة الرؤيا التحويل عليها في حكم شرعي لاحتمال الخطأ في التحصيل وعدم ضبط المرئي، ثم ذكر بعد ذلك ما يدل على أن ما ثبت في البيضة مقدم على ما ثبت بالنسب عند التعارض، قال العزيز بن عبد السلام لرجل رأى النبي ﷺ في المنام يقول له إن في المحل انقلاباً ركازاً اذهب فخذهُ ولا خس عليك فذهب ووجدته واستفتى ذلك الرجل العلماء، فقال له العسري: اخسرج الخمس فإنه ثبت بالنسب، وقصارى رؤيتك الأحاد، فلذلك لما اضطربت آراء الفقهاء بالتحريم وعدمه فيمن رآه عليه السلام في المنام فقال له إن امرأتك طالق ثلاثاً وهو يجزم أنه لم يطلقها لعارض غيره عليه السلام عن تحريمها في النوم، وإجباره في البيضة في شريعته المعظمة أنها مباحة له، استظهر الأصل أن إخباره عليه السلام في البيضة مقدم على الخبر في النوم كطريق الاحتياط للمرائي بالخط في ضبطه المشاك قال: فإذا عرضنا على

(١) إرشاد المبحر / ٢٤٩ ط - الحلبي

(٢) سورة المائدة / ٣

بمشاهد، ويقال: عبرت الرؤيا بالتخفيف إذا فسرتها، وعبرتها بالتشديد للمبالغة في ذلك.^(١) وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾^(٢) أنه مشتق من عبور انتهى، فعبير الرؤيا يصير بما يؤول إليه أمرها، ويستعمل بها كما في روح المعاني من الصورة المشاهدة في المنام إلى ما هي صورة ومثال ما من الأمور الأخفية والأنفس الواقعة في الخارج.^(٣) هذا وقد ذكر ابن القيم في أعلام المشرقين صورا لتعبير الرؤيا وتأويلها، ومن تلك الصور: تأويل الثياب بالدين والعلم، فإن الرسول ﷺ أول القميص في المنام بالدين والعلم.^(٤)

والقدر المشترك بينهما هو أن كلا منهما يستر صاحبه ويحميه بين الناس، فالقميص يستر بدن، والعلم والدين يستر روحه وقلبه، ويحميه بين الناس.

وتأويل الثوب بالقطرة لما في كل منهما من التغذية الموجبة للحياة وكمال النشأة. وتأويل

أنفسنا احتيال طرو الطلاق مع الجهل به واحتيال طرو الغلط في المثال في النوم وجدنا الغلط في المثال أبسر وأرجح، وأما ضبط عدم الطلاق فلا يحصل إلا على التصادم من الناس، وانعمل بالراجع متعين، وكذلك لو قال عن حلال أنه حرام، أو عن حرام أنه حلال، أو عن حكم من أحكام الشريعة قدما ماثب في الیقظة على ما رأي في النوم، كما لو تعارض خبران من أخبار الیقظة صحيحان فإما تقدم الأرجح بالسند، أو بالقلة، أو بفصاحته، أو قلة الاحتمال في المجاز أو غيره، فكذلك خبر الیقظة وخبر النوم يجرجان على هذه القاعدة.^(٥)

تعبير الرؤيا :

١٠ - التعبير كما ذكر الحافظ في الفتح خاص بتفسير الرؤيا، ومعناه العبور من ظاهرها إلى باطنها، وقيل: هو النظر في الشيء، فيعتبر بعضه ببعض حتى يحصل على فهمه حكاية الأزهري، وبالأول جزم الراجح، وقال أصله من العبقرية ثم سكون، وهو النجوز من حال إلى حال، وخصوا تجاوز الماء بباحة أو في سفينة أو غيرها بلفظ العبور بضمين، وعبر القوم إذا ماتوا كأنهم جازوا القنطرة من الدنيا إلى الآخرة، قال: والاعتبار والعبارة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس

(١) الصبح المتبر، فتح الباري ١٩/ ٣٥٢ ط - الرياض.
(٢) سورة يوسف / ٤٣
(٣) تفسير القرطبي ٩/ ٢٠٠ ط - مصرجة، روح المعاني ١٢/ ٢٥٠ ط المبرية.
(٤) حديث: إنا الرسول ﷺ أول القميص في المنام بالدين والعلم، أخرجه البخاري (الفتح ١٢/ ٣٩٥ - ط السلفية) دون قوله (والعلم).

(٥) ملتب المروق ١٤/ ٢٧٠ - ٢٧١ ط - الأولى

لقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ الْفِرْعَوْنُ لِيَكُونَ لَهْمَ عَدُوٍّ وَهَازِمًا﴾^(١).

والرماد بالعمل الباطل لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَجْلُهُمْ كَرُمٌ شَدِيدٌ مِنَ الرِّيحِ﴾^(٢) فإن الرقيا أمثال مضروبة ليستدل لوانني بما عريب له من المثل على نظيره، ويعبر منه على شبهه^(٣).

هذا، وما ورد في تفسير الرؤيا من أنسنة حديث أبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض بها نخل، فذهب وتللى إلى أنها اليمامة أو هجر فإذا هي المدينة يشرب. ورأيت فيها يقرأ والله خير، فإذا هم المؤمنون يوم أحده، وإذا أخير ما جاء الله به من الخير وشواب الصديق الذي أتانا الله به بعد يوم بدوره^(٤).

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بيننا أنا ونائم إذا أتيت غرائس الأرض فوضع في يدي سواران من ذهب فكبرا عليّ وأهواني، فلوحي إلي أن اتفخهين، فنفختهما فطارا، فلوكتهما انكذابين

البقر بأهل الدين والخير الذين بهم عبادة الأرض كما أن البقر كذلك.

وتأويل التزوع والحرق بالعمل، لأن العمل زارع للخير والشر.

وتأويل الخشب انقطاع المساند بالمتافين، والجلسع بينهما أن المتعلق لا روح فيه ولا عقل ولا ثمر، فهو بمنزلة الخشب الذي هو كذلك.

وتأويل النار بالفتنة لإفساد كل منها ما يبر عليه ويتصل به.

وتأويل النجوم بالعلماء والأشراف حصول مدابة أهل الأرض بكسل منها، ولا ارتفاع الأشراف بين الناس كارتفاع النجوم.

وتأويل انغيث بالرحمة والعلم والقرآن والحكمة وصلاح حال الناس، إلى غير ذلك من الصور الواردة في تفسير الرؤيا، والمأخوذة من الأمثلة الواردة في القرآن، ثم قال: وباجملة مما تقدم من أمثال القرآن كلها أصول وقواعد لعلم التعبير لمن أحسن الاستدلال بها، وكذلك من فهم القرآن فإنه يعبر به الرؤيا أحسن تعبير، وأصول التعبير الصحيحة إنما أخذت من مشكاة القرآن، فالسنة تعبر بالنجاة، لقوله تعالى: ﴿فَأَنجِيْنَاهُ وَأَصْحَابَ الْمَشْنَةِ﴾^(٥) وتعبر بالنجاة. والمفضل الرضيع يعبر بالعدو

(١) سورة القصص ٨٢

(٢) سورة إبراهيم ١٨

(٣) اعلام المؤمن ١٦ / ١٩٥ - ١٩٥ - ١٩٥

(٤) حديث أبي موسى - رأيت في المنام أني أهاجر إلى مكة

أخرجه البخاري (الفتح ١٦ / ٢٦١ - ٢٦١ - ٢٦١) ومسلم

(٥) سورة البقرة ١٩٧ - ١٩٧ - ١٩٧ ط الخليلي واللفظ للبخاري

(١) سورة البقرة ١٩٧

اللذين أنا بينهما: صاحب صنعة وصاحب
البيعة. (١)

وما أخرجه البخاري عن عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «رأيت امرأة
سوداء ثلاثة الرؤس خرجت من المدينة حتى
قامت بمهبة، فأولت أن وراء المدينة نخل إلى
مهبة وهي الجحفة». (٢)

وما أخرجه البخاري عن أبي موسى عن
النبي ﷺ قال: «رأيت في رؤياي أني هرزت
سيفا فانقطع صدره، فإذا هو ما أصيب من
المؤمنين يوم أحد، ثم هرزته أخرى فعلا أحسن
ما كان، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع
المؤمنين». (٣)

هذا ولا تقص الرؤيا على غير شقيق ولا
ناصح، ولا يحدث بها إلا عاقل محب، أو
ناصح، لقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا بَنِي
رُؤَسَاءِكَ عَلَىٰ إِحْسَانِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ (٤)
ولقوله ﷺ: «ولا تقص الرؤيا إلا على عالم أو

(١) حديث أبي هريرة. «بينما أنا قائم إذ أتيت خزائن الأرم،
أخرجني البخاري (الفتح ١٢/٤٢٢ - ط السلفية) وسلم
(١٧٨١/٤) - ط الخليلي، واللفظ للبخاري.

(٢) حديث ابن عمر: «رأيت امرأة سوداء...» وأخرج
البخاري (الفتح ١٢/٤٢٦ - ط السلفية)

(٣) حديث أبي موسى. «رأيت في رؤياي أني هرزت سيفا،
أخرجني البخاري (الفتح ١٢/٤٢٧ - ط السلفية).

(٤) سورة يوسف /

ناصح». (١) وأن لا يقصها على من لا يحسن
التأويل، لقول مالك: لا يعبر الرؤيا إلا من
يحسنها، فإن رأى خيرا أخبر به، وإن رأى
مكروها فليقل خيرا أو ليصمت، قيل: فهل
يعبرها على الخير وهو عنده على المكروه لقول
من قال: إنما على ما تأملت عليه، فقال: لا، ثم
قال: الرؤيا جزء من النبوة، فلا يتلاعب
بالنبوة.

وإذا رأى ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن
شر الشيطان، وليقل ثلاثا، ولا يحدث بها أحدا
فإنها لا تفسره، وإذا رأى ما يحب فعليه أن
يحمد، وأن يحدث بها، لقوله ﷺ فيها أخرجه
البخاري عن عبد ربه بن سعيد قال: سمعت
أبا سلمة يقول: «لقد كنت أرى الرؤيا فتمرضني
حتى سمعت أبا قتادة يقول: وأنا كنت أرى
الرؤيا فتمرضني حتى سمعت النبي ﷺ يقول:
«الرؤيا الحسنة من الله، فإذا رأى أحدكم
ما يحب فلا يحدث به إلا من يحب، وإذا رأى
ما يكره فليتعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان
وليقل ثلاثا، ولا يحدث بها أحدا فإنها لن
تفسره». (٢)

(١) حديث: «لا تقص الرؤيا إلا على عالم أو ناصح، أخرج
الترمذي (٤/٥٣٧ - ط الخليلي) من حديث أنس بن مالك،
وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) حديث أبي قتادة: «الرؤيا الحسنة من الله، أخرجني البخاري
(الفتح ١٢/٤٣٠ - ط السلفية).

وفصوله ٣٣٣ فيها أخرجه البخاري أيضا عن
أبي سعيد الخدري (إذا رأى أحدكم الرؤيا يجيها
فإنها من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها،
وإذا رأى غير ذلك مما يكره فإنها هي من
الشيطان، فليستعذ من شرها ولا يذكرها لأحد
فإنها لن تضره).^(١)

رؤية

التعريف :

١ - الرؤية لغة : بتركا الشيء بحاسة البصر،
وقال ابن سبويه : الرؤية : أنظر بالعين والقلب .
والتعاطب في استعمال الفقهاء أنه هو المعنى
الأول، وذلك كما في رؤية الهلال ، ورؤية
البيع ، ورؤية تشاهد الشيء المشهود به
وهكذا .

وقال الجرجاني : الرؤية : المشاهدة بالبصر
حيث كان في الدنيا والآخرة.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإدراك .

٢ - الإدراك : هو التعرف في أوسع معانيها،
ويشمل الإدراك الحسي والمعنوي.^(٣)

وهو في الاصطلاح : انطباع صورة الشيء في
المدحس .

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، وتصحيح، وتعريفات
الجرجاني

(٢) لسان العرب، والمصباح المنير، وتصحيح

(١) تفسير القرطبي ١٦٩/٨ ط: الأولى، فتح الباري ١٢/٢٢٠
- ٢٣٠ ط: الرياض، وصحيح مسلم شرح النووي
١٥/٣٦ - ٣٤، وحديث أبي سعيد الخدري : (إذا رأى
أحدكم الرؤيا أخرجه العاري (لم يفتح) ١٢/ ٢٣٠ - ط
المستطبة).

ما يتعلق بالرؤية من أحكامكم :
رؤية الأجنبية والمعالم :

٥ - يحرم على الرجل نعمة رؤية ما يعتبر عورة من المرأة سواء أكانت محرمة أم أجنبية على الاختلاف بين ما هو عورة بالنسبة للمحرم وما هو عورة بالنسبة للأجنبي . هذا مع استثناء حالات الضرورة كالنظر للعلاج أو من أجل الشهادة .

كذلك يحرم على المرأة نعمة رؤية ما يعتبر عورة من الرجل سواء أكان محرمة أم أجنبية على الاختلاف بين ما هو عورة بالنسبة للمحرم وما هو عورة بالنسبة للأجنبي .

ويحرم على الرجل نعمة رؤية العورة من رجل آخر . ويحرم على المرأة نعمة رؤية العورة من امرأة أخرى .

والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّونَ أَبْصَارَهُمْ وَيَحْفَظُونَ أَرْوَاحَهُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ لِّهُمْ إِنْ كَانُوا خَائِفِينَ ﴾ وقيل للمؤمنات بغضض من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها . . . (١) الخ الآية .

ولفسون النبي ﷺ لأسباب بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنها ؛ وبأشياء : إن المرأة إذا بلغت للحيض لم تصلح أن يرى منها

ويفذلك يكون الإدراك أهم من الرؤية لأنه قد يكون بالبصر وبغيره من الحواس ، ولذلك يقول ابن قدامة : مترك النعم الذي تقع به الشهادة : الرؤية والسمع والشم والذوق واللمس . (١)

ب - النظر :

٣ - النظر : طلب ظهور الشيء بحاسة البصر أو غيرها من الحواس . والنظر بالقلب من جهة التفكير . والفرق بين النظر والرؤية ، أن النظر تغليب العين حال مكان المرئي طلبا للرؤية ، والرؤية هي إدراك المرئي . وقال الباقلاني : النظر هو الفكر الذي يطلب به علم أو غلبة ظن . (١)

الحكم التكليفي :

٤ - يختلف الحكم التكليفي لطلب الرؤية باختلاف ما نستعمل فيه الرؤية فقد تكون الرؤية واجبة على الكفاية كؤية هلال رمضان كما يقول الخفيف . وقد تكون الرؤية مستحبة كؤية المخطوبة . وقد تكون حراما كؤية عورة الأجنبي . وقد تكون مباحة كؤية الأشياء العادة .

وسباني تفصيل لذلك في البحث .

(١) المغني ١٥٨/٩ ط الرياض .

(٢) الفروق للمصري ٦٧ ، وكشاف اصطلاحات الفنون

ويجوز في الجملة رؤية الإنسان عورة نفسه.^(١)

وينظر التفصيل في مصطلحات: (أجنبي، أموة، حجاب، ستر العورة، عورة، نظن).
رؤية الخطوبة :

٦ - الأصل أن نعد رؤية الأجنبية حرام لقوله تعالى: ﴿قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾^(٢) لكن من أراد النكاح فإنه يجوز له النظر إلى من يريد نكاحها، بل يسن ذلك لقول النبي ﷺ للمغيرة بن شعبه وقد خطب امرأة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما»^(٣) بل يجوز تكرار النظر إن احتاج إليه ليتبين عيبتها، فلا ينجم بعد النكاح، إذ لا يحصل الغرض غالبا بأول نظرة. وهذا في الجملة.^(٤)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (خطبة).

رؤية الجسم الماء :

٧ - من تيسر للصلاة لعدم وجود الماء ثم رأى

إلا هذا وهذا وأشار إلى وجهه وكفيه.^(٥)

وتعمد النظر بشهوة إلى ما ليس بعورة حرام سواء أكان للنظر من الرجل إلى المرأة أو العكس، لأنه يجر إلى الفتنة لقول النبي ﷺ: «يا علي لا تنسح النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة»^(٦) ولما ورد من أن الفضل ابن عباس كان رديف رسول الله ﷺ في الحج فجاءته الخبيصة تستنيه، فآخذ الفضل ينظر إليها وتغتر هي إليه تصرف عليه الصلاة والسلام وجه الفضل عنها.^(٧) فقال له العباس في رواية: لويت عني ابن عمك. قال: وأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما.^(٨)

هذا مع ما هو معروف من أنه لا بأس في الجملة بنظر كل من الزوجين إلى عورة الآخر فيحل لكل منهما النظر إلى كل بدن الآخر.

(١) حديث: «يا أبا سفيان، إن المرأة إذا دعت...» وأخرجه أبو داود (٣٥٨/١) - تحقيق عزت عبيد عباس - من حديث عائشة، وقال أبو داود: «هذا مرسل، قاله ابن أبي شيبة، لا يدرى حاشية»

(٢) حديث: «يا علي لا تنسح النظرة النظرة...» أخرجه الترمذي (١٠٦/٥) - ط. الحلبي - من حديث بريدة، وقال الترمذي: «حديث حسن غريب»

(٣) حدث الفضل بن العباس مع الخبيصة أخرجه فيخري (منسوخ ٣٧٨/٣ - ط. فلسطين)، وسلم (٤٧٣/٢) - ط. الحلبي - من حديث جده بن عباس.

(٤) أخرجهما الترمذي (٢٢٤/٣) - ط. الحلبي - وقال: «حديث حسن صحيح»

(٥) ابن عسدين ٢٣٢/٥ وما بعدها والنسائي ٢١٤/٩ وما بعدها ومعنى المحتاج ١٢٨/٣، ١٢٩، والمعنى ٥٥٤/٩، وما بعدها والفري ٢٢٢/١٢ وما بعدها

(٦) سورة التور ٣٠

(٧) حديث: «انظر إليها، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما...» أخرجه الترمذي (٣٩٧/٣) - ط. الحلبي - وقال: «حديث حسن»

(٨) معني المحتاج ١٢٨/٣، والمعنى ٥٥٢/٩ - ٥٥٣ والنسائي ٢١٥/٢

العقد لا يكون المبيع لازماً ولا يكون فيه خيار الرؤية، وهذا بانفاق، ويقوم مقام الرؤية انفاقة للعقد الرؤية السابقة على العقد بزمن لا يتغير فيه المبيع غالب تغيراً ظاهراً فيه حصول العلم بالمبيع بثبوت الرؤية، أشبه ما لو نشأ هذه حالة العقد، وانشروط إسمه هو العلم، وإنما الرؤية طريق العلم، ولا حد للزمن الذي لا يتغير فيه المبيع، إذ المبيع منه ما يسرع تغيره، وما يتأخر، وما يتوسطه فيعتبر كل بحسبه، فإذا واحد المبيع على حاله لم يتغير أصبح المبيع لازماً ولا خيار فيه، وإن وجد المبيع متغيراً عن الحالة التي رآه عليها ثبت الخيار للمشتري.

وجوز المبيع بالرؤية السابقة على العقد هو رأي الحنفية والمالكية. وهو لما ذهب عند الشافعية والحنابلة.

وقال أبو القاسم الأنطاقي من الشافعية: لا يجوز في المقول الجديد للشافعي حتى يربأ المبيع حال العقد، وهو رواية عن أحمد، وحكي ذلك عن الحاكم وحامد، لأن الرؤية شرط في العقد، وما كان شرطاً في صحة العقد يجب أن يكون موجوداً حال العقد كالشهادة في النكاح.^(١) ونقصيله في (تجارب الرؤية).

الماء مع قدرته على استعماله قبل الدخول في الصلاة بطل بيعه ووجب عليه الوضوء لقول النبي ﷺ: «إِنَّ الصَّعِيدَ الْغَلِيظَ ظُهُورُ الْمُسْلِمِ» وإن لم يجد الماء عشر سنين.^(٢)

وفيد المالكية بطلان التيمم بها إذا اتسع الوقت لأداء ركعة بعد استعمال الماء وإلا فلا يبطل التيمم.

وذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن إلى أن التيمم لا يتفرض بوجود الماء أصلاً، لأن الظهارة بعد صحتها لا تنقض إلا بالحدث، ووجود الماء ليس بحدث.^(٣) ونقصيل ذلك في: (حدث، ووضوء، وتيمم، وصلاة).

رؤية المبيع:

٨ - من شروط صحة البيع العلم بالمبيع، فلا يصح البيع مع الجهل بالمبيع، وقوله تعالى: ﴿وَأَحِلُّ لَكُمْ الْبَيْعَ﴾^(١) غموض بها إذا علم البيع.

ومن الأمور التي يسم بها العلم بالمبيع الرؤية المقارنة للعقد، فإذا رأى المتعاقدان المبيع حال

(١) حديث: «إِنَّ الصَّعِيدَ الْغَلِيظَ ظُهُورُ الْمُسْلِمِ» وإن لم يخرجه الترمذي ٢١٤/٦، ط الحلي، والحاكم ١٧٦/١١ - ١٧٧ - ط دائرة المعارف العثمانية، من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) البدائع ٥٧/٦، والقسري ١٥٨/١ - ١٥٩ - وجواهر الإكليل ٢٨/١، راجع المطلب ٨٩/٢، والمغني ٢٦٨/١ - ٢٦٩ - والقواعد لابن رجب ص ١٠.

(٣) سورة البقرة ٢٧٠

١٥ بدائع الصنائع ٢٩٣/٥ - ٢٩٤ - وابن عبيد ٦٩/٤ - وجواهر الإكليل ٩/٢، والندوي ٢٤/٣ - وسنن المحتاج ١٨/٢ - ١٩ - والتهذيب ٢٧١/١، والحلي ٥٨٣/٢ - وشرح منتهى الإرادات ١٤١/٢

الرؤية المختبرة :

بشأن متحد فقد استظهر ابن عابدين أنه يكفي رؤية ثوب منها، لأنها تباع بالسرودج في عادة التجار، ويلحق بها لا تتفاوت أحاده العدديات المتضاربة كالجوز، فيكتفي برؤية البعض عن رؤية الكل، لأن التفاوت بين صغير الجوز وكبيره متفاوت مفتوح بالعدم عرفاً وعدة، وهو الأصح، بخلافه فلكرخي حيث الحقه بالعدديات المتفاوتة لاختلافها في الصغر والكبر وجعل للمشتري الخيار.

وإن كانت آحاد البيع تتفاوت وهو ما يعبر عنه بالقبلي ويسمى العدديات المتفاوتة، ولا يباع بالسودج كالدواب والثياب المتفاوتة ونحو ذلك، فلا بد من رؤية ما يدل على المقصود من الشيء الواحد أو رؤية ذلك من كل واحد إن كان البيع أكثر من واحد من تلك الأشياء المتفاوتة كعدد من الدواب.

هذا مذهب الحنفية، والحكم كذلك في بقية المذاهب في الجملة،^(١) مع اختلاف المذاهب. وكذا فقهاء المذهب الواحد في تحديد ما يتم به التعلم بالمقصود ليكتفي برؤيته. وتفصيل ذلك في مصطلح: (خيار الرؤية).

(١) ابن عابدين ٦٥/١، ٦٦، ٦٧، والبدائع ٢٩٣/٥. ٢٩٤، والمهذبة بشروحها ٥٣٦/٥، ٥٣٧، تنوير الإبهام، السرقات والنسوق ٦٤/٤، والخطب والمواق يهشبه ٢٩٣/٥، ٢٩٤، ومنه فتحاح ١٩/٦، ٢٠، وكشف الظن ١٦٣/٣، والمغني ٥٨١/٣.

٩- المعبر في رؤية المبيع العلم بالمقصود الأصلي من عمل العقد على حسب اختلاف المقاصد، فليس من اللازم رؤية جميع أجزاء المبيع، بل قد تكفي رؤية البعض الذي يدل على بقية وعلى العلم بالمقصود، لأن رؤية جميع أجزاء المبيع قد تكون متعذرة كما إذا كان المبيع صبرة فإنه يتعذر رؤية كل حبة منها، ولذلك يكفي برؤية ما هو مقصود، فإذا رآه جعل غير المروي تبعاً للمعنى.

والأصل في ذلك أن المبيع إما أن يكون شيئاً واحداً أو أشياء متعددة. فإن كان المبيع شيئاً واحداً فإنه يكفي برؤية البعض الذي يدل على المقصود، فلو كان المبيع مثلاً فرساً أو بغلاً أو حملاً فيكتفي برؤية الوجه والمؤخرة، لأن الوجه والكفيل كل واحد منهما عضو مقصود في هذا الجنس، وإن كان المبيع بقرة حلوفاً، فإنه مع ذلك ينظر إلى الضرع، وهكذا.

وإن كان المبيع أشياء متعددة، فإن كانت أحاده لا تتفاوت، وهو ما يعبر عنه بالثلي، ومن علامته أن يعرض بالنموذج كالمكين والمرزوق فإنه يكفي برؤية بعضه إلا إذا كان الباقي أردأ مما رأى فحينئذ يكون للمشتري الخيار.

ولو كان المبيع أثواباً متعددة وهي من نمط واحد لا تختلف عادة بحيث يباع كل واحد منها

رؤية المشهود به :

١٠ - من شروط أداء الشهادة أن يكون المشهود به معنوماً للشاهد عند أداء الشهادة

فلا يجوز للشاهد أن يشهد إلا بما يعلمه برؤية أو سماع لقول الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ۖ ﴾ وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : ذكر عند رسول الله ﷺ الرجل يشهد بشهادة ، فقال لي : يا ابن عباس ، لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذه الشمس ، وأوماً رسول الله ﷺ بيده إلى الشمس . (١)

ومن مدارك العلم بالمشهود به الرؤية ، فإن كان المشهود به من الأفعال كالغصب والإتلاف والزنى وشرب الخمر وسائر الأفعال ، وكذا النصفات المريبة كالغيوب في البيع ونحو ذلك مما لا يعرف إلا برؤيته ، فهذا يشترط في تحمّل الشهادة فيه الرؤية ، لأنه لا يمكن أداء الشهادة عليه قطعاً إلا برؤيته ، وهذا يتفق .

وإن كان المشهود عليه مثل تعقود كذّيب

(١) سورة الإسراء ٣٦

(٢) حديث عن ابن عباس قال : ذكر عند رسول الله ﷺ الرجل ... أخرجه الحاكم ٩٨/٤ - ٩٩ طهارة الطهارة (الغاية) وصحة الحديث في تحصيله للبيّنات ، وكذا أخرجه ابن حجر في التلخيص ١٩٨/١ ، وشركة الطابعة العلمية .

والإجارة وغيرهما من الأقوال ، فقد اختلف الفقهاء فيها يشترط فيه من مدارك العلم ، هل يأخذ من رؤية المتعاقدين مع سماع أقوالهما أم يكفي السماع فقط ؟ فعند المالكية والحنابلة يكفي السماع ولا تعتبر رؤية المتعاقدين إذا عروها ويقي أنه كلامهما ، وهذا قول ابن عباس وأضرهري وربيعة والمليث وشريح وعطاء وابن أبي ليلى ، لأنه عرف المشهود عليه يقينا فجزيت شهادته عليه كما تروا ، وإما يجوز الشهادة لمن عرف المشهود عليه يقينا ، وقد يحصل العلم بالسماع يقينا ، وقد اعتبره الشرع بتجسّره الرواية من غير رؤية ، ولهذا قبلت رواية الأعمى ورواية من روى عن أزواج رسول الله ﷺ من غير محرمهن .

والأصل عند الحنفية أنه تشترط الرؤية مع السماع في المشهود به من الأقوال كالأفعال ، لأن من شروط تحمّل الشهادة عندهم أن يكون التحمل بمعينة المشهود له بنفسه لا بغيره ، ولا في أشياء مخصوصة يصح التحمل فيها بالتسليم من أناس كالنكاح والنسب والميراث ، والدليل على شرط التحمل عن طريق المعاينة قول النبي ﷺ لابن عباس : يا ابن عباس ، لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذه الشمس ، وأوماً رسول الله ﷺ بيده إلى الشمس ، ولا يعلم مثل الشمس إلا بالمعاينة بنفسه ، ولذلك لا تقبل شهادة الأعمى عند أبي حنيفة وعمره سواء أكان

رؤية القاضي المخصوص :

١١ - اختلف الفقهاء في صحة قضاء الأعمى ، كما اختلفوا في القضاء على الغائب .
وينظر تفصيل ذلك في : (قضاء وعمى ، وغيره) .

أثر الرؤية :

١٢ - للرؤية أثر في بعض الأحكام ومن ذلك :
أ - وجوب الصوم لرؤية هلال رمضان
ووجوب الفطر لرؤية هلال شوال^(١) لقول النبي ﷺ : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غمي عليكم الشهر فعد عمواله ثلاثين »^(٢) .
وينظر التفصيل في : (رؤية الهلال) .

ب - رؤية المنكر توجب النهي عنه ومحاولة تنزيه لقول الله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾^(٣) وقول النبي ﷺ : « ومن رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيثار »^(٤) .

(١) المعنى ١٣ / ٨٩ = ٩٠ .

(٢) حديث : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » أخرجه البخاري (التبتيق ١١٩ / ٤ ، ط السلفية) ، ومسلم (٧٦٦ / ٢١ ، ط السلفية) من حديث أبي هريرة ، واللفظ لمسلم .

(٣) سورة آل عمران / ١٠٤ .

(٤) حديث : « ومن رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيثار » أخرجه مسلم (٦٩ / ١ ، ط الحلبي) من حديث أبي هريرة ، واللفظ لمسلم .

صعبا وقت التحصن أم لا ، وعند أبي يوسف نقبل إذا كان صعبا وقت التحمل .

وقال الشافعية : لو سمع من وراء الحجاب لا يجوز له أن يشهد ، ولو فسر له للقاضي بأن قال : سمعته باع ولم أر شخصه حين تكلم ، لا يقبله ، لأن النعمة تشبه النعمة .

وامتنع الشافعية من ذلك ما إذا كان المشهود عليه دخل البيت وعلم الشاهد أنه ليس في البيت أحد سواه ثم جلس على الباب وليس في البيت مسلك غيره فسمع إقرار المدعى ولا يراه ، فإنه حينئذ يجوز الشهادة عليه بما سمع لأنه حصل له العلم في هذه الصورة .

وقال الشافعية : كذلك لا بد من الرؤية مع السماع في الشهادة على الأقوال كالبيع وغيره مثل الشهادة على الأفعال . ولذلك لا تقبل فيها شهادة الأصم ولا الأعمى اعتمادا على النصوص ، لأن الأصوات تشابه وينتظرون إليها التلبس .

وامتنع بعض الشافعية مثل المصووة التي ذكرها الحنفية وأذكره أكثر الشافعية^(١) .

وفي المسألة خلاف وتفصيل يرجع إليه في مصطلح : (شهادة) .

(١) طهناويه ومروجهما فتح القدير والفتاوى ١٩ / ٤٦٢ - ٤٦٣ .

ويذكر الشيخ العتيق ١٩ / ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، والمتنولي ٤ / ١٦٧ .

وليس المطلب ٤ / ٣٩٤ ، وفي المحتاج ٤ / ٤٤٦ ، والمعنى

١٩ / ١٥٩ ، ١٥٩ ، ١٥٩ .

رؤية الهلال

التعريف .

١ - الرؤية : النظر بالعين والقلب، وهي مصدر رأى، والرؤية بالعين تعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تعدى إلى مفعولين.^(١)
وحقيقة الرؤية إذا أصبحت إلى الأعين كانت بالبصر، كقولنا غيب الصلاة والسلام وصوموا لرؤيته وأحفظوا لرؤيته.^(٢) وقد يراد بها العلم مجازاً.^(٣)
وترى القوم : رأى بعضهم بعضاً، وترامينا الهلال : نظرنا.

والهلال عدة معان منها : لقمه وفي أول استقباله الشمس كل شهر قمري في الليلة الأولى والثانية، قيل : والثالثة، ويطلق أيضاً على القمر ليلة ست وعشرين وسبع وعشرين

هذا مع مراعاة أن الواجب تغييره هو المجمع على إنكاره، ومراعاة عدم ترتب فتنة على محاولة التغيير، ومراعاة الطرף التي تلتزم مع كل مرئية من المراتب التي وردت في الحديث من التغيير باليد أو باللسان أو بالقلب^(٤) وينظر التفصيل في : (الأمر بالمعروف).

جاء يستحب الدعاء عند رؤية المسجد المحرام فإن لدعائه مستجاب عند رؤية البيت.^(٥) وكذلك ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول إذا رأى البيت : يا اسم الله ونفعه أكرم والأفضل الدعاء بالمأثور، لأن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم رد هذا البيت شريفاً وتكريماً وتعظيماً ومهابة، وزد من شرفه وعزيمه من حجه أو اعتزله شريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراه.^(٦)

د رؤية عيب في البيع بعد تمام البيع ثبت للمتتري خيار الرد بالعيب^(٧)
وينظر التفصيل في : (خيار العيب)

(١) إحياء علوم الدين ٢/ ٣١٩ - ٣١٩

(٢) الهداية وفتح القدير ٢/ ٣٥٢ - ٣٥٢

(٣) حديث : وكان إذا رأى البيت رفع يديه وقال : اللهم رد هذا البيت . - أخرجه الشافعي في المسند (١/ ٣٣٩) - ترتيب السندي - ط مطبعة السعادة، وقال ابن حجر : وهو معصّل يب يد ابن حريج والمثني عليه . أن المتخلص (٢/ ٩٤٢) - ط شركة الطابعة العلمية

(٤) ابن هبلدين ١/ ٧٢

(١) لسان العرب مادة : (رأى)

(٢) حديث : وصوموا لرؤيته وأحفظوا لرؤيته أخرجه البحاري والفتح ٤/ ١٦٩ - ط السلفية، ومسلم ٢/ ٧٦٢ - ط الحلبي، من حديث أبي هريرة

(٣) أيسوالفناء الكفوي : الكلمات (مسجد في المصطلحات والمفرد والمفرد)، وابن منظور : لسان العرب، مادة : (رأى)

لأنه في قدر الهلال في أول الشهر.
وقيل يسمى هلالاً إلى أن يهرضوه سود
الليل، وهذا لا يكون إلا في الليلة السبعة.^(١)
والنقصود رؤية الهلال : مشاهدته بالعين بعد
غروب شمس اليوم التاسع والعشرين من الشهر
السابق من يعتمد خبره وتقبل شهادته فيثبت
دخول الشهر برؤيته.

الحكم التكليفي :

طلب رؤية الهلال :

وهو الحديث الثاني عن صوم رمضان قبل
رؤية هلاله أو قبل إتمام شعبان في حالة انقضاء.
وورد عنه عليه السلام حديث فيه أمر بالاعتناء بهلال
شعبان لأجل رمضان قال : «أحسبوا هلال
شعبان لرمضان»^(٢) وحديث يبين اعتناء بشهر
شعبان لضبط دخول رمضان، عن عائشة وكان
النبي صلى الله عليه وآله يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من
غيره، ثم يصوم لرؤية رمضان فإن غم عليه عذ
ثلاثين يوماً ثم صام^(٣) قال الشراح : أي

٢ - رؤية الهلال أمر يقتضيه ارتباط نوقيت بعض
العبادات بها، فيشرع للمسلمين أن يجتهدوا في
حليتها ويتأكد ذلك في ليلة الثلاثين من شعبان
لمعرفة دخول رمضان، وليلة الثلاثين من رمضان
لمعرفة نهايته ودخول شوال، وليلة الثلاثين من
ذي القعدة لمعرفة ابتداء ذي الحجة. فهذه
الأشهر الثلاثة تتعلق بأركان من أركان
الإسلام هما الصيام والحج، ولتحديد عيد الفطر
وعيد الأضحي.

وقد ثبت النبي صلى الله عليه وآله على طلب الرؤية، فعن
أبي هريرة قال : قال النبي صلى الله عليه وآله «صوموا لرؤيته
وأفطروا لرؤيته» فإن غبي عليكم فأكملوا عدة
شعبان ثلاثين^(٤).

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن

(١) الجوهري : تصحيح ما في (هلال)، وابن منظور : هلال
العرب ما في (هلال)

(٢) حديث «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» . أخرجه

١ - البحاري والمصنف ١١٩/٤ - ط السلفية) ومسلم
(٦٩٩/١ - ط المحلى) من حديث أبي هريرة، والمصنف
مسلم : ومعه.

(١) حديث «الشهر تسع وعشرون ليلة» أخرجه
البخاري (الفتح ١١٩/٤ - ط السلفية) ومسلم (٧٥٩/٢ -
ط المعجم) واللفظ للبخاري

(٢) حديث «أحسبوا هلال شعبان لرمضان» أخرجه
المصنف (٦٢/٣ - ط المحلى) والمصنف (٤٧٥/٦ - ط دار
العلوم العراقية) من حديث أبي هريرة، وصححه الحاكم
ورأفته الذهبي

(٣) حديث «كان يتحفظ من شعبان مالا يتحفظ من غيره»
أخرجه أبو داود (٧٤٤/٢ - ط المحلى عزت عبيد دعاس).

ولا يحصل الواجب إلا به فهو واجب .
وقال الحنابلة : يستحب ترائي الهلال
احتياطاً للصوم وحذراً من الاختلاف .^(١)

ولم نجد للملكية والشافعية نصريحاً بهذه
المسألة .

طرق إثبات الهلال :

أولاً . الرؤية بالعين :

أ - الرؤية من الجمل الغفير الذين تحصل بهم
الاستفاضة :

٣ - هي رؤية الجم الغفير الذين لا يجوز
تواظهم على الكذب عادة ، ولا يشترط في
صفتهم ما يشترط في صفة الشاهد من الحرية
والبلوغ والعدالة .^(٢)

وهذا أحد تفسير ي الاستفاضة ، وقد ارتقت
به إلى التواتر ، أما التفسير الثاني للاستفاضة
فقد حدثت بها زاد على ثلاثة أشخاص .^(٣)

والتفسيران يلتقيان في أن هذه الرؤية تكون
في حالة الصحوة ، وأنه يثبت بها دخول رمضان .

(١) طبرستي . مصدق بن بوش . كتابات منتخب ١٩ / ١٧٠
(مطبعة أنصار السنة المحمدية ١٣٦٦ / ١٩١٧)

(٢) ابن رشد . المفسرات هي غامض الدعوة ١ / ١٨٩ (دار
الفكر ط ٢ - ١٤٠٠ / ١٩٨٠)

(٣) إخطاس . وسوء الجنبيل ٣ / ٣٨٤ (دار الفكر ط ٣ :
١٣٩٨ / ١٩٧٨)

يتكلف في عدد أيام شعبان للمحافظة على صوم
رمضان .^(٤) وقد اهتم الصحابة رضي الله عنهم
في حياة النبي وبعد وفاته ﷺ برؤية هلال
رمضان فكانوا يترأونه .

عن عبد الله بن عمر ، قال : تراءى لنس
الهلال فأخبرت به رسول الله ﷺ فصام وأمر
الناس بصيامه .^(٥)

وعن أس بن مالك قال : كنا مع عمر بن
مكة والمدينة ، فترأينا الهلال ، وكنت رجلاً
حديث البصر فرائبه ، وليس أحد يزعم أنه رآه
غيري . قال : فجعلت أقول نعم : أما تراه ؟
فجعل لا يراه . قال : يقول عمر : سأراه وأنا
مستلق على فراشي .^(٦)

وقد أوجب الحنفية كفاية الشاهس رؤية هلال
رمضان ليلة الثلاثين من شعبان فإن رآوه
صاموا ، وإلا أكملوا العدة ثم صاموا .^(٧) لأن

١ - والهاشم (١ / ٤٦٣) ط ٤ نرة المعارف المتحققة ، وصححه
الحاكم ووافقه الذهبي .

(٢) عود المعبود ٦ / ٤٤١

(٣) حديث ابن عمر : وتراءى لشاهس الهلال ، أخرجه أبو داود

٢٧٠٢ / ٢٧٥٧ - تحقيق هرت هيدد عباسي وهاشم

(١ / ٤٢٣) ط ٤ نرة المعارف العثمانية ، وصححه الحاكم

ووافقه الذهبي .

(٣) أثر أس بن مالك . كتاب عمر بن مكة والمدينة ، أخرجه

مسلم (٤ / ٢٦٠٢) ط ٤ حلي

(٤) القسطنطيني . حسن بن عمار ، مراقي التمساح ص ١٠٧
(الطبعة العظمى ١٣١٤ ورسائل ابن علقين ١ / ٢٢٢)

ونقل القول بشرط عدلين في الشهادة التي
ثبت بها هلاك رمضان عن: أبو يطي ثلميذ
الشافعي. (١)

ج - رؤية عدل واحد :

٥ - لفقههاء تفصيلات وشروط في قبول رؤية
العدل الواحد على النحو التالي.

فيل الحنفية في رؤية هلال رمضان شهادة
العدل الواحد في الغيم أو الغبار أو انعدام
السماء، واكتفى في وصف العدالة بترجيح
الحسنات على السيئات، وقبلوا شهادة منور
الحال، ولم يشترطوا الذكورة والحرية، واعتبروا
الإعلام بالرؤية من قبيل الإعتبار.

وسم الشهادة عندهم في المصير أمام
القاضي، وفي الحرة في المسجد بين الناس،
ومن رأى الهلال وحده ولم يقبل القاضي شهادته
صام، فلو أظفر وجب عليه القضاء دون
الكفارة. (٢)

وامتدح الحنفية على قبول شهادة العدل
لتواحد بإرواه ابن عباس قال : وجاء لعربي
إلى النبي ﷺ فقال : أصبحت الهلال الليلة،
قال : أتشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده
ورسوله؟ قال : نعم، قال : بإبلا أن أدن في

وقد قال بهذا النوع في الحالة المذكورة الحنفية
لأبيات رمضان وشوال. (٣)
وقال به أيضا المالكية لكنهم سكتوا عن
اشتراط الصحوة، ولم يتعرض له الشافعية
واختابله.

ب - رؤية عدلين :

٤ - نقل القول بشرط رؤية عدلين عن عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه وابن شهاب
الزهري، (٤) وقال بهذا الرأي المالكية في حالة
الغيم والصحو في المصير الصغير والكبير فثبت
برؤية العدلين الصوم وانظر وشهر ذي الحجة،
واشترطوا في العدل الإسلام والحرية والذكورة
وما تقتضيه العدالة من العقل والبلوغ والالتزام
بالإسلام. (٥)

واعتبر سحنون شهادة اثنين فقط في
الصحو، وفي المصير الكبير رؤية، ولم يتقل عنه
تعيين العدد في هذه الحالة، وانظروا أنه لا يقبل
في مثلها غير الرؤية المستفيضة وأقلها ثلاثة.

قال : «ولا تقبل شهادة الشاهدين إذا لم
يشهد غيرهما في المصير الكبير والصحو، وأية
رؤية أكبر من هذه». (٦)

(١) للكناسي. بدائع الصلت ج ٢ / ٨٠ (دار الكتاب العربي
بيروت، ط ٢ : ١٤٠٢ / ١٩٨٢).

(٢) المنها ١٧٤ / ١٩٤ (دار الفكر، ط ٢ : ١٤٠٠ / ١٩٨٠).

(٣) الخطاب : مواهب الجليل ٢٩ / ٣٨١.

(٤) انرجع عنه ٢٨٥ / ٢.

(٥) أبو إسحاق الشيرازي : المهذب ١ / ١٧٩، ط : ج ١
الشمي، مصر.

(٦) للكناسي. بدائع الصلت ج ٢ / ٨١.

الناس فيصوموا غداً. (١٠)

وتقدم في ترني الهلال حديث عبدالله بن عمر، وفيه أنه أخبر النبي ﷺ برؤية الهلال فصام، وأمر الناس بالصيام.

وبأن الإخبار برؤية الهلال من الرواية وليس بشهادة لأنه يلزم، الملزم بالصوم، ومضمون الشهادة لا يلزم الشاهد بشيء، والعند ليس بشرط في الرواية فأمكن قبول خبر الواحد في رؤية الهلال بالشروط الواجب توفرها في الراوي لحبر ديني، وهي: الإسلام والعقل والبلوغ والعندالة. (١١)

ولم يعتبر المالكية رؤية العدل الواحد في إثبات الهلال، ولم يوجبوا الصوم بمقتضاها على الجماعة، (١٢) وألزموا من رأى الهلال وحده بإعلام الإمام برؤيته لاحتمال أن يكون غيره: رأى وأعلم فتجبور شهادته، وأوجبوا على الراي المنعزل الصيام، وأورد الإصم شهادته فإن أفطر فعليه

(١٠) حديث بن عباس: «خبرني عن أبيه أنه رأى الهلال فقال: «صوموا غداً» أخرجه أبو داود (٢/٧٥٤-٧٥٥). تحقيق عزت عبيد حسن، والرمدي (٣/٦٦-٦٧ ط الحلبي). وبيّن الترمذي أن أكثر رواه رور مرسل. وكذا نقل الزبيدي عن الشافعي أنه رجح الإرسال، انظر نصب الراية (٢/٢١٣ ط المجلس العلمي).

(١١) الكاشي - بدائع الصلتع ٨١/٦.

(١٢) الخطيب - شرح مواهب الجليل ٢/٣٨٩-٣٩٠ وزروق:

شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني ١/١٦١

القضاء والكفارة. (١٣) واستدل وأما ورد عن

عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه خطب الناس في اليوم الذي بشك فيه. فقال: «إني جئناست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم كلهم حديثي أن رسول الله ﷺ قال: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عيكم فأكلوا ثلاثين فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا». (١٤)

والمشهور عندهم قبول هذا النوع من الرؤية إذا لم يكن في البلد من يعني بأمر الهلال. (١٥)

وقيل بعضهم رؤية الرجل الواحد والحد ونسأله إذا أريد من الشهر معرفة علم التاريخ شرط أن لا يتعلق به حلول دين أو إتيان عتة، فإذا كان كذلك فلا بد من شاهدين. (١٦)

والصحيح عند الشافعية قبول رؤية العدل الواحد في هلال رمضان والزام الجميع الصيام بمقتضاها احتياطاً للفرص، ولم يقبلوه من العدل ونسأله لأن الإخبار بالرؤية عندهم من قبيل الشهادة، واستدلوا بقول النبي ﷺ [إخبار ابن عمر وحده بهلال رمضان، وقبوله أيضا إخبار

(١٣) لمؤنة ١/٧٧٤، وبداية المجتهد ١/٢٩٣.

(١٤) حديث عبد الله بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله ﷺ أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٣٣-١٣٤ ط المكتبة التجارية) وصححه صحيح.

(١٥) الخطيب - مواهب الجنين ٢/٣٨٦.

(١٦) ترجع نفسه ص ٢٨٦.

للإثمة بخلاف هلال رمضان فإنه لا إثمة فيه.^(١)

أعرابي بذلك،^(٢) وأوجوا عيسى الرائي المصوم ولم لم يكن عدلاً.^(٣)

واشترط المالكية في هلال شوال المروية المستفيضة أو شهادة عدلين ممن يشهدون في الحضور العامة. ونصوا على أن من رأى هلال شوال وحده لا يقبل. خوفاً من الإثمة وسداً للذريعة، وإن أظفر فليس عليه شيء، فيما به وجب الله تعالى. فإن عثر عليه عوقب إن اتهم.^(٤)

وقبل الخبيلة في هلال رمضان رؤية لعدول الواحد، ولم يشترطوا المذكورة والحرية ورفضوا شهادة مستور الحان في الصحو والغيم. ومستندهم قبول لنبي بكفة خير الأعرابي.^(٥) ولم يقبلوا في بقية الشهور إلا رجلين عدلين على ماسيأتي.

رؤية هلال شوال وبقية الشهور:

٦ - اتفق جمهور الفقهاء على اشتراط رؤية عاين في هلال شوال، واختلفوا في بعض التفاصيل.

واشترط الحنفية لإثبات هلال شوال في حالة الصحو أن يكون الشهود جماعة يحصل انعلم للقاضي بخبرهم كما في هلال رمضان، ولم يقبلوا في حال الغيم إلا شهادة رجلين، أو رجل واحد وشخصين مسلمين حريين عاقلين بالعين غير محذرين في قده. وإن تابسا كما في الشهادة في الحضور والأشكال لأن الإخبار بهلال شوال من باب الشهادة. وفيه نوع للمحبر وهو إسقاط الصوم عنه فكان منها واشترط فيه العدد نظراً

وقال ابن عقيل: يجب عليه العطر سراً لأنه يفتنه يوم عيد وهو منهى عن صومه.^(٦)

ولم يفرق الحنفية في حالة الصحو بين أهلة

(١) الكشاف: مدافع لمصنف ٨٩/٦، وابن عابدس، وسائل ابن عابدس ٢١٢/١.

(٢) لثقة ١٧٩/١، وابن الحري: القوانين الحنفية ص ١٢١، الدار العربية للكتاب تونس، وانظر ٢٨٧/١ - ٢٨٨، وقاضي الداعي ٢٩/٢.

(٣) أبو إسحاق الشيرازي، والمهملات ١٧٩/١ - ١٨٠، واليهوتي: معجم ابن موسى كتاب الفاع ١٦٥/٦.

(٤) خير ابن عمر وقوله تغير الأعرابي بعد ما خرج به (٥).

(٥) أبو إسحاق الشيرازي: المهملات ١٧٩/١.

(٦) ابن قدامة، المعنى ١٥٧/٢، ونشر مكتبته الرابن الحديثة بالمعروف: معجم ابن موسى، كتاب الفاع ١٧٣/١ - ٢٧٤.

فعن علي وعائشة، ورواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم الثغرين بين الرؤية قبل الزوال وبعده. فإن كانت قبل الزوال فالهلال لليلة الماضية، وإن كانت بعد الزوال، فهو لليلة المقبلة، وذهب أبو يوسف صاحب أبي حنيفة إلى هذا الرأي وحمله بأن الهلال لا يرى قبل الزوال عادة إلا أن يكون لليلتين، وهذا يوجب كون اليوم من رمضان في هلال رمضان، وكونه يوم التقدر في هلال شوال. ^(١)

وفي رواية أخرى عن عمر بن الخطاب، وفي نقل عن ابنه عبدالله، وعن عبدالله بن مسعود وأنس بن مالك أن رؤية الهلال يوم الشك هي لليلة المقبلة سواء كانت قبل الزوال أم بعده. وقال عمر: «إن الأهل بعضهم أكبر من بعض فإذا رُيتم الهلال نهاراً فلا تفطروا حتى تمسوا إلا أن يشهد رجلان مسلمان أنها أهلاء بالأمس عشية». ^(٢)

وعن سالم بن عبدالله بن عمر: «أن ناساً رأوا هلال المقطر نهاراً، فأنتم عبدالله بن عمر صباه إلى الليل، وقال: لا، حتى يرى من حيث يرى بالليل». ^(٣)

(١) الكاساني: بدائع الصنائع ٨٢/٢، وابن عابدين، ورسائل ابن عابدين ٢١٧/١ - ٢١٨.

(٢) الفتاوى ١٧٤/١، وخرجه الطبري في تفسيره الجامع لأحكام القرآن ٣٠٢/٢ (دار إحياء التراث العربي، بيروت).

(٣) الفتاوى ١٧٤/١ - ١٧٥.

رمضان وشوال وذِي الحجة واشتراطوا في الثلاثة رؤية جمع ثبت به العلم، وفسرنا بينها في حالة الغيم فالتفتوا في ثبوت هلال ذِي الحجة بشهادة عدل واحد، واشتراط الكسري منهم شهادة رجلين أو رجل وامرأتين كما في هلال شوال لأن هذه الشهادة تتعلق بها حكم وجوب الأضحية فيجب فيها العدد.

ورد عليه الكاساني بأن الإخبار عن هلال ذِي الحجة من باب الرواية لا الشهادة لوجوب الأضحية على الشاهد وغيره، فلا يشترط العدد. ^(٤)

وأوجب المالكية شهادة عدلين، فقال مالك في الموسم بأنه يقام بشهادة رجلين إذا كانا عدلين. ^(٥)

وسوى المناهضة بين شوال وغيره من الشهور فاشتراطوا رؤية عدلين لقوله ﷺ: «فإن شهد شاهدان فصوموا وأفطروا». ^(٦)

رؤية الهلال نهاراً :

٧- وردت عن صحابة رسول الله ﷺ نقول مختلفة في حكم رؤية هلال رمضان نهاراً، وهل هو لليلة الماضية أو المقبلة؟

(١) الكاساني: بدائع الصنائع ٨٢/٢.

(٢) الفتاوى ١٧٤/١.

(٣) حديث: «فإن شهد شاهدان...» تقدم لخرجه (ص ٤٠).

الزوال فهو لليلة الماضية فيمسكون إن وقع ذلك في شعبان ويفطرون إن وقع في رمضان ومضون العيد، وإذا رُئي بعد الزوال فهو لقاعدة سواء اتصلت انظر أم لم تصل. (١)

وقال الشافعية واحتسبوا: إن رُئي الهلال بالشهر فهو لليلة المستقبل ما روي سفيان بن سلمة قال: أصاب كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ونحو مخالفين: ذاك لأهنة بعضها أكثر من بعض فإذا رُئي الهلال نهار فلا يفطر بها حتى يشهد رجلان مسلمين إسمها رأيا بالأمس. (٢)

وبه الغناء إلى أن أهلال لا يرى يوم سبعة وعشرين قبل الزوال لأنه أهل ساعتد، ولأن الشهر لا يكون ثمانية وعشرين فتحدد بحال رؤيته في اليوم التاسع والعشرين بعد الزوال أو في يوم ثلاثين قبل الزوال وبعده، وإذا رُئي يوم سبعة وعشرين بعد الزوال ولم ير ليلا، فالظاهر عند المالكية أنه ينتد الرؤية النهارية، وعارض ذلك الشافعية فقلوا: لا يكفى ذلك عن رؤيته ليلة الثلاثين. وأنه لا أثر لرؤيته نهارا. وأما رؤيته نهارا يوم ثلاثين فلا يبحث فيها عن رؤيته ليلا لإكمال العدة. (٣)

وعن انس مسعود... إسماعيل في السماء، ولعله أسير ساعتد، وإنما الفطر من اتعد في يوم يرى الهلال.

ونب هذا الراي إلى عثمان بن عفان وعني ابن أبي طالب ومروان بن الحكم وعطاء بن أبي رباح. (٤)

وإذا ثبت هذا الفصل عن علي بن أبي طالب فيكون رؤية ثانية عنه تخالف ما نقل عنه من التفريق بين الرؤية قبل الزوال وبعده

وقد رفض أبو حنيفة ومحمد بن الحسن التصريق في هلال رمضان وشوال لأن الأصل عندهما أن لا يعتبر في رؤية الهلال قبل الزوال ولا بعده، وإنما العبرة برؤيته بعد غروب الشمس. (٥)

وعن مالك بن انس ومن رأى هلال شوال نهارا فلا يفطر. وشتم صيام يومه ذلك، فإنما هو هلال الليلة التي تأتي. (٦)

وهو في هذا انفصل عنه لم يفرق بين الرؤية قبل الزوال وبعده، واعتد الهلال الذي رُئي نهارا لليلة القادمة، وذهب ابن حبان إلى التفريق، ونسب إلى حاتم، قال: وفي رُئي أهلال قبل

(١) الخطيب - مواهب العتيق ٢٩٢/٢

(٢) أبو إسحاق الشيرازي - المهذب ١/١٧٩، واليهوتي

عصم بن يونس - كشف القناع ٢/٢٧٢

(٣) المعاصم - مواهب العتيق ٣/٣٩٦

(٤) المدونة ١/٢٧٥

(٥) الكشاف - بدائع الصنائع ١/٨٢، وابن عديم - إسناد

ابن عديم ١/٢١٨ - ٢١٩

(٦) الموطأ ١/٢٨٧، والمدونة ١/١٧٥

ثانياً : إكمال الشهر ثلاثين .
٨ - يكون الشهر القمري تسعة وعشرون أو ثلاثين يوماً لحديث : «إنا أمة أمة لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا ، يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين»^(١)
بينة رمضان احتياط لا يقينا وهذه المسألة تسمى صيام يوم الشك وتفصلها في : (صوم) .
فإن تسين في نهاية رمضان أو شعبان ناقص وجب قضاء اليوم الذي غم فيه الهلال .

توالي الغيم :

٩ - عند توالي الغيم في نهاية الشهر القمري تكمّل ثلاثين ثلاثين عملاً بالحديث السابق : «فإن سمع عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»^(٢) ويقض قضاء ما ثبت إظهاره ، فإذا حصل الغيم في شهر أو أكثر قبل رمضان فكمّلت ، ثم رُئي هلال شوال ليلة ثلاثين من رمضان فلا قضاء جواز أن يكون رمضان ناقصاً ، وإن رُئي ليلة تسع وعشرين من رمضان وجب قضاء يوم ، وإن رُئي ليلة ثمان وعشرين وجب قضاء يومين ، وإن رُئي ليلة سبع وعشرين تم قضاء ثلاثة أيام .^(٣)

وإن ما أحسرى الله به العائنة أن لا تتوالى أربعة أشهر ناقصة ولا كاملة ، ومن اثنان توالي ثلاثة أشهر ناقصة أو كاملة أيضاً .^(٤)

قال الخطّاب : فإن توالي الكمال في شهرين أو ثلاثة عمل على أن شهر رمضان ناقص فأصبح الناس صياماً ، وإن نوات ناقصة عمل

وعن عبدالله بن مسعود قال : «ما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر مما صمنا ثلاثين»^(٥)

وإذا لم ير الهلال بعد غروب شمس التاسع والعشرين من شعبان أو رمضان أو ذي القعدة أكمل الشهر ثلاثين يوماً حسب الحديث الشريف عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : «الشهر تسع وعشرون ليلة ، فلا تصوموا حتى تروه فإن غمّ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين»^(٦)

وفرق الحنابلة بين حالة الصحو وحالة الغيم قائلاً : «بعدمهم وجوب صيام يوم الثلاثين من شعبان إن حال دون مطالعة غيم أو قمر ونحوهم

(١) حديث «إنا أمة أمة» أخرجه البخاري «الفتح ١٦٩/٢ - ط المسند» وسلم ٧٦١/٢ ، ط الحديث من حديث ابن عمر ، واللفظ البخاري

(٢) حديث ابن مسعود «ما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين» أخرجه أبو داود ٧٩٢/٢ - تحقيق عزت عبيد عنس

(٣) حديث «الشهر تسع وعشرون ليلة» أخرجه البخاري «الفتح ١٦٩/٢ - ط المسند»

(٤) حديث «فإن سمع عليكم» - ميل تحريجه ٨٠١-٨٠٢ ، (٥) الخطّاب - مواهب الحبيب ٢٧٩/٢ ، (٦) الهيثمي - معجم ابن بوس - كتاب الفتن ١٦٥/٢ ، والخطّاب - مواهب الحبيب ٢٨٩/٢

فاشتبهت عليه الأشهر، ولم يحرف موعد رمضان، يتعين عليه الاجتهاد لمرته فإن اجتهد وتحرى ووافق صيامه شهر رمضان أو ما بعده أجره ذلك، فإن كان الشهر الذي صام ناقصا، ورمضان كاملا فضى النقص، وإن صام شهرا قبل رمضان لم يكفه لأن العبادة لا تصح قبل وقتها، فلو وافق بعضه فما وافقه أو بعده أجزاء دون ما قبله، وإن صام بلا اجتهاد لم يجره إذا كان قادرا على الاجتهاد. (١)

ثالثا : إثبات الأهلة بالحساب الفلكي :

١١ - وقع الخوض في هذه المسألة منذ أواخر القرن الهجري الأول، فقد أنشأ إليها أحد السابقين بالقدر الذي تصحفه .

وكان من أسباب بحثها وجود نفخة مشكلة في حديث ثابت عن رسول الله ﷺ اختلف الشراح في المراد منها واستدل بها القائلون بالحساب على ما ذهبوا إليه .

وتضح ذلك من إيراد الحديث بلفظه ، وإتياعه بتفسير الذين استدلوا به على جواز اعتماد الحساب في إثبات الهلال، ثم آراء الذين فهموا منه خلاف فهمهم . عن عبد الله بن عمر

على أن رمضان كامل فأصبح الناس مفطرين وإن لم يتوال قبل هذا الشهر الذي غم الهلال في آخره شهران فأكثر كاملة ولا ناقصة احتمل أن يكون هذا الشهر ناقصا أو كاملا احتمالا واحدا يوجب أن يكمل ثلاثين كما ورد في الحديث . ثم قال : هذا في الصوم ، أما في الفطر إذا غم هلال شوال فلا يفطر بالتقدير الذي يغلب به على الظن أن رمضان ناقص. (٢)

ولم تطلع على نص للفقهائه في شأن البلاد التي يستقر الغنيم أو الضباب في سبلها. (٣)

صوم من لشتبهت عليه الأشهر :

١٠ - من كان من الناس في مكان لا اتصل به أخيار رمضان ، كالسجين والأسير بدار الحرب

(١) : الخطيب ، مواعيد الجليل ٢/ ٢٨٩

(٢) : نثبت في هذه المسألة فرار المجس الفقه الإسلامي بكتة المكرمة في دوره الرابعة المتقدمة بقرار الأمانة العامة لرابطة علماء الإسلام بمكة المكرمة في الفترة ما بين السابع عشر من شهر ربيع الآخر ١٤٠١ هـ .

وله بالنسبة للأساق التي تكون سبلها عجوبة بما يمنع الرؤية للمسلمين ببعض مناطق ليبيا . ربما استغفروا وما شئنا ، أو يأخذوا بمن يقولون به من البلاد الإسلامية التي تعتمد على الرؤية فغيرية للهلال دون الحذف بأي شكل من الأشكال ، عملا بقوله ﷺ صوموا لرؤيته وأفطرؤا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة ، ولا تظفروا حتى تروا الهلال أو تكملوا العدة . وما جاء في معناها من الأسانيد (رجمة مجس الفقه الإسلامي ، الدورة الثانية العدد الثاني الجزء الثاني ص ٩٦٧ - ٩٦٨ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م) .

(١) : أبو إسحاق الشيرازي ، المنهاج ١/ ٦٤٠ ، واليهي .
منصور بن يوسف ، كتاب الفاع ٢/ ٣٧٦ - ٣٧٧

إلا برؤية فاشية أو شهادة عادلة كالأذي عليه الجمهور^(١).

وعن مطرف أيضا أن العارف بالحساب يعمل به في نفسه^(٢).

أما ابن سريج فاعتبر قوله ﷺ : «فاقدروا له» : عطاها لمن خصه الله تعالى بعلم الحساب، وقوله ﷺ في الحديث الآخر: «فاكملوا العدة خطايا للعامة»^(٣).

وبين ابن الصلاح ماقصده ابن سريج من المعرفة بالحساب فقال : «معرفة منازل القمر هي معرفة سير الأهل، وأما معرفة الحساب فأمر دقيق يختص بمعرفة الأحاد. فمعرفة منازل القمر تدرك بأمر محسوس يتوكل من يراقب النجوم، وهذا هو الذي أراده ابن سريج، وقال به في حق العارف بها فيما يخصه»^(٤).

وقد اختلف النقل عن ابن سريج في حكم صيام العارف بالحساب عند ثبوت الهلال عنده، ففي رواية عنه أنه لم يقل بوجوب ذلك عليه، وإنما قال بجوازها، وفي رواية أخرى عنه

رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان فقال : «لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له»^(٥).

علق الحديث بداية صيام رمضان والشروع في الإنظار برؤية الهلال، وأمر عند نعلها في حالة الغيم بالتقدير، فقال ﷺ : «وإن غم عليكم فاقدروا له»، وقد اختلف في المراد من هذه العبارة.

ورأي القائلين بالحساب :

١٢ - تضمن هذا الرأي القول بتقدير الهلال بالحساب القلبي ونسب إلى مطرف بن عبد الله بن الشخير من التابعين وأبي العباس بن سريج من الشافعية وابن قتيبة من المحدثين^(٦). وقال ابن عبد البر : لا يصح عن مطرف، ونفى نسبة ما عرف عن ابن سريج إلى الشافعي لأن المعروف عنه ما عليه الجمهور^(٧).

ونقل ابن رشد عن مطرف قوله : «يعتبر الهلال إذا غم بالنجوم ومنازل القمر وطريق الحساب، قال : وروي مثل ذلك عن أئمة الشافعي في رواية، والمعروف له المشهور عنه أنه لا يصام

(١) للفتاوى ١/ ٣٨٨.

(٢) الخطاب : مواهب الجليل ٢/ ٣٨٨، وقد نسب القول إلى ابن رشد.

(٣) حاشية الأصفهاني شرح صحيح الفهرستي ٢/ ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٤) العلم للعاصم : وابن حجر، فتح الباري ١/ ١٢٢.

(٥) والمزني، شرح الموطأ ٢/ ١٥٤.

(٦) ابن حجر، فتح الباري ٢/ ١٢٢.

(١) حديث : «لا تصوموا حتى تروا الهلال» . أخرجه البخاري (الفتح ٤/ ١١٩ - ط السلفية) ومسلم (٢/ ٢٥٩ - ط الحديث).

(٢) المعنى : عند الفري ١٠/ ٢٩١.

(٣) فتح الباري ١/ ١٢٢.

الحساب لا يقتضى به، ولا يتبع.

ويرى أبو الوليد الباغي حكم صيام من اعتد الحساب فقال: «فإن فعل ذلك أحد فالذي عندي أنه لا يعتد بما صام منه على الحساب ويرجع إلى الرؤية وإكمال العدد، فإن اقتضى ذلك قضاء شيء من صومه قضاء»^(١).

ودكر القرافي قولاً آخر للحكمة يجوز اعتداد الحساب في إثبات الأهلية.^(٢)

أما الشافعية فقال النووي: قال أصحابنا وغيرهم: «لا يجب صوم رمضان إلا بدخوله، ويعلم دخوله برؤية الهلال، فإن غمّ وجب استكمال شعبان ثلاثين، ثم يصومون سواء كانت السماء مصحبة أو مغيمة غيباً قليلاً أو كثيراً». وفي هذا حصر طرق إثبات هلال رمضان في الرؤية وإكمال شعبان ثلاثين. وفي هذا الحصر نفي لاعتداد الحساب، وقد صرح في موضع آخر برفضه لأنه حدىس وتخصيص ورأى اعتباره في الغيلة والوقت.^(٣)

نقل القفلسي عن العبادي قوله: إذا دل الحساب القطعي على عدم رؤية اغلال لم يقبل

لزوم الصيام في هذه الصورة.^(٤)

ومن بعض الحنفية قول: لا بأس بالاعتداد على قول النجيين.^(٥)

وقال القشيري: «إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيمة مثلاً، فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي، وليس حقيقة الرؤية منسروطة في الزوم، فإن الالتصاق على أن المحسوس في المنصورة إذا علم بإقام الحدة أو بالاجتهاد أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم».^(٦)

أراء الغائلين بعدم إثبات الأهلية بالحساب وأدلتهم:

١٣ - المعتد في المنعب الحضي أن شرط وجوب الصوم الإفتار رؤية الهلال، وأنه لا عبرة بقول المؤقتين ولو عدولاً، ومن رجع إلى قولهم فقد خالف الشرع، وذهب قوم منهم إلى أنه يجوز أن يجتهد في ذلك، ويعمل بقول أهل الحساب.^(٧)

ومنع مالك من اعتداد الحساب في إثبات الهلال، فقال: «إن الإمام الذي يعتمد على

(١) أبو الوليد البغدادي، المتوفى ٢٨٨/٢ (دار الكتاب العلمي طبع طبعه صدره عن ط - الأولى) والخطاب ٢٨٨/٢، وضع

الباري ١/١٢٧، والهي ٥/٦٧٠ - ٦٧٢

(٢) الفرق ٢/١٧٨، الفرق ١-٢

(٣) النووي، المجموع شرح المصنف ٦/٢٧٠، والزيوتاني،

شرح الوسيلة ٢/١٥٤، والقسطلاني، إرشاد الساري

٢/٢٥٦ (دار الفكر، بيروت).

(٤) ابن حجر، فتح الباري ٥/١٢٢

(٥) حلة القاري ١/٢٧١ ورسائل ابن عابدين ١/٢١٤

(٦) حلة القاري ١/٢٧٣

(٧) رسائل ابن عابدين ١/٢١٤ - ٢٢٥

والى هذا المعنى ذهب أبو حنيفة ومالك
والشافعي وجهور السلف والخلف، فحملوا
عبارة: «فاقدروا له» على تمام العدد ثلاثين
يوماً.^(١)

والبخاري أتبع حديث عبدالله بن عمر هنا
برواية أخرى عنه جاء فيها أن رسول الله ﷺ
قال: «الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا
حتى تروه»، فإن غم عليكم فأكملوا العدة
ثلاثين.^(٢) وأتبعه في نفس الباب بحديث أبي
هريرة، قال النبي ﷺ: «أو قال: قال
أبو القاسم ﷺ: «صوموا لرؤيته، وأفطروا
لرؤيته فإن غيبي عليكم فأكملوا عدة شعبان
ثلاثين».^(٣)

وقال ابن حجر: قصد (البخاري) بذلك
بيان المراد من قوله «فاقدروا له»،^(٤) وأيد ابن
رشد تفسير البخاري وعلمه بأن التقدير يكون
بمعنى السلام، ودعم رأيه بقوله تعالى: «وقد
جعل الله لكل شيء قدراً»^(٥) أي غملاً.^(٦)

(١) النووي، شرح مسلم على مجلس المخطوطات، ٥٣/٥
دار الفكر بيروت

(٢) حديث: «الشهر تسع وعشرون ليلة... تقدم تخريجه
(صف ٢٠).

(٣) حديث: «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته... تقدم
تخريجه (صف ١٠).

(٤) فتح الباري ١/ ١٦٠

(٥) سورة الطلاق ٢/

(٦) ابن رشد، تفسيرات ١٨٧/١

قول المحدثين يرؤيته، وترد شهادتهم. ثم قال
القليوبي: وهو ظاهر جلي، ولا يجوز الصوم
حينئذ ويخالف ذلك معاندة ومكابرة.^(٧)
ولا يعتمد الحنابلة الحساب الفلكي في إثبات
هلال رمضان، ولو كثرت إصابته.^(٨)

أدلة القائلين بعدم إثبات الأهلة بالحساب:
استدل المانعون بالحديث نفسه الذي استدل
المثبتون به ففسوه بغير المراد منه.

أولاً: تفسير الحديث المشتمل على التقدير بها
ينفرض مفهوم التقدير الذي ذهب إليه القائلون
بالحساب

فمر الأئمة الأجلة قوله ﷺ: «فاقدروا له»
بتفسيرين:

الأول: حل التقدير على إتمام الشهر ثلاثين.

الثاني: تفسير بمعنى تعيين عدد أيام الشهر.

التفسير الأول:

جاء عن عبدالله بن عمر أنه يصبح مفطراً إذا
كانت السماء صاحية وصائلاً إذا كانت مغيمة
لأنه يتأول قول النبي ﷺ على أن المراد منه إتمام
الشهر ثلاثين.^(٩)

(١) الطبري ١٩/٢

(٢) البهوتي: منصور بن يونس، كشف القناع ٢٧٢/٢

(٣) ابن رشد، تفسيرات ١٨٧/١ - ١٨٩

وغيره بالرؤية لدفع الخرج عنهم في معاناة حساب التفسير، واستمر الحكم في الصوم ولو حدث بعدهم من يعرف ذلك، بل ظاهر السياق يشعر بقي تعليل الحكم بالحساب أصلاً. ووضحه قوله في الحديث الماضي وقإن غم عليكم فامكولوا المدة ثلاثين، ولم يقل فسلوا أهل الحساب، والحكمة فيه كون العدد عند الإغناء يستوي فيه المكثفون فيرتفع الاختلاف والنزاع عنهم.^(١)

اختلاف المطالع :

١٤ - اختلاف مطالع الهلال أمر واقع بين البلاد البعيدة كاختلاف مطالع الشمس، تكن هل يعتبر ذلك في بدء صيام المسلمين وثوقيت عيدي القطر والأضحى وسائر الشهور فتختلف بينهم بدء ونهاية أم لا يعتبر بذلك، ويتوحد المسلمون في صومهم وفي عيديهم؟

ذهب الجمهور إلى أنه لا عبرة باختلاف المطالع، وهناك من قال باعتبارها، وخاصة بين الأنظار البعيدة، فقد قال الحنفية في هذه الحاشية : بأنه لكل بلد رؤيتهم، وأوجبوا على الأمصار القريبة اتباع بعضها بعضاً، وألزموها أهل المصر القريب في حالة اختلافهم مع مصر قريب منهم بصيامهم تسعة وعشرين، وصيام

التفسير الثاني بمعنى تضييق عدد أيام الشهر :

فسر القائلون به «فقروا له» بمعنى ضيقوا له أعدد من قوله تعالى : «ومن قدر عليه رزقه»^(١)، والتضييق له أن يجعل شعبان تسعة وعشرين يوماً.^(٢)

وعن قال بهذا الرأي أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم يوم الشك إن كانت السماء مغيمة.^(٣)

وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا» يعني مرة تسعة وعشرين ومرة ثلاثين.^(٤)

بين ابن حجر أن المنفي عنهم الكتاب والحساب هم أغلب أهل الإسلام الذين يحضرة النبي ﷺ عند حديثه بهذا الحديث، أو أن المراد به النبي نفسه عليه الصلاة والسلام.

ثم قال ابن حجر : والمراد بالحساب هنا حساب التجوم وتسييرها، ولو لم يكونوا يعرفون من ذلك إلا التور التسيير، فعلق الحكم بالصوم

(١) سورة لقاح ٧/

(٢) ابن قدامة، المغني ١٣/ ٩٠، والهيوي، المجموع شرح المذهب ٦٦/ ٢٧٠، وشرح مسلم ٢٤/ ٥٢

(٣) النووي، المجموع شرح المذهب ٦٦/ ٢٧٠، وشرح مسلم ٥٣/ ٣

(٤) حديث «إنا أمة أمية...» تقدم ترجمته (ق ٧).

(١) فتح الباري ١٢٧/ ١ ونفس المتن للحديث فسر به المصنف في مسند القاري ١٠/ ٢٨٦ - ٢٨٧

زوال المشرق متقدم على زوال المغرب فيرى
المغرب المشرق، فقرر بعد إثباته اختلاف
الهلال باختلاف الأفاق وجوب أن يكون لكل
قوم رؤيتهم في الأهلة، كما أن لكل قوم أوقات
صلواتهم، وإلى أن وجوب الصوم على جميع
الأقاليين برؤية الهلال بقطر منها بعيد عن
القواعد، والأدلة لم تقتض ذلك. (١)

وعلى الشافعية باختلاف المطالع فقالوا:
وإن لكل بلد رؤيتهم وإن رؤية الهلال يبطل
يثبت بها حكمه لا بعد عنهم، كما صرح بذلك
النووي. (٢)

واستدلوا مع من وافقهم بأن ابن عباس لم
يعمل برؤية أهل الشام لحديث كريب أن أم
الفضل بنت الحارث بعته إلى معاوية بالشام،
قال: فقد مدت الشام فقضيت حاجتها واستهلي
علي رمضان، وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة
الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر مسائي
عبد الله بن عباس ثم ذكر الهلال فقال: «منى
رأيتهم؟ فقلت: رأيت ليلة الجمعة. فقال: أتت
رأيتهم؟ فقلت: نعم. ورأه الناس وصاموا،
وصام معاوية فقال: لكننا رأينا ليلة السبت فلا

الأخريين ثلاثين حمداً على الرؤية أوانهم
شعبان ثلاثين أن يقضوا اليوم الذي أظفروه لأنه
من رمضان حسب ما ثبت عند العصر الآخر،
والمعتمد المرجح عند الحنفية أنه لا اعتبار
باختلاف المطالع فإذا ثبت الهلال في مصر لزوم
سائر الناس فيلزم أهل المشرق برؤية أهل
المغرب في ظاهر المذهب. (٣)

وقال المالكية بوجوب الصوم على جميع أقطار
المسلمين إذا رئي الهلال في أحدها.
وقيل بعضهم هذا التعميم فاستثنى البلاد
البعيدة كثيراً كالأندلس وخراسان. (٤)

وبين القرافي اختلاف مطالع الهلال علمياً،
وذكر سبباً من أسبابه مكتفياً به عن البقية
المذكورة في علم الأهلة: وهو أن البلاد المشرقية
إذا كان الهلال فيها في الشعاع بقيت الشمس
تتحرك مع القمر إلى الجهة الغربية فيما تصل
الشمس إلى أفق المغرب إلا وقد خرج الهلال
عن الشعاع ليراه أهل المغرب ولا يراه أهل
المشرق. واستنتج من هذا البيان ومن اتفاق
علماء المسلمين جميعهم على اختلاف أوقات
الصلاة ومراعاة ذلك في المرات بحيث اتفوا بأنه
إذا مات أخوان عند الزوال أحدهما بالمشرق
والآخر بالمغرب حكم بأسقية موت المشرقي لأن

(١) القرافي، الفروق ٢٠٤/٦

(٢) المجموع شرح المذهب ٢٧٢/٥ - ٢٧٥ وشرح مسلم
٥٨/٥ - ٥٩. وهاكوي نيل الأوطار ٢٦٨/٤ (٣)
المجلد

(١) ابن عابد بن رسائل ابن عابد ٢١٨/١، ٢٢٩

(٢) القرافي، الفروق ٢٠٢/٢، وخطاب، سوابق المليل

ويترتب عليه إظهار يوم منه ، أو خطأ في بداية شوال ، ويترتب عليه إظهار يوم من رمضان أو صيام يوم العيد ، أو خطأ في ذي الحجة ، ويترتب عليه وقوف بعرفة في غير وقته . وهذا اعطرها .^(١)

وقد استند القائلون بصحة الوقوف في غير يومه إلى الحديث الصحيح : «شهران لا ينقصان : شهر عید : رمضان وذو الحجة» .^(٢) وفهموا منه أن الخطأ في الوقفة لا ينقص أحدهما ، ومن باب أولى لا يفدها .

قال الطيبي : ظاهر ميثاق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمرمة ليست في غيرها من الشهور ، وليس المراد أن ثواب الطاعة في غيرهما ينقص ، وإنما المراد دفع الخرج عما عسى أن يقع فيه خطأ في الحكم لاختصاصهما بالعديد وجواز احتسالك وقوع الخطأ فيهما . ومن ثم قال : «شهر عید» بعد قوله : «شهران لا ينقصان» ولم يقتصر على قوله : «رمضان وذو الحجة» .^(٣)

قال ابن بطان قبيها نقله عنه العمري : «فإن طائفة من وقف بعرفة بخطأ شامل لجميع أهل الموقف في يوم قبل يوم عرفة أو بعد ، أنه يجوز» .

تزال نصوص حتى تكمل ثلاثين أو ثمانية ، فقلت : أولا نكتفي برؤية معاوية وصيامه ، فقال : لا . هكذا أمرنا رسول الله ﷺ .^(٤)

وقد علل النووي هذه الفتوى من ابن عباس بأن الرؤية لا يثبت حكمها في حق العيد .^(٥)

وقال المناقلة بعدم اعتبار اختلاف المطالع ، وأكثروا جميع البلاد بالصوم إذا ربي الهلال في بلد .^(٦)

واستند القائلون بعدم اعتبار اختلاف المطالع بحديث رسول الله ﷺ «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» .^(٧) فقد أوجب هذا الحديث الصوم بمطلق الرؤية لجميع المسلمين دون تقيدها بمكان ، واعتبروا ما ورد في حديث ابن عباس من اجتهاده ، وليس نقلا عن الرسول ﷺ .

أثر الخطأ في رؤية الهلال :

١٥ - قد يتج عن تواصل الغيم أكثر من شهر قبل رمضان أو شوال أو ذي الحجة أو عن عدم التحري في رؤية الهلال خطأ في بداية رمضان ،

(١) حديث أم الفضل أخرجه مسلم (١/٢٦٥) ، ط الحلبي .

(٢) شرح مسلم ٥٨/٥ - ٥٩ .

(٣) من لداعة ، المنى ٨٨/٣ ، ٨٩ .

(٤) حديث : «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» تقدم لمخرجه

(٥) (١)

(١) المطالع ، مواهب الحلال ٢/٢٨٢ .

(٢) حديث : «شهران لا ينقصان : شهر عید : رمضان وذو

الحجة» أخرجه البخاري (التفصيح ٨/١٢٤) ، ط السلفي

ومسلم (٢/٢٦٦) ، ط الحلبي ، من حديث أبي بكر .

(٣) فتح الباري ١/١٢٩

وعن ابن القاسم أنهم إن انعطأوا ووقفوا بعد يوم عرفة يوم النحر يجزئهم ، وإن قدموا الوقوف يوم النزوية انعطأوا الوقوف من الغد ولم يجزئهم^(١٦).

تجليح الرؤية :

١٦ - إذا ثبت الهلال عند الجهة المختصة بالموثوق بها وجب إعلام الناس للشروع في الصوم ، أو الإفطار وصلاة عيد الفطر ، أو صلاة عيد الأضحى وخبخ الأضحية بالخبر كما قال القرافي : «ثلاثة أقسام رواية محضة كالأحاديث النبوية وشهادة محضة كإخبار الشهود عن الحقوق على العيينين عند الحاكم ومركب من شهادة ورواية ، وله صور أحدها الإخبار عن رؤية هلال رمضان من جهة أن الصوم لا يختص بشخص معين بل عام على جميع المصر أو أهل الأقاليم فهو من هذا الوجه رواية لعدم الاختصاص بمعين ولعموم الحكم ، ومن جهة أنه حكم يختص بهذا العام دون ما قبله وما بعده»^(١٧).

وإذا كانت الرؤية في حد ذاتها تنبئ الشهادة والرواية ، فإن الإعلام بها بعد ثبوتها لا خلاف في كونه رواية ، لذلك فإنه يعتمد في نقلها وسائل

عنه ، وهو قول عطاء بن أبي رباح والحسن البصري وأبي حنيفة والشافعي ، واحتج أصحابه على جواز ذلك بصيام من أثبت عليه الشهود ، وأنه جائز أن يقع صيامه قبل رمضان أو بعده^(١٨).

والى نفس هذا الرأي ذهب النووي فقال : «إن كل ما ورد في رمضان وفي الحججة من الغضائيل والأحكام حاصل سواء كان رمضان ثلاثين أو تسعا وعشرين ، سواء صادف الوقوف اليوم التاسع أو غيره بشرط انقضاء التقصير في ابتداء الهلال».

وقال ابن حجر : «الحديث بطش من صام رمضان تسعا وعشرين أو وقف يعرفات في غير يومها اجتهاد»^(١٩).

ونظرا إلى أن حصول التقصير في رمضان واضح ، وفي ذي الحجة غير واضح لوقوع المناسك في أوله فقد بين ذلك العيني بقوله : «قد تكون أيام الحج من الإغيا والتقصير مثل ما يكون في آخر رمضان بأن يمتد هلال ذي القعدة ويقع فيه الغلط بزيادة يوم أو نقصانه فيقع عرته في اليوم الثامن أو العاشر منه ، فمنه أن أجر الواقفين بعرفة في مثله لا ينقص عما لا غلط فيه».

(١٦) العيني ، حنفية القاري ١٠ / ٩٨٥ ، والإجابة عنها خلفها القسطلاني في إرشاد الساري ٣ / ٣٥٩ ، ونسبها إلى الكرماني.

(١٧) طهري ١ / ١٠

(١٨) العيني ، حنفية القاري ١٠ / ٩٨٥ - ٩٨٦

(١٩) ابن حجر ، فتح الباري ٤ / ١٢٦ ، والقسطلاني ، إرشاد الساري ٣ / ٣٥٩

واللهم اهله عليا بالأمس والإيمان، والسلامة والإسلام، والوفيق لما تحب وترضى، آمين. (١١)

ومنها ما جاء عن عبادة بن الصامت قال: «كان رسول الله ﷺ إذا رأى أعلان قال: اللهم اكبره لحمدك، لا حول ولا قوة إلا بالله، اللهم إني أسألك خير هذا الشهر، وأعوذ بك من شره، ومن سوء الحشر». (١٢)

ومنها عن قتادة أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا رأى أعلان قال: «هلال خير ورشد، هلال خير ورشد». ثلاث مرات ثم يقول: الحمد لله الذي ذهب شهر كذا وجاء بشهر كذا. (١٣)

هذه الأحاديث تفيد أيضاً النووي في الأذكار، والمحطاب في مواهب الجنيل، ونقل

(١١) حديث من عصر: «كان إذا رأى أعلان قال: اللهم اهله بالأمس والإيمان...»

أحمره الطبراني في المعجم الكبير، ٣٥٩/٢ - ط الأذكار العراقية، وقال القسبي في المجموع: ١٣٩/١ - ط القدسي: «وفيه عثمان بن إبراهيم الحنطلي، وفيه حماد، وفيه رجله قتادة»

(١٢) حديث عبادة بن الصامت: «كان إذا رأى أعلان قال: اللهم اكبره لحمدك...»

٣٢٩/٥ - ط الميمنة، وقال القسبي في المجموع: ١٣٩/١ - ط القدسي: «رواه جماعة الطبراني، وفيه وهو باسم»

(١٣) حديث: «قتادة أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا رأى أعلان...»

... أحمره الطبراني، ٣٢٩/٥ - ٣٢٧ - ط الحنطلي عزت

عبد دعبل، ورواه عنه حماد بن زيد

نقل الخبر، ويشترط في المخبر بها شروط الراوي المقبول الرواية المتعارف عليها عند محدثين والفقهاء، وهي: العدالة والصبط. (١٤)

وقت الإعلام :

١٧ - إن وقت الإعلام بالنسبة لرمضان هو ما قبل فجر اليوم الأول منه فإن حصل بعد ذلك وجب الإمساك وعقد نية انصيام وقضاء ذلك اليوم حتى بالنسبة لمن يبيت الصيام على غير جزم بدخول رمضان. (١٥) على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح: (صوم).

الأدعية المأثورة عند رؤية الهلال :

١٨ - وردت عن رسول الله ﷺ أدعية عند رؤية الهلال منها ما جاء عن طلحة بن عبيد الله أن النبي ﷺ كان إذا رأى أعلان قال: «اللهم اهله عليا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام، وبني وريك الله». (١٦)

ومنها رواية ثانية لهذا النبي عن عبد الله بن عمر كان رسول الله ﷺ إذا رأى أعلان، قال:

(١٤) لقوي ٣٥٩/١

(١٥) المحطاب: مواهب الجنيل ٣٩٢/٢

(١٦) حديث: «كان إذا رأى أعلان قال: اللهم اهله عليا باليمن والإيمان...»

الحنطلي من حديث طلحة بن عبيد الله، وقد رواه هذا حديث حسن مرثب

إثرها قولاً للذميري نص فيه على استحباب
قراءة سورة الملك عند رؤية الهلال للأثر الولد
فيها ، ولأنها المنجية الواقة .^(١)

رائحة

التعريف :

١ - الرائحة والريح في اللغة : التسليم طيباً كان
أو تنبهاً ، يقال : وجدت رائحة الشيء ورجمه .
والرائحة عرض يدرك بحاسة الشم .

وقيل : لا يطلق اسم الريح إلا على
الطيب ،^(٢) جاء في الأثر : وأنه ﷺ أمر بالإنحد
المروج (أي الطيب) عند النوم .^(٣)

الحكم الإجمالي :

تعد كلمة «رائحة» في كتب الفقه في أبواب
مختلفة ، وباعتلاف الأبواب تختلف أحكامها .

أ - الرائحة في باب الطهارة :

٢ - الأصل في رفع الحدث وإزالة الحدث أن



(١) لسان العرب ، تاج المعروس ، المقرب ، المصباح المنير .

(٢) حديث : وأمر بالإنحد المروج عند النوم المخرج أبو داود

(٣) ٧٧٩ / ٢ - لطيف عزت عبد دحلان من حديث محمد بن

هوثة ، ثم قال : وقال لي ابن معين : هو حديث متكرر .

(١) الأذكار ص ١٧١ ، ومواعيد الحلال ٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣

رائحته، كالنفاخ والأترع فلا يحرم على المحرم استعماله، وإن كانت رائحته طيبة. وانظر (احرام).

ج - المرائحة الطيبة والرائحة الكريهة في المساجد:

٤ - يستحب تطيب المساجد، ويصان المسجد عن المرائحة الكريهة من ثوم أو بصل ونحوهما، وإن لم يكن فيه أحد، كما يكره لمن أكل شيئاً من ذلك دخول المساجد ويرخص له في ترك الجماعة في المسجد، ومثله من له صنان أو بحر. وذهب الحابلة إلى استحباب إخراج من به ذلك إزالة للأذى،^(١) لقوله ﷺ: «من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتاً في الجنة»،^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام: «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا». أو قال: فليعتزل مسجدنا،^(٣)

يكون بالماء قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾.^(٤)

واشترط جمهور الفقهاء لظهورية الماء بقاء أوصافه الأصلية وهي: اللون والطعم والرائحة. فإذن تغير أحد أوصافه، كرائحته، يشيء خالطه بحيث لا يطلق عليه اسم الماء عرفاً، بل يضاف إليه قيد لازم، كماء الورد ونحوه، فإنه يسلب عنه الظهورية، فيصبح الماء طاهراً غير مطهر إن كان المخلط الغريب طاهراً، فلا يرفع حدثاً ولا يزيل خبثاً وإن كان طاهراً بذاته، لأنه ليس ماء مطلقاً.^(٥)

وقال الحنفية: لا يسلب الظهورية عن الماء تغير أوصافه إن لم يزل عنه طبع الماء. وطبع الماء: كونه ميلاً مرطباً مكنياً للتعطش.^(٦) أما إذا حصل التغير بسجاء لماء لم يخالط فإنه لا يسلب الظهورية عنه، لأنه مجرد ترويح وفي المسألة تفصيل ينظر في: (مياه).

ب - رائحة الطيب في حق المحرم:

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن محظراً على المحرم استعمال ما له رائحة طيبة ويقصد به رائحته كالمسك والعود ونحوهما، أما ما لا يقصد

(١) سورة الفرقان / ٤٨.

(٢) لمس الطلح / ١، ٨، ٧، ٢٢ / ٦، ٣٢، طرزقاني.

(٣) ١١ / ١، الشرح على فتح مبرور / ١، ٣٢ - ٣٤.

(٤) الاعتقاد / ١، ١٤.

(١) كشاف النفاخ / ٢، ٣٦٥، وأسس الطلح / ١، ٢١٥.

وجواهر الإكليل / ٢، ٢٠٣، ومواهب الجليل / ١٣ / ٦.

(٢) حديث: «من أخرج أذى من المسجد بنى الله له بيتاً في الجنة» أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٥٠)، ط الحليمي، من حديث أبي سعيد الخدري، وقيل البوصيري في مصابيح الزجاجة (١ / ١٦٣)، ط دار الحثافة، وهذا إسناد ضعيف، ومسلم - هوابن بسار - لم يسمع من أبي سعيد الخدري، ومحمد - سي ابن صالح المدني - قد لا.

(٣) حديث: «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا». أو قال: فليعتزل مسجدنا، أخرجه البخاري (الفتح / ٢، ٣٣٩)، ط السلفية، ومسلم (١ / ٥٩٤)، ط الحليمي، من حديث جابر ابن عبد الله.

كانت قادرة على العوض، والافلا عوض.
وإن لم تطلب منه، فإن قصر ضمن ذبة
الجنين.^(١) والتفصيل في باب اللذات،
ومصطلح: (إجهاض، فـ).

هـ - ثبوت حد الشرب بوجود الرائحة:

٦ - لا يثبت حد الشرب بوجود رائحة الخمر في
هم الشارب في قول أكثر أهل العلم، منهم:
الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد في
إحدى روايتين عنه، وهي المذهب وقالوا:
يحمل أنه تمسك بالخمر أو حبسها معه فلما
صارت في فمه معها، ويختص أن يكون مكرها،
أو شرب شرب الفخاخ فإنه يكون معه كرامة
الخمر، وبوجود الاحتمال لم يجب الحد، لأنه يدرأ
بالشبهات.^(٢)

وقال المالكية: يثبت حد الشرب بوجود
الرائحة، وهي رواية أبي طالب عن أحمد،
وقالوا: إن ابن مسعود حدث رجلا وحده رائحة
الخمر، ولأن الرائحة تدل على شربه لتحمر،
فأجرى مجرى الإقرار.^(٣)

والتفصيل في: (سكن).

- ١: حاشية المحتاج ٣٣٧/٥، وحاشية عميرا على المحل
٩١/٣، وشرح الزرقاني ٢١٦/٨
٢: ابن حنبل ١٦٥/٣ - وأسنن المصنف ١٦٩/٤، والعي
٣١٧/٨
٣: شرح السررقاني ١١٣/٨، وسواء الجليل ٣/١٦٧،
والنهي لابن قدامة ٣٠٩/٨

وقال: ومن أكل من هذه الشجرة الخبيثة (يعني
الشوم) فلا يقرض في المسجد، وفي رواية: فلا
يقرب مصلاته.^(٤)

ويكره عند مخالطة إخراج الريح في المسجد
بجامع الإيذاء بالرائحة، وإن لم يكن فيه
أحد.^(٥) خير: وإن فلا تكة تكلي مما يتأذى منه
سواء.^(٦)

ومصرح المالكية بجواز ذلك إذا احتاج إليه،
لأن المسجد ينزه عن النجاسة لعمية.^(٧)
وانظر: (مساجد).

د - التلف بسبب الرائحة

هـ - إذا تحدد من دابة - بين المدور المسكونة -
معملا له رائحة مؤذية، فليسمة فطال أو غيرهم
فمازوا بذلك ضمن صاحب الدار، لمخالفته
العادة. وإن قلن أو شوى في دارة ما بسبب
جهازه الخامل إن لم تأكل منه وجب عليه أن
يقدم إليها ما يدفع عنها الإجهاض بعوض، ي

- ١: حديث ذكر أكل من هذه الشجرة، بحجة زعمي الترمذ، فلا
يقرب من المسجد - وفي رواية: فلا يقرب مصلاته.
أمره مسلم ٣٩٥/١، ط الحظي، ورواية ٤٦٢/١ -
ط دائرة المعارف العثمانية من حديث أبي سعد الخفري،
والرواية الأخرى لأبي عوانة.
٢: المصادر السابقة، وكشاف الفخاخ ٤٩٧/١
٣: حديث: إن الملائكة تكلي مما يتأذى به بنو آدم، أخرجه
مسلم ٣٩٥/١، ط الحظي، من حديث حابر بن عبد الله
٤: مواهب الجليل ١٣/١

و- تقرير رائحة لحم الجلالة أوليتها.

٢- ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه بكرة أكل لحم الجلالة وإنه حرام لأنها إذا تغيبت راحتهم بالنجاسة. وقال الشافعية بالتحريم. وانظر: (الطهارة، جلالة).

رابع

التعريف.

١- رابع: وتدعى الحرميين قرب البحر، وهو موضع معروف قريب من الجحفة.^(١)

وأصل هذا المصطلح المغموي: ربيع القوم في التميم: أقاموا... والربيع: الغرب، والربيع: من يقيم على أمر ممكن له.

والجحفة مبنات الإحرام لأهل الشام ونزكته ومصر والغرب. وتقع قرب الساحل وسط الطريق بين مكة والمدينة.

وقد اندثرت الجحفة منذ زمن بعيد وأصبحت لا تذكر تعرف، وأصبح حجاج هذه البلاد محرمون من ربيع استياف، وتقع قبل الجحفة بقليل، للفاد من المدينة وتبعد عن مكة (٢٢٠) كيلومترا.

تنظر: (الحرم: ٤٠).



(١) انظر الغماموس ولسان العرب ومرفد الإقلاق ومجمع

البيد ١١/٣، والشرقاني على التحرير، ١٠٥/١.

والجلب ٣٠/٣، وابن حبان ١٢٢٠٠، وكشف الغم

١٠٠/٢

(٢) روضة الخليل ١٣٢/٧، وقليوبي ٢٥٢/٣، ولفي

٢٠ - ٢٩/٧

فذهب جمهور العلماء إلى أن الرواتب
المؤكد عشرة ركعات، ركعتان قبل الصبح،
وركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان
بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، ما ورد عن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: وحفظت من
النبي ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر،
وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب في بيته،
وركعتين بعد العشاء في بيته، وركعتين قبل
الصبح، وكانت ساعة لا يدخل على النبي ﷺ
فيها، حدثني حفصه رضي الله عنها أنه كان إذا
أذن المؤذن وطلع الفجر صلى ركعتين^(١).

وهذه أقوال مرجوحة عند المذهب نذكر
أربعاً بعد الظهر، وأربعاً قبل العصر، وستين
قبل المغرب، وستاً بعد المغرب، وأن لا رتبة بعد
العشاء بلا جد^(٢).

والتفصيل في: (السنن الرواتب).

وذهب الخنفية إلى أن مقدارها ثلث عشرة
ركعة: ركعتان قبل صلاة الفجر، وأربع ركعات
قبل صلاة الظهر - لا يسلم إلا في آخرهن -
وركعتان بعد صلاة الظهر، وركعتان بعد صلاة

(١) حديث ابن عمر - وحفظت من النبي ﷺ عشر
ركعات - أخرجه البخاري (تج ٤٨/٣ - ط
الطبعة)

(٢) الدرر الصغير ١٠٢/١، وموسم الإكمال ٧٣/١،
ومني المحتاج ٢٢٠/١، والمفهي لابن لقمان ١٢٤/٢،
لمجموع ٢٢٦/١

رأب

التعريف:

١ - الرأب: لغة من رأب الشيء، رتباً إذا ثبت
واستقر، فالرأب هو الثابت، وعيش رأب: أي
ثابت دائم، قال ابن جني: يقال: ما رأيت على
هذا رأباً أي مقبلاً^(١).

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه
اللغوي^(٢).

مواطن البحث:

٢ - ورد مصطلح الرأب في عدة أبواب من كتب
الفقه منها:

أ - السنن الرواتب من الفصولات:

٣ - وهي السنن التابعة للفرائض، ووقتها وقت
المكتوبات التي تتبعها.

وقد اختلف الفقهاء في مقدارها.

(١) لسان العرب - اصباح المترجمة (رأب)

(٢) برد (الرواتب) عند الفقهاء المصنفين كثيراً في ما جاز
الموقف والإجارة ويراد به ما رآب للشخص من حجر أو فنة
بصفة دائمة

المغرب، وركعتان بعد صلاة العشاء^(١)
 لما روي عن عائشة رضي الله عن رسول
 الله ﷺ أنه قال: «من ثابر على اثني عشرة ركعة
 بني الله عز وجل له بيتا في الجنة». أربع قبل
 الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين بعد
 المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل
 الفجر^(٢).

ب - المؤذن والراتب :

5 - إذا كان في المسجد مؤذن وراتب فلا يؤذن
 فله إلا أن يتحلف ويغاف فوات وقت لأدنى
 مؤذن غيره. لما روي عن زياد بن الحارث
 الصدائي وأنه أذن للنبي ﷺ حين غاب بلال -
 رضي الله عنه^(٣) - وأذن رجل حين غاب
 أبو بصير^(٤). ولأن مؤذن الرسول ﷺ لم يكن
 غيره لم يستقيم إلا ذلك.

ولأن النبي ﷺ وألف عليها ولم يترك شيئا
 منها إلا لعذر.

6 - وأكد السنن الرتبة عند الحفظة وركعتا الفجر
 لزود الأحاديث بالترغيب فيها ما لم يرد في
 غيرهما من النوافل^(٥). عن عائشة رضي الله
 عنها أن النبي ﷺ قال: «ركعتا الفجر خير من
 الدنيا وما فيها»^(٦) وروي عن النبي ﷺ أيضا أنه
 قال: «لا تدعوا الركعتين اللتين قبل صلاة

(١) حديث: «لا تدعوا الركعتين اللتين قبل صلاة الفجر»
 أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٤٠٨/٢) - ط الأوفى
 العراقية من حديث محمد بن عبد الله بن عمر - وذكره الهيثمي في
 حديثه مطبوعا في المجموع (١١٨/٦) - ط القدسي ولم قال:
 «رواه الطبراني في الكبير» وفيه جرح زعيمين يحيى وغيره
 صديق. وروى أحمد - منه - وركعتي الفجر، حافظوا
 عليها فإن فيها ترغيب، وفيه رجل راسم.

(٢) حديث: «لا تدعوا ركعتي الفجر» ولو طردتكم الجبل
 أخرجه أحمد (٤٠٥/٢) - ط الميمنية (أبو داود (٤٦/٢) -
 تلميح عزت عبيد بن عباس) من حديث أبي هريرة. واللفظ
 لأحمد - وقال جده في الأصيلي (استأنه ليس بقوي كذا
 في فقه فقهاء للمواي (٣٩٢/٦) - ط المكتبة النجارية).
 (٣) حديث: «أذن زياد بن الحارث للمعداني» - أخرجه
 الترمذي (٣٨٣/٦) - ٣٨٤ - ط الحلبي وأدناه الترمذي
 بضمف أحد رواه.

(٤) حديث: «أذن رجل حين غاب أبو بصير» ذكره ابن قدامة
 في المنى (٤٠٩/٦) - ط الترمذي وعرفه على الأثر.

(٥) الطائغ (٦٨٤/١) وعائشة ابن عابد بن ٤٥٢/١

(٦) حديث: «من ثابر على اثني عشرة ركعة» - أخرجه
 الهيثمي (٣٦٩/٣) - ط المكتبة التجارية - والترمذي
 (٢٦٣/٢) - ط الحلبي (المبطل للنسائي. وقال الترمذي
 «حديث غريب من هذا الوجه» مع ابن زياد لا شك به
 بعض أهل العلم من ليل حفظه. ولكن لا حديث شاهد من
 حديث أم حبيبة أخرجه النسائي والترمذي، بقوى به.

(٧) المبدل (٢٨١/١) - وحاشية ابن هبدي (١٠٣/١).
 والشرح الصريح للذمير (٤٠٨/٦)

(٨) حديث: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» أخرجه
 مسلم (٥٠٩/١) - ط المعين.

وإذا نازح المؤذن الراتب غيره في الأذان يقدم
الراتب.

قال ابن عابدin : إن المؤذن الراتب بعبد
الأذان إذا أذن في المسجد من يكره أداته
كالغاسق، والجنب، والمرأة.

وقال في المحمور شرط المؤذن الراتب أن
يكون علما بالواقف إما بنفسه أو بواسطة ثقة
آخر^(١).

والفصل في مصطلح : (الأذان)

ج - الإمام الراتب :

٦ - الإمام الراتب وهو الذي رتبته السلطان، أو
نائبه، أو الوقف، أو جماعة من المسلمين - يقدم
في إقامة لصلاة على غيره من الحاضرين وإن
احتضن غيره بفضيلة كان يكون أعلم منه أو أقرا
منه، روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أتى
أرضاً له وعندها مسجد يصلي فيه مؤمن لابن
عمر فقصي معهم، فسأله أن يصلي به فأبى
وقال : «صاحب المسجد أحق».

أب إن كان معه الإمام الأعظم أو نائبه أو
القاضي أو مشايخ من ذوي السلطان والولاية،
فيكون على الإمام الراتب تقليد بالحرف : «لا
يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يقعد على

(١) حاكم ابن عابدin (١/٦٦١) والجموع (٢/١١٢،
ومعني المصحح (١/٦٣٧) وأبى ابن قدامة (١/١٢٩)

تكرمه إلا بإذنه»^(١)

«ولأن النبي ﷺ : أم عثمان بن مالك وأبا
في بيوتها»^(٢).

ولأن تقدم غير صاحب السلطان محضته
مدون عنه لا يلبق بسلطان الطاعة^(٣) وهذا على
اتفاق بين الفقهاء، إلا أن الشافعية يرون أن
على تقديم المؤذن على الإمام الراتب إذ لم يكن
لإمام مرتبة من السلطان أو نائبه، أما إن كان
لإمام من رتبة السلطان أو نائبه فإنه مقدم على
والي البلد وقاضيه^(٤).

٧ - واختلاف الفقهاء في حكم إعادة الجماعة في
المسجد، فذهب الجمهور - وهم الحنفية
والمالكية والشافعية - إلى كراهة إعادة الجماعة في
المسجد الذي له إمام راتب، ولا ينع في عمر
الآنس، ما لم تكن الإعادة بإذن الإمام الراتب،
فمن فاتته الجماعة مع الإمام الراتب صلى

(١) حديث «لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه» أخرجه
مسلم (١/٢٥٠) ط الحليمي، عن حديث أبي سعيد
الأصباري

(٢) قوله «ولأن النبي ﷺ أم عثمان بن مالك وأبا
أب وسات عبيد بن مالك فأخرج حديث البخاري : الفتح
٥١٨/١ - ط الشافعية - ومسلم (١/٢٥٠) ط الحليمي.

(٣) ما يمانية لأنس بن مالك فأخرج البخاري (الفتح
٢٢٥/٢ - ط السلطنة) ومسلم (١/٢٥٧) ط الحليمي

(٤) حاشية ابن عابدin (١/٣٦٥) وشرح الصغ (١/١٥٢،
ومعني المختص (١/٢١٢) والمبى لابن قدامة (١/٢٠٥،

وهذا مع (١/٢٨٨)

(٥) معني المختص (١/٢١٢)

وروى أبو أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ مثله، وزاد: قال: «ولها صلبا قال: وهذا جماعة»^(١) ولأنه قادر على الجماعة فاستحب له فعلها، وإلى هذا ذهب عطاء، والحسن والتخمي، وقتادة وإسحاق وابن المنذر.^(٢)

أما إذا كان المسجد يقع في سوق، أو في بحر لتاسر، أو ليس له إمام رأب، أوله إمام رأب ولكنه أذن للجماعة الثانية، فلا كراهة في الجماعة الثانية والثالثة وملازاد، بالإجماع.^(٣)

وفي السأة مزيد تفصيل ينظر في: (صلاة الجماعة).

٨- أما مسألة الاستحقاق للرأب في الوقف وغيره من الوظائف فتفاصيلها في مصطنع: (رزق، وظيفة، وقف، إجارة).

مضر دأشلا يفضي ذلك إلى اختلاف القلوب والعداوة والتهاون في الصلاة مع الإمام الرأب، وإلى هذا ذهب عثمان النبي، والأوزاعي، والليث، والنووي، وأبو قلابة، وأبوب، وابن عون.^(٤)

وذهب الحنابلة إلى أنه لا يكره إعادة الجماعة في المسجد الذي له إمام رأب وإن لم يكن واقعا في بحر الناس لعدم قوله ﷺ: «صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة» وفي رواية: «بمسح وعشرين درجة».^(٥)

ولما روى أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن رجلا دخل المسجد وقد صلى رسول الله ﷺ بأصحابه فقال: «من يتصدق على هذا يصلي معه؟ فقام رجل من الغوم فصلى معه».^(٦) وفي رواية فقال ﷺ: «ألا رجل يتصدق على هذا يصلي معه».

رأب

انظر: ركوب.

(١) حديث أبي أمامة أخرجه أحمد (٢٥٤/٥) ط (المبينة). وقال الميثقي في المجمع (٤٥/٢) ط (القدس)، «وله طرق كلها صحيحة».

(٢) للمبني لأين قدامة ١٨٠/٢. والصحيح للإمام النووي ٢٢٢/٤.

(٣) الصحيح للإمام النووي ٢٢٢/٤. والمبني لأين قدامة ١٨٠/٢. وحاشية ابن علقين ٣٧١/٤.

(٤) حاشية ابن علقين ٣٧١/٤. والمصنوع للإمام النووي ٢٢٢/٤. والمبني لأين قدامة ١٨٠/٢.

(٥) حديث: «صلاة الجماعة أفضل صلاة الفرد بخمس وعشرين درجة» أخرجه البخاري (الفتح ٣١١/٢) ط (السلفية) من حديث أبي سعيد الخدري ورواية «مسح وعشرين درجة» أخرجه البخاري (الفتح ١٣١/٢) ط (السلفية) وسلم (١/١٠٠) ط (الحلي) من حديث عبد الله ابن عمر.

(٦) حديث أبي سعيد: «أن رجلا دخل المسجد أخرجه أحمد (٢٥٤/٥) ط (المبينة) وأخرج الرواية الأخرى أحمد (٢٥٤/٣) ط (المحكم) ٢٠٩/١) ط (دائرة المعارف العثمانية)، وصححه إمامهم ووافقه الذهبي.

والحبر بالفتح لغة فيه، وهو من التحير، وهو
التحسين، سمي المعلم حبراً لأنه يجر العلم،
أي - يبيته ويزينه
وقال الجوهري: الحبر والخبر واحد أخبار
اليهود.^(١)

ومن قول تعالى: ﴿اتخذوا أحبهم
ورهبانهم أرباباً من دين الله﴾.^(٢)

راهب

التعريف :

١ - الراهب في اللغة: اسم المفاعل من رهب
يرهب رهباً ورهباً ورهبة إذا خاف.

والراهب: المنقطع للعبادة من النصارى.
وتجمع على رهبان، تراكب وركبان.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القسيس :

٢ - القسيس بالكد: ر: عاد، النصارى، وجمعه
قسيسون، وقساوسة.

قال الفرطى: والفلس بالفتح أيضاً رئيس
من رؤساء النصارى في الدين والعلم.^(٤)

فأرهب : عذب النصارى، والقسيس:
عالمهم.

ب - الأحبار :

٣ - الأحبار جمع الحبر بالكسر، وهو العالم.

(١) الصباح الميراث: (١٠٠). وصف الفرطى ١٦/ ١٨٩.

وتفسير القزازي ١١/ ٣.

(٢) سورة البقرة ١٧٦.

(٣) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٢٤ - ٢٢٦. وخواهر الإكليل
١٨/ ٣٥٣، والسدوسي ١٢/ ١٧٧، وأحكام شطابية

لقموردي ص ١٢١. ولفظي ١٨/ ٢٧٨.

(٤) الصباح الميراث: (١٠٠). وصف الفرطى ١٦/ ٢٥٨.

روي في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه
أنه قال: (وستمرون على أقوام في الصوامع قد
حبسوا أنفسهم فيها فدعوهم حتى يعينهم الله
على ضلالتهم). ولأنهم لا يقنطرون ديناً فأشبهوا
من لا يقدر على القتال. (١)

والأشهر عند النافعية جواز قتلهم، لعموم
قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ﴾، (٢) ولأنهم
أحرار مكلفون بحار قتلهم كفرهم. (٣) (ر:
جهاد).

ب- وضع الجزية على الرهبان:

٥- وضع الجزية على الرهبان محل خلاف
وتفصيل يرجع إليه في: (جزية).



ربا

التعريف:

١- الربا في اللغة: اسم مقصور على الأشهر،
وهو من ربا يربو زبوا، وزبوا ورباه. (١)

وأنصف الربا بدل عن واو، وينسب إليه
فيقال: ربوي، ويثنى بالسوا على الأصل
فيقال: ربوان. وقد يقال: رببان - بزيادة -
للإمالة المتلغة فيه من أجل الكسرة. (٢)

والأصل في معناه الزيادة، يقال: ربا الشيء
إذا زاد، ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى:
﴿يُمِصِقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيهِ الْقَصْدَاتِ﴾ (٣)

وأرى الرجل: عامل بالربا ما دخل فيه، ومن
الحديث: ومن أجبي نقد أرى (٤) والإحياء:
بيع الزرع قبل أن يبدو صلاحه.

يقال: الربا والربا والرباه، وروي عن عمر

(١) الصحاح الشب - نتائج الغروس، ملحة: (ربو)

(٢) لسان العرب، نتائج الغروس، ملحة: (ربي)

(٣) سورة البقرة / ٢٧٦

(٤) حديث: «من أجبي نقد أرى» لمورده أبو عبد الله القاسم بن

سلام في غريب الحديث (١/ ١١٧) - ملحة أسرة المصنف

المعاني (يكون إسناد).

(١) المزدحج السابقة وانظر الخطيب ٣/ ٣٩٦، وحاشية

القلوبي ١/ ٦٦٨

(٢) سورة التوبة / ٥

(٣) في المحتاج ١/ ٢٦٣، والقلوبي ١/ ٢١٨

حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو
أحدهما. (١)

وعرفه المختارة بأنه: تفاضل في أشياء، ونسأ
في أشياء، غنص بأشياء ورد الشرع بتحريمها -
أي تحريم الربا فيها - نصاً في البعض، وقياساً في
الباقى منها. (٢)

وعرف المالكية كل نوع من أنواع الربا على
حدة. (٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - البيع :

٢ - البيع لغة : مصدر باع ، والأصل فيه أنه
مبادلة مال بمال ، وأطلق على العقد مجازاً لأنه
سبب التمليك والتملك .

والبيع من الأضداد مثل الشراء ، ويطلق
على كل واحد من المتعاقدين لفظ بائع ، ولكن
اللفظ إذا أطلق فالتقدير إلى الذهن باذل
السلعة ، ويطلق البيع على المبيع فيقال : بيع
جيد . (٤)

وفي الاصطلاح : عرفه القليوبي بأنه : عقد
مفاوضة غالبية تعبد ملك عين أو مضعة على

رضي الله تعالى عنه قوله : إني أخاف عليكم
الربا ، يعني الربا. (١)

والرية - بالضم والتخفيف - اسم من الرباء
والثرية : الربا ، وفي الحديث عن النبي ﷺ في
صلح أهل نجران : «أن ليس عليهم رية ولا
دم». (٢)

قال أبو عبيد : هكذا روي بتشديد الباء
والباء ، وقال الفراء : أراد بها الربا الذي كان
عليهم في الجاهلية ، والدماء التي كانوا يطلبون
بها ، والمعنى أنه أسقط عنهم كل ربا كان عليهم
إلا رؤوس الأموال فإنهم يردونها. (٣)

والربا في اصطلاح الفقهاء :

عرفه الخفعية بأنه : فضل خال عن عوض بمعيار
شرعي مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة. (٤)
وعرفه الشافعية بأنه : عقد على عوض
مخصوص غير معلوم النسل في معيار الشرع

(١) تفسير القرطبي ٩/٤٠٨ ، ١٢/١٢ ، وتاج المروس .

ولسان العرب ، وهذيب لأشياء والفتن ٣/١٩٧

(٢) حديث «أن ليس عليهم رية ولا دم» أخرجه البيهقي في
دلائل التنبيه ٥١/٣٨٩ ط دار الكتب العلمية ، واستنبطه
ابن كثير في تفسيره (٢/٥٠ ط دار الأندلس) .

(٣) لسان العرب .

(٤) ابن حليتين ١٦٦/٤ ، وما بعدهما ، وهذا التصريح

للمستشاري في تنوير الأضمار ، وفي الاختيار (٢/٣٠)

ويقول : الربا في المشرع عبارة عن عقد قلند بصفة سواء كان

فيه زيادة أو لم يكن ، فإن بيع الدرهم بالثمانين نسبة ربا ولا

زيادة فيه .

(١) متى المحتج ٢/٢١

(٢) كشف للنقاع ٣/٢٥١ ، وسؤال لولي الله ٣/١٥٧

(٣) كفاية الطالب الرباني ٢/٩٩٢ وطريقه

(٤) المصباح المنير ٦٩

الله ﷻ من بيع النمر بالتمر، ورخص في الحريرة
أن يباع بخرصها يأكلها أهلها وطبا،^(١) وفي
لمط: «من بيع النمر بالتمر» وقال: ذلك الربا
نلك المزانية، إلا أنه وخص في بيع الحريرة:
النخلة والنخسين يأخذها أهل البيت بخرصها
ثم يأكلونها وطبا.^(٢)

ب = العرايا :

٣ = العربية لغة: النخلة يعربها صاحبها غيره
ليأكل نمرها فيعروها أي يأتها، أرهب النخلة
التي أكل ما عليها، ويجمع عرايا، ويقال:
استعرب الناس أي: أكلوا الرطب.^(٣)

وعرف الشافعية بيع العرايا بأنه: بيع الرطب
على الشخصيل بتعري الأرض، أو العف في
الشجر بزبيب، فيها دون حبة أو متى بتقدير
الجفاف بمشقة.^(٤)

ومذهب آخرون في تعريف بيع العرايا
وحكمه مذهب يرجع في تفصيلها إلى
مصطلح: (نعية) و(بيع العرايا) من الموسوعة
٩١/٩

وبيع العرايا من المزانية، وفيه ما في المزانية من
الربا أو شبهته، لكنه أجزى بالنقص، ومنه ما روي
عن سهل بن أبي حنيفة قال: «هي رسول

الحكم التكليفي :

٤ = الربا محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وهو
من المكائير، ومن البسيع الموبقات، ولم يؤذن الله
تعالى في كتابه عاصياً بخرب سوى أكل الربا،
ومن استحلّه فقد كفر - لإتكاذه معلوماً من الدين
بالضرورة - فيستتاب، فإن تاب وإلا قتل، أما
من تعامل بالنرد من غير أن يكون مستحلّاً له
فهو فاسق.^(٥)

قال الشاربي وغيره: إن الربا لم يجل في
شريعة قط لقوله تعالى ﴿...﴾ وأخذهم الربا
وقد نهوا عنه^(٦) يعني في الكتب السابقة.^(٧)

(١) حديث: «من بيع النمر بالتمر أعرجه ليخاري»
(فتح ٣٨٧/٤ - ط السفة)، ومسلم (٣١/١١٧٠ - ط
الحلي) والمط الثاني هو لمط.

(٢) نيل الأوطار ٥/٢٦٦

(٣) التيسر ١٢/١٠٩، وكتاب الطل ١٢/٩٩، والمصنفات
لأبي رشد ص ٥٠١، ٥٠٢، والمجموع ٩/٣٩٠، ونهاية
الحجاج ٣/١٠٩، والمغني ٢/٢٢

(٤) سورة النساء ١٦١/

(٥) المجموع ٩/٣٩١، ومغني المحتاج ٢١/٩

(١) حاشية قلوب ٢/١٥٢

(٢) الموسوعة الفقهية ٩/٥ ولاحدها.

(٣) المصنف الثبر والقاموس المحيط.

(٤) شرح المهاج لمصنف ٦/٢٤٨

وذايل التحريم من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: ﴿... بأهل الله البيع وحرم الربا﴾^(١).

وقوله عز وجل: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾^(٢).

٥- قال السرخسي ذكر الله تعالى لأكل الربا حسماً من العقوبات:

بحسبها: التخييط... قال الله تعالى: ﴿لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾^(٣).

الثانية: الحق... قال تعالى: ﴿يحق الله الربا﴾^(٤) والمراد بذلك والاستصا، وقيل: فهاب البركة والاستمتاع حتى لا يستفيع به، ولا ولده بعده.

الثالثة: الحرب... قال الله تعالى: ﴿فأحرو بحرب من الله ورسوله﴾^(٥).

الرابعة: المكفر... قال الله تعالى: ﴿وذرو ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾^(٦) وقال سبحانه بعد ذكر الربا: ﴿وانه لا يجب كل كفار

أثم﴾^(٧) أي كفار مستحلل الربا، أثم فاجر يأكل الربا.

الخامسة: الخلود في النار... قال تعالى: ﴿ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾^(٨).

وكذلك: قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون﴾^(٩)، فويله سبحانه ﴿أضعافاً مضاعفة﴾ ليس لتقيد النهي به، بل للرعاة ما كانوا عليه من العادة فربما خالفهم بذلك، إذ كان أسرع رجل يربي إلى أجل، فإذا حل الأجل قال للمعسر: زدني أي ذلك حتى أزيدك في الأجل، فيعمل، وهكذا عند حل كل أجل، فيستغرق بالشيء الطفيف ماله بالكلية، فهو عن ذلك ونزل الآية^(١٠).

٦- ودليل التحريم من السنة: حديث كثيرة منها:

ما ورد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»

(١) سورة البقرة / ٢٧٦

(٢) النور / ١٠٩، ١١٠

(٣) سورة بقره / ٢٧٥

(٤) سورة ابن جرير / ١٣٠

(٥) أحكام القرآن لمبعض / ٤٦٥، ٤٦٦، وتفسير أبي السعود

٣٧٦، ٣٧٧، وروح المعاني / ٤٠٥

(٦) سورة البقرة / ٢٧٥

(٧) سورة البقرة / ٢٧٥

(٨) سورة البقرة / ٢٧٥

(٩) سورة البقرة / ٢٧٦

(١٠) سورة البقرة / ٢٧٦

في الربا دون أن يقصد الإرباء، بل غدا يخوض في الربا وهو يجهل أنه تولى في الحرام وسقط في النار، ويجهل لا يعفيه من الإثم ولا ينجيه من النار، لأن الجهل والقصد ليسا من شروط ترتب الجزاء على الربا، فالربا بمجرد فعله - من المكلف - موجب للمذاب العظيم الذي توعده الله جل جلاله للمرايين، بقوله القرطبي: لو لم يكن الربا إلا على من قصده ماحرم إلا على الغفهاء.

وقد أشرع عن السلف أهم كانوا يحذرون من الاتجار قبل تعلم ما يصبون المعاملات التجارية من التخطي في الربا، ومن ذلك قول عمر رضي الله تعالى عنه: لا تجر في سوقنا إلا من فقه، ولا أكل الربا، وقول عبي رضي الله تعالى عنه: من أقر قيل أن يتفقه ارتطم في الربا ثم ارتطم ثم ارتطم، أي: وقع وأرتبك ونشب. (١)

وقد حرص الشارع على مد التذاتع القضية إلى الربا، لأن ما أفضى إلى الحرام حرام، وكل ذريعة إلى الحرام هي حرام، روى أبو داود بسنده عن جابر رضي الله تعالى عنه قال: لما نزلت: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون﴾

(١) تفسير القرطبي ٢/٢٩٦، وتفسير ابن كثير ١/٥٨٦ - ٥٨٢، وتفسير الطبري ٦/٣٨، ومتن المحتاج ٢/٢٢١، ٢٩٠/٦

قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: والشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الزانيات المؤمنات. (٢)

وما رواه مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنها قال: لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشااعديه، وقال: هم سواه. (٣)

وأجمعت الأمة على أصل غريم الربا، (٤) وإن اختلفوا في تفصيل مسائله وبيين أحكامه وتفسير شرائعه.

٧ - هذا، ويجب على من يقرض أو يشتري أو يبيع أو يشتري أن يبدأ بتعلم أحكام هذه المعاملات قبل أن يباشرها، حتى تكون صحيحة وبعيدة عن الحرام والشبهات، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وشركه يتم وخاطئة، وإن لم يتعلم هذه الأحكام قد يقع

(١) حديث: واجتنبوا سبع قلوبات... أخرجه البخاري (الفتح ٢٩٢/٥ - ط السلفية) ومسلم (١/٩٢ - ط الخلفي).

(٢) حديث: لعن رسول الله ﷺ أكل الربا... أخرجه مسلم (١/١٢١ - ط الخلفي).

(٣) حاشية الصفيدي على كفاية الطالب ١/٩٩، والجميع ١/٣٩٠، وفتاوى ٣/٣، والفتاوى لابن رشد ١/٥٠١.

الإلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس
... قال رسول الله ﷺ : «من لم يدرك
المخبرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله»^(١) قال
ابن كثير : «ربما حرمت المخبرة وهي المزاورة
ببعض ما يخرج من الأرض ، والمزابنة وهي
اشتراء الرطب في رؤوس النخل بالتمر على
وجه لأرض ، والمخافة وهي اشتراء الحب في
سنبله في الحقل بالح على وجه لأرض ، إنما
حرمت هذه الأشياء وما شاكلها حسب قاعدة
النسب ، لأنه لا يعلم النسب بين الشيئين قبل
الجناف ، وهذا قال لفقهائنا : الجوس بالثلاثة
كحقيقة المفصلة ، ومن هذا حرموا أشياء ، ي
فهموا من تضييق المسالك المنغصبة إلى الربا
والوسائل الموصلة إليه ، وتفاوت نظريتهم بحسب
ما وهب الله لكل منهم من العلم .

٨ - وبسبب الشك من اشكال الأيوب على كثير من أهل العلم ، وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه : ثلاث وجدت أن رسول الله ﷺ عهد إلينا بجهنم عهدا تنهي إليه : الجحد والكفالة وأيوب من الرما . يعني - كما قال ابن كثير - بلندا . بعض المستأهل التي فيها شائبة الرما ، وعن قتادة عن

سعيد بن الجب رحمه الله تعالى عليها أن عمر رضي الله تعالى عنه قال: من أخبر ما نزل آية الرابا، وإن رسول الله ﷺ قبض قبل أن يفسرها لنا، فدعوا الرابا والثرية، وعنه رضي الله عنه قال: ثلاث لأن يكون رسول الله ﷺ بينهن أحب إلي من الدنيا وما فيها: الخلافة، والرابا، والخلافة.^(١)

سورة تحریم الریاء :

٩٠ - أورد المفسرون تحريم الربا حكماً
نظرياً:

منها: أن الربا يقتضي أخذ مال الإنسان من غير عوض، لأن من يبيع الدرهم بالدرهمين فقد أربى، ونسبته تحصل له زيادة درهم من غير عوض، ومال المسلم متعلق حاجته، وله حرمة عظيمة، فقال **ﷺ**: «حرمة مال المسلم كحرمة نبيه»^(١) وأيضاً المال في يده مدة طويلة ويجنيه من أن يتجر فيه وينتفع به أمر موهوم، فقد يحصل وقد لا يحصل، وأخذ الدرهم الزائد متيقن، وتوثيق

(١) ناسخ الخزانة العظمى لابن كثير ٥٨١/٦، ٥٨٢، ونسخة المطبوع ٣٨١/٦، ونسخة القرطبي ٣٩٤/٣، ٣٩٥/١.

(٢) حدثت أحرمة من المسلم كحرمته دمه، فخرجه أبويعيم في الخليفة (٧) ٣٢٤ ط (شماحة) من حديث محمد بن عمرو، وفي إسناده ضعف، ولكن كورد بن حجر شواهد له بتقصيها، التلخيص الجليل (٣) ٤٢٠ ط شركة الطبعة الثانية

(٦) سورة القدر: ٢٧٥

(٢) سميت : من [بنو النخاسرة] فبوزن بعضهم من الله
ورسولها أخرجه إسناده / ٦٩٨ / تحقيق عزت جهيد
دعمر و دون ذكر الآية . وأعله الناري في بعض التفسير
١٩٧ / ٢٤٠ - ط المكتبة الجليلي

مؤلفة، وفي الغالب لا يفضل ذلك إلا معدوم
محتاج، فإذا رأى أن المحتج يؤجر مطالبته
ويصر عليه بزيادة يبدله تكلف بذاتها لخصي
من أمر اخطأه والحسن، ويدافع من وقت إلى
وقت، فيشتد ضرره، وتعظم مصيبته، ويعلوه
لديه حتى يستغرق جميع ماله، ويرو
المال على المحتاج من غير نفع يحصل له،
ويزيد ماله لمربي من غير نفع يحصل منه
لأخيه، فيأكل مال أخيه بالناطل، ويحصل أخوه
على شبه الضرر، فمن رحمة أرحم الراحمين
وحكمته وحسنه إلى خلقه أن حرم الربا
... (١٢)

١٠- وأما الأصناف الستة التي حرم فيها الربا بما
رواه أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه عن
رسول الله ﷺ قال: والذهب بالذهب،
والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير
بالشعير، والتمر بالتمر، والمك بالتمك، مثلاً
بمثل، بدا بيد، فمن زاد أو استزاد فقد أربى.
الاخذ والمعطي فيه سواء (١٣).

١١- أما هذه الأصناف فقد أحل ابن القيم
حكمة تحريم الربا فيها حيث قال: وسر المسألة

التي هي لأجل الموهوم لا يخلو من ضرر (١٤)
ومنها: أن الربا يمنع الناس من الانشغال
بالمكاسب، لأن صاحب المهرم إذا تمكن
بواسطة عقد الرب من تحصيل الدرهم الزائد
نقد كان أوسىة خف عليه اكتساب وجه
المعيشة، فلا يكاد يحصل مشقة المكسب
والتجارة والصناعات الشاقة، وذلك غرضي إلى
انقطاع مبالغ الخلق التي لا تنظم إلا بالتجارات
والخرف والمصنوعات والمهارات.

ومنها: أن الربا يقضي إلى انقطاع المعروف
بين الناس من انقراض، لأن الرب إذا حرم
هابت النفوس بقصر الدرهم واسترجاع مثله،
ولو حل الربا لكانت حاجة المحتاج تعتمد على
تحضد الدرهم بدرهمين، فيقضي إلى انقطاع
المواساة والمعرف والإحسان (١٥).

ومن ذلك ما قال ابن القيم: ... فربا
النسيئة: وهو الذي كانوا يفعلونه في الجاهلية،
مثلي أن يقرع دينه ويزيده في المال، وكلما أخره
زاد في المال، حتى يصير المائة عنده آلاف

(١) حاشية المحتج ١/٣، وحاشية المحلل ١/٣.
ويعقوب ١٦٦/٢، وتفسير الطبري ٢/٣٩٩.
ويقرر المبرق بين العدة والمكسة والسبب من الملحق
الأصولي، ويمكن الرجوع إلى كتب أصول فقه ومنها:
حاشية الشري على شرح جمع الجوامع ٩٤/١ وما بعدها
و ١١٠/٢ وما بعدها.

(٢) تفسير الكبير للشيخ الرازي ٩٢/٢، ٩٤، وتفسير عمرات
لقرآن وروايت الفرقان للشيخ السبكي ٨١/٢، بهاملي
الطبري.

غيرها، لأنها اقوت لعالم: ومن رعاية مصالح العباد أن منعوا من بيع بعضها ببعض إلى أجل، سواء اتخذ الجنس أو اختلاف، ومنعوا من بيع بعضها بعض حالاً منفصلاً وإن اختلفت صفاتها، وجوز لهم التفاضل مع اختلاف أجناسها.

فقد قال ابن القيم: رسر ذلك - والله أعلم - أنه لو جوز بيع بعضها ببعض سواء لم يفعل ذلك أحد إلا إذا ربح، وحاشا، تسمع نفسه بينهم حائلة لضعفه في الربح، فهذه الطعام على الخنازير ويشبه خبره، ... فكان من رحمة الشارع بهم وحكمت أن منعهم من ربا النساء فيه كما منعهم من ربا النساء في أدائهن، إذ لو جوز لهم النساء فيها لدخلها وإما أن تنقض وإما أن تربي، فيصير النضاع الواحد لو أخذ فزراً كثيرة، فقطعوها عن النساء، ثم فطموه عن بيعها متفاضلاً يدايد، إذ تجزئهم خلاوة الربح وظفر الكسب إلى التجارة فيها نساء وهنوعين الفسدة، وهذا خلاف الحسب المبين فإن حفظتها وصفتها وقد عهدتها لثقله: ففي إثمهم انبؤة في بيعها إثمراوهم، ولا بفعلونه، وفي تجرير النساء بينها أربعة إلى وإما أن تنقض وإما أن تربي، فكان من تمام رعاية مصححهم أن قصرهم على بيعها يدايد، كيف شاءوا، فحصلت لهم لبادلة، وانفذت عنهم مؤسسة وإما أن تنقض وإما أن تربي، وهذا

أهم منعوا من التجارة في الأثن - أي الذهب والنفضة - بجنها لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأثن، ومنعوا التجارة في الأقوات - أي البر والشعير والتمر والملح - بجنها لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات. (١)

ونحصل من القيم فقال: الصحيح بل لصواب أن النعة في تحريم الربا في الذهب والنفضة هي الشبهة، فإن المدايدهم والمدايدهم أثرا المبيعات، والنس هو المعيار الذي يعرف به نفوسهم لأموال، فيجب أن يكون عدوا مصبوها لا يرتفع ولا ينخفض، إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسنة لم يكن له ثمن يعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية علم، وذلك لا يعرف إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقيم هو غيره، إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض، فتعد معاملات الناس وتقع الخلف ويشد الضرر. فالأثن لا تنقص لأعيانها، بل بقصد الوصول بها إلى السلع، وإذا صادرت في أنفسها سلعة بقصد لأعيانها فسد أمر الناس.

وأضاف: وأما الأصناف الأربعة المطعونة فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى

بخلاف ما إذا بيعت بالدرهم أو غيرها من
الوزونات سواء فإن الحاجة داعية إلى ذلك، فلو
منعوا منه لأضر بهم، ولا تمتع السلم الذي هو
من مصالحهم فيما هم محتجون إليه، والشريعة
لا تأتي بهذا، وليس بهم حاجة في بيع هذه
الأصناف بعضها ببعض سواء، وهو نريعة قريبة
إلى مفسدة الربا، فأبيح لهم في جميع ذلك ما
تدعو إليه حاجتهم ونيس بذريعة إلى مفسدة
راجحة، ومنعوا لما لا تدعو الحاجة إليه ويتنزع
به غالبا إلى مفسدة راجحة. (١)

أقسام الربا :

ربا البيع (ربا الفضل) :

١٢ - وهو الذي يكون في الأعيان الربوية،
والذي عني الفقهاء بتعريفه وتفصيل أحكامه في
البیوع، وقد اختلفوا في عدد أنواعه :
فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة (٢) إلى أنه
نوعان :

١ - ربا الفضل . . وعرفه الحنفية بأنه فضل
حال عن عوض بمعيار شرعي مشروط لأحد
المتعاقدين في المعاوضة. (٣)

٢ - ربا النسبة . . . وهو: فضل الحلول على

الأجل، وفضل العين على الدين في المكيلين أو
الموزونين عنه اختلاف الجنس، أو في غير
المكيلين أو الموزونين عند اتحاد الجنس. (٤)
وذهب الشافعية إلى أن ربا البيع ثلاثة
أنواع :

- ١ - ربا الفضل . . وهو أبيع مع زيادة أحد
المتوصين عن الآخر في متحد الجنس
- ٢ - ربا اليد . . وهو المصح مع تأخير قبض
العوضين أو قبض أحدهما من غير ذكر أجل .
- ٣ - ربا لنساء . . وهو لبيع بشرط أحد ولو
تصيرا في أحد العوضين .

وزاد المشوئي من الشافعية ربا القرض
المشروط فيه جرنفع، قال الزركشي : ويمكن
رده إلى ربا الفضل، وقال الرملي : إنه من ربا
الفضل، وحلل الشيرازي ذلك بقوله : إنما
جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس
من هذا الباب - يعني البيع - لأنه لما شرط نفعا
للقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد
عليه من جنته فهو منه حكما .

ربا النسبة :

١٣ - وهو الزيادة في الدين نظير الأجل أو الزيادة
فيه وسمي هذا النوع من الربا ربا النسبة -

(١) أملاط الموقر ١٥٧/٢ - ١٥٨

(٢) بدائع الصانع ١٨٣/٥، وجواهر الإقبال ١٧/٢.

والقوانين الفقهية ٢٥٤، المظني ٣/٤

(٣) الدر المختار ١٧٦/٤ - ١٧٧

(١) بدائع الصانع ١٨٣/٥، ومضي المحتاج ٢٦/٢، وحاشية

الفتاوى ١٦٧/٢، وبهاية المحتاج ١٠٩/٣

الله ﷻ عند ذلك : «أوله عين الربا، لا بفعل، ولكن إذا أوردت أن نشترى التمر بعه بيع آخر ثم اشترناه» فقبوله ﷻ : «أوله عين الربا أي هو الربا المحرم نفسه لا ما يشبهه، وقوله : «ظهر ربه يدل على وجوب فسخ صفة الربا وأنها لا تصح بوجه»^(١)

وروي مسلم أن رسول الله ﷺ قال : «ربا الجاهلية موضوع وأول ما أضع ربانا : ربا عباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله»^(٢) . وقال عنه النووي في شرح مسلم قوله : المراد بالرفع الرد والإبطال.^(٣)

وتصل ابن رشد فقال : من باع بيعا لم يمس فيه غير متحل للربا فففيه العقوبة الموجبة إن لم يعذر بجهل، وبفسخ البيع ما كان قائما، والخصة في ذلك أن رسول الله ﷺ أمر العبدان أن يبيعا أنية من المغنم من ذهب أو فضة، فباعا كل ثلاثة بأربعة عينا، أو كل أربعة بثلاثة عينا، فقال لها رسول الله ﷻ : «أو بيئنا قرذ»^(٤) .

(١) حديث أبي سعيد : «أنا، بلال صريون» . أخرجه البخاري الفتح ١/ ٩٠ - ط المسألة ومسلم (٤/ ١٢٥) . (٢) ط الحلي (١٢٦٦) .

(٣) نفس : المصطلح ٢/ ٣٥٨ - ٣٥٩ . وحاشية المصطلح ١٢٥/ ٢ .

(٤) حديث : «ربا الجاهلية موضوع» أخرجه مسلم (٢/ ٨٨٩) . ط الحلي : من حديث حنبل بن عوف .

(٥) صحيح مسلم بشرح النووي ٨/ ١٨٣ .

(٦) حديث : «أرئيتنا قرذا» . وأخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٦٣٢) . ط الحلي : من يحيى بن سعيد مرسل .

ربا الفضل لما يخاف عليهم من ربا التثنية، وذلك أنهم إذا باعوا درهما بدرهمين - ولا بفعل هذا إلا بالتفاوت الذي بين التسعير - إما في الجودة، وإما في الكثرة، وإما في الثقل والخفة، وغير ذلك - تدرجوا بالمرح المصح فيها إلى الأربع المؤخر وهو عين ربا التثنية، وهذا ذريعة قريبة جدا، فمن حكمة الشارع أن سد عليهم هذه الذريعة : وهي نسد عليهم باب المقدسة.^(١)

أقر الربا في العقود :

١٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن العقد الذي يخالفه الربا مقسوخ لا يجوز بحال، وأن من أرمى بتفويض عهده ويرد فعله وإن كان جاهلا، لأنه فعل ما حرمه الشارع ونهى عنه : والنهي يقتضي التحريم والفساد : وقد قال النبي ﷺ : «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رده»^(٢) .

ولحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال - رضي الله تعالى عنه - بشعر يري، فقال له رسول الله ﷺ : «من أين هذا؟» فقال بلال : من تمر كان عندنا رديء، فبعت منه صاعين بصاع لطعم النبي ﷺ ، فقال رسول

الله ﷺ : «أخرجه مالك في الموطأ (٢/ ٦٣٢) - ط الحلي : بإسناد صحيح .

(١) المصطلح ١٠/ ٢٦٦ . وأعلام الفروع ٢/ ١٥٥ .

(٢) حديث : «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رده» أخرجه مسلم (٢/ ١٢٤٤) - ط الحلي : من حديث عائشة .

فهو النسخة (١١)

والبيع المرموي عند الخليفة من البيع الفاسدة، وحكم البيع الفاسد عندهم أن المبرور يملك ما تنقص ويجب رده لو قاشا، ورد منه 'وقبضته برسهيلك'، وعليه فإنه يجب رد الزيادة الربوية لو قاشته، لا رد ضاها، قال ابن عابد بن - وحاصله أن فيه حقيق، حق العبد وهو رد عنه لو قاشها ومثله لو مالكا، وحسن الشرح وهو رد عنه لنقص العقد المبرور عنه شرعا، وبعد الاستهلاك لا يتأثر رد عنه فتعين رد المثل وهو عرض حق العبد، ثم إن رد عنه لو قاشها فيها لو وقع العقد على الزائد، أما لو بيع عشرة دراهم بعشرة دراهم وزنه دافق مئة منه فإنه لا يفسد انعقد (١٢)

الخلاص في ربا الفضل :

٩٩ - أضيفت الأمانة على تحريم التفاضل في بيع الربويات إذا اجتمع التفاضل مع النسيئة، وأما إذا انفرد نقدا فإنه كان فيه خلاف فذهب : صح عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم إباحته، وكذلك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مع رجوعه عنه، وروى عن عبد الله بن الزبير وإسامة بن زيد رضي الله عنهم، وفيه عن معاوية رضي الله عنه شيء.

فإن فات البيع قبل أن لا رأس ماله قبض الربا أو لم يقبضه، فإن كان قبضه رده إلى صاحبه، وكذلك من أربى ثم تب فليس له إلا رأس ماله، وما قبض من الربا ويجب عليه أن يرد به إلى من قبضه منه، وأما من أسلم وله ربا، فإن كان قبضه فهو له، فنزل الله عز وجل : ﴿مَنْ جَاءَهُ سَوْعَظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَّمَ﴾ (١٣) ونقول رسول الله ﷺ ومن أسلم على شيء فهو له (١٤) وأما إن كان لم يقبض الربا فلا يجل له أن يأخذه وهو موضوع عن الذي هو عليه، ولا خلاف في هذا أعلمه (١٥)

وقال الخليفة : اشترط الربا في البيع نفسه للبيع، لكنهم يفرقون في القلعاعات بين الفاسد وأبطل، فيملك البيع في اتبع الفاسد بالقبض، ولا يملك في البيع النازل بالقبض، يقول ابن عابد بن - الفساد والبطلان في القلعاعات ميان، أما في المعاملات فإن لم يترتب أثر المعاملة عليها فهو البطلان، وإن ترتب فإن كان مطلوب التماسخ شرعا فهو الفساد، وإلا

(١) سورة النورة / ٢٧٥

(٢) حديث : ومن قعد على شيء فهو ربا . . . وأخرجه البيهقي (١١٣/٩١) - ط دالسا المصنف العثماني (من حديث أبي هريرة، ثم فسفه البيهقي ثم ضعفه وأوفيه، وذكر أنه يروى مرسل)

(٣) المقدسات ٥٠٣، والمصنفان (كتاب المجرم ١٠/٦٧) سعد بن مالك وسعد بن جابر رضي الله عنهما.

(٤) المبوط ١٢/٩-١٠، والحرر للفتاوى ٢٩/٥، ١٢٢/٣

(٥) رد المحتار ٩/١٧٧، وبجهر المرفق ٩/١٣٠

الإجماع في ذلك، بالصيغتين الصحيحة المتضادة، وإنما يحدح إلى الإجماع في مسألة خفية من هذا قياس أو امتباط دقيق^(١)

محمّل، وزيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهم^(٢) من الصعبة، وأما التابعون: فصح ذلك أيضا عن عطاء بن أبي رباح، وبقعاء، النكوص، وزوي عن سعيد، وعروة^(٣).

الأحاديث المذالة على تحريم ربا الفضل؟

١٨ - روي عن النبي ﷺ حديث كثيرة في تحريم ربا الفضل^(٤)

١ - ما روى عثمان بن عفان أن رسول الله ﷺ قال: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين»^(٥)

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما» فمن كان له حاجة بدورق، فليصرفها بدورق، ومن كانت له حاجة بذهب، فليصرفها بدورق، والعصراف حرام^(٦)

وما روى جماعة من الصحابة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب»

(١) المجموع ١٠/٢١٠، ١٢/٤١، ١٣/٤٧، ٥١

(٢) المجموع ١٠/١٠٠، ١١/٢٩

(٣) المجموع ١٠/١٠٠

وحديث: «لا تبيعوا الدينار بالدينارين» ولا الدرهم^(٤) أخرجه مسلم (١٠٣/١٢٩) في الحاشية

(٥) حديث: «الدينار بالدينار» أخرجه ابن ماجة (٣٦/٢٣٩)، في الحاشية (١٠٢/٢٩٩)، في دائرة المعارف العثمانية من حديث علي بن أبي طالب، وصححه الحاكم (١٠٢/٢٩٩) في الحاشية

انقراض الخلاف في ربا الفضل ودعوى الإجماع على تحريمه

١٧ - نقل الثوري عن ابن المنذر أنه قال: أجمع علماء الأمصار، مالك بن أنس ومن تبعه من أهل المدينة، ومالك الثوري ومن وافقه من أهل العراق، والأوزاعي ومن قال بقوله من أهل الشام، والثابت بن سعد ومن وافقه من أهل مصر، والثاقفي وأصحابه، وأحمد وإسحاق وأبو ثور والوحيفة وأبو يوسف أنه لا يجوز بيع ذهب بذهب، ولا فضة بفضة، ولا بربرة، ولا شعير بشعير، ولا تمر بتمر، ولا مبيع بمبيع، متفاضلا يدا بيد، ولا نسيئة، وإن من فعل ذلك فقد أربى وأبغى وأبغى مفسوخ، قال: وقد روي هذا القول عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ وجماعة يكثر عددهم من التابعين^(١)

وناقش السكي دعوى الإجماع من عدة وجوه، وانتهى إلى القول: فعلى هذا انتزع دعوى الإجماع في تحريم ربا الفضل بوجه من الوجوه، لكنا بحمد الله تعالى مستغنون عن

(١) المجموع ١٠/٢٩١، ٢٢

(٢) المجموع ١٠/٢٩١، ٢١

وقال الشوكاني : يمكن الجمع بأن مفهوم حديث أسامة عام، لأنه يدل على نهي ربا الفصل عن كل شيء سواء أكان من الأجناس التربوية أم لا، فهو أهم منها مطلقاً، فيحصر هذا المفهوم بمطلوقها^(١)

الأجناس التي نص على تحريم الربا فيها :
١٩ - الأجناس التي نص على تحريم الربا فيها ستة وهي : الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والطح، وقد ورد النص عليها في أحاديث كثيرة، من أهمها حديث عبادة بن الصامت السابق.
قال الضرطي : أجمع العلماء على لقول بمعنى هذه السنة، وعليها جماعة فقهاء المسلمين، إلا في البر والشعير فإن ما كان جعلها صعباً واحداً، فلا يجوز منها أكثر من واحد، وهو نوت السيث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام، وأضاف مالك إنيها السيث^(٢).
وانفق أهل العلم على أن ربا الفضل لا يجزي إلا في أجناس الواحد، ولا يجزي في

والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والطح بالطح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، بدايد، وإذا اختلفت هذه الأجناس فبعضها كيف شئت إذا كان يدايد^(٣)

وأما الحديث الذي رواه أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال : «إنها الربا في النسيئة»^(٤) فقد قال ابن القيم : مثل هذا يراد به حصر الكفاك وأن الربا الكامل إنما هو في النسيئة، كما قال الله تعالى : «إنها المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون»^(٥) وكقول ابن مسعود : إن الربا نسيئة يغشى الله، ومثله عند ابن حجر، فإن قيل المعنى في قوله : «لا ربا إلا في النسيئة» الربا الأغلق الشديد، التحريم الموعود عليه بالعقاب الشديد، كما تقول العرب : لا عالم في البلد إلا يريد مع ث فيها عن غيبه : وإما المقصد نهي لأكمل لا نهي الأصل^(٦).

(١) حديث : الذهب بالذهب، والفضة بالفضة... أخرجه مسلم ١٢٦١/٣ - ط الحلي ٤.

(٢) حديث : «إنها الربا في النسيئة» أخرجه مسلم ١٢٦١/٣ - ط الحلي ٤. وأخرجه البخاري والفتح ٣٨١/٤ - ط الشافعي ١٤٤ - ولا ربا إلا في النسيئة.

(٣) سورة الأنازل ٢١.

(٤) المغني ١/٢٤، أسكنه لمرآن ١/١٦٦، وصحيح مسلم ١٢٥١/١١، وأعلام المؤلفين ١/١٥٥، وفتح الباري ٣٠٤/١.

(٥) سورة الأنازل ٢١.

(٦) هو حد، يد الطمع والتمير لا فقر له.

(١) قيل الأوطار ٢٦١/٥ - ٢٦٧.
(٢) تفسير الضرطي ٢٤٩/٣، والمسلم : فصل ضرب من التمر ليس له فسر وتكون في نخور والجرادة... الحصري، وقال ابن فارس : ضرب من زبيب القتر صغير الحب، وقال الأزهري : حب يزر المطة والشعير ولا يتم له كقشر التمر فهو كالحطة في ملأته وقشره في طعنه ويردونه... الصالح قشر، ولي جواهر الإكليل ١٨١/٢، هو حد، يد الطمع والتمير لا فقر له.

التحريم، لأن الغياس دليل شرعي، فتمستخرج
علة الحكم ويثبت في كل موضع وجدت علة
فيه.

واستدلوا بأن مالك بن أنس وإسحاق بن
إسراهم الحنظلي رويَا حديث تحريم الربا في
الأعيان الستة وفي أخرى: وكذلك كل ما يكال
ويوزن^(١) فهو تنصيص على تعدية الحكم إلى
سائر الأموال، وفي حديث عبد الله بن عمر
رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «ولا تباعوا
الدرهم بالتدرهمين ولا الصاع بالثعالبين فبني
أخشى عليكم الرماء»^(٢) أي الرما، ولم يرد به عين
الصاع وإنما أراد به ما يدخل تحت الصاع، كما
يقال إن أخذ هذا الصاع أي مثاقبه، ووهبت لفلان
صاعاً أي من الطعام.

وفي حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري
أن رسول الله ﷺ بعث أبا بني عديّ الأنصاري
فاستعمله على خير، فقدم بتمر جنيب، فقال
له رسول الله ﷺ: «أكل تمر خير هكذا؟» قال:
لا، والله، يا رسول الله، إنما تشتري الصاع
بالثعالبين من الجمع. فقال رسول الله ﷺ: «ولا

الجنسين ولو تقارباً لقول النبي ﷺ: «يبعوا
الذهب بالفضة كيف شئتم هذا بيده»^(٣).

وخالف سعيد بن جبير فقال: كل شيء
يتقارب الانتفاع به لا يجوز بيع أحدهما بالآخر
متفاضلاً، كالحنطة بالشعير، والتمر بالزبيب،
لأنهما يتقارب نفعهما فجزياً مجزئ نوعي الجنس
الواحد.^(٤)

الاختلاف في غير هذه الأجناس:

٢٠ - اختلف الفقهاء فيما سوى الأجناس الستة
المخصوص عليها في حديث عبادة بن الصامت
رضي الله تعالى عنه، وفي غيره من الأحاديث،
هل يجرم الربا فيها كما يجرم في هذه الأجناس
الستة أم لا يجرم؟

فنذهب عامة أهل العلم إلى أن تحريم الربا
لا يقتصر على الأجناس الستة، بل يتعلق إلى
ما في معناها، وهو ما وجدت فيه العلة التي هي
سبب التحريم في الأجناس المذكورة في
الحديث، لأن ثبوت الربا فيها بعلة، فثبت في
كل ما وجدت فيه العلة التي هي سبب

(١) حديث: «وكذلك كل ما يكال ويوزن»، أخرجه البيهقي
(٢٨٩/٤) - ط دائرة المعارف العثمانية - يلفظ: «وكل ما
يكال أو يوزن».

(٢) حديث: «بئسوا الدرهم بالدرهمين»
أخرجه أحمد (١٠٩/٣) - ط المسند - ووضف بسنده أحمد
شافعي في تعليقه على المسند (١٨٢/٨١) - ط المعارف

(١) حديث: «يبعوا الذهب بالفضة كيف شئتم هذا بيده»،
أخرجه بمسند البخاري (الفتح ٣٧٩/٢) - ط ٣٨٣ - ط
السلطنة - ومسلم (٣/١٢٦٣) - ط الخطيب - من حديث أبي
بكر، ولعله عند مسلم وفي حواشيها في الفتح
(٣٨٣/٢).

(٢) لفظي ١/١

أن الشارح خصص من المكيلات والمطعومات ولاقيات أربعة أشياء، فلماذا الحكم ثانيا في كل المكيلات أوتي كل المطعومات لقال: لا يبيعوا المكيل بالكبس متفاضلا أو لا يبيعوا المطعوم بالمطعوم متفاضلا، فإن هذا الكلام يكون أشد اختصارا وأكثر فائدة، فلهذا لم يقل ذلك وعد الأربعة علما أن حكم الحرمة مقصور عليها. وأن التعدية من محل النص إلى غير محل النص لا يمكن إلا بواسطة تعليل الحكم في مورد النص وهو عند نقاش القياس غير جائز.^(١)

علة تحريم الربا في الأجناس المنصوص عليها.

٢١ - اتفق علما الفقهاء على أن تحريم الربا في الأجناس المنصوص عليها إنما هو لعلة، وأن الحكم بالتحريم يتعدى إلى ما ثبت فيه هذه العلة، وأن علة الذهب والفضة واحدة، وعلة الأجناس الأربعة الأخرى واحدة. ثم اختلفوا في تلك العلة.

٢٢ - فقال احتجائية: العلة: الجنس والقدر، وقد عرف الجنس بقوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والخططة بالخططة»^(٢)، وعرف القدر بقوله ﷺ: «مثلا بمثل» ويعني بالنسبة التكيل فيما يكال

تفعّلوا، ولكن مثلا بمثل، أو يبيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا، وكذلك البيزان.^(٣)

يعني ما يوزن بالميزان، فليس هذه الآثار قيام الدليل على تعدية الحكم من الأشياء الستة إلى ضمها. وكذلك فإنه ليس في الحديث أن مال الربا ستة أشياء، ولكن ذكر حكم الربا في الأشياء الستة.

وفائدة تخصيص هذه الأجناس الستة بالذكر في الحديث أن عامة المعاملات يرمز كائنها على ما جاء في الحديث: «كنا في المدينة نبيع الأوساق ونساعها»^(٤) والمراد به ما يدخل تحت التوسق مما تكثر الحاجة إليه وهي الأجناس المذكورة.^(٥)

وحكي عن طلوس ومسروق والشعي وفائدة وعثمان النبي دعاية القياس أنهم قصروا التحريم على الأجناس المنصوص على تحريم الربا فيها، وقالوا إن التحريم لا يجري في غيرها بل إنه على أصل الإباحة، وما احتجوا به:

(١) حدثنا أحمد بن حنبل في مسنده أن رجلا أخرج البصري (الفتح ١٣/٣٧٧ - ط المسند) وصححه (٣/١٠٥) - الحلي، ورواه مسلم.

(٢) حديث «كنا في المدينة نبيع الأوساق ونساعها» أخرجه النسائي (١٠/٧١ - ط التكملة التجارية) وأخاهم (٥/٢٢) - ط دائرة المعارف الشيعية) من حديث قيس بن ثمي عروة.

ومجموعه الأحكام ورواهه الذهبي.

(٣) المسوط (١٢/١٠٢ - ١١٢) - ويومئذ الإنجيل (١٧/٢).

وللمجموع (٩/٣٩٣) - وألقي (٤/٤).

(٤) المسوط (١٢/١١٢) - والمجموع (٩/٣٩٣) - غير أن مروي

(٩٢/٧ - ٩٣) - وألقي (٤/٤).

(٥) الحديث تقدم لعرويه (١٠/١٠).

والوزن فيما يوزن نقوله ﷺ وكذلك كل ما بكمال ووزن، ^(١) ونحوه ﷺ : « لا تبعوا الصاع بالصاعين »، ^(٢) وهذا عام في كل مكيل سواء اكسب أو مذهباً لم لم يكن، ولأن الحكم متعلق بالكيل والوزن إما إجماع (أي عند الحقيقة) أو لأن التساوي حقيقة لا يعرف إلا بها، وجعل العلة مذهب متعلق الحكم إجماعاً أو هو مذهب للتساوي حقيقة أولى من التصير إلى ما اختلفوا فيه ولا يعرف التساوي حقيقة فيه، ولأن التاوي والمثالة شرط لنقوله ﷺ « مثلاً بثلث »، وفي بعض الروايات « سواء بسواء » أو صيانة لأسوال الناس، والمثالة بالصورة والمعنى أنتم، وذلك فيها ذكره لأن الكيل والوزن يوجب المماثلة بصورة، والجنس يوجبها معنى، فكان أولى. ^(٣)

٢٣ - وقال المالكية: علة الربا في النقود مختلف فيها، فقيل: غلبة الثمنية، وقيل: مطلق الثمنية، وأنها كانت علة الربا في النقود ما ذكر لأنه لو لم يمنع الربا فيها لأدى ذلك إلى قلتها فيقتصر الناس.

وعلة ربا الفضل في الطعام الاقتيات والادخار وهو المشهور وقول الأكثر والمعول عليه،

(١) الحديث تقدم ترجمه في ٢٠

(٢) حديث. « لا تبعوا الصاع بالصاعين ». - نظرم من

حديث عبد الله بن عمر المضمّن ترجمه في ٢٠

(٣) البسيط ١٢/١٦٣، والاحتياط ٣٠/٢

والاقتيات معناه قيام شبه الأدمي به - أي حفظها وسيلاتها - بحيث لا تفسد بالافتقار عليه، وفي معنى الاقتيات إصلاح القوت كملح وتوابل، ومعنى الادخار عدم فساد ما بالتأخير إلى الأجل المحتجى منه عادة، ولا حد له على ظاهر المذهب بل هو في كل شيء بحسبه، فالرجوع فيه للمعرف، ولأنه من أن يكون الادخار معتاداً، ولا عبرة بالادخار لا على وجه العادة.

وأما كان لاقتيات والادخار علة حرمة الربا في الطعام فمخون. لأناس له حرصاً على طلب ومور الربح فيه لشدة الحاجة إليه.

وعلة ربا النساء مجرد فطعم على وجه التداعي، فتدخل الغائبة واخضر كيطبخ وقده ونحو ذلك. ^(١)

٢٤ - ونذهب الشافعية إلى أن العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة كونها جنس الأثمان غالباً - كما نقل المشهور عن الشافعي - ويعبر عنها بجنسية الأثمان غالباً أو بجهوية الأثمان غالباً، وهذه علة فاصدة على الذهب والفضة لا تتعداهما إذ لا توجد في غيرهما، فتحريم الربا فيهما ليس بمعنى يتعداهما إلى غيرهما من الأموال، لأنه لو كان لمعنى يتعداهما إلى غيرهما لم يميز إسلامهما فيها سواء من الأموال، لأن كل شيئين جمعتهما علة واحدة في الربا لا يجوز

(١) حاشية المدسوقي على شرح الكبير ١٢/١١٠٣،

وحاشية النووي على كتابه الطالب ١٠٠/٢ - ١٠١

وهذا قول الشافعي في الجديد، والقليبي ما روى
معمر بن عبد الله بن النعمان قال: «الطعام
بالطعام مثلا مثل»^(١) فقد علق الملك بالطعام
الذي هو سعي الطعام، والعلق بالاشتق بعل
بها منه الاشتقاق كقسطم والحلقة المعدني
بالسارق والزاني.^(٢) ولأن الحب مادام مطعوما
بحرم فيه الربا، فإذا زرع وحرج عن أن يكون
مطعوما لم يحرم فيه الربا، فإذا اعتقد الحب وصار
مطعوما حرم فيه الربا، فدل على أن العلة فيه
كونه مطعوما، فعلى هذا يحرم الربا في كل ما
يطعم.

وقول الشافعي في القديم أن العلة في تحريم
الربا في الأجناس الأربعة أنها مطعومة مركبة أو
مطعومة موزونة، وعنده فلا يحرم الربا إلا في
مطعوم يكال أو يوزن.

والجديد هو الأظهر، وتفريع الشافعي
والأصحاب عليه، قالوا: فإذا بالطعام ما قصد
ليطعم الأدمي غالبا، ما يكون أنفه مفاصده
الطعم وإن لم يؤكل إلا نادر، والطعم يكون
اقتياتا أو تفكها أو تدارب، والثلاثة تؤخذ من
حديث الأجناس الستة، فإنه نص فيه على البر

إسلام أحدهما في الآخر كالذهب والفضة
والخطة والشعر، فلما جاز إسلام الذهب
والفضة في الموزونات والمكيلات وغيرها من
الأشياء دل على أن العلة فيها المعنى لا يتعداها
وهو أنها من خمس الأثمان.

وذكر لفظ غالبه في بيان علة تحريم الربا في
الذهب والفضة للاحتراز من القلوس إذا راجت
روح النفوس، لأنها وإن كانت ثمنيا في بعض
البلاد فليست من جنس الأثمان غالبا، ويشمل
فيها يجري فيه الربا الأواني والتم وسحومها من
الذهب والفضة.

قال الماوردي: ومن أصحاحات من يقول:
العلة كونها قيم متلفعات، ومن أصحاحات من
جمعها، قال: وكله قريب.

وقال النووي: حرم الشرازي في التنبيه أن
العلة كونها قيم الأشياء، وأنكره القاضي
أبو الطيب وغيره على من قاله، لأن الأواني
والشراخيص يجري فيها الربا، وليست بما يفهم
بها، وليت وجه ضعف غريب أن تحريم الربا
فيها بعينها لا لثمة، حكاه المنذلي وغيره.

وما سوى الذهب والفضة من الموزونات
كالخديد، والنجاس والبرص والفض والكفن
والصوف والغزل وغيرها لا ربا فيها، فيجوز
بيع بعضها ببعض متغايلا ومنجلا.

والعلة في تحريم الربا في الأجناس الأربعة
وهي السر والشمع والتمر والملح أنها مطعومة،

(١) حديث: «الطعام بالطعام مثلا يمشى» أخرجه مسلم

(٢) ١٢١٤ هـ (١٨٠٠ م) من حديث معمر بن عبد الله

(٣) قوله تعالى: «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»

سورة المائدة ٣٨ وفي قوله: «سراية والزاني فاجلدوا

سورة النور ٢٠

بيضة بيضتين وقال: لا يصلح إلا وزنا بوزن
لأنه مضموم، ولا يجري الربا فيها إلا بوزن عرها
نصناعه، ولو كان أصله الوزن غير المعمول من
النظدين كالمعمول من الصفر والحدديد
والرصاص وسجوه، كالحواتم من غير النقدين.

والرواية الثانية: أن العلة في الأثمان الثمنية،
وفيها عداها كونها مطعوم جنس فيحتصر
بالمطعومات ويخرج من مصادرها، لما روى معمر

ابن عبد الله أن النبي ﷺ قال: والطعام بالطعام
مثلا بمثله ولأن الطعام وصف شرف إذ به فوام
الأبدان، والثمنية وصف شرف إذ بها فوام
الأموال، فيقتضي التحليل بهما، ولأنه لو كانت
العلة في الأثمان الموزن لم يجر إسلامهما في
الموزونات لأن أحد وصفي علة الربا الفضل
بكفي في تحريم النساء.

والرواية الثالثة: العلة فيها عدا الذهب
والفضة كونه مطعوم جنس مكبلا أو موزونا فلا
يجري الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن،
كالتمتع والرمان والخوخ والبطيخ ونحوهما، ولا
فيما ليس بمطعوم كالزعفران والحديد
والرصاص، لأن لكل واحد من هذه الأصناف
أشرا، والحكم مقرون بجميعها في النصوص
عنده فلا يجوز حذفه، ولأن الكيل والوزن
والجنس لا يقتضي وجوب المسائلة وإنما أثره في

والشعير والمقصود منها الثبوت، فالحق بهما ماني
معناها كالأرز والذرة، ونص فيه على اتسار
والقصود منه التذكير والتأدب، فالحق به ماني
معناه كالتين والزبيب، ونص فيه على المنع
والقصود منه الإصلاح، فالحق به ماني معناه
كالصطكي والسقمونيا والزنجبيل، ولا فرق بين
ما يصلح الغذاء وما يصلح البدن، فالأغذية
لحفظ الصحة والأدوية لرد الصحة. (١)

٢٥ - وروى عن أحمد بن حنبل في علة تحريم
الربا في الأجناس الستة ثلاث روايات: أشهرها
أن علة الربا في الذهب والفضة كونهما موزوني
جنس، وفي الأجناس الباقية كونها مكيلات
جنس، فعلى هذه الرواية يجري الربا في كل
مكبل أو موزون يجنسه ولو كان يسيرا بثنائي
كيله كنمرة بكمرة أو تمر بتمرين لعدم انعدام
تساويهما في الكيل، ولا بثنائي وزنه كما دون
الأرزة من الذهب أو الفضة ونحوهما، مطعوما
كان المكبل أو الموزون أو غير مطعوم، ولا يجري
الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن كالمعدونات
من التفاح والرمان والبطيخ والخوخ والبيض
ونحوهما، فيجوز بيع بيضة بخبارة وطبحة
بمثلهما، نص عليه أحمد لأنه ليس مكبلا ولا
موزونا، لكن نقل مهنا عن أحمد أنه كره بيع

(١) الهذب ١/ ٢٧٠، والمجموع ٥/ ٣٩٢-٣٩٥، ٣٩٧.

منه المحتاج ٢/ ٢٢-٢٤، لسنن الطال ٢/ ٢٢.

الصامت رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمخ بالمخ، مثلا بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد»^(١).

وهذا قدر متفق عليه بين الفقهاء، وفيها عداة تفصيل واختلاف بحسب اختلافهم في العلة. وفيها يلي مجمل أحكام الربا في كل مذهب على حدة.

٢٧ - قال الخنفة: إن علة تحريم الربا القدر مع الجنس، فإن وجد أحرم الفضل والنساء، فلا يجوز بيع قفيز بر قفيزين منه، ولا بيع قفيز بر قفيز منه وأحدهما نساء، وإن عدا - أي القدر والجنس - حل البيع، وإن وجد أحدهما أي القدر وحده كالحنطة بالشعير، أو الجنس وحده كالشوب الهروي هروي مثله حل الفضل وحرم النساء؛ قالوا: أما إذا وجد المبيع وعدم الجنس كالحنطة بالشعير والذهب بالفضة، فلقوله عليه السلام وإذا اختلف الجنس، وسروى والنوعان، فبيعوا كيف شئتم بعد أن يكون يدا بيد^(٢)، وأما إذا وجدت الجنسية وعدم المبيع

تحقيقها في العلة ما يقتضي ثبوت الحكم لا ما تحقق شرطه.

والطعم بمجرده لا تحقق المماثلة به لعدم المعيار الشرعي فيه، وإنما تجب المماثلة في المعيار الشرعي وهو الكيل والوزن، ولهذا وجبت المساواة في الكيل كيلا وفي الوزن وزنا، فوجب أن يكون الطعم معتبرا في الكيل والوزن دون غيرهما، والأحاديث الواردة في هذا الباب يجب الجمع بينها وتقييد كل واحد منها بالآخر، فهي النبي ﷺ عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلا بمثل^(٣)، ويقيدها فيه مباح شرعي وهو الكيل والوزن، ونبيه عن بيع الصاع بالصاعين يقيده بالطعام النبي عن التفاضل فيه.

قال ابن قدامة: ولا فرق في المعلومات بين ما يوزن كالأرز والذرة والدخن، أو أتعنا كالفضيات واللحم واللبن، أو نقيتها كالشاي أو تدأوا كالإبليلج والسقمونيا، فإن الكل في باب الربا واحد^(٤).

من أحكام الربا :

٢٦ - إذا تحققت علة تحريم الربا في مال من الأموال، فإن بيعه بجنسه حرم فيه التفاضل والنساء والتفرق قبل القبض، لما روي عبادة بن

(١) حديث جليل من الصائت: الذهب بالذهب والفضة بالفضة... أخرجه

مسلم (١٢١٦/٣) - ط الحلي.

(٢) حديث: وإذا اختلف الجنس ونقي ربيعة فلهو حان. =

(١) الحديث تقدم ترجمته في ص ٢٤

(٢) انظر ٩٠٤/٦، كتاب الخلفاء ٦٥٢/٢

خاليد والقُنب^(١) والمرعون إذا انكسر عند المزمين ونقصت قبعتة فإنه يضمها بخلاف جنسه .

وساورد النص مكيه فكيل أبدا ، وساورد النص بوزنه فوزي أبدا اتباعا للنص ، وعن أبي يوسف أنه يعتبر فيه العرف مطلقا وإن كان خلاف النص . وأشار ابن عابدين إلى تقويته ، ورجحه الكيال بن المهام لأن النص على ذلك الكيل في الشيء أو الموزن فيه ما كان في ذلك الوقت إلا لأن العادة إذ ذاك كذلك ، وقد تبدلت تبدل الحكم ، حتى لو كان العرف في زمنه ﷺ بالعكس لورد النص موافقا له ، ولو تغير العرف في حياته لنص على تغير الحكم .

ويعوز بيع لحم بحيوان ولو من جنسه وبيع قطن يغزل قطن في الأصح ، وبيع رطب برطب متاهلا كبله ، وبيع لحوم مختلفة بعضها ببعض ولبن يقربلن غنم متفاضلا بدا يبد ، ويعوز بيع السلم بالحبس ، ولا يجوز بيع البردقني أو سويق ، ولا بيع الزيت بالزيتون .

ولا رد بين منه غوصين وشريكي عتاق إذا تبعهما من مال الشركة^(٢) .

٢٨ - وقال المالكية : لا يجوز بيع فضة بنقضة ولا

كالهروي بالهروي ، فإن المعجل خير من المؤجل وله فضل عليه ، فيكون الفضل من حيث التجهيز ربا ، لأن فضل يمكن الاحتراز عنه وهو مشروط في العقد فبحرم .

وبحرم بيع كيسي أو وزني بجنسه متفاضلا ونسيئة ولو غير مطمئن ، كجص كيلي أو حديد وزني ، ويحل بيع ذلك متاهلا لا متفاضلا وملا معيار شرعي ، فإن الشرع لم يفتقر المعيار بالفترة وبها دون نصف الصاع كخضبة بحفتين أو ثلاثة ما لم يبلغ نصف الصاع ، وكسرة من ذهب أو فضة ونقاعة بفضاتين بأعيانها ، فإن كانا غير معينين أو أحدهما لم يجر . ونكأ محمد غزالي تحريم الربا في الكثير والقليل كنمرة بتمرتين .

وجيد مال الربا ورديته عند المقابلة سواء . لقوله ﷺ : «جيدها ورديتها سواء»^(٣) ولأن في اعتبار الحيوة والرداءة سد باب البياعات فيلغو واستثنوا مسائل لا يجوز فيها إهدار اعتبار الجوده ، وهي : مال اليتيم والوقف والمريض فلا يباح الجيد منه بالتردي ، ويجوز بيع الردي ،

(١) أوردته البرزيلي في مصاب السريفة (١/٤) - ط المجلس العلمي وقال : «عرب بهذا التلفظ ثم أهل إلى حديث يرويه من أئمتنا المتقدم

(٢) حديث : جيدها ورديتها سواء . أوردته البرزيلي في مصاب السريفة (١/٤) - ط المجلس العلمي وقال : «عرب ، ومعهما يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد المتقدم ترجمه في ١٢/١

(١) القلب يضم الفظ وسكون السلام . يابس في اللوام من قصد لأن كان من ذهب فهو السوار . راجع في ١٨٢/٤

(٢) في الاستيعار ٣١/٢ . وماجد ، راجع في ١٧٨/٤ ، ١٨١ وماجد .

ذوب الماء كلها حنس، وما تولد من لحوم
الجنس الواحد من شحم فهو كله حنس، وألبان
ذلك الجنس من ذوات الأربع الإسي منه
والروحشي كلها حنس واحد، وكذلك جبه
وسمنه كل واحد منها جنس فكل واحد من
الثلاثة يجوز بيع بعضه بعض متائلا لا
مفاضلا. (١)

٢٩ - وقال الشافعي: إذا بيع الطعام بالطعام إن
كانا جنسا اشترط الحلول والمثالة والتبايض قبل
الفرق، فوجنين كحنطة وشعير جاز التفاضل
واشترط الحلول والتفاضل، ولا بد من القبض
الحقيقي، ووفق الأصول المختلفة الجنس
وحلها ووهنا أجنس، لأنها قروع أصول مختلفة
ناعطيت حكم أصيها، والنحو والألبان كذلك
في الأخير. والتفد بالتفد كالطعام بالطعام.

والمثالة تعتبر في المكيل كيلا وفي الموزون
وزنا، والمعتبر عاتب عادة أهل الحجاز في عهد
رسول الله ﷺ، وما جهل يراعي فيه بلد التبيع،
وقيل: المكيل، وقيل: الوزن، وقيل: بتخير،
وقيل: إن كان له أصل اعتبر.

وتعتبر المثالة وقت الجفاف، لأنه ﷺ سئل
عن بيع الرطب بالنمر فقال: «أينقص الرطب
إذا يس فقالوا: نعم، فنبى عن ذلك» (١) أشار

ذهب بذهب إلا مثالا بجنس بدا بيد، ولا يجوز
بيع الفضة بالذهب مفاضلا إلا بدا بيد،
والطعام من الحبوب والقطنية (١) وشبهها مما يدخر
من فويت أو إدام لا يجوز الجنس منه بجنسه إلا
مثلا بمثل بدا بيد، ولا يجوز فيه تأخير، ولا يجوز
طعام بطعام إلى أجل، كان من جنسه أو من
خلافه، كان مما يدخر أو لا يدخر.

ولا بأس بالفواكه والبقول وما لا يدخر
مفاضلا وإن كان من جنس واحد بدا بيد، ولا
يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيها يدخر من
أنشواكه اليابسة وسائر الإدام والطعام والشراب
إلا أثناء وحده، وما اختلف أحناسه من ذلك
ومن سائر الحبوب والثمار والمضام فلا بأس
بالتفاضل فيه بدا بيد، ولا يجوز التفاضل في
الجنس الواحد منه إلا في الحضر والفواكه،
والضج والشعير والسك كجنس واحد فيما جعل
منه ومحرم، والسزيب كله جنس والتمر كله
صنف، والقطنية أجناس في البيوع، واختلف
قول مالك فيها ولم يختلف قوله في الزكاة أنها
جنس واحد، ولحوم ذوات الأربع من الأنعام
كالإبل والبقر والغنم والروحشي كالغزال وبضر
الروحشي، ولحوم الطير كله جنس واحد، ولحوم

(١) عطانية بكسر الميم أو ضمها ويكون الطاء وكسر ثين
والهاء المشددة، وحكى جميعها قال الجاهلي من السبل.
سبقت بذلك لأب تغفل بالحل ولا تغفل بالتأخير.
(الفواكه الثمانية ١١٢/٩)

(١) الفواكه الثمانية ١١٢/٩ - ١١٦، المدحوف ١٨/٣

(٢) حلت. وأبغض مرطب بدا يس، أخرجه الزمعي.

واحداء، وما كان من حسين جاز التفاضل فيه
بدا بيد، ولا يجوز تسبئة، والمنيل حديث عبادة
السائق، وما كان محالاً لا يكفل ولا يوزن فجاءت
التفاضل فيه بما بيد ونسبة سواء بيع بعينه أو
بغيره، في أصح الروايات، ولا يباع شيء من
الرطب يباين من جنسه إلا العرباء، فأما بيع
الرطب بالرطب والعنب بالعنب وبحومهم من
الرطب بمثلته فيجوز مع التماثل، وأما ما لا يبيى
كالقث والخيار فعلى قولين، ولا يباع ما أصله
المكسب بشيء من جنسه وزناً ولا ما أصله
الوزن كيلاً، والمرجع في معرفة المكسب
والموزون إلى الصرف بالحجاز في عهد
النبي ﷺ: «المكيال مكيال أهل المدينة
والوزن وزن أهل مكة»^(١)

وما لا عرف فيه بالحجاز يحتمل وجهين:
أحدهما: يرد إلى أقرب الأشياء شبهها بالحجاز،
والثاني: يعتبر عرفه في موضعه، والتمور كلها
جنس وإن اختلفت أنواعها، والبر والشمير
حشان. هذا هو المذهب، وعن أحمد أنها جنس
واحد، ولا يجوز بيع الخلطة بشيء من فروعهما:

بقوله: «المتنص» إلى أن المماثلة إنما تعتبر
عند الجفاف وإلا فالتقصان أوضح من أن يسأل
عنه، ويعتبر أيضاً إيقاؤه على هيئة بناتي
دخاره عليها كالتمر بنواه، فلا يباع رطب برطب
ولا تمر، ولا عنب بعنب ولا بربيب، للجهل
بالمماثلة وقت الجفاف للحديث السابق، وما لا
جفاف له كالقثاء والعنب الذي لا يتزيب لا يباع
بعينه ببعض أصلاً قياساً على الرطب، وفي
قول خرج نكحي مماثلته رطباً لأن معظم منافعه
في رطوبته وكان كاللبن فيباع وزناً وإن أمكن
كيلاً.

وكل شيئين اتفقا في الاسم الخاص من أصل
الخلقة كالتمر البري والتمر المعلق فيهما جنس
واحد، وكل شيئين اختلفا في الاسم من أصل
الخلقة كالخنطة والشمير والتمر والزبيب فيهما
جنسان، ولا دليل عليه أن النبي ﷺ ذكر منه
أشياء وحرم فيها التفاضل إذا بيع كل منها بما
وافقته في الاسم وأباح فيه التفاضل إذا بيع بما
خالفه في الاسم، فدل على أن كل شيئين اتفقا
في الاسم فهما جنس وإذا اختلفا في الاسم
فهما جنسان.^(٢)

٣٠ - وقال الحنابلة: كل ما كيل أو وزن من جميع
الأشياء فلا يجوز التفاضل فيه إذا كان جنساً

(١) حديث: «فكيال مكيال أهل المدينة والوزن وزن أهل
مكة» أخرجه أبو داود (٣٣/٦٣٣ - تحف عروت عبيد بن علي)
والبيهقي (٣١/٢١) هذا في المصارف العثمانية من حديث
عبد العزيز بن عمر - ونقل الشافعي في المغني (١/٣٧٤ - ط
المكتبة التجارية) تصحيحه عن جمع من العلماء.

١٩٩/٢ - ط (المجلس) من حديث سعد بن أبي وقاص.

وقال: «حديث حسن صحيح»

(١) مني المحتاج ٢٢/٢ - ٢٩، والمذهب ٢٧٦/١

الأصل الذي ينبغي عليه علمه مسائل الربا. (١)
أو كما قال القرطبي: أعلم رحمك الله أن مسائل
هذا الباب كثيرة وفروعه منتشرة، والذي يربط
لك ذلك أن تنظر إلى ما اعتبره العلماء في علة
الربا. (٢) وفيما يلي أمثلة ومختارات من هذه
المسائل:

المحاطلة:

٣٢ - بيع الحنطة في سبيلها بحنطة صافية من
التمن، وهو غير جائز شرعاً لما فيه من جهل
التسوي بين العوضين.

وينظر التفصيل في (بيع المحاطلة) (٣)
و(محاطلة).

المزبنة:

٣٣ - بيع الرطب على التخل بتمر، وهو غير
جائز شرعاً، لما فيه من عدم العلم بالمزبنة.
وينظر التفصيل في: (بيع المزبنة). (٤)

المبنة:

٣٤ - بيع السلعة بتمن، إلى أجل، ثم شرائها
من المشتري بأقل من ذلك التمن، وهي حرام
عند جمهور الفقهاء - لأنه من الربا أودعة إلى
الربا.

المسوق، والدقيق في الصحيح، وعن أحمد
رواية أنه يجوز بيعها بالدقيق، فلما بيع بعض
فروعها ببعض فيجوز بيع كل واحد من الدقيق
والمسوق بنوعه متساوياً، فأما بيع الدقيق
بالمسوق فالصحيح أنه لا يجوز. والأصح أن
اللحم أجناس باختلاف أصوله، وفي اللبن
روايتان: إحداهما: هو جنس واحد، والثانية:

هو أجناس باختلاف أصوله كاللحم، ولا يجوز
بيع اللحم بحيوان من جنسه، وأما بيع اللحم
بحيوان من غير جنسه فظاهر كلام أحمد أنه لا
يجوز، واختار القضاة جوازه، وبيع اللحم
بحيوان غير مأكول اللحم جائز في ظاهر قولهم،
ولا يجوز بيع شيء من مال الربا بأصله الذي فيه
منه كالسمسم بالنشوج والزيتون بالزيت وسائر
الأدهان بأصولها والعصير بأصله.

وبيع شيء من المنصبرات بجنسه يجوز
متشاكلاً، ويجوز بيعه بغير جنسه متفاضلاً وكيف
شاء، لأنها أجناس، ويعتبر التسوي فيها
بالكيل، وسواء أكانا مطلوبين أم نبتين، أما بيع
النبيء بالمطبوخ من جنس واحد فلا يجوز. (٥)

من مسائل الربا:

٣٩ - مسائل الربا كثيرة ومتعددة، والعلة هي

(١) الاختيار ٢٠/٢

(٢) نكير القرطبي ٣٥٢/٣

(٣) الموسوعة الفقهية ١٣٨/٩

(٤) الموسوعة الفقهية ١٣٩/٩

(٥) المحي ٣٩ - ٤/٤

والتفصيل في مصطلح : (بيع العينة).^(١)

علي رضي الله تعالى عنه أنه باع جملاً إلى أجل بعشرين يوماً، وباع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بعيراً بأربعة أبعرة، واشترى ابن عمر رضي الله تعالى عنهما راحلة بأربع رواحل ورواحله بالرسنة، واشترى رافع بن خديج رضي الله عنه بعيراً ببعيرين فأعطاه أحدهما وقال : آتوك بالأخر غداً.^(٢)

ومنع الحنفية، والحنابلة في رواية، بيع الشيء بجنسه نسيئة، كالحيوان بالحيوان لحديث سمرة - مرفوعاً - «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة».^(٣)

ولأن الجنس أحد وصفي علة ربا الفضل، فحرم إنشاء كالكيل والوزن.

وعند المالكية : يتصور الربا في غير النفلين والطلميم من العررض والحيوان وسائر التملكات، وذلك باجتماع ثلاثة أوصاف :
أ - التفاضل .

ب - النسيئة .

ج - اتفلق للأغراض والمنافع .

كبيع ثوب بشوبين إلى أجل، وبيع فرس

(١) الموسوعة الفقهية ٩٥/٩

(٢) حديث : عبد الله بن عمرو : «سئل رسول الله ﷺ أن أجهز جيشاً للحرب أبو بكر (٣/٦٥١-٦٥٣ - تحقيق عزت حيد

دهلوس) وقال ابن القفطان : «هذا حديث ضعيف،

ومضطرب الإسناد . كذا في نصب الرتبة للزوهري (١٧/٤)

- ط للجلس السلمي) ولكن رواه طبراني (٥/٧٨٨ - ط

خاتمة المعارف للمعشقة) من طريق آخر، وقال عنه ابن

حجر : «استخدمه قوي كذا في الدراية (٦/١٥٩ - ط

لمعشقة).

(٣) المذهب ١/٢٧١، والاختصار ٢/٣٦، فتح القدير

٢٨٠/٥، والنفى ١٤/٤، والمناويز الفقهية : ٢٩-

(٩) حديث : «نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» لمعرج

أبو داود (٣/٦٥٢ - تحقيق عزت حيد دهلوس) والمزيدي

(٥٢٩/٣ - ط الحلبي) وقال : «حديث حسن صحيح».

معه ، أن ذلك جائز للضرورة ، وأنه قد عمل به بعض الناس ، وحكاه ابن العربي في نفسه عن مالك في غير التاجر وأن مالكا قد خفف في ذلك ، قال ابن العربي : والحجة فيه لذلك بيته . قال الأبهري : إن ذلك من باب الرضى تطلب التجارة ولتلا يفوت السوق وليس الربا إلا على من أراد أن يُرعى ممن يفسد إلى ذلك ويستغني .^(١)

وحكي عن أحد رواية : لا يجوز بيع الصحاح بالمكسرة ، ولأن المصنعة قيمة بدليل حالة الإتلاف ، فيصير كأنه ضم قيمة الصناعة إلى الذهب .

وقال ابن قدامة : إن قال لصانع : اصنع لي خاتما وزن درهم ، وأعطيك مثل وزنه وأجرتك درهما فليس ذلك بيع درهم بدرهمين ، وقال أصحابنا : للصانع أخذ الدرهمين أحدهما في مقابلة الخاتم والثاني أجره له .^(٢)

الربا في دار الحرب :

٣٧ - ذهب جمهور الفقهاء وأبو يوسف من الحنفية إلى أنه لا فرق في تحريم الربا بين دار الحرب ودار الإسلام ، فما كان حراما في دار

للكوكب يفرس للركوب إلى أجل .

فإن كان أحدهما للركوب دون الآخر جاز ، لاختلاف تلك النوع .

بيع العين بالتبر ، والمصنوع بغيره :

٣٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن عين الذهب ، ونبره ، والصحيح ، وإنكسور منه ، سواء في جواز البيع مع الشاهل في المقدار والمحرر معه مع التفاضل ، قال الخطابي : وقد حرم رسول الله ﷺ أن يباع متغذ ذهب عين بمغذال وشيء من تبر غير مضروب ، وكذلك حرم التفاوت بين المضروب من الفضة وغير المضروب منها ، وذلك معنى قوله ﷺ : والذهب بالذهب نبرها وعينها .^(٣)

وروي عن كثير من أصحاب مالك ، وبعضهم يرويه عن مالك ، في التاجر يخرجه الخروج وبه حاجة إلى دراهم مضروبة أو دنائير مضروبة ، فيأتي دار المضرب بفضته أو ذهبه فيقول للمضرب : خذ فضتي هذه أو ذهبي وخذ قدر عمل يدك وادفع إلي دنائير مضروبة في ذهبي أو دراهم مضروبة في فضتي هذه لأنني محذور للخروج وأخاف أن يفتوني من أخرج

(١) حديث : وذهب بالذهب نبرها وعينها أخرجه أبو داود

(٢) ٦٤٤ (٣) - تحقيق عزت حيد وهامي ، والنسائي (٢٤٦ / ٧)

في المكتبة التجارية من حديث عبيدة بن الصامت ،

وإسناده صحيح . ومقالة الخطابي في معاني السنن ٢٠ / ٥٠ -

بالحديث مختصر السنن - نشر دار المعرف .

(١) تفسير القرطبي ٣ / ٣٥٦ ، ٢٥٢ ، والمجموع ١٠ / ٨٨ ،

والدموعي ٢ / ١٣ ، والموازين الفقهية ٢٥٦ ، وابن حلهين

١٨١ / ٤

(٢) للنهي ١٠ / ١١ -

الإسلام كان حراماً في دار الحرب، سواء جرى بين مسلمين أو مسلم وحربي، وسواء دخلها المسلم بأمان أم بغيره.

واستدلوا بعموم القرآن والسنة في تحريم الربا من غير فرق، ولأن ما كان ربياً في دار الإسلام كان وباً محرماً في دار الحرب كما لو تابعه مسلمان مهاجران وكما لو تابعه مسلم وحربي في دار الإسلام، ولأن ما حرم في دار الإسلام حرم هناك كالخمر وسائر المعاصي، ولأنه عقد على ما لا يجوز في دار الإسلام فلم يصح كالبيع كالبكاح الفاسد هناك. ^(١)

وفان أبو حنيفة ومحمد: لا يجرم الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ولا بين مسلمين أسلموا في دار الحرب ولم يهاجرا منها، لأن ما لم يباح إلا أنه بالأمان حرم التعرض له بغير رضاهم تحمداً عن الغدر ونقض العهد، فإذا رضوا به حل أخذ ما لم يبيح طريق كان، بخلاف المشائين لأن ماله صار محظوراً بالأمان. ^(٢)

مسألة مد صبرة :

٣٨ - إذا جمع البيع ربوياً من الجاهلين واختلف جنس المبيع منه بأن اشتمل أحدهما على جنسين ربوئيين اشتمل الآخر عليهما. كمد عجيوة ودرهم بمثل من عجيوة ودرهم، وكذا لو

اشتمل على أحدهما فقط كمد ودرهم بمسبر أو توهين، أو اشتملا جميعهما على جنس ربوي وانضم إليه غير ربوي فبيعا كدرهم وثوب ودرهم وثوب، أو في أحدهما كدرهم وثوب ودرهم، أو اختلف نوع المبيع كصحاح ومكسرة تنقص قيمتها عن قبعة الصحاح بها أي بصحاح ومكسرة، أو بأحدهما أي بصحاح فقط أو بمكسرة فقط. . . . إذا كان البيع على صورة من هذه الصور فهو باطل، وهذه هي المسألة الفقهية المعروفة بمسألة «مد عجيوة». والتدليل على بطلان البيع في هذه الصور خبر مسلم عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال: أتني النبي ﷺ بفلاذة فيها عرّ وذهب تباع، فأمر النبي ﷺ بالذهب الذي في الفلاذة فنزع وعده ثم قال: «الذهب بالذهب ووزنا بوزن» وفي رواية: «لا تباع حتى تفصل». ^(٣)

واستدل من جهة المعنى بأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين توزيع مافي الآخر عليهما اعتباراً بالقيمة، والتوزيع يؤدي إلى المقاضاة أو الخلل بالثبات، لأنه إذا باع مدا ودرهما بمسدين فإن كانت قبعة الد الذي مع الدرهم أكثر أو أقل منه لزمته المقاضاة، أو مثله قاله ثلثة بجهوة.

(١) حديث الفضالة بن عبيد: «أمر النبي ﷺ بفلاذة فيها عرّ وذهب، فأنزع، فأنزع منه (٣/١٢٦٣) ط الخليلي»

(٢) المجموع ٣٩١/٩، والفتح ٥/٤ - ٤٦.

(٣) رد المحتار ١٨٨/٤، والاختيار ٣٣/٢.

ويجوز للفقيه الفاضل بتحقيق الرباط
سألة مدحجة تفصيل ونعيم على ما سبق من
احكام المسألة

رباط

التعريف :

١- الرباط والرباطة ملازمة نهر العذو، وأصله
أن يربط كل من الفريقين ليله، ثم صار لزوم
الشغل ورباطه، وربما سميت الخيل أنفسهم رباطا،
ويقال: الرباط من الخيل: الخمس ضا
فوقها. ومنه قوله تعالى: ﴿اصبروا وحصبوا﴾
ورابطوا^(١) اي: أقيموا على جهاد عدوكم.
ويطلق الرباط على المحافظة على الصلوات
الخمس، أو مداومة الجلوس في السجدة كما
جاء في الأثر: قال عليه الصلاة والسلام: «ألا
أدلكم على ما يحو الله به الخطايا، ويرفع به
السدجات؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال:
إسباغ الوضوء على التكرار، وكثرة الخطا إلى
المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم
الرباط، ثلاثا»^(٢).

والأريطة: البوت المسيلة لإيواء الفقراء
والغرياء وطلبية العلم.

وذهب الحنفية وحامد بن أبي سليمان والشمسي
وافنحي إلى جواز ذلك إذا كان الربوي المفرد
أكثر من أنشي معه غيره، أو كان مع كل واحد
منهما من غير جنسه، لأن العقد إذا أمكن عمله
على الصحة لم يحصل على الفساد فيجعل
الربوي في مقابلة قدره من الربوي الآخر ويجعل
الزائد في مقابلة ما زاد عن القدر المأش^(٣).



(١) سرورة آل هيران / ٢٠٠

(٢) حديث: «ألا أدلكم على ما يحو الله به الخطايا أرحم
سلم (١/ ٢١٩ - ط الحنفية) من حديث أبي هريرة.

(٣) مغني المحتاج ٢/ ٢٨، ولغني ٢٩/ ٤٠ - ٤١، والفتاوى
طهنته ٢٥٩. وابن عاردين ١/ ١٣٦، ١٣٧.

وقد يطلق على المكان الذي يربط فيه حريمهم، وقوة لأهل الشرف ولأهل الغزو، قال المجاهدون: (١)

أحمد: هو أصل الجهاد وفرعه. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الجهاد :

٢ - وهو في اللغة بذل الوسع في الأمر.

وفي الاصطلاح : بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة، أو معاونته به، أو رأي، أو كثير سواد لو غير ذلك. (٣)

فالجهاد أهم من الرباط.

ب - الحراسة :

٣ - وهو مصدر حرس الشيء : إذا حفظه، وحرس من فلان وأحرس منه : تحفظ منه. (٤)

وبينها وبين الرباط عموم وخصوص من وجه.

الحكم التكليفي :

أولاً : الرباط بمعنى ملازمة الثغور :

٤ - أن الرباط سنة مؤكدة، لأنه حفظ لثغور الإسلام وصيانتها، ودفع عن المسلمين، وعن

وجاء في القرآن الكريم الأمر به، قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا﴾. (٥)

وقال القرطبي : قال جمهور الأمة في تفسير الآية : رابطوا اصداكم بالخيال، وعزا إلى ابن عطية قوله : القول الصحيح في معنى رابطوا : أن الرباط هو الملازمة في سبيل الله، أصلها من ربط الخيال، ثم سمي كل ملازم لثغر من ثغور المسلمين مرابطاً، فارساً كان أم راجلاً. (٦)

فضل الرباط :

٥ - ورد في فضل الرباط أحاديث كثيرة منها : قوله ﷺ : «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا، وما عليها». (٧)

وقال : «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان

(١) السلي ٨/ ٣٥٩، ومطالع كرمي النج ٣/ ٥٠٩، ونسج القدير ٢٧٨/ ٤

(٢) سورة آل عمران / ٢٠٠

(٣) تحصيل القرطبي ٤/ ٣٦٣

(٤) - حديث : «رباط يوم في سبيل الله . . .» أخرجه البخاري (٤) الفتح ٦/ ٨٥ ط السلفية من حديث سهل بن سعد.

(١) تاج العروس، ولسان العرب، والنصائح المتبر، والقرطبي
نفسه أيضاً : أن حمران الأعمير، وحاشية ابن عابد بن
٢٦٧/ ٣

(٢) ده المختار على الدر المختار ٣/ ٢١٨

(٣) غنر الصحاح

والأصل في هذا حديث عن حرم من وراء المسلمين في سبيل الله متطوعاً لا بأخاه منطلقاً لم ير النور بعينه إلا لحلة القسم^(١).

وقال ابن حجر في فتح الباري: إذا نوى الإقامة في أي مكان وإن كان وطنه دفع العدو، فإنه يكون رباطاً، قال: ومن ثم اختار كثير من أسلاف سكر الثغور، وعزا إلى ابن التين أنه قال: الرباط ملازمة المكان الذي بين المسلمين والكفار لحراسة المسلمين منهم، بشرط أن يكون غير لوطن، وعزا ذلك إلى ابن حبيب عن مالك^(٢).

وقال القرطبي: الرباط عند الفقهاء هو الذي يشخص إلى ثغر من الثغور لرباط فيه مدة ما، أما سكان الثغور ذاتها بأهلهم، الذين يعرفون ويكتسبون هنالك فهم وإن كانوا حاة فليسوا رباطين^(٣).

مدة الرباط .

٨ - قال الفقهاء: تمام الرباط: أربعون يوماً.

بعماله، وأجري عليه رزقه، وأمن الفتان^(١).
ورود عنه ﷺ: كل ميت يحتم على عمله إلا الذي مات مراطلاً في سبيل الله، فإنه يسمى له عمله إلى يوم القيامة، ويؤمن من فتان القبر^(٢).

أفضل الرباط :

٦ - أفضل الرباط: أشد الثغور عوقاً، لأن مقامه به أرفع، وأهله أحوج^(٣).

المحل الذي يتحقق فيه الرباط .

٧ - اختلف الفقهاء في محل الذي يتحقق فيه الرباط، فإنه لا يتحقق في كل محل، فقال الحنفية: يختار: أن لا يكون الرباط، إلا في موضع لا يكون وراءه إسلام، لأن ما دونه لو كان رباطاً فكن المسلمين في بلادهم رباطون، وقال بعضهم: إذا أغار العدو على موضع مرة سعي فتمت الموضع رباطاً، أربعين سنة^(٤).

(١) حديث: «رباط يوم وليلة خير من عام شهر» أخرجه مسلم (١٠٢٠/٣) - ط (المجلد) من حديث سنن الدارمي.

(٢) حديث: «كل ميت يحتم على عمله» أخرجه الترمذي (١٦٥/٢) - ط (المجلد) من حديث فضالة بن عبيد، وقد.

وحدث حسن صحيح.

(٣) مطالب أولي النهى ٥٠٩/٢، والفي ٣٥٥/٨.

(٤) مع النديم ٢٧٨/١، ومناقب الطحاوي ١٣٧/٢.

(١) حديث: «من حرم من وراء المسلمين» أخرجه أحمد.

(٢) ١٣٧/٣ - ١٣٨ - ط (المجلد) من حديث سعد بن أبي.

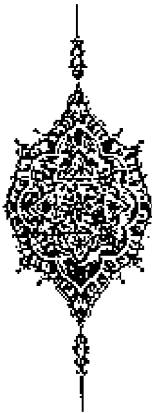
وعمر بن الخطاب، لا بأس بإنشائه في فتاياه، الترمذي.

وذهب (٢١٨/٢) - ط (المجلد).

(٣) فتح الباري ٦/باب لهذا.

(٤) تفسير القرطبي ٢٢٢/٤.

بلاد المسلمين - وهي ما بينى للمسافرين
والغريباء والفقراء - من النافع المشتركة. فمن
سبق إلى موضع منها وهو من المستحقين لنافعها
صار أحق به، وليس لغيره إزعاجه، سواء دخل
بذن الإمام أم لا ولا يعطل حقه بالخروج
خارجة كشراء طعام، ونحوه، ولا يشترط تخليفه
ناشأ له في الموضع، ولا أن يترك فيه متاعه. وإذا
سكن بينها منها من تتوفر فيه شروط المسبلة،
وغائب إماما قليلة فهو أحق به إذا عاد. فإن
طالت غيبته بطل حقه. ^(١) وتفصيل ذلك في
مصطلحي: (لنافع المشتركة، ووقف).



فقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «تمام
الرباط أربعون يوما» ^(١)

وروي عن أبي هريرة: «من رباط أربعين يوما
فقد استكمل الرباط».

وهذا محل اتفاق بين الفقهاء ولم نقف على
خلاف.

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه
قدم على عمر من الرباط، فقال: كم رباطت؟
قال: ثلاثين يوما، فقال عمر: عزمت عليّ ألا
رجعت حتى تنمها أربعين يوما. وإن رباط أكثر
فله أجره».

أما أصل الرباط فقد اختلفوا فيه، فقال
الحنبلة: إن أقل الرباط ساعة ^(٢)

وقال ابن حجر في فتح الباري: أصل ما
يجزى يوم أو ليلة، وقال: لأنه فيد اليوم في
الحديث، وأطلق في الآية، فكانه أشمل إلى أن
مطلق الآية مفيد بالحديث لأنه يشعر بأن أقل
الرباط يوم، لسياقه في مقام المباحة وذكره مع
سوط يشير إلى ذلك ^(٣)

الرباطات المسبلة:

٩ - الرباطات المسبلة في الطرق وعلى أطراف

(١) حديث: «تمام الرباط أربعون يوما...» أخرجه مطهراني
في معجمه الكبير (١٥٢/٣) - ط وزارة الأوقاف العراقية
من حديث أبي أمامة، وقيل الحديث في الجمع (٢٩٠/٥) -
ط طائفي. وفي أبواب بن مذك، وهو ضعيف.

(٢) التقي ٣٥٤/٨ - ٢٥٥. ومطلب أولي التقي ٥٠٩/٢

(٣) فتح الباري ٨٥/٢ - ٨٦

(١) روضة الطالبين ٢٩٩/٥ - وتلويحي ٩٤/٣. وتلويحي

الطالب ١٥٩/٢

الألفاظ ذات الصلة .

١ - العتار .

٢ - العتار عند الجمهور هو : كل ملك ثابت له

أصل . كالدار والنخل

وعرفه الحنفية بأنه الضيقة، وجعلوا البناء

والنخل من المنقولات، وعندهم قول كفول

الجمهور .

وعند البيت : مشاعه ونفسه إذا كان حسناً

كبيراً ويقال : في البيت عتار حسن أي : متاع

وؤلة .^(١)

ب - الأرض .

٣ - الأرض معروفة وجمعها أراضي وأرضون .

ج - الدار .

٤ - الدار اسم جامع للمحرفة والبناء والمحلة،

واللفظ مؤنث .

وقال ابن جني : هي من دار يدور لكثرة

حركات الناس فيها والجمع أدور وأدور والكثير

ديار ودور .

رباع

التعريف :

١ - الرباع لغة : جمع ربع وهو المنزل والدار،

سمي بذلك لأن الإنسان يربع فيه أي يسكنه

ويقيم فيه . والجمع : أربع ورباع وربع .

وفي حديث أسامة رضي الله عنه قال له

رسول الله ﷺ : «وهل ترك لنا عقيل من رباع أو

دور؟» وفي رواية : «من دار»^(١) وربع المقوم :

محلهم . وفي حديث عائشة رضي الله عنها :

«رأيت بيع رباعها أي منزلها، والزبنة : أخص

من الربع، والربع : المحلة . يقال : ما أوسع

زربع بني فلان .^(٢)

واصطلاحاً : أطلق الفقهاء اسم الربع على

البناء وحائط النخل يحيط عليه بحدار أو

غيره .^(٣)

ما يتعلق بالرباع من أحكام :

أ - رباع مكة المكرمة :

٥ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى عدم جواز بيع

وإجارة رباع مكة وعدم صحة ذلك إذا وقع .

(١) حديث : «وهل ترك لنا عقيل من رباع أو دور أو دور أو دور» أخرجه

الحارثي والشيخ ١٥١/٣ - ط السنية ومسلم (٩٨٩/٢) -

ط الحديث من حديث أسامة بن زيد . وهذه تبين

(٢) ٣٤/١ - ط دار الفوائد (الحنفية) «من دار أو دور» .

(٣) لسان العرب ، مادة : (ربع ودار) ، القهاب للشراري ط .

حسن التمام لمحيي - ٣٧٦/١

(١) المغرب والمصباح وابن عابدين ٤٢٦/٤

(٢) كتاب الفاع ١٦٠/٢ ، دستور العلماء ١٦٨/٢

طالب، ولم يرث جعفر ولا علي رضي الله عنهما
شيئا لأنهما كانا مسلمين، ويقول رسول
الله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»^(١)
فنسب الديار إلى مالكبها، واشترى عمر رضي
الله عنه دار المحجابين واسكنها.^(٢)

والمالكية عندهم في المسألة أربع روايات:
الأولى: الخنج وهو المشهور.

والثانية: الحراز، قال ابن رشد: وهو أشهر
الروايات والمعتمد الذي به الفتوى، وعليه جرى
العسل من أئمة الفتنى والقضاة بمكة.
والثالثة: الكراهة، فإن قصد بالكراهة الآلات
والأخشاب جاز، وإن قصد البقعة فلا يخبره.
والرابعة: تخصيص الكراهة بالنوم لكثرة
الناس واحتياجهم إلى الوقف.^(٣)

ب - الشفعة في الرباع :

٦ - نجب الشفعة في الرباع قبل قسمتها بالإجماع
تبعا للأرض عند الحنفية والمنايلة، وأصلا عند
المالكية والشافعية. قال الحنفية والمنايلة: لأن
ضرب أذى الدخيل يتأبد، وذلك لا يتحقق إلا في
المعقار.

وقال الشافعية: نجب الشفعة في المعقار إن

لقوله تعالى: ﴿والمسجد الحرام الذي جعلناه
للناس سواء العاكف فيه والباد﴾،^(١) ولحديث
عبد بن مرفوع: مكة حرام، حرما الله، لا تحل
بيع رباعها، ولا إحارة بيوتها،^(٢) ولحديث
مكة منافع لا تباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها،^(٣)
وقال المنايلة: فإن سكن بأجرة في رباع مكة لم
يأثم بدفعها.^(٤)

وفي رواية عن أبي حنيفة أنه يجوز بيعها
وإحارتها وبه أخذ أبو يوسف، وهذا قال
الشافعية، واستدل الشافعي رحمه الله تعالى
لجواز بيع رباع مكة وكراه دورها بقول الله
تعالى: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من
ديارهم﴾^(٥) فنسب الديار إلى المالكين،
وبحديث أسامة بن زيد أنه قال: يا رسول الله
أين تنزل في دارك بمكة؟ فقال: وههنا نزل لنا
عقيل من رباع أو دور،^(٦) وكان عقيل وريث أبا

(١) سورة الحج ٢٥/

(٢) حديث عبد بن مرفوع: مكة حرام، حرما الله، لا تحل
بيع رباعها ولا... أخرجه ابن أبي شيبة كما في نصب
الرابة للزبيدي (٤/ ٢٦٦ - ط المجلس الوطني) وإسناده
ضعيف لإسناده.

(٣) حديث: مكة منافع لا تباع رباعها ولا تؤاجر بيوتها،
أخرجه الدوقطني (٣/ ٥٨ - ط دار المعاصر) من حديث
عبد الله بن عمرو وأعله بضمف أحد رواه.

(٤) كشافة القناع ٢/ ١٦٠، بدائع الصنائع ٥/ ١٤٦

(٥) سورة المشر ٩/

(٦) حديث: وههنا نزل لنا عقيل من رباع... تقدم للحريه
في ١/

(١) حديث: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن»... أخرجه

مسلم (٣/ ١١٠٦ - ط المجلسي) من حديث أبي هريرة.

(٢) إعلام الساجد بأحكام المساجد من ١٤٧ - ١٤٨

(٣) تهذيب الفقهاء للقرافي ١١/ ١١

من الصحابة رضوان الله عليهم وتوفوا. ولأن
العقار متأيد على الدوام والوقف تحبس الأصل
وتسبيل المنفعة. ^(١)

وتفصيل ذلك في مصطلح : (وقف).

كان ربما أو جائعا. فقالوا: لأن الضرر في العقار
يتأيد من جهة الشريك فتبت فيه الشفعة لإزالة
الضرر. ^(٢)

ولزيد الإيضاح انظر: (شفعة).

ج - قسمة المربع :

٧ - ذهب الجمهور إلى أن البناء والشجر يتبعان
الأرض في القسمة، والأرض لا تتبعهما فمن وقع
في نصيبه من قسمة الأرض شيء منها فهو له،
بخلاف العكس. ^(٣)

وخالف المالكية في ذلك فتصوا على أن كلا
من الأرض والبناء والشجر يتبع الآخر في بيعه
عالم يمنع من ذلك شرط أو عرف. ^(٤) ولزيد من
الإيضاح انظر: (قسمة).

د - وقف الرباع :

٨ - يصح وقف العقار من أرض ودور وحوانيت
وبساتين ونحوها بالاتفاق بدليل وقف عمر
رضي الله عنه مائة سهم في خير، ولأن جماعة



(١) حاشية ابن عابدين ٩٣٦/٥، والمبسوط ٩٨/١١،
وحاشية القسوطي ١٧٦/٣، والخرشي ١٦٢/٦، والمذهب
للشيرازي ٣٧٩/١، والمغني ٤٦٣/٥، وتتميز الإردك
٥٢٧/١

(٢) بداية المحتاج ٣٧١/٨، ومغني المحتاج ١٢٤/٤،
والناسخ على ابن ناسم ١٧/٦، وتيسل الطالب
ص ١٠٨، ١٤٠

(٣) بداية للجهاد ٦٥٢/٩، والخرشي ٩٠/١

(٤) الدر المختار ٤٠٨/٣ - ٤٢٩، والمشرح الكبير ٧٢/٦،

ومغني المحتاج ٣٧٧/٣، والمغني ٥٨٥/٥

والأشجار، والصامت كالخجر والجبل، والنها
في الذهب والورد مجازاً، وفي الماشية حقيقة،
لأنها تزيد بتوالدها. ^(١) والنها قد يكون بطبيعة
الشيء أو بالعمل. فالنها أعم من الرج.

رج

الغلة :

٣ - تطلق الغلة على الدخل الذي يحصل من
ربيع الأرض أو أجزائها، أو أجرة الدار واللبن
واستئجار ونحو ذلك، وفي الحديث : « الغلة
بالضمان » قال ابن الأثير : هو كحديثه ^(٢)
الأخر : « الحراج بالضمان » ^(٣)
واستغلال المستغلات، أخذ غلتها، وأغلّت
الضيعة أعطت الغلة فهي مغلة : إذا أنت
بشيء وأصلها بلى. ^(٤)

الحكم الإجمالي :

٤ - الرج إما أن يكون مشروعاً، أو غير مشروع
أو مختلفاً فيه .

فالرج المشروع هو ما نتج عن تصرف مباح

التعريف :

١ - الرج والرجع والرجع لغة النهاء في التجارة،
ويسند الفعل إلى التجارة مجازاً، فيقال : رجعت
تجارتها، فهي رابحة، ومنه قوله تعالى : ﴿ فإذا
رجعت تجارتهم وما كانوا مهتدين ﴾ ^(١)

قال الأزهري : رجح في تجارته إذا أفضل
فيها، وأرجح فيها : صادف موقفاً ذات ربح،
وأرجعت الرجل إرباحاً : أعطيته ربحاً.

وبعته المتاع واشترفته منه مرابحة : إذا
سمعت لكل قدر من الثمن ربحاً. ^(٢)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عند الفقهاء
عن ذلك.

الألفاظ ذات الصلة :

النهاء :

٢ - النهاء الزيادة، وكل شيء على وجه الأرض
إما تام أو صامت، فالتامى مثل النبلات

(١) سورة البقرة: ١٦٦

(٢) لسان العرب - المصباح المنير مادة (رجح).

(١) غلروقي ص ٩٥، ولسان العرب

(٢) حديث : الغلة بالضمان، وفي رواية : « الحراج بالضمان ».

أخرجه أحمد (١٠٠/١٦) - ط النيسابوري واللفظ التالي أخرجه
أبو داود (٣٠٠/٣) - صحيح عزت محمد دحلان وصححه ابن
القطان كما في التلخيص الحبير (٢٢/٣) - ط شركة الطباعة
القنية.

(٣) الفاروس والمصباح والمغرب ص ٣٤٣، والمقدرات

ص ١١٩

ومحمد خلافاً لأبي يوسف. ووجه ذلك عند أبي يوسف أنه حصل التصرف في نفسه ومملكه. أما الضمان فظاهر، لأن المصنوب دخل في ضمان القاصب، وأما الملك، فلأنه يمكنه من وقت النصب إذا ضَمَّن، وعند أبي حنيفة ومحمد أن التصرف حصل في ملكه وضمانه، لكنه بسبب خيب، لأنه تصرف في ملك الغير غير إذنه، وما هو كذلك فسيلاه التصديق به. إذ الفروع يحصل على وصف الأصل، وإصله حديث الشاة حيث أمر النبي ﷺ بالتصدق بلحمها على الأحرى.^(١)

وأما عند المالكية والشافعية في أظهر فالربح لمن تصرف في الوديعة وليس للمالك، لأنها لو تلفت لمضنها، وقال الشريفي الحنفي: لو أنجز القاصب في المال المصنوب فالربح له في أظهر، فإذا غصب درهم واشترى شيئاً في ذمته ونقد الدرهم في ثمنه وربح رد مثل

كالعقود الجائزة، مثل البيع والمضاربة والشركة وغيرها فالربح ناتج عن هذه التصرفات. لباحة خلال بالإجماع مع مراعاة أن لكل عقد من هذه العقود قواعد وشرائط شرعية لا بد من مراعاتها.^(٢)

وينظر التفصيل في مصطلحات: (بيع، شركة، مباحة).

والربح غير المشروع: هو ما نتج عن تصرف حرم كالربا والظهار والتجارة بالمحرمات لقوله عز وجل: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾.^(٣) وقوله ﷺ: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والحزير والأصنام»^(٤) (ز: روا، مشربة، بيع).

وأما الربح المختلف فيه، فمما نتج عن التصرف فيها كان تحت يد الإنسان من مال غيره. سواء كانت يد أمانة كالسودع، أم يد ضمان كالغاصب وخلافه.

وقد اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال:

فالمذنبية على أن الربح لا يطيب لمن تصرف في المصنوب أو الوديعة، هذا عند أبي حنيفة

(١) أحكام القرآن لأبي القاسم: ٢٤٠/١، ٢٤٤.

(٢) سورة البقرة / ٢٧٥.

(٣) حديث: «إن الله ورسوله حرم بيع الخمر». أخرجه البخاري (الفتح ٤/٤٢٤ - ط الشافعية) ومسلم (٣/١٢٠٧).

ط الحلبي، من حديث جابر بن عبد الله.

(١) حديث الشاة: «دعى رسول من الأنصار، فأرجع رسول الله ﷺ من جنازة استقبله فاعى امرأ، فجاءه وبيء بالطعام فوضع يده، ثم وضع القدم فاكلوه. فظهر أيقوناً رسول الله ﷺ يملك لينة في فمه ثم قال: «أجد لحم شاة أعدت بغير إذن أهلها» فأرسلت المرأة قائلة: يا رسول الله، إنى أرسلت إلى النبي ﷺ يشتري لي شاة فلم أجد، فأرسلت إلى جاري قد اشتري شاة أن أرسل إلى بها فبعها فتم بوجد، فأرسلت إلى امرأته، فأرسلت إلى جارية فقال رسول الله ﷺ: «اطعموه الأسارى» أخرجه أبو داود (٣/٦٢٧ - ٦٢٨ - تحقيق عزت عبيد دعاس).

الريج في المضاربة :

٥ - أجمع الفقهاء على أن تحديد النسبة في قسمة الريج من أركان صحة عقد القراض (المضاربة) ويكون بين المالك والتعامل على ما يتفقان عليه من النسب أو التضاضل ، فيجوز أن يكون للعامل نصف الريج أو ثلثه ، أو ربعه ، أو خمسة ، أو نحو ذلك ، وكذلك العكس ، أي يجوز للمالك أن يشترط لنفسه ثلثي الريج ، أو ثلثه ، أو ربعه ، أو غير ذلك من النسب ، كثيرة كانت أو قليلة ، بشرط أن يكون الريج مشتركاً بينهما ، ولو قال المالك لتعامل : عند هذا المال مضاربة والريج كله لي ، أو قال : كله لك ، فقد اختلف الفقهاء فيه ، فذهب الشافعية في الرجح عندهم والمخالفات إلى أنه عقد فاسد رعاية للفظ ، لأن المضاربة تقتضي كون الريج مشتركاً بينهما ، فإذا انفرد أحدهما بالريج انتفى مقتضى العقد فسد .

وقال المالكية : يكون مضاربة صحيحة في الصورتين ، لأنها دخلا في القراض في إذا شرط لأحدهما الريج فكانه وهب الآخر نصيب فلم يمنع صحة العقد ، وهو وجه عند الشافعية ، وذهب الحنفية إلى أنه إذا قال : والريج كله لي ، كان إبطاعاً صحيحاً ، لأنه أثبت له حكم الإبطاع فانصرف إليه ، وهذا قول آخر عند الشافعية . والإبطاع بحث المال مع من يتجر فيه متبرعاً ، والإبطاع المال المبعوث ، ومن الصيغ الصحيحة

النداهم ، لأنها مثلية إن تعدل عليه رد ما أخذه ، وإلا وجب عليه رده بعينه ، أما إذا اشترى بعينه فالجديد بطلانته .

وعند الحنابلة : الريج لصاحب الوديعة أو مالك المقتضوب .^(١)

قال ابن قدامة : إذا غصب شيئاً فأنجز بها أو عرضاً فباعها وأنجز بتمشيطها فالريج للمالك وانسلخ المشتري له . وقال الشريف أبو جعفر وأبو الخطاب : إن كان الشراء بعين المال فالريج للمالك ، قال الشريف : وعن أحمد أنه يتصدق به .

وإن اشترى في ذمته ثم نقد الأثمان فقال أبو الخطاب : يحتمل أن يكون الريج للغاصب ، لأنه اشترى لنفسه في ذمته ، فكان الشراء له ، والريج له ، وعليه بدل المقتضوب . وهذا قياس قول الحنفية ، يحتمل أن يكون الريج للمقتضوب منه ، لأنه ناله ملكه ، فكان له ، كما لو اشترى له بعين المال ، وهذا هو ظاهر المذهب ، وإن حصل خسران فهو على الغاصب ، لأنه نقص حصل في المقتضوب .^(٢)

(١) فتح البدر لابن القيم ٣٧٢/٧ ، وكفاية الطالب شرح الرسالة ١٢٢/٢ ، ومغني المحتاج ٢٩٩/٦ ، والتهذيب وصور ٣٨/٣ ، ومطلب آوتي نفس ٦٦/٤ - ٦٦ . وجرم الإكليل ١١٢/٢ - ١٢٠ . والقوانين الفقهية لابن

سري ص ٣٢٨

(٢) الفتي ٢٧٥/٥

أن من شرط صحة الشركة أن يكون الربح على قدر المالكين فإن تساوى المالك فالربح يكون بينهما بالتساوي ، وإن تفاضلا يكون الربح بينهما متفاضلا ، سواء تساوى في العمل أو تفاوت فيه ، لأن الربح هو لمصرف المالكين ، فوجب أن يكون على قدرهما ، فلا يجوز أن يشترط أحدهم من الربح أكثر من نصيبه في المال .^(١)
والتمصيل في مصطلح : (شركة)

زكاة ربح التجارة :

٧ - يضم الربح المحصل من عروض التجارة في أثناء التحول إلى الأصل ، وقتك لأجل حساب الزكاة . فهو اشترى مثلا عروضا في شهر فحرم برائعي درهم ففصلت قيمته قبل أن يحول ، ولو بلحقته للشهنة درهم زكى الجميع آخر الحول ، سواء حصل الربح في نفس العرض كسمن الخبوز ، أم بدفع الأموال ، قياسا على النتائج مع الأمهات . ولأن المحاطة على حول كل زيادة مع اضطراب الأسواق مما يشق ، ولأنه نسيء جزئي الحول ناسع لأصله في المال فكان مضموما إليه في الحول ، وهذا مذهب المالكية والشافعية في قول هو خلاف الأظهر وأغلبه وإسحاق وأبي يوسف ، وأظهر عند الشافعية أنه يضم الربح إلى الأصل فلم يكن هناك

للإيضاح قول المالكية للعلماء : حد هذا المال فاعلم به لو تصرف فيه والربح كله له . وكذا قوله : أبضعتك هذا مال . أما إذا قال : والربح كنه لك ، ففرض ، وقد جرى مثل هذا الخلاف فيه إذا قال : أبضعتك على أن نصف الربح لك . فذهب بعضهم إلى أنه فرض فإسد وعاية بالمعنى . وذهب آخرون إلى أنه إيضاح وعاية للفظ .^(٢)

والتمصيل في مصطلح : (إيضاح ، مضاربة ، فرض) .

الربح في الشركة :

٦ - الربح في الشركة يكون بين الشريكين أو الشركاء على ما يتفقان أو يتفقون عليه من نصف ، أو ثلث ، أو ربع ، أو نحو ذلك ، أي يجوز أن يتساوى فيه مع تفاضلهما في المال وأن يتفاضلا فيه مع تساويهما في المال ، لأن العمل مما يستحق به الربح ، فجاز أن يتفاضلا في الربح مع وجود العمل منهما ، لأن أحدهما قد يكون أبصر بالتجارة من الآخر وأقوى على العمل ، فجاز له أن يشترط زيادة في الربح في مقابلة عمله . كما يشترط الربح في مقابلة عمل لقصار ، وهذا قال الحنفية والحنابلة . وقال المالكية والشافعية :

(١) انظر لابن خلدون ٣٠/٥ ، ومبنى المحتاج ٣١٢/٢ .

وحاشية ابن عديم ٤٨٢/٤ ، وروضة الطالبين

١٢٢/٥ ، وجواهر الإكليل ١٧٢/٢

(٢) حاشية ابن عديم ١٢٢/٢ ، والشافعية ٢٨٨

ومبنى المحتاج ١٤/٢

نضوض فإن كان فلا يضم بل يزكى الأصن
لحوه ويسألف للربيع حرلا .

وقال السخينة : إنه بين حول كل مستفاد
على حول حسه نهاء كان أو غيره .^(١)
والنتقاصيل في مصطلح : (زكاة عروض
التجارة) .

ربض

التعريف :

١ - الربيض يفتحين من معانيه في اللغة : ماوى
الغنم ، يقال : ربيضت الدابة ربيضاً وربوضاً .
والمربيض والمربوض الغنم كالبروك للابل .
وجعه أرباض .

ومثل الربيض بهذا المعنى المربر ، وجمعه
مرابض .^(٢)

وفي الحديث : «مثل المنافق مثل الشاة بين
المربيين» .^(٣) أراد النبي ﷺ بهذا المثل قول
الله عز وجل : ﴿مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء
ولا إلى هؤلاء﴾ .^(٤)

ويطلق الربيض في اصطلاح الفقهاء على
أمرين :

أ - ما حول المدينة من بيوت ومساكن ، كما



(١) المصباح المقيم ، لسان العرب ، مادة : (ربض) ورمضن

(٢) حبيب ، «مثل المنافق مثل الشاة بين الربيين» أخرجه

أحمد ٨٦/٢ - ط المصنف ، من حديث عبد الله بن عمر ،

ومصحح إسناده أحمد الحاكم في تحقيقه للمصنف ٣٩٧/٧ -

٩٩٨ - ط المصنف

(٣) سورة النساء / ١٤٣

(٤) المغني لابن قدامة ٣٧/٢ ، معنى المصباح ٣٩٨/٦

٢٦٩/٢ ، وروض الطالب ٤٨٣/٦ ، وحاشية العنودي

١٢٦/١

بتملئ به الحريم - كحريم البقرة وحريم الدار،
وحريم البئر وحريم النهر ونحوها. ^(١) وانظر:
(حريم).

ج - العطن والمعطن :

٤ - العطن هو الوضع الذي تدعى إليه الإبل
عن الماء إذ شربت البقرة الأولى فتترك فيه،
ثم يملاها خصوص ما نائية فتعود من عطشها إلى
الحوض لتعل، أي تشرب الشربة الثانية، وهو
للعمل

ويسمى الوضع الذي تترك فيه الإبل معط
أيضا، وجمعه معاطن ^(٢) وقد ورد في حديث:
«لا تصوم في معطان إلا بل» ^(٣)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٥ - الربض بالمعنى الأول، أي ما حول المذبة
من بؤر ومساكن - ذكر الفقهاء حكمه في صلاة
المسافر، حيث اشترطوا مفارقتها تقصر الصلاة
الرباعية للمسافر.

قال ابن عابدين : يشترط تقصر الصلاة

يقولون : لا بد لتقصير في السفر من مجاورة لفرية
القفلة برض النضر، وسواء في تقصيره .

ب - الربض، أي مأوى الغنم وسروك
البهيمة ^(١)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النساء :

٢ - النساء بالتكسر: سعة أمام الدار، ونساء
الشيء ما اتصل به معدا لمصاحده ^(٢)

وفناء البنا عذ الغفهاء هو المكان المعد
لمصالح البلد كركضي الدواب ودفن موتى ولقاء
لتراب ونحو ذلك. ^(٣)

ب - الحريم :

٣ - حريم الشيء مأخوذه من حقوق ومرافق،
سمي بذلك لأنه يحرم على غيره ما كانه أن يستبد
بالاستفاح به. ^(١) قال النووي : حريم هو
المواضع الشربة التي يحتاج إليها لتهام الاستفاح
كالطريق (مسكن الماء ونحوهما). ^(٢)

يختلف مقدار الحريم باختلاف المواضع وما

(١) حاشية ابن عابدين ٥٩٥/١، وكشاف ١٢٤/٤،
وجواهر الإكليل ٣٥/١

(٢) الفصاح المبرم ولسان العرب - مدغ - (وفي)

(٣) الترمذيت لسبحرجان، وحاشية ابن عابدين ٥٢٤/١،

وحاشية الخططوي ٢٣-٢١

(٤) الفصاح المبرم مادة (حرم).

(٥) روضة الطالبين ٢٨٢/٥، ٢٨٣

(١) ابن عابدين ٢٥٩/١، ونهاية المطالع ٣٣٠/٥، والروضة
١٨٢/٥، ٢٨١/٥

(٢) الرازي في غرب للمعظ الثاني ١٠١/١

(٣) حديث: لا تصومي معطان إلا بل، أخرجه الترمذي

(٤) ١٨١/١ - ط الحلي، من حديث أبي هريرة ولسان

عصبت حسن صحيح

وتفصيله في: (صلاة الجمعة، وصلاة العيد).

إحياء الأرباض:

٧- الإحياء إنما يكون لأرض الموات، والموات اسم لما لا يتصرف به من الأرض الخراب الداورة. فما لم يكن ملكاً لأحد، ولا حقاً خاصاً له، ولا حريماً محموراً، ولا متنعاً به، يعتبر مواتاً يحل إحياءه. واشترط بعض الفقهاء في الموات أن لا يكون قريباً من القرية عرفاً (كما هو تحديد الحنابلة ومن معهم، أو بعيت يصل إليه صوت المنادي من القرية كما قال الحنفية) وذلك لأن الغريب من القرية لا ينقطع ارتفاق أهلها عنه، وما وراء ذلك يكون من الموات.

وعلى ذلك فالأرباض لا تعتبر موات فلا يجوز إحيائها. ^(١) وتفصيل ما يجوز (إحياءه وما لا يجوز في مصطلح. (إحياء الموات ف ١١، ١٢، ١٦)

الربض بالمعنى الثاني: (ماوي الغنم):

٨- اتفق الفقهاء على جواز الصلاة في مرائب الغنم إذا أمئت النجاسة لحديث: «صلوا في

الرباعية في السفر خروج المسافر من عبارة موضع إقامته من جانب خروجه، كما يشترط مقارنته بتابع موضع الإقامة، كربض المدينة - وهو ما حول المدينة من بيوت وساكن - فإنه في حكم المصرا، وكذا القرى المتصلة بالربض في الصحيح. ومخلاف البساتين ولو حصنة بالينة، لأنها ليست من البلدة، ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها. ^(٢)

وتفصيله في مصطلح: (صلاة المسافر).

صلاة الجمعة والعيدين في الأرباض باعتبارها خارج البلد:

٦- لم يتعرض الفقهاء لصحة صلاة الجمعة والعيدين في الأرباض نصاً. والربض التابع للبلد لا يجوز الغصر للمسافر قبل مجاوزته، فتجوز فيه صلاة الجمعة والعيدين إذا تولدت مائثر شرطها، أما الأرباض خارج البلد غير التابعة له فلا تصح صلاة الجمعة والعيدين فيها عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية). ^(٣)

(١) ابن عابدين ١/٥٢٥، وحاشية الطحاوي ١/٣٣٠، وفتح القدير ١/٨٢، والفتاوى ١/٣٩٩، وجواهر الإكليل ١/٨٨، ومغني المحتاج ١/٢٦٣، ٢٦٩، وحاشية القليوبي ١/٢٥٦، وكشاف القناع ١/٥٠٧، والمغني ٢/٣٥٩، ٣٦١.

(٢) ابن عابدين ١/٥٢٥، ٥٣٦، ٥٣٧، وجواهر الإكليل ١/٨٨، ٩٣، ١٠٣، ومغني المحتاج ١/٩٦٣، ٩٨٠، وكشاف القناع ١/٥٠٧.

(٣) ابن عابدين ١/٢٧٨، وجواهر الإكليل ١/٣٠٢، والوقوف ١/٦٦، ٦٧، قليوبي ٣/٨٨، ٩٠، ٩١، والمغني ٥/٣٣٢، ٤٦٣، ٤٦٦، وكشاف القناع ١/١٨٧.

مراض الغنم ولا تصلوا في أعطان الإبل»^(١).

والحديث: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ قال:

أصلي في مراض الغنم؟ قال: نعم قال:

أصلي في مبارك الإبل؟ قال: لا»^(٢).

ربيعة

وتفصيله في مصطلح: (صلاة، ومكروهات

الصلاة).

التعريف:

١ - الربيعة والربيع في اللغة: اسم الطليعة -

عين القوس - يرقب العدو من مكان عال لكلا

يدهم قومه، من ربا القوس يرميهم ربا: اطلع

لهم على شرف.

وفي الحديث: «مثل ومثلكم كمثل رجل رأى

العدو فانطلق يربأ أماله»^(٣).

قال في القاموس: «وإنما اتوه لأن الطليعة يقال

له العين، والعين مؤنثة إذ بعينه ينظر ويرعى

أمر القوم ويكرسهم»^(٤).

ولا يخرج في الاصطلاح عن المعنى اللغوي،

قال الخطابي: هو الرقيب الذي يشرف على

الترقب، وينظر العدو من أي وجه يأتي، فينظر

أصحابه. ولا يكون إلا على شرف أو جبل أو

شيء مرتفع»^(٥).



(١) حديث: «صلوا في مراض الغنم، ولا تصلوا في أعطان

الإبل، أخرجه الترمذي (١/ ١٨١ - ط الحلبي) من حديث

أبي هريرة، وقال: «حدثني حسين صحيح»

(٢) فتح الباري ١/ ٢٢٥، ٢٤٢، ٥٢٧، وجمعة القاري

١/ ١٥٧، ابن عابدين ١/ ٢٤٢، وبيضاوي

١/ ٢٥، والفجومي ١/ ٢٦٠، ١٦١، والمغني

١/ ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢

والحديث: «أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أصلي في مراض

الغنم... أخرجه مسلم (١/ ٢٧٥ - ط الحلبي) من

حديث حابر بن مسرة.

(١) حديث: «مثل ومثلكم كمثل رجل رأى العدو...»

أخرجه مسلم (١/ ١٩٣ - ط الحلبي) من حديث قبيصة بن

المختار وزهير بن عمرو.

(٢) من اللغة ولسان العرب، والصحاح مادة (ربأ)، والمعجم

الوسيط، والنهاية ١/ ١٧٩

(٣) الخطابي على أبي دارد ١/ ١٣٦، وبلد اليهود ١/ ١٧٧

الألفاظ ذات الصلة :

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٦ - ذكر الفقهاء أحكام الريثة في الغنائم والقتل وقطع الطريق .

١ - الجاسوس :

٢ - الجاسوس اسم لمن يتبع الأخبار ويخبر بها عن مواطن الأمور من جاس الأخبار ويخبر بها أي : تتبعها . وهو صاحب الشره وقيل : يكون في الخير والشر .^(١)

أولا : في الجهاد والغنائم :
٧ - ذهب الفقهاء إلى أن ريثة الغوم في الجهاد منهم ، ويسهم له من الغنيمة كالمقاتلين .

ب - المربط :

لأن مصلحة الجهاد تقتضي أن يقاتل بعض القوم ، ويكون بعضهم في الردء ، وبعضهم يحفظون السواد ، وبعضهم في العلوة ، ولوقاتل كل الجيش لنفسه التدبير .^(٢)

٣ - المربط : المقيم في ثغر من ثغور المسلمين لإعزاز الدين ومراقبة العدو .^(٣)

ج - الحارس :

حكم الريثة في القصاص :
٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يقتل الجميع بالواحد إذا اشترك كل واحد منهم في الفعل المقضي إلى الموت ، ويتنص منهم جميعا إذا تحققت سائر شروط القصاص ، كما هو مفصل في مصطلح : (قصاص) .

٤ - الحارس : فاعل من الحراسة بمعنى الحفظ . وجمعه حراس ، وحرس السلطان أعوانه .

فالريثة والحارس متضاربان في المعنى ،^(٤) غير أن الريثة يكون غالبا على جبل أو شرف مرتفع ولا يلزم ذلك في الحارس .

د - الرصدي :

وإذا كان معهم ريثة ولم يشترك معهم في الفعل المقضي للموت ولم يباشره فالجمهور (الخفية والشائعة والخابلة) على أنه لا يتنص منه ، سواء أكان متفقا معهم في قصد القتل أم

هـ - الرصدي الذي يقعد على الطريق ينظر الناس ليأخذ شيئا من أموالهم ظلما وعدوانا .^(٥)

(١) المصباح الفيرداني : (جس)

(٢) ابن حنبلين ٣/ ٢١٧ ، ٢١٨

(٣) المصباح الفيرداني لسان العرب . مادة : (جوس) .

(٤) المصباح الفيرداني : (رصد) .

(١) شرح السير الكبير ١٢/ ١٠١٢ ، والمواقيع ج ١ المطبوع ٣٧٠ / ٣ ويذلل انجهر ١٢٧ / ٢ ، وتصحيح الدلائل للسمة الفخراني ٣١٩ - ٣٢٠

لا ، لأنهم يشترطون في القصاص المباشرة من الكل^(١) .
وقال المالكية : يقتصر منه إذا كان متماثا معهم ، بأن قصد الجميع القتل وحضروا وإن لم يتوله إلا واحد منهم بشرط أن يكون بحيث لو استعين به أعانه ، كما هو الحكم عندهم في الردء^(٢) .
وتفصيله في مصطلح : (قصاص) .

قطاع الطريق أو كثر جمعهم بالحضور أو كان جينا لهم ، ولم يباشر بنفسه ، بل يعزروا^(٣) (ر: قطع الطريق) .

حكم الريثة في قطع الطريق :

٩ - الريثة حكمه حكم المباشري في نطح الطريق (الحراية) فيقتل مع المحاريين إذا حصل القتل ولو باشره بعضهم ، وهذا مذهب المالكية والخنفية والحنابلة لأن المحاربة مبنية على حصول المنعة والمعاضدة ، ومن عانة قطاع الطريق المباشرة من البعض والإعانة من البعض الآخر . بخلاف سائر الحدود . وروي عن مالك أن عمر قتل من كان ريثة للذين قتلوا^(٤) .

وقال الشافعية : لا يجب الحد على من أعان



(١) زين الحلقين للزبيدي مع حاشية القليبي ١/٦ ، ومغني المحتاج ٢/٢٢ ، وصلاة المحتاج ٧/٢٦١ ، ٢٦٣ ، والمغني لأين فداء ٧/٩٧١ - ٩٧٢

(٢) التسويقي ١/١٤٥

(٣) فتح القدير ٥/١٨٦ ، والبدائع ٧/٩١ ، والفرق على الخطاب ٦/٣١٦ ، والبدوة ٦/٣٠١ ، ومغني لأين فداء

٧٩٧/٨

(٤) المهذب ٢/٢٨٦ ، ومغني المحتاج ٤/١٨٢

مخرج العادة والغالب، لا يخرج الشرط فلا يكون له مفهوم حيث إن إجماعاً، ولهذا اكتفى في موضع الإحلال بنفي الدخول، ولم يشترط نفي كونها في الحجر مع نفي الدخول حيث لم يقل فإن لم تكونوا دخلتم بهن ونسب في حجوركم، فإن الاباحة تتعلق بضد ما تتعلق به الحرمة. (١)

رَبِيبَةٌ

التعريف :

وقال عمرو وعلي رضي الله عنهما وبعض الناس : لا تحرم الربيبية على الرجل إلا إذا كانت في حجره لظاهر قوله تعالى : ﴿وَرَبَائِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ فقد حرم الله تعالى بنت الزوج بوصف كونها في حجر الزوج فيقتضي التحريم بهذا الوصف. (٢)

هذا والمفقهة تفصيل (٣) في معنى الدخول الذي يقع به تحريم الربائب، وفي ثبوت حرمة

١ - اربيبية لغة: هي ابنة امرأة الرجل من غيره مشتقة من الرب، وهو الإصلاح لأنه يضم بأمرها ويصلح أحوالها، والجمع ربائب. (٤)
وفي اصطلاح الفقهاء : اربيبية : بنت الزوجة، وبنت ابنتها، وبنت بنتها وإن سفلت من نسب أو رضاع أو أمة أو غير ولادة. والابن ربيب. (٥)

الحكم الإجمالي :

٢ - الربيبية من المحرمات بشرط دخول الرجل بأمرها، فإذا دخل الرجل بزوجته حرمت عليه ربيبته سواء أكانت في حجره أم لم تكن في قول عامة المفقهة. لأن ذكر الحجر في قوله تعالى : ﴿وَرَبَائِكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ (٦) خرج

- (١) حصة القاري ٣٩٦/٩ - ط البغداد، المجلد ١/٢، ١٠٢/٢، وفتح المغيبي والعناية ٣٥٩/٢ - ط الأميرة، وفتح والإكلیل جاش مواهب الجليل ٤٦٢/٣، وحاشية المعصومي على شرح الرسالة ٥٦٢/٢ - ٥٦٢، نشر دار المعرفة، وسنن المحتاج ١٧٧/٣، نشر دار إحياء التراث العربي، والمغني لابن قدامة ٢٦٩/٩
(٢) أحكام المقدمان للبيهقي ١٢٩/٢، نشر دار الكتاب العربي، بدائع الصنائع ١٥٩/٢، والمغني ١٠٦/٢، وحاشية المعصومي على شرح الرسالة ٥٦٢/٩، والمغني لابن قدامة ٢٦٩/٩
(٣) حصة القاري ٣٩٩/٩، وفتح الباري ١٥٩/٩، نشر السفة، وبدائع الصنائع ٢٩٠/٢، وفتح والإكلیل ١٦٦/٢، وبدائية الجهاد ٣٣/٢ - ط معصومي الحلبي، والمغني ٥٦٠/٩، والفروع ١٦٥/٥، ١٦٦

- (٤) طلبه الطلبة ص ٤٩، ط الصادرة، وصحيح مسلم يشرح النووي ٣٥/١٠، وحصة القاري ٣٩٦/٩ - ط العامة.
(٥) المغني لابن قدامة ٥٦٩/٩ - ط القلوبي وحيداً ٢٤٣/٢
(٦) سورة النساء / ٣٤

الصامرة بالخلو والنمس والنظر، وفي تعلق تلك الحرمة بالزنا والتكاح القاسد تنظر في (عمرات).

محريم بنات الرببة وبنات أبنائها
٤ - تثبت حرمة بنات الرببة وبنات أبنائها وإن سفلن بالإجماع، ولأن الاسم يشملهن.^(١)



أثر موت الزوجة في محريم الرببة :
٣ - يرى عامة الفقهاء أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم ماتت قبل الدخول بها جازله أن يتزوج ابنتها فلا يقوم الموت مقام الدخول في التحريم، لأن الله تعالى قال : ﴿مَنْ نَسِئَكُمْ الْفُلَاحِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾.^(٢) قال صاحب الميسوط : فإن حرمة الرببة في الآية تعلقت شرعا بشرط الدخول فلو أنعمنا الموت مقام الدخول كان ذلك بالرأي، كما لا يجوز نصب شرط بالرأي لا يجوز إقامة شرط مقام شرط بالرأي. ولأن الفقرة الناتجة عن الموت فقرة قبل الدخول فلم يحرم الرببة كبقية الفقرة الطلاق.^(٣)

ويقول الخبابة في رواية - وهي اختيار أبي بكر ربه قال زيد بن ثابت - : إن الموت ينزل منزلة الدخول في محريم لربيبة، لأن الموت أقيم مقام الدخول في تكميل العدة والصدوق فيقوم مقامه في محريم الرببة.^(٤)

١ - القسري، والميسوط ١٤ / ٢٠٠، والمعي ٦٩ / ٥٧٠.

والفروع لابن مفلح ١٩٥ / ٥

(٢) البحر الرائق ٣ / ١٠٠، فتح القدير ٦ / ٢٥٩، وبدائع

الصنائع ٢ / ٢٥٩، ٦٦٠، والمحله الدواني ٦ / ١٢، ومجلة

الاحتجاج ٧ / ٣٠٢، والفروع ٥ / ١٩٥

(٣) سورة النساء ٢٣ / ٢٣

(٤) الميسوط فخر رسي ٩ / ٢٠٠، والمعي ٦٩ / ٥٧٠، ومجلة

الاحتجاج ٧ / ٣٠٩

(٥) أحكام فقهاء آل أبي طالب ١٢٧ / ٢، نشر دار الكتاب

الأنفاظ ذات الصلة :

١ - القرن :

٢ - القرن ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو إما غدة غليظة أو حمة مرتفعة أو عظم ، وامرأة قرناء إذا كان ذلك بها . وذكر بعضهم أن القرن عظم مائىء محدد الرأس كقرن الغزالة يمنع الجماع .^(١)

ب - العفل :

٣ - العفل - بفتح العين والفاء - لحم يبرز في قبل المرأة ، ولا يسلم غالباً من رشح يشبه أدوة الرجل . وقيل : إنه رغبة في الفرج تحدث عند الجماع .^(٢)

قال صاحب غاية المنتهى : إن كان الانسداد بأصل الخلقة فهي رتقاء ، وإلا فهي قرناء وعفلاء . وسرى الأدهري بين الرتق والقرن والعفل ، ثم قال : العفل لا يكون في الأبقار ، إنما يصيب المرأة بعد ما تلد .^(٣)

الحكم الإجمالي :

أثر الرتق في فسخ النكاح :

٤ - يعتبر المالكية والشافعية والحنابلة الرتق من

رَتَق

التعريف :

١ - الرتق لغة : ضد الفتح ، وقد رتقت الفتح أرتقه فارتق ، أي : التأم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَانَتْ رَتَقًا مُفْتَقًا ۖ ۞ ﴾^(١)

والرتق - بالتحريك - مصدر قولك : رتقت المرأة رتوق فهي رتقاء بين الرتق أي : لا يستطاع جماعها لارتقاق ذلك الموضع منها ، أو لا تحرق لها إلا المبال خاصة .^(٢)

ولا يخرج اصطلاح الفقهاء في الجملة عن هذا المعنى . فقد عرف النووي الرتق بأنه انسداد عمل الجماع باللحم .^(٣)

وقال الرحبياني : الرتق هو كون الفرج مسدوداً ملتصقاً لا يسكنه ذكر بأصل الخلقة .^(٤)

(١) سورة الأنبياء / ٣٠

(٢) الصحاح ، والقاموس المحيط مادة : (رتق) ، والمطلع على أبواب الفتح ٣٦٩

(٣) روضة الطالبين ٧ / ١٧٧

(٤) مطالب أولي النهى ٣ / ١٠٨

(١) نيل الخفايا ٣ / ٢٤

(٢) الدسوقي ١ / ٢٤٨ ، والزرقاني ١ / ٢٣٧

(٣) مطالب أولي النهى ٥ / ١٤٧ ، الزاهر للأدهري ٣١٦

لا يسقط شيء من المهر. والرتق فيها هو المقصود بالنكاح دون الموت، لأن الاستيفاء هنا يأتي بواسطة، لإمكان شق الرتق.^(١)

إجبار الرتقاء على مداواة رتقها:

هـ - ذهب المالكية إلى أن الرتقاء إذا طلب زوجها الفسخ وطلبت التداعي فوجبل لذلك بالاجتهاد ولا تجبر عليه إن كان خليفة، ويلزم الرجل الصبر حيث لم يترتب على مداواتها حصول عيب في فرجها. كما أن تجبر على ذلك إذا طلب الزوج إذا كان لا ضرر عليها في المداواة.^(٢)

يرى الشافعية أنه ليس للزوج إجبار الرتقاء على شق الموضع فلو فعلت وأمكن السوط فلا خيار لزوال سببه.^(٣)

وقال صاحب الدرر من الحنفية: للزوج شق رتق زوجته وهل تجبر؟ الظاهر: نعم، لأن التسليم الواجب عليها لا يمكن بدونه.

ونعقبه ابن عابدين بقوله: تكن هذه العبارة وله شق رتقها، غير منقولة وإنما المقول قولهم في تعليل عدم الخيار بعيب الرتق: «لإمكان شقه» وهذا لا يدل على أن له ذلك، ولذا قال في

المعروف المثبت للخيار.^(٤)

فالزوج له الخيار في فسخ النكاح إذا كانت زوجته رتقاء حال العقد ولم يعلم بها، لأن الرتق يتعذر معه التوطء، وعامة مصالح النكاح ينف حصولها على التوطء.

فإن العفة عن الزنا والسكن والتولد تحصل بالتوطء، والرتق يمنع منه، فلهذا يثبت الخيار به.^(٥)

ودفع الحنفية إلى أنه إذا كان بالزوجة رتق فلا خيار للزوج في فسخ النكاح. وهذا قال عطاء والنخعي وعميرين عبدالعزيز وأبو قلابة وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري وأبوسليمان الخطاطبي، وفي البسوط، وهو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما.^(٦)

واستدلوا على ما ذهبوا إليه بأن الرتق لا يخل بموجب العقد وهو الخل، فلا يثبت به خيار الفسخ كالعمى والشلل والرمانة، فأما الاستيفاء فهو ثمرة وفوات الثمرة لا يؤثر في عقد النكاح.

تظهير أن الاستيفاء يفتقر بموت أحد الزوجين، ولا يوجب ذلك انقضاء النكاح حتى

(١) حاشية العمودي على شرح الوسيلة ٢/ ٨٢، دار المعرفة.

والشرح الصغير ٢/ ٤٢١، وروضة الطالبين ٧/ ١٧٢.

وأسنى الطلاب ٣/ ١٧٠، وفتح المقيس ٣/ ٣٦٧.

(٢) لمقيس ١٦/ ١٥١، وبدائع الصنائع ٣/ ٣١٧.

(٣) البنية ١/ ٧٦٢، وفتح المقيس ٣/ ٧٦٧، وانظر البسوط

٩٦/ ٥.

(١) البسوط وانظر البنية ١/ ٧٦٥، وبدائع الصنائع ٣/ ٣٢٨.

والبحر الرائق ١/ ١٣٨.

(٢) الفواكه السدواتي ١/ ٧٠، وحاشية السدوتي ٢/ ٢٨٣.

٢٨٤، نشر دار الفكر

(٣) روضة الطالبين ٧/ ١٧٧، وأسنى الطلاب ٣/ ١٧٦.

هذا وللنفصيل فيما يثبت به الرتق وشرط
ثبوت الخيار به وسائر الأحكام المتعلقة به ينظر:
(عيب، نكاح).

البحر بعد نقله التعليل المذكور، ولكن ما رأيت
هل يشق جبراً أم لا؟^(١)
ولم يستدل على نص للمخالبة في المسألة إلا
أنهم قالوا: لا يثبت خيار في عيب زال بعد عقد
لزوأن ميه. (٢)

نفقة الرتقاء :

٦- تجب النفقة للرتقاء سواء حدث الرتق بعد
تسليم نفسها للزوج أم قارنه، لأن الاستمتاع
بها يمكن من بعض السجود ولا تفريط من
جهتها، بهذا قال جمهور الفقهاء. (٣)
ونذهب المالكية إلى أنه لا تجب النفقة لطيفة
بها مانع، كرتق إلا أن يتلذذ بها علماً. (٤)
وللنفصيل: (ر: نفقة).

قسم الزوج لزوجته الرتقاء :

٧- يقسم الزوج وجوباً لزوجته الرتقاء، لأن
القصد بالقسم الأنا لا الوطء. (٥)



(١) ابن حبلدين ٢/٥٩٧ - وحاشية المنحطاي على الدر

٢/٢١٢، والبحر الرائق ٤/١٣٨

(٢) مطلب لولي النبي ٣/١٥٠

(٣) روضة الطالبين ٩/٦٠، والفتاوى ٧/١٠٠٣، وفتح المقدير

والعناية ٣/٣٢٤، ٣٢٧

(٤) التسويقي ٢/٥٢٢ وجواهر الإكليل ١/١٠٢

(٥) مطلب أولي الفس ٣/١٧٧، وفتاوى مع الشرح للكبير

١٣٩/٨، والشرح لمصنف ٢/٥٠٥ نشر دار المنار،

وحاشية لطفي حنف شرح الرسالة ٢/٥٩، وابن حبلدين

٢/٢٠٠، وجميع الأثر ١/٣٥٩، وروضة الطالبين

٣٤٥/٧

ب - النديب :

٣ - النديب مصدر ندى ومعناه في اللغة ذكر محاسن فتي . قال في المصباح : ندى المرأة الميت نديها من باب فتل ، وهي نادية ، والجمع نوادي ، لأنه كالمدعاء ، فإنها تقبل على تعدد محاسنه كأنه يسميها . ومعناه عند الفقهاء مثله في اللغة .^(١)

الحكم التكليفي :

٤ - جاء في الدرر المختار من كتب الحنفية أنه لا بأس بترتية الميت بشعوثه غيره ، لكن يكره الإفراط في مدحه لاسيما عند جنازته .

وذكر النووي في المجموع عن صاحب التنعة أنه يكره ترتية الميت بذكر آياته ، وعصائمه ، وأفعاله ، والأولى الاستغفار له .

وذكر الحنابلة أن ما هيئ للميت من وعظ أو إنشاد شعر فمن المتأخرة أي : المنهي عنها .

قاله الشيخ تقي الدين .^(٢)

رجب

انظر : الأشهر الحرم .

رثاء

التعريف :

١ - من معاني الرثاء في اللغة : الترحم على الميت والترفق له ، وبكائه ومدحه ، وتعداد محاسنه ، ونظم الشعر فيه . والمرأة الرثاءة : الكثيرة الرثاء ليحلها أو لغيره ممن يكرم عندها ، ورثيت له : رحته ، ورثى له : دق له وأشفق عليه .^(١)

وأما عند الفقهاء فهو كما ذكر الحافظ في الفتح : مدح الميت وذكر محاسنه ، وذكر العبي في عمدة القاري أن معناه تعداد محاسن الميت .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - التابين :

٢ - التابين في اللغة والأصطلاح : البكاء على الميت والثناء عليه . قال في المصباح : بُيت الرجل تأييتا إذا بكيت وأنتيت عليه بعد الموت .^(٣)

(١) المصباح مادة : (ن د ب) :

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٦٠٣ ط بولاق ، الضحطوي على

الدر المختار ١/ ٣٨٢ ط بولاق ، المجموع ٥/ ٢١٦ ط

السلفية ، الإصناف ٢/ ٥٦٩ ط الزايت .

(١) المصباح واللسان والمصباح ، مادة : (ر ث ي) :

(٢) فتح الباري ٢/ ١٦١ ط الرياض ، عمدة القاري ١/ ٨٨ ، ط الحنفية .

(٣) المصباح مادة : (ل ر ي) ، والوكايات .

به ليفيد نفسه، لأن الشيء إنما يتقوى بصفة
توجد في ذاته لا بانضمام مثله إليه.

ولذا عرفه صاحب امتار الترجيح بأنه :
«فصل أحد المتلین علی الآخر وصفاء أي وصفا
تابعاً لا أصلاً، ولذا فلا يترجح القياس على
قياس آخر يعارضه بقياس آخر ينضم إليه يوافقه
في الحكم، أما إذا وافقه في العلة فإنه لا يعتبر
من كثرة الأدلة بل من كثرة الأصول، وبالتالي
يقيد الترجيح بالكثرة، لأن التعدد في العلة يفيد
التعدد في القياس. وكذا لا يترجح الحديث
على حديث آخر يعارضه بحديث آخر، ولا
بنص الكتاب كذلك.»^(١)

وعرفه الشافعية - ومن وافقهم - الترجيح
بأنه : «افتراض أحد الصالحين للدلالة على
المطلوب مع تعارضهما بما يوجب العمل به
وإعمال الآخر».

واحتراز بقوله (أحد الصالحين) عن غير
الصالحين للدلالة، ولا أحدهما.
واحتراز بقوله (مع تعارضهما) عن الصالحين
الذين لا تعارض بينهما.

ويقوله (بما يوجب العمل) عما اختص به
أحد الدليلين عن الآخر من الصفات الذاتية أو
العرضية ولا تدخل لها في التصوية والترجيح.^(٢)

رجحان (ترجيح)

التعريف :

١ - الرجحان لغة : اسم مصدر رجح الشيء
يرجح رجوحاً إذا زاد وزنه، وتعدي بالالف
وبالتقبل فيقال : أوجحت الشيء ورجحته
ترجيحاً أي فضلته وقوته. وأرجحت الرجل أي
أعطيته راجحاً.^(١)

أما في الاصطلاح فقد عرف اختبة الترجيح
بأنه : «إظهار الزيادة لأحد المتلین علی الآخر
بما لا يستقل، فخرج بقولهم (المتلین) النص
مع القياس، فلا يقال النص راجح على
القياس لأنغله المسألة، ولعدم قيام التعارض
بينهما، وهذا من قبيل ترتيب الأدلة واستحقاق
تقدم بعضها على بعض من حيث الرتبة وهو
غير الترجيح».

كما خرج بقولهم (بما لا يستقل) الدليل
المستقل، فإذا وافق دليل مستقل دليلاً منفرداً
آخر فلا يرجح عليه، إذ لا ترجيح بكثرة الأدلة
عند الاختبة لاستقلال كل من تلك الأدلة
بإثبات المطلوب، فلا ينضم إلى الآخر ولا يتحد

(١) تفسير التحرير ١٥٣/٢، وقح الفل شرح المنار ٥٢/٢

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ٢٣٩/٢

(١) المصالح المبررة، ولسان العرب، مادة: (رجح).

حكم العمل بالدليل الراجح :

٥ - يجب العمل بالدليل الراجح وإعمال المرجوح إذا لم يمكن الجمع بينهما بوجه صحيح . ذلك لأن إجماع الصحابة والسلف على تقديم بعض الأخبار على بعض لقوة الثقل ، بسبب علم الرواة وكثرتهم وعدالتهم وعرفتهم بهم ، ومن أمثلة ذلك تقديمهم خبر عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « هذا النبي المختار » أو من المختار المختار . فقد وجب العمل ^(١) على خبر أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - في قوله : « إنما الماء من الماء » ^(٢)

وكذلك تقديمهم خبر عائشة رضي الله عنها . « أن النبي ﷺ كان يصبح جنباً وهو صائم » ^(٣) على ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - من قوله ﷺ : « من أصبح جنباً فلا صوم له » ^(٤)

(١) حديث : « إذا ظهر اختلافان فومر المختار المختار » وقد وجب العمل وأصله في مسند (١/٢٧٢ - ط الخسبي) .

(٢) حديث : « إنما الماء من الماء » أخرجه مسلم (١/٣٦٩ - ط الخسبي) .

(٣) حديث : « كان يصبح جنباً وهو صائم » أخرجه البخاري (الفتح ١٤٣/٤ - ط النسخة) وصححه (١/٧٨٠ - ط الخسبي) .

(٤) حديث : « من أصبح جنباً فلا صوم له » أخرجه البخاري (الفتح ١٤٣/٤ - ط النسخة) وصححه (١/٧٧٩ - ٧٨٠ - ط الخسبي) . ومن فيها أنه لم يسمع ذلك من النبي ﷺ ، بل سمعه من الفضل بن عباس .

ويمكن أن يستخلص من التبريرين السابقين أن الراجح هو : ما ظهر من فيه على مدلوله ^(١) .

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الجمع :

٢ - الجمع إعمال الأدليل المتعارضين بحمل كل منها على وجه ^(٢) .

ب - النسخ :

٣ - النسخ رفع الشارع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر ^(٣) .

ج - التعارض :

٤ - التعارض : التماثل بين الأدليلين مطلقاً بحيث يقتضي أحدهما غير ما يقتضي الآخر وانظر مصطلح : (تعارض) ج ١٢ ص ١٨٤

أحكام الترجيح :

يتعلق بالترجيح أحكام فقهاء ، وقد تقدم بيانها في مصطلح : (تعارض) .
وأحكام أصولية يجمعها فيما يلي :

(١) تفسير التحرير ١٣٣/٢

(٢) تفسير التحرير ١٣٧/٢ . وجمع الجوامع يعاقبة للتعارض ٤٠٥/٢

(٣) مسلم الثبوت ٣٣/٢

فقدوا خبرها على خبره لكونها أعرف بحال النبي ﷺ.

ومدل على ذلك أيضا تقرير النبي ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن قاصداً^(١) على ترتيب الأدلة وتقديم بعضها على بعض مع أن ذلك ليس من باب الترجيح المصطلح عليه لكنه نظيره. وإذا كان أحد الدليلين راجحاً فالعقلاء يوجبون بمقتولهم العمل بالراجح، والأصل تنزيل التصرفات الشرعية منزلة التصرفات المعرفية، ولهذا قال النبي ﷺ: وما رآه المسلمون حساً فهو عند الله حسن^(٢).

وكذلك إذا غلب على الظن كون الفرع أنبه بأحد الأصلين وجب اتباعه بالإجماع، فقد فهم من أصول الشريعة اعتبار مذهب عامة الناس في مجازاتهم، وسلوكهم الطرق، فإنهم عند تعارض الأسباب المخوفة يرجحون ويميلون إلى الأسلم^(٣).

(١) تقرير النبي ﷺ خاصة حين بعثه إلى اليمن قاصداً أخرجه السنن بسند (١٠٧/٢) - في الأصل (١٠٧/٢) وقال: وهذا حديث لا يعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده بخلافه. وأخرجه أحمد في المسند (٢) - حديث: وما رآه المسلمون حساً فهو عند الله حسن. ورد موقوفاً على ابن مسعود، أخرجه أحمد في المسند (١١٧/٢) - ط القبيصة، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١١٧/٢) - ١٧٨ - ط القدسي: أخرجه مؤلفون. (٣) الإحكام في أصول الأحكام ١٤٠/٤، والمصنف ٣٩١/٢، وجمع الجوامع ٤٠٤/٢.

الطرق الموصلة إلى معرفة الراجح من الأدلة:
٦ - وضع الأصوليون جملة من قواعد الترجيح لمعرفة الراجح من الأدلة المتعارضة، وقسمت هذه القواعد إلى قسمين:

القسم الأول: قواعد الترجيح بين خبرين.
القسم الثاني: قواعد الترجيح بين قياسين.
والمرجحات لا تنحصر لكثرةها، وضابطها غلبة الظن وقوته

٧ - القسم الأول: قواعد الترجيح بين متقولين وتنوع إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يتعلق بالسند.
النوع الثاني: ما يتعلق بالظن ودلالته على الحكم.
النوع الثالث: ما يتعلق بأمر خارج.

٨ - النوع الأول: هو ما يتعلق بالسند وهو عدة أمور منها:

١ - أن تكون رواية أحد المحدثين أكثر من رواية الآخر فيغلب على الظن رجحانه لقلة احتمال الغلط.

٢ - أن يكون أحد الراويين من كبار الصحابة والآخر من صغارهم.

٣ - أن يتقدم إسلام أحد الراويين على الآخر.

٤ - يرجح التواتر على الأحاد.

٥ - يرجح خبر الواحد فيما لا تعم به البلوى على خبر الواحد فيما لا تعم به البلوى، حيث إن

ومنهم من سوى بين الخطر والإباحة متساوية.
لتساوي الثمن مع الثاني

٣ - يرجح الدال على الوجوب والكراهة والثالث
على الدال على الإباحة.

٤ - يرجح الخفي على المحاذي لعدم افتقار
الخفي للقربة

٥ - يرجح مالا يحتاج إلى إسناده ولا حذف على
ما احتاج إليه

٦ - أن تكون دلالة أحدهما مؤكدة دون
الأخرى. فيرجح المؤكد على غيره لأنه أقوى
دلالة كحديث: «فكاحها باطل، فكاحها
باطل، فكاحها باطل»^(١)

٧ - يرجح ما دل به على الموافقة على ما دل
بمفهوم المخالفة للاختلاف فيه دون مفهوم
الموافقة. وفي قول يرجح مفهوم المخالفة على
الموافقة لأن المخالفة تزيد التامس دون
الموافقة.

١٠ - النوع الثالث. ما يتعلق بالجميع بأمر
خارج وقد أثبت غير الخفية:
وذكر الامتنى من ذلك:

١ - أن يكون أحد الدليلين موافقا لدليل آخر من
كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو عقل أو حس،

(١) حديث «فكاحها باطل، فكاحها باطل، فكاحها باطل»
باطل وأخرجه الزبيدي (٣: ٣٩٩). ط الخليل في حديث
عائشة، و. «هذا حديث حسن»

تفرد الواحد بفعل ما تعمد به البانوى مع توفر
الدواعي على نفه تأخر من طريق قريب من
الكتاب

٩ - النوع الثاني. قواعد الترجيح المتعلقة بالمر
ودالته على الحكم

١ - أن يكون أحد الحديثين أمرا دالا على
الوجوب والثاني شيئا دالا على الخلق، فالدال
على الخلق يرجح على الدال على الوجوب

ومن أمثلة ترجيح حديث النهي عن الصلاة
في الأوقات المكروهة^(١) على قوله يلى. ومن
نسي صلاة أو نام عنها فكفرتها أن يعصياها إذا
ذكرها^(٢) ومن قال بأن الصلاة ذات السب
تصلى في أوقات الكراهة. وهم الشافعية -
متفادوا هذا من حديث آخر أعاد خصوصيه
الصلاة ذات السب فحصوله عموم حديث
النهي.

٢ - أن يكون أحدهما دالا على الحظر والأخر
على الإباحة

وللأصوليين المجاهات في هذه القاعدة فمنهم
من رجح الحظر على الإباحة. ومنهم من رجح
الإباحة على الحظر.

(١) حديث العمري عن الصلاة في الأوقات المكروهة ترجح
سليم (١: ٥٧٠). ط الخليل في حديث عمرو بن عبدة

(٢) حديث «من نسي صلاة أو نام عنها فكفرتها أن يعصياها
إذا ذكرها» أخرجه مسلم (١: ١٧٧). ط الخليل في حديث
أنس

بالإي، على ما ثبتت بالنسبة وبالغوران.
ويرجع مصطلح : (أب س) لتفصيل في
مسائل، العلة وترتيبها قوة وضعفا.

وترجع العلة الموافقة لقواعد الشريعة على
غيرها لقوة الأولى ولكنرة ما يشهد بها.
وحيث رجحت العلة في كل ما تقدم فينبغي
ترجيح القياس الذي يثبت عليه.^(١)

والمرجحات في الأقسام السابقة كثيرة
ومتسوعة، وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي.
ونظر في مصطلح : (تعارض) من الموسوعة
(١٨٤/١٢) حيث تقدم هناك أحكام الترجيح
في تعارض الينانك، وتعارض الأدلة في حقوق
الله، وتعارض تعديل الشهود وتحريمهم،
والترجيح في حال احتمال بقاء الإسلام وحدوث
الردة، وتعارض الأحكام التكليفية، وتعارض
الأصل بالظاهر، وما يبي عنى كآ من
مسائل.

ويرجع على معارضة، لأن العمل به يلزم من
مخالفة دليلين.
٢ - يرجح ما عمل به مقتضاه علماء المدينة أو
الأئمة الأربعة.

٣ - أن يكون كلا المذهبين مؤولا إلا أن دليل
المؤول في أحدهما أرجح من دليل الآخر فيقدم
عليه.

٤ - يرجح ما ذكر فيه سبب وروده على ما يذكر
فيه السبب لأن ذكر السبب مشعر بزيادة الاهتمام
بما رواه.^(٢)

١١ - القسم الثاني: الترجيح بين قياسين:

١ - يرجح انقياس برجحان دليل حكم الأصل
في أحد القياسين على دليل حكم الأصل في
القياس الآخر.

٢ - يرجح القياس الذي يكون فيه الفرع من
جنس الأصل على القياس الذي ليس كذلك
لأن الجنس بالجنس أشبه.

٣ - ترجع علة القياس الأقوى مسلكا على
الأضعف.

فبرجح القياس المتخصص على علة صريحا
على ما ثبتت علة بالإسالة والإشارة لقوة
التصريح. ويرجع القياس الذي ثبتت علة
بدليل قطعي على ما ثبتت بدليل ظني، وما ثبتت

رجس

انظر: نجاسة.

(١) أحكام في أصول الأحكام ١/٢١٢، ٢٠٨، ونسب

التعريف ١٥٧/٢، ١٦٨، وجميع المواضع بحاشية المطار

٢/٢٠٦ - ٤٢٠، وصمم القوت ٢/٢٠٤ - ٢١٠

(٢) مع الجوامع بحاشية المطار ٢/١٦٦ - ٤٢٠، ونسب

التعريف ٧٨/٤ - ٩٧

وعرفها العيني بأنها استداعة ملك النكاح.

وعرفها صاحب البدائع من الحنفية بأنها استداعة ملك النكاح القائم ومنه من الزوال.^(١)

وعرفها الفردير من المالكية بأنها عود الزوجة المطلقة للعصمة من غير تحايد عقد.^(٢)

وعرفها الشربيني الخطيب من الشافعية بقوله: «رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العدة على وجه مخصوص».^(٣)

وعرفها اليهودي من الحنابلة بأنه إعادة مطلقة غير بائن إلى ما كانت عليه بغير عقد.^(٤)

دليل مشروعية الرجعة وحكمتها:

٢ - إن ارتجاع الزوج لزوجته باب من أبواب الإصلاح، لذلك نجد الشريعة الإسلامية قد نظمت أحكامها . . . وقد أشار الكاساني إلى حكمة الرجعة بقوله: «إن الحاجة تنس إلى

رجعة

التعريف :

١ - الرجعة اسم مصدر رجع، يقال: رجع عن سفره، وعن الأمر يرجع رجعا ورجوعا ورجعي ومرجعاً، قال ابن السكيت: هو نقيض الذهاب، ويتعدى بنفسه في اللغة انقضى قبل: رجعت عن الشيء وإليه، ورجعت النكاح وغيره إلى رددته قال تعالى: ﴿فإن رجعت الله إلى طائفة منهم﴾^(١)

ورجعت المرأة إلى أهلها بموت زوجها أو طلاق، فهي راجع، والرجعة بالفتح بمعنى الرجوع، والرجعة بعد الطلاق بالفتح والكسر.^(٢)

والرجعي نسبة إلى الرجعة، والطلاق

الرجعي: ما يجوز معه فلزوج رد زوجته في عتقها من غير استئذان عقد .

وفي الاصطلاح: تعددت تعريفات الفقهاء للرجعة على النحو الآتي:

(١) سورة النوبة / ٨٢

(٢) المعجم الوسيط، والمصباح المنير، ملحة: (رجع)

(١) هناية على الهداية ١/ ٤٩١ ط - دار الفكر للطباعة والنشر. وبدائع الصنائع ١/ ١٨٩ ط - دار الكتب العربي - بيروت

(٢) التلويح الكبير ص ٣١٩ ط - مكتبة الصحاحية الكبرى بالقاهرة، واخرى ١/ ٧٩ ط - دار صادر بيروت

(٣) مني المحتاج ١/ ٣٣٤ ط - عيسى الحلبي

(٤) كشاف الشافعي ١/ ٣٤١ ط - النشر دار الباز - مكة، وأرواح

المرجع شرح زاد المستنقع ١/ ١٩٠ ط - بساط بيروت

حفصة نظيفة، فأتاه جبريل عليه الصلاة والسلام فقال: يا محمد، طلق حفصة وهي حرة نائمة، وهي زوجتك في الجنة؟ فراجعها^(١).

وعن عروة عن عائشة قالت: كان الناس والرجل يطلق امرأته ماشاء أن يطلقها، وهي امرأته إذا أوجعها وهي في العدة وإن طلقها مائة مرة أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبني مني ولا أورك أبدا، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك ولكنها همت عدتك أن تنفسي راحعتك، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكت عائشة حتى جاء لتي عليها السلام فأخبرته فكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان﴾^(٢).

قالت عائشة: فاستأيف الناس الطلاق مستقبلا، من كان طلق ومن لم يكن طلقا^(٣).

الرجعة، لأن الإنسان قد يطلق امرأته ثم يندم على ذلك على ما أشار الرب سبحانه وتعالى جل جلالته بقوله: ﴿لا تعري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا﴾^(٤) فيحتاج إلى التدارك، فلم تثبت الرجعة لا يمكنه التدارك، ما عسى أن لا يوافق المرأة في تحديد النكاح ولا يمكنه انصرم عنها فيقسم في الشراء^(٥) لذا شرعت الرجعة لإصلاح بين الزوجين وهذه حكمة جليلة فبإذن الله أحكم الحاكمين.

٣- وقد ثبت مشروعية الرجعة بالكتاب والسنة والإجماع، وفيما يلي بيان ذلك:

أما الكتاب فنقله تعالى: ﴿ويعولنهن أحق بردهن في ذلك إن أداوا إصلاحا﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لنعبدوا﴾^(٧).

وأما السنة فقد ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها،^(٨) فعن أس أن النبي ﷺ طلق

(١) حديث لمس: وإن نسي ﷺ طلق حفصة... أخرجه الحاكم (١٥٤/١ - ط دائرة المعارف الغنيمة)، وصنف الذهبي أحد رواته في ميزان الاعتدال (١١/١٨٢ - ط المحقق).

(٢) سورة البقرة / ٢٢٩.

(٣) حديث عائشة: كان الناس والرجل يطلق امرأته، أخرجه الذهبي (٣/٣٨٨ - ط المحقق) عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، ثم استند مرة أخرى عن هشام بن عروة عن أبيه بكونه تم عائشة، وقال: وهذا أصح يعني مرحلا.

(١) سورة الطلاق / ١.

(٢) بدائع الصنيع ٣/٢٨١.

(٣) سورة البقرة / ٢٢٨.

(٤) سورة البقرة / ٢٢٩.

(٥) حديث مسيرير الخطاب أن الرسول ﷺ طلق حفصة ثم راجعها، أخرجه أبو داود (٢/٧١٢ - ط مطبعت عزت عبيد).

(٦) هاشم وأخاكم (٢/١٩٧ - ط دائرة المعارف الغنيمة).

(٧) صحيحه الحاكم ورواه الذهبي.

بعد، وإن شاء، طلق قبل أن يحبس، فذلك لعدة التي امر الله أن تطلق لها النساء.^(١) وتسن عد الشافعية والخبائفة في هذه الحالة.^(٢)

ونكحون الرجعة مبدوة، وذلك في حالة عدم الزوجين بعد وقوع الطلاق، ولا سيما إذا كان هناك أولاد قد نضى المصلحة بنسبهم في ظل الأبوين ليسيرا شئوهم، فتكون الرجعة مبدوة تحصيلاً للمصلحة التي تدب إليها الشرع الحكيم، فقد حصل في كثير من الآيات على الصلح والتوفيق بين الزوجين، قال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلَاحُ خَيْرٌ﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾^(٤)

وتكون الرجعة محرمة إذا قصد الزوج الإصرار بالارأة فراجعها ليلحق بها الأذى والفسور، وقد نهى القرآن الكريم عن ذلك يفوه: ﴿وَلَا تُكْسِرُوهُمْ صِرَارًا مَتَعَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(٥) في هذه الآية ينهى الله

والإمساك بالمعروف هو الرجعة في العدة بقصد الإصلاح لا الإضرار.^(٦)

وقد أجمع الفقهاء على جواز الرجعة عند استيفاء شروطها، وبمخالفت في ذلك أحد منهم، فقد جاء في الروص المربع مانصه وقال ابن المنذر: أجمع أهـ على العلم على أن الحر إذا طلق دون الثلاث، ولعدة دون اثنين، أن هي الرجعة في لعدة.^(٧)

الحكم التكليفي :

٤ - الأصل في الرجعة أنها مباحة وهي حق للزوج لغونه تعالى : ﴿وَيَعُوذُنَّ أَحْزَ بَرْدَهُ فِي ذَلِكَ بِأَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾^(٨)

وتكون الرجعة واجبة عند الخفية والمالكية إذا طلق الرجل امرأته طلقاً واحدة في حالة حيض فهذا طلاق بدعي يستوجب التصحيح، والتصحيح لا يتم إلا بالرجعة.

والدليل على ذلك حديث ابن عمر: أنه طلق امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ، فسأل عمر بن الخطاب النبي ﷺ عن ذلك فقال: «ومرء عليراجعها، ثم ليسكها حتى تطهر، ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء أمسك

(١) حديث ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض . أخرجه البخاري (فتح ٣٦٩-٣٧٠ ط السلفية) ومسلم (١٠٩٣-١ ط علي)، ولفظ البخاري.

(٢) الإحصار ١٢٤-١٢٥ - ١١٤ - أخرجه عن حنبل ٢٧/٢، ومعه المحتاج ٣٠٩/٢، وكتاب الدع ٢٤/٥

(٣) سورة النساء / ٣٢٨

(٤) سورة البقرة / ٢٣٨

(٥) تفسير القرطبي عن الآية ٢٣١ من سورة البقرة

(٦) أمكم القرآن لابن العربي ١٩١/١، ١٩٩

(٧) الروص المربع ٦٠١/٦

(٨) سورة البقرة / ٢٢٨

تتزوج آخر. قال تعالى: ﴿إِذَا طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (١).
والفقههاء جميعاً متفقون على هذا الشرط ولم يخالف فيه أحد منهم (٢).

٦ - الشرط الثاني: أن تحصل الرجعة بعد الدخول بالزوجة المطلقة، فإن طلقها قبل الدخول وأراد مراجعتها فليس له الحق في ذلك وهذا بالاتفاق لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْسُوهُنَّ أَفَعَسُوهُنَّ فَمَتَعُوهُنَّ وَسِرَّوهُنَّ سِرَاحًا جَبِلًا﴾ (٣). إلا أن المختابلة (٤) اعتبروا الخلوة الصحيحة في حكم الدخول من حيث صحة الرجعة، لأن الخلوة ترتب استحكاماً مثل أحكام الدخول، أما الحنفية والمالكية والشافعية على المذهب فلا يرد عندهم من الدخول لصحة الرجعة، ولا تنكهي الخلوة (٥).

٧ - الشرط الثالث: أن تكون المطلقة في العدة، فإن انقضت عدتها فلا يصح رعاها بما يتفق الفقهاء، لقوله تعالى: ﴿وَالطَّلَاقَاتُ

تَعَالَى الْأَزْوَاجُ أَنْ يَسْكُوَ زَوْجَانَهُمْ بِفَعْدٍ يُضْرَرُ هُنَّ وَأَذَاهُنَّ، وَانْهَى بِفَعْدِ التَّحْرِيمِ، فَتَكُونُ الرَّجْعَةُ عَمْرَةً فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

ومع هذا تكون الرجعة صحيحة عند الحنفية (٦) أما عند المالكية فقد قال القرطبي: من فعل ذلك فالرجعة صحيحة، ولو علمنا نعم ذلك المقصد طلقاً عليه (٧). وقال ابن تيمية: لا يمكن من الرجعة إلا من أراد إصلاحاً وأمسك بمعروف (٨). وتكون الرجعة مكروهة إذا طلق الزوج أنه لن يقيم خلوة الله من حيث الإحسان إلى زوجته، فتكون الرجعة في حقه مكروهة في هذه الحالة.

شروط الرجعة:

ويشترط لصحة الرجعة مايلي:

٥ - الشرط الأول: أن تكون الرجعة بعد طلاق رجعي سواء صدر من الزوج أو من القاضي لأنها استئناف للحياة الزوجية التي قطعت بانطلاق، فلو لا وقوعها لما كان للرجعة فائدة. فإذا طلق الرجل امرأته المطلقة الثالثة فليس له حق مراجعتها، إذ بالطلاق الثالثة تبين المرأة من زوجها بينونة كبرى ولا يحل له مراجعتها حتى

(١) سورة البقرة / ٢٣٠

(٢) البسيطة ١/ ٥٩٠، وكشاف الفقهاء ١/ ٣٤٦، والام

٢٢٢/٦، والشرح الكبير للفرج ٢/ ٣٩٩

(٣) سورة الأنزاب / ٤٩

(٤) كشاف الفقهاء ١/ ٣٤١

(٥) منظر الرجع السابقة وملي المحتاج ١/ ٢٢٧

(٦) أحكام القرآن، الجصاص ١/ ٢٨٩

(٧) نصير القرطبي ٣/ ١٢٢، وأحكام الفرق لابن العربي

٢٠٠ / ١

(٨) الفروع ٥/ ١٦١

يترصن بأنفسهن ثلاثة قروء^(١) ثم قال تعالى : ﴿ويعزلنهن أحق بردهن في ذلك﴾^(٢) أي في القروء الثلاثة .

ولأن في اجتماع المطلقة في فترة العدة استدامة واستمراراً لعقد النكاح ، فإذا انقضت العدة انقطعت هذه الاستدامة فلا تصح الرجعة بعد انقضاء العدة ، وقال الكاساني : من شروط جواز الرجعة قيام العدة فلا تصح الرجعة بعد انقضاء العدة ، لأن الرجعة استدامة المثلث ، والمثلث يزول بعد انقضاء العدة ، فلا تصور الاستدامة ، إذ الاستدامة للقيام لهباته عن الزوال^(٣) وأما ما انتهى به المصنف فينظر في مصطلح : (عدة) .

٨ - الشرط الرابع - ألا تكون الفرقة قبل الرجعة ناشئة عن فسخ عقد النكاح ، وتفصيل ذلك في مصطلح : (فسخ) .

٩ - الشرط الخامس : ألا يكون الطلاق بعوض ، فإن كان الطلاق بعوض فلا تصح الرجعة ، لأن الطلاق حينئذ بائن لاقتداء المرأة بنفسها من الزوج بما قدمت له من عرض مالي ينهي هذه العلاقة مثل الخلع والطلاق على مال .

١٠ - الشرط السادس : أن تكون الرجعة منجزة فلا يصح تعليقها على شرط أو إيفائها إلى

زمن مستقبل ، وصورة لتعليق على شرط أن يتزلزل إن جاء زيد فقد راجعت ، أو إن قبلت كذا فقد راجعتك ، وصورة الإضافة للزمن المستقبل كأن يقول : أنت راجمة غدا أو بعد شهر وهكذا ، وهذا عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) والأظهر عند المالكية ، وتفصيل ذلك في مصطلح : (تعليق ف ٤٦) الموسوعة ج ١٢ ص ٣١٧

واستدلوا لذلك بأن الرجعة استدالة لعقد النكاح أو إعادته له ، والنكاح لا يقبل التعليق والإضافة ، والرجعة تأخذ حكم النكاح^(٤)

١١ - الشرط السابع : أن يكون المراجع أهلاً لإنشاء عقد النكاح . . .

وهذا الشرط ورد في كتب المالكية والشافعية فبرى المالكية أن كل من له الحق في إنشاء عقد الزواج يكون له الحق في الرجوع مطلقته عند استيفاء شروط الرجعة ، وعلى ذلك فلا تصح الرجعة من المجنون والسكوان لعدم أهليتهما لإنشاء عقد النكاح ، وأجاز المالكية رجعة ناقصي الأهلية ، وهم الصبي المميز ، والسفيه ، والمريض بمرض الموت ، والفقير ، وقد بنوا إجازة المراجعة من هؤلاء على أساس عدم إلحاق المضرورة بهم ، وعلى حسب حالة كل من هؤلاء ،

(١) البائع ١٢/١٨٠ ، والحرف ١٤/٨٠ ، القني ٨/٤٨٥ ،
والأم ٦/٢٤٥

(١) سورة البقرة ٢٢٨ /
(٢) مدغ الصالح ١٢/١٨٣

يصح نكاحه صحته رجعته والسكران
الشعدي سكره نصح رجعته عند الشافعية، لأن
في الأصل أهل لإبرم عقد النكاح، ولا تصح
رجعته عند المالكية، كما لا تصح عند الشافعية
رجعة السكران غير الشعدي سكره، لأن النوازل
كلها لاغية

وذهب المالكية والشافعية إلى صحة
الرجعة من المحرم، لأن الإحرام لا يؤثر في
أهلية. فمحرم لإنشاء عقد النكاح وإن هو أمر
عائض. وهذا ولا يشترط في الرجعة رضا المرأة.
وقوله سبحانه: ﴿وَيَعُولُهُنَّ أَنْفُسُ بَرْدِهِمْ﴾ (١)
يدل على هذا المعنى.

كيفية الرجعة :

للرجعة كفتان : رجعة بالقول، ورجعة
بالتفعل.

أولاً : الرجعة بالقول :

١٢ - اتفق الفقهاء، على أن الرجعة تصح بالقول
الدال على ذلك، كأن يقول لطلقتك وهي في
أقصى راجعتك، أو راجعتك، أو راجعتك، أو راجعتك
نعمني وهكذا كل لفظ يؤدي هذا المعنى.

قال البيهقي من الخفية ما نصه : «والرجعة أن
يقول ثلثي طلقها طلاقاً، أو طلقتين : راجعتك
بالخطاب لها، أو راجعت امرأتي بالغيبة، وهذا

على حدة، فثبت النصيب المميز فيصح عقد
نكاحه إلا أنه متوقف على إحصاءه، فكم
صح عقده بهذه الحالة صحته رجعته، وأما
الغيبة فيصح عقد نكاحه في حدود مهر مثل
فصحت رجعته لاستمرار عقد النكاح من
جهة، وكذا لعدم وجود الإسراف منه، وأما
المريض مرض الموت فقد صح رجعته، لأن
الرجعة ليس فيها إحصاء غير ولدت مع لورقة،
وأما النفس فصحت الرجعة منه : لأنه إلا
تطلب مهر، جديد فلا تشمل ذمته بالترامات
مالية ولا بخساح لأن اندائيز، كما أجازوا
الرجعة من المحرم بالحج أو العمرة مع عدم جواز
عقد نكاحه، لأن الرجعة استمرار لعقد النكاح
وليست إنشاء جديده (١)

وذهب الشافعية إلى أن شرط التراجع أهبة
النكاح بنفسه بأن يكون بالمد عاقلاً مختلاً غير
مرتد، لأن الرجعة كإنشاء النكاح فلا تصح
الرجعة في الردة والنسب والجنون ولا من مكروه،
كما لا يصح النكاح فيها.

فالرجعة لا تصح إلا من بالغ، عاقل
مختار. (٢)

والمستثنى الشافعية من ذلك الغيبه فكما

(١) المحرشي ١/ ٧٩، ٨٠ الشرح الكبير للرددير وحاشيته
الدميري ٢/ ٣٩٩، ٤٧٠

(٢) معني المحتاج ٢/ ٤٣٥، ٤٣٦، ومباني المحتاج ٧/ ٥٢

(٣) سورة شعرا / ١٢٨

اللفظين من صريح الرجعة فلا يحتاجان إلى
بينة، وحجتهم في ذلك أن آيات القرآن الكريم
التي وردت بهذا الحكم الرجعة دلت عليها
بلفظي الرد والإمسك^(١)، قال تعالى: ﴿وَمَعْلُومٌ أَحْمَقٌ بِرَدِّهِمْ فِي ذَلِكَ﴾^(٢)، وقال
تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوا بِهِ عُرُوفَ أَوْ
فَارِقُوا بِهِ عُرُوفَ﴾^(٣).

ثانياً: الرجعة بالفعل:

١٣ - يرى أحقية أن الجلاء ومفاداته تصح بهما
الرجعة، جاء في الهداية: «قال: أو بطلانها، أو
بلمسها بشهوة، أو بتظير إلى فرجها، بشهوة،
وهذا عندنا»^(٤)، وقوله هذا مروى عن كثير من
التابعين، وهم سعيد بن المسيب، والحسن
الصري، ومحمد بن سيرين، وطاووس،
وعطاء بن أبي رباح، والأوزاعي، والثوري.
وابن أبي ثعلبة، والشافعي، وسليمان التيمي،
وصرح الشافعية بأنه لا يكون النظر إلى شيء من
جسد الزوجة سوى الفرج رجعة.

واستدلوا بأن الرجعة تعتبر استدانة للمكاح

صريح في الرجعة، وكذا إذا قال: رددتك أو
أمسكتك.

وقسم الفقهاء اللفاظ التي تصح بها الرجعة
إلى قسمين:

القسم الأول: اللفظ نصريح مثل راجعتك
وارجعتك إلى نكاحي، وهذا القسم تصح به
الرجعة ولا يحتاج إلى بينة.

القسم الثاني: الكناية: وهي الانعاض التي
تحتل معنى الرجعة ومعنى آخر غيرها، كأن
يقول: أنت عندي كما كنت، أو أنت امرأتي
وبوي به الرجعة.

فالقسط الكناية تحتل الرجعة وغيرها مثل
أنت عندي كما كنت، فإنها تحتل كل كما كنت
زوجة، وكما كنت مكروهة، ولذلك قال
الفقهاء: إنها تحتاج إلى بينة وسألك عنها، ثم
اختلفوا في بعض اللفاظ مثل رددتك وأمسكتك
هل هي من الصريح أو الكناية، فذهب فريق
من المالكية والشافعية إلى أنها من اللفاظ الكناية
وتحتاج إلى بينة.

وحجتهم في ذلك أن قولاً: رددتك، يحتل

١ - رد إلى الزوجية أو إلى بيت أسرتها،
«وأمسكتك» يحتل الإمساك بالزوجية أو
لإمساك عن الخروج من بيتها في عداها.

وذهب فريق آخر من المالكية والشافعية
ومعهم جمهور الحنفية والحنابلة إلى أن هذين

(١) بنية على الهداية ٥٩٢/٤، ٥٩٣، وبدائع الصانع

١٨١ - ١٨٢، والحارثي ٨٠/٤، وصريح المحتاج

٣٣٧/٢، وكشاف القناع ٣١٢/٥

(٢) سورة المائدة ٢٢٨/١

(٣) سورة الطلاق ٢/١

(٤) الهداية مع حاشية البناية ٥٩٣/٤

ذلك بأن حل المعاشرة الزوجية قد ثبت فيها معاً، فتصح الرجعة منها إذا نظرت إليه بشهوة. كما يصح ذلك منه، ومن جهة أخرى فإن حرمة المصاهرة تثبت من جهتها، فإن عاشرت ابن زوجها أو أخته، كما تثبت حرمة المصاهرة من جهة الزوج أيضاً، لذلك صحت الرجعة من جهتها إذا لمست أو قبلته بشهوة، أو زنت فرجاً بشهوة، وعند أبي يوسف لا تصح الرجعة من جهتها إذا لمسته أو قبلته بشهوة أو نظرت إلى فرجه شهوة، وحجته في ذلك أن الرجعة حق للزوج على زوجته حتى رآه يراجعها بغير رضاها، وليس لها حق مراجعة زوجها إلا بالفضول ولا بالنقص، فسواء نظرت إليه شهوة أو بغيرها لا تثبت لها الرجعة. (١)

١٤ - وصري المالكية صحة الرجعة بالفعل كالسوط ومقدماته شرط أن يخبر الزوج بهذه الأفعال الرجعة، فإذا قبلها أو كسها شهوة، أو نظر إلى موضع الجوع شهوة، أو وطئها ولم يبرأ الرجعة فلا تصح الرجعة بفعل هذه الأشياء، جاء في الحرشي مانصه: أن الرجعة لا تحصل بفعل مجرد عن نية الرجعة ولو تأقوى الأفعال كوطء وقلة ولسر، والدخول عليها من الفعل فإذا نوى به الرجعة كفى. (٢)

واستمرار الجميع أقامه. ومن آثار التكاح حل الجماع ومقدماته، لذلك صحت الرجعة بالجماع ومقدماته، لأن لتكاح مازان موجوداً إلى أن تنقضي العدة.

كما أن الأفعال صريحها ودلائلها تدل على نية الفاعل، فإذا وطئ الزوج، وظللت الرجعة وهي في العدة، أو قبلها شهوة، أو لامها بشهوة، اعتبر هذا الفعل رجعة بالدلالة، فكانه بوطئها قد رضي أن يعود إلى عصمته.

وقد قبض الحنفية الفقة والظاهر إلى الفرج والنكس بالشهوة. أما إذا حصل لسر أو نظر إلى الفرج، أو تقبيل بغير شهوة، فلا تحقق الرجعة، واللب في ذلك أن الأشياء المذكورة، إذا كانت بغير شهوة فإنها تحصل من الزوج وغيره كالمساكنين لها، أو المتحدثين معها، أو الطيب والقابلة (المولدة) أما وجود الشهوة مع هذه الأفعال فإن لا تحصل إلا من الزوج فقط.

فإن صحت الرجعة مع هذه الأفعال بغير شهوة احتاج الزوج إلى طلاقها، فطول عليها العدة وتنق المرأة في حرج شديد. (٣) وإذا حدثت هذه الأشياء من المرأة كان قبضت زوجها، أو نظرت إليه، أو لمسته بشهوة، فعند أبي حنيفة وعمد تصح الرجعة واستندلاً على

(١) السوط ٢٢/٦، ومبداها، والبناء للمص ١/٤٩٥ - ٤٩٦.

(٢) الحرشي ٨٩/٤، وندسوقي ٢٧٠/٦.

(٣) البناء على الهداية ١/٤٩٤ - ٤٩٥، وبنائع الفتاوى

١٨٢/٣ - ١٨٣/٣، والسوط بغير حسي ٢٦/٦.

نوى الزوج الرجعة لولم ينوها وإن لم يشهد على ذلك. (١)

وحجتهم في ذلك : أن فترة العدة تؤدي إلى بيسوتة المطلقه من حيث إن انقضاء العدة يمنع صحة الرجعة، فإذا لم تنقضى العدة ووطئها في هذه المدة فقد عادت إليه ، ويكون هذا مثل حكم الإيلاء ، فإذا أتى الزوج من زوجته ثم وطئها فقد ارتفع حكم الإيلاء ، فكذا الحال في الرجعة إذا وطئها في العدة فقد عادت إليه . . .

ثم ذكروا دليلا آخر يؤكد صحة الرجعة بالوطء ، جاء في الشرح الكبير على المفتح وأن الطلاق سبب لزوال الملك ومعه خيار ، فتصرف المالك بالوطء يعنى عمله كما ينقطع به التوكيل في طلاقها. (٢) هذا ما استدل به الحنابلة على ما ذهبوا إليه .

ثانيا : مقدمات الوطء :

١٨ - اختلفت الروايات في المدعب عندهم في صحة الرجعة بمقدمات الوطء ، فالرواية المشهورة عن أحمد عدم صحة الرجعة بالنظر إلى موضع الجماع واللمس والتفيل بشهوة ، وصحة هذه الرواية ما يأتي :

١ - أن هذه الأشياء المذكورة إذا حدثت لا

١٥ - والرجعة عند الشافعية لا تصح بالفعل مطلقا ، سواء كان بوطء أو مقدماته ، وسواء كان الفعل مصحوبا بنية الزوج في الرجعة أولا ، وحجتهم في ذلك أن المرأة في الطلاق الرجعي تعتبر أجنبية عن الزوج فلا يحل له وطؤها ، والرجعة في العدة تعتبر إعادة لعقد الزواج ، وكما أن عقد الزواج لا يصح إلا بالقول الدال عليه ، فكذا الرجعة لا تصح إلا بالقول الدال عليها أيضا ، فلو أن رجلا وطئ امرأة قبل عقد النكاح فوطؤه حرام ، وكذا المطلقة الرجعية لو وطئها الزوج في العدة فوطؤه هذا حرام ، وقد نص الشافعي على ذلك في الأم بعد أن بين أن الرجعة حق للأزواج ، وأن الرد ثابت لهم دون رضى المرأة قال : «والرد يكون بالكلام دون الفعل من جماع وغيره ، لأنه رد بلا كلام ، فلا ثبت رجعة لرجل على امرأته حتى يتكلم بالرجعة ، كما لا يكون نكاح ولا طلاق حتى يتكلم بهما ، فإذا تكلم بها في العدة ثبت له الرجعة . (١)

١٩ - وفرق الحنابلة في صحة الرجعة بين الوطء ومقدماته ، فإن الرجعة عندهم تصح بالوطء ولا تصح بمقدماته وفيما يلي بيان ذلك :

أولا : صحة الرجعة بالوطء :

١٧ - تصح الرجعة عندهم بالوطء مطلقا سواء

(١) الأم ٦/١٤٤ ، وروضة الطالبين لفسري ١٧٨/٦ ط ٤ .
لكتب الإسلامي .

(١) كشف القناع ٥/٢١٢

(٢) للشرح الكبير لابن قدامة المقدسي مع الفتا ٨/١٧٥

يترتب عليها عدة ولا يجب بها مهر فلا تصح بها الرجعة.

٢ - أن النظر إلى موضع الجساع أو اللعس قد يحدث من غير الزوج للمعاجة، فلا تكون رجعة من هذه الجهة.

وفي رواية أخرى هي : تصح الرجعة بفعل هذه الأشياء لأنها لا تخفى من استمتاع بحري بين الزوجين.

والرواية الأولى : هي المتعلقة في المذهب وقد نص عليها أحمد رضي الله عنه . وكذلك يختلفون في الخلوة الصحيحة هل تصح معها الرجعة؟ على قولين :

القول الأول : تصح الرجعة مع الخلوة لأن أحكام النكاح تنظر بالخلوة الصحيحة بالإضافة إلى إمكان الاستمتاع في الخلوة.

القول الثاني : لا تصح الرجعة مع الخلوة لأن الخلوة الصحيحة في حالة الطلاق لا يثنى فيها الاستمتاع فلا تصح معها الرجعة. (١)

أحكام الرجعة :

الإشهاد على الرجعة :

١٩ - ذهب الحنفية والمالكية والجديد من مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد إلى أن الإشهاد على الرجعة مستحب، وهذا

القول مروى عن ابن مسعود، وصار من بأسر رضي الله عنه، فمن راجع امرأته ولم يشهد صححت الرجعة لأن الإشهاد مستحب . وحجتهم في ذلك ما يأتي :

١ - الرجعة مثل النكاح من حيث كونها امتدادا له، ومن المتفق عليه أن استدامة النكاح لا تنزعها شهادة، فكذلك الرجعة لا تلغ فيها الشهادة.

٢ - الرجعة حتى من حقوق الزوج وهي لا تحتاج لقبول المرأة، لذلك لا تشترط الشهادة لصحتها، لأن الزوج قد استعمل غالص حقه، والحق إذا لم يحتاج إلى قبول أوولي فلا تكون الشهادة شرطا في صحة.

قالوا : وأما قوله تعالى : ﴿واشهدوا ذوي عدل منكم﴾ (٢) هذا أمر، والأمر في هذه الآية معمول على التدب لا على الوجوب، مثل قوله تعالى : ﴿واشهدوا إذا تبايعتم﴾ (٣) وانفق جمهور الفقهاء على صحة البيع بلا إشهاد، فكذلك استحب الإشهاد على الرجعة للأمر من الجحود، وقطع النزاع، وسد باب الخلاف بين الزوجين، وبإلا حظ أن تأكيد الحق في البيع في حاجة إلى إتيان أكثر من الرجعة، لأن البيع إنشاء لنصرف شرعي، أما الرجعة فهي

(١) سورة الطلاق ٢/

(٢) سورة البقرة ٢٨٢/

(٣) الشرح الكبير ٤٧٢/٨ . وكشاف الختاف ٣١٣/٥ . ومبطلها .

إعلام الزوجة بالرجعة :

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن إعلام الزوجة بالرجعة مستحب ، لما فيه من قطع الشريعة التي قد تنشأ بين الزوج والزوجات

قال الهبي عاصم : « مستحب أن يعلمها أي يعلم المرأة بالرجعة ، فربما تخرج على زوجها أن زوجها لم يرجع ، وقد انقضت عدتها ويظهرها الزوج ، فكانت عاصية بترك سؤال زوجها وهو يكون مبيها بترك الإعلام ، ولكن مع هذا لم يعلمها صحت الرجعة ، لأنها مستدانة المالك مع القائم وليت ينشأ ، فكان الزوج متصرفاً في خالص حقه ، ويصرف الإنسان في خالص حقه لا يتولف على علم الغير »^(١)

سفر الزوج بالمطلقة الرجعية :

٢١ - ذهب الحنابلة وزفر من الغيبة إلى أن خروج السفر بمطالقة الرجعية ، أما الجمهور فلا يميزون التستر بها ، لأنها ليست زوجة من كل وجه ، ولأن الزوج مأمور بعدم إخراجها من البيت في العدة لقوله تعالى : « لا تخرجوهن من بيوتهن »^(٢)

ولأن العدة قد تنقضي بهي في السفر معه

استدامة الحياة الزوجية أو إعادتها ، فلا يصح البيع بلا إظهار صحت الرجعة بلا إظهار من يفتأ أولى .

وأضاف المالكية أن الرجعة لو منعت زوجها من وطئها حتى يشهد على الرجعة كان فعليه هذا حيث وتؤخر عنه . ولا تكون عاصية زوجها^(٣)

وذهب الشافعي في القديم من ذهب واحد في الرواية للشابة بأن الإظهار على الرجعة واجب فقوله تعالى : « ولا تشهدوا ذوي عدل منكم »^(٤) ، وبالأثر المروي عن عمران بن حصين فقد سأل رجل عن طلق مرثه فلا تارحها لم وقع بها ولم يشهد ، فقال : خلقت لغيرة سنة وراحت لغيرة سنة ، أشهد على ذلك ولا تعد ، ولأن الرجعة استباحة بغير محرم قبلزوم الإظهار

وقال النووي إن الإظهار على الرجعة ليس شرط ولا واجب في الظاهر^(٥)

(١) : الشابة على المصنف ٥٩٥/٤ . جامع مصنف ١٨١/٣ . حاشية ومبوه للمرحوم ٢٢/٦ . الحاشية ٨٧/٤ . حاشية المصنف ٣٧٧/٣ . والشرح الكبير للدرر ٣٧٧/١ . وكتابه - المقام ٣٤٣ - ٣٤٤ . شرح الكبير لابن قدامة ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٤٧١

(٢) : رضى الطالبيين ٢٦٦/٨ . ومعنى لمحتاج ٢٣٦/٤ . والشرح الكبير لابن قدامة القديم ١٧٩/٨ . ١٧٣ . وكتاب المقام ٣٤٣ - ٣٤٤ . والمغني لابن قدامة ٤٨١ ، ٤٨٠

(٣) : البيان على المصنف ٥٩٥/٤ . والمجلد لابن مرم الطاهري ٣٥١/١٠ . والجميع لأحكام القرآن للقرطبي ١٥٩/١٨ . والحاشية ٨٧/٤ . سورة طلاق ١/٢

فذلكون مع أجنبي عنها وهذا محرم، كل هذا إذا لم يراجعها في العدة، أما إذا راجعها ففسخ منه لأنها زوجة له.^(١)

تزين المطلقة الرجعية وتشوقها لزوجها.

٢٢ - المطلقة طلاقاً رجعيّاً لها أن تزني لزوجها بما تفعله النساء لأزواجهن من لوجه الزينة من اللبس وغيره. قال المخابله: تزني وتشف في ذلك.^(٢) وقال الخنثية: لها أن تزني وتشوف له.^(٣) والتشوف وضع الزينة في الوجه، والتزني أهم من التشوف، لأنه يشمل الوجه وغيره. وقد أجاز للمرأة فعل ذلك لتزيج الزوج في المراجعة، فالتزني وسيلة للمراجعة فلعله يراها في زينتها فتروق في عينه ويندم على طلاقها فيراجعها.

واستدلوا لجواز التزني بأن المطلقة رجعيّاً في حكم الزوجات والنكاح قائم من وجه وهو كونها في العدة. وذهب المشافعية إلى عدم جواز تزني المرأة المطلقة الرجعية لزوجها لأنها أجنبية عنه والرجعة إعادة للنكاح عندهم.

وينبع هذا الحكم أمر آخر وهو دخول الزوج عليها في حجرته، فسد الفقهاء لا يدخل عليها

إلا بلفظها إذا كان لا ينوي الرجعة والسبب في ذلك أنها قد تكون متجردة من الثياب فيقع نظره على موضع الجماع فيكون مراجعاً عند من اعتبر ذلك رجعة، أما إذا كان ينوي المراجعة فلا بأس أن يدخل عليها، لأن في نية مراجعتها فكانت زوجة له، وحصول أن الرجعة لا تحتاج إلى موافقة المرأة.^(٤)

اختلاف الزوجين في الرجعة:

٢٣ - إذا ادعى الزوج على مطلقة الرجعية أنه راجعها أمس أو قبل شهر صدق إن كانت في العدة، لأنه أخبر بها بذلك استئنافه فلا يكون مثهما في الإخبار، ولا يصدق إذا قال ذلك بعد انقضاء العدة، لأنه أخبر بها لا يملك استئنافه، فإن ادعى بعد انقضاء عدتها أنه كان راجعها في عدتها فأنكرت، فأنقول قوضاً، لأنه ادعى مراجعتها في زمن لا يملك مراجعتها فيه.

وإذا ادعى الزوج بعد انقضاء العدة أنه قد راجع مطلقة في أثناء العدة وأقام بينة على ذلك صححت رجعته.

قال السرخسي: وإذا قال زوج المعتدة لها: قد راجعتك، ففأنت حبيبة له قد انقضت عدتي، فأنقول قولها عند أبي حنيفة ولا تثبت الرجعة، وعندهما القول قول الزوج والرجعة صحيحة،

(١) الشرح الكبير لابن قدامة ٤٧٤/٨، والنهاية على الهداية

٦١١/٤، ٦١٣، والموسم ٤٣٢/٢، والمروضة ٢٢١/٨

(٢) كشاف القناع ٢٩٣/٤

(٣) التبتة على الهداية ٦١١/٤ - ٦١٣

(٤) الشرح الكبير لأمر قدامة ٤٧٤/٨، والجامع لأحكام

الشرائع للسرختي ١٥٨/٨، ومنه المحتج ٣/٣٣٧.

والمروضة ٢٢١/٨، والمبسوط للسرختي ٢٥/٦

لأنها صادقت العدة، فإن عدتها باقية مالم تحضر بالانقضاء، وقد سبق الرجعة خبرها بالانقضاء فصحت الرجعة وسقطت العدة، فإنها أخبرت بالانقضاء بعد سقوط العدة، وليس لها ولاية الإخبار بعد سقوط العدة ولو سكنت ساعة ثم أخبرت، ولأنها صارت متهمة في الإخبار بالانقضاء بعد رجعة الزوج فلا يقبل خبرها، كما لو قال الموكل للموكل عرفتك، فقال الموكل كنت بعته، وبوجيئة يقول: الرجعة صادقت حال انقضاء العدة فلا تصح، لأن انقضاء العدة ليس بعدة مطلقاً وشرط الرجعة أن تكون في عدة مطلقة^(١).

رَجُل

التعريف :

١ - الرجل في اللغة خلاف المرأة وهو الذكر من نوع الإنسان، وقيل إنها يكون رجلاً إذا احتلم وشب، وقيل هو رجل ساعة نكده أمه إنى، بعد ذلك، ونصغره رجلاً قياساً، ورجل على غير قياس، ويجمع رجل على رجال. وجمع الجمع رجالات، ويطلق الرجل أيضاً على الرجل أي الماشي. ومنه قوله تعالى: ﴿فإن خفتم فرجالاً أو ركباناً﴾^(١) إلى غير ذلك من النعاني.



وأما في الاصطلاح فهو كما ذكر الحرجاني في التعريفات: الذكر من بني آدم جاوز حد الصغر بالبلوغ^(٢).

وهذا في غير الميراث، وما في الميراث فيطلق الرجل على الذكر من حين يولد، ومنه قوله

(١) سورة البقرة / ٢٣٩

(٢) اللسان والجهاج، مادة: (رجل)، وتعرضت للحرجاني / ١١٦ ط. الكتاب العربي

(٣) المبسوط / ٦٦، والشرح الكبير ٤٨٨/٨، ومنه المحتاج

٣٣٩، ٤٣٨/٣

من ذلك العلم في الثوب إذا كان أقل من أربعة أصابع، ومثله الرفاع، ولينة الجيب، وسحق الفراء، وفي نسبه لدفع قمل أو حكة أو حر أو برد مهلكين، وليس له للحرب خلاف، ورجله مصطلح: (محرر).^(١)

ب - استعمال الرجل المذهب أو الفضة :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في تحريم حلي المذهب على الرجال، فيحرم على الرجل استعمال المذهب ولا يحل له منه إلا ما دعت الضرورة أو الحاجة إليه كالأنف والس والآنسة، ويجوز له أيضاً الحاجة شد أسنانه بالمذهب.

ويحل له من الفضة الخاتم، وكذا تحلية بعض أدواته كسيفه بها، وشهد أسنانه بالفضة، ولما سائر حلية الفضة فهي تحريمها على الرجل خلاف. والأنسية المتخذة من النضدين يحرم

تعالى: ﴿الرجال نصيب مما ترك الآلادان والأقربون﴾.^(١)

الحكم الإجمالي .

يخص الرجل بأحكام يخالف فيها المرأة وفيها يلي أهمها :

١ - ليس المحرر :

٢ - يحرم على الرجل لبس الحرير اتفاقاً، ويحرم انفراشه في الصلاة وغيرها عند الجمهور خلافاً لمحتفية القائلين بجواز توسده وانفراشه، لما روى أبو موسى أن رسول الله ﷺ قال : «أحل الذهب والحمر للإنسان أمي، وحرم عسى ذكره». ^(٢) ولما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تلبسوا حرير فإن من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة». ^(٣)

وهذا - أي تحريم لبس الحرير على الرجال -

يحل اتفاق بين العلماء ولا خلاف فيه، ويستثنى

(١) سورة النساء ٢٢

(٢) حديث - «أحل الذهب والحمر للإنسان أمي...» أخرجه النسائي (١٦١/٨) ط المكتبة التجارية، وحسنه ابن تيمية كراهي التلخيص لابن حبيب (١/١٠٣) ط شركة الطباعة الفنية.

(٣) حديث - «لا تلبسوا حرير، فإنه من لبسه في الدنيا...» أخرجه البخاري والفتح (٢٨٤/١٠) ط السلفية، ومسلم (١/١٦٤٢/٣) ط الحلبي، واللفظ مسلم.

(١) فتاوى الأكرام مع فقير ٩٢/٨ - ٩٤ - ط الأميرية.

نبيه الخفاف ١٥/٦ - ط بلاق، بدائع شفايع ١٣٩/٥ -

ط الجبلية، الاختيار ١٥٨/١٤ - ط المرقية، التزيان

١٨٢/١ - ط المنكر، جواهر الإكليل ٤٢/١ - ط المرقية،

والمدوني ١/١٠٠ ط المنكر، المحرر ٢٥٢/١ - ٢٥٣ -

ط بلاق، روضة الطالبين ١٥٨/٢ - ط المكتب الإسلامي،

أسنى المطالب ٢٧٥/١ - ط المينة، والهدى ١١٥/١ -

ط الحلبي، حاشية المحتاج ٣١٥/٢ - ٣١٦ - ط المكتبة

الإسلامية، حاشية المحتاج ٢٢/٣ - ٢٣ - ط حيدر، وحاشية

تقريب ٣٠٢/١ - ٣٠٣ - ط الحلبي، الإيضاح ٤٧٨/١

- ٤٧٩ ط التراث، دكتاتيف الفتاوى ٢٨٢/١ - ط النصر،

والعبي ٥٨٨/١ - ٥٨٩ - ط طهراني.

شهادة المرأة . وانظر تفصيل ذلك في مصطلح :
(شهادة) .

ل - الميراث :

١٣ - يختلف ميراث الرجل عن ميراث المرأة في
كثير من الصور . وتفصيل ذلك في مصطلح :
(إرث) .^(١)

رجل

التعريف :

١ - الرجل لغة - قدم الإنسان وشعره ، وهي
مؤنثة وجمعها أرجل ، ورجل الإنسان هي من
أصل الفخذ إلى القدم ، ومنه قوله تعالى :
﴿ولا يضرمن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من
زينتهن﴾^(٢) ورجل أرجل أي : عظيم الرجل ،
والرجال خلاف الفارس ومنه قوله تعالى : ﴿فإن
خفتم فرجالا أو ركبانا﴾^(٣) .

ومعناه الاصطلاحي يختلف باختلاف الحال
فيراد به القدم مع الكعبين كما هو في قوله
تعالى : ﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾^(٤) ويراد به
دون الفصل بين الساق والقدم ، كما هو الحال في
قطع رجل السارق والمسارعة .
ويطلق تارة ويراد به من أصل الفخذ إلى
القدم .^(٥)

م - الرجل والولاية .
١٤ - يقدم الرجل على المرأة في كل ولاية هو
أقوم بمصالحها منها . وتقدم المرأة على الرجل في
الولاية التي هي أقوم بمصالحها من الرجل وهي
الحضانة .^(٦)
وتفصيل ذلك على مصطلح : (ولاية) .
وانظر أيضا مصطلح : (ذكورة) .



(١) حاشية القرني على الرعية / ٩٢ - ٩٥ - ط الحظي .

(٢) ابن عابدين / ٤ / ٣٤٦ ، والبيضاوي / ٢٤ / ١ ، والفروق

للطبراني / ٩ / ١٥٧ - ١٥٨ فسر في ٩٦ ، والأحكام

السلطانية للهاردي / ٢٥٨ ، والمغني / ٩ / ١٣٧ - ٣٩ / ٩ .

وبيل الأقطار / ٦ / ٢٥٦ ، وفتح الثوري / ٨ / ١٢٦ ط مسافة

(١) سورة النور / ٣١

(٢) سورة البقرة / ٢٢٩

(٣) سورة البقرة / ٢٢٩

(٤) لسان العرب ، والصباح (رجل) .

الحكم التكليفي :

وردت الأحكام المتعلقة بالرجل في عدد من أبواب الفقه منها مايلي :

فترك موضع فلفر على قدمه فأبصره النبي ﷺ فقال : « ارجع فأحسن وضوءك ، فارجع ثم صلى » .^(١)

وذهب بعض السلف إلى أن الفروض في الرجلين هو المسح لا الغسل ، وذلك أخذاً بقراءة مهاجر « أرجنكم » في قوله تعالى ﴿ وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ﴾^(٢) فإنها تقتضي كون الأرجل مسحاً لا مغسولة .

وذهب الحسن البصري ومحمد بن جرير الطبري إلى أن المتوضئ مخير بين غسل الرجلين وبين مسحها ، لأن كل واحد من القراءتين قد ثبت كونها قراءة وتعتبر الجمع بين مقتضيهما وهو وجوب الغسل بقراءة النصيب ووجوب المسح بقراءة الجهر ، فيجوز المكثف إن شاء عمل بقراءة الصب فعمل ، وإن شاء عمل بقراءة الخفض فمسح ، وأيهما فعل يكون أثماً بالمفروض ، كما هو الحال في الأمر بأحد الأشياء الثلاثة في كفارة اليمين .^(٣)

والتفصيل في مصطلح : (وضوء ، مسح) .

ب - حد السرقة :

٢ - اتفق الفقهاء على أن حد السارق قطع يده

(١) حديث عبد ربه بن رجلان . أخرجه مسلم .

(٢) ٢١٥/١ - ط الحلي .

(٣) سورة المائدة / ٦

(٤) البدائع ٥/١ ، والجوامع ١٤٢/١ ، والفتاوى الفقهية

ص ٢٧ ، جواهر الإكليل ١/ ١٤١ ، والمغني لابن قدامة ١/ ١٣٢

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) حديث « غسل كل رجل ثلاثاً » . أخرجه البخاري

(المص ٢٩٩/١) - ه السيفي من حديث حنبل .

(٣) حديث : « ثم غسل رجله اليمنى إلى الكعبين » أخرجه

مسلم . ٢٠٥/١ - ط الحلي من حديث حنبل

(٤) حديث « يوصل للأعرج من النار » أخرجه مسلم

(٥) ٢١٤/١ - ط الحلي من حديث عبد الله بن عمرو

يده اليمنى ورجله اليسرى.

فذهب الخنفة واختابته إلى أنه لا يقطع من شيء بل يعزرو ويحبس ، واستدلوا بأن عمر رضي الله عنه أتى بسرقة أقطع اليد والرجل قد سرق فقال له : فقال له علي رضي الله عنه : إنما عليه قطع يد ورجل ، فحبسه عمر ، ولم يقطعه .

ولما روى أبو سعيد المقبري عن أبيه أن عليا رضي الله عنه أتى بسارق فقطع يده - اليمنى - ثم أتى به الثانية وقد سرق فقطع رجله - اليسرى - ثم أتى به الثالثة وقد سرق ، فقال لأصحابه : ما ترون في هذا ؟ قالوا : أقطعه يا أمير المؤمنين ، فقال : فقلت إذن وما عليه القتل ، لا أقطعه ، إن قطعت يده فبأي شيء يأكل الطعام ، وبأي شيء يتوضأ للصلاة ، وبأي شيء يغتسل من جنابته ، وبأي شيء يتمسح ، وإن قطعت رجله بأي شيء يعيش . بأي شيء يقوم على حاجته ، إن لم أستحي من الله أن لا أدم له يدا يبطش بها ، ولا رجلا يعشي عليها ، ثم ضرب به بخشبة وجبسه .

ولما ذهب الحسن والشعبي والتخفي والزهري وحماد والثوري .

وذهب المالكية والشافعية وهودرواية عن أحمد إلى أنه إن سرق ثالثا قطعت يده اليسرى . فإن سرق رابعا قطعت رجله اليمنى ، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في

لقله تعالى : ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم ﴾ ^(١) وأول ما يقطع من السارق يده اليمنى ، لأن البطش بها أقوى فكانت البداية بها أدم ، ولأنها آلة السرقة ، فكانت العقوبة بقطعها أولى .

٤ - وانقصوا على أنه إن سرق ثالثا قطعت رجله اليسرى لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال في السارق : « إذا سرق السارق فاقطعوا يده ، فإن عاد فاقطعوا رجلاه » ^(٢) ولأنه في العلوية الموجهة قطع عضوين إنما يقطع يده ورجله ، ولا تقطع يده ، وحكي عن عطاء وربيعة أنه إن سرق ثالثا نقص يده اليسرى لقوله سبحانه وتعالى : ﴿ فاقطعوا أيديهما ﴾ ^(٣) ولأن اليد آلة السرقة والبطش فكانت العقوبة بقطعها أولى ، قال ابن قدامة - بعد أن ذكر هذا القول - (وهذا شذوذ يخالف قول جماعة فقهاء الأمصار من أهل الفقه والأثر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم .

٥ - واختلف الفقهاء فيها إذا سرق ثالثا بعد قطع

(١) سورة المائدة / ٣٨

(٢) حديث أبي هريرة : « إذا سرق السارق فاقطعوا يده ، أخرجه البخاري (١٨٦/٣) - ط دار الحديث - وأعله شمس الحق العظيم أبياسي في تعليقه عليه بضمف أحمد رواه ، ولكن له شاهد من حديث جابر بن عبد الله ، أخرجه أبو داود (٥٦٥/٤) - ٥٦٦ - بتحقيق عزت محمد دغلس .

(٣) سورة المائدة / ٣٨

د - دية الرجل :

٧ - اتفق الفقهاء على أن في قطع الرجلين دية كاملة، وفي قطع إحداهما نصف الدية، وفي قطع أصبع الرجل عُشر الدية، وفي أَمْلَئْتَهَا نِثْثُ العُشْرِ إِلَّا الْإِبْهَامَ فَتَمِ اسْمُهَا نِصْفُ العُشْرِ إِنْ نِيسَ فِيهِ إِلَّا أَمْلَئْتَانِ لِحَبِثَ عَمْرَوَيْنِ حَزَمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ لَهُ فِي كِتَابِهِ : «وَفِي الرَّجُلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَةِ» .^(١)

قال ابن عبد البر: كتاب عمرو بن حزم معروف عند الفقهاء وموافقه متفق عليه عند العلماء، إلا قليلا.

وانقصوا أيضا على أن قطع لرجل يوجب نصف الدية إذا كان من الكميين أو من أصول الأصابع الخمسة، واختلوا فيها إذا قطعت من لساق أو من الركبة أو من الفخذ أو من الورك. فذهب الجمهور (المالكية، والحنابلة وبعض الشافعية وهو رواية عن أبي يوسف) إلى أن قطع الرجل من هذه الأماكن لا يزيد من الدية، لأن أنسر رجل سم لهذه الجراحة إلى أصل الفخذ، فلا يراد عني تقدير الشرع، ولأن الساق أو الفخذ ليس لها أرض مقدر شرعا، فيكون تبعاً لما له أرض مقدر وهي القدم.

الشارق : وإن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله، ثم إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله .^(٢) ولأشبه فعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما : وإني هذا ذهب قتادة وأبو ثور، وإني المندس، وتقطع رجل السارق من المفصل بين الساق والقدم .

ج - قاطع الطريق :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن قاطع الطريق إذا أخذ المال ولم يقتل، وكان المال الذي أخذه بمقدار ما تقطع به يد السارق، فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى، لقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾^(٣) وبهذا تتحقق المخالفة المذكورة في الآية، وهي أرقى به في إمكان مشبه.

وذهب المالكية إلى أن الإمام غير، فيحكم بين القتل والمصلب والقطع والنفى، سواء قتل واحد المائتين، ثم قتل فقط، أو أخذ المائتين فقط، ثم خُوف دون أن يقتل أو يأخذ المائتين^(٤) والتفصيل في مصطلح : (حرابة)

١ - المقيد ص ٣١٨، والمجموع ذيل خلاصة ١٩٢/١٨.

٢ - بحواله الإجماع ٢٩١/١٢.

٣ - حلت عمر بن حزم : «في الرجل الواحد نصف الدية».

أخرجه الترمذي (٥٥١/٨) - «المكف بالمجذبة».

(١) الحديث تقدم في ج - د.

(٢) سورة المائدة ٣٣.

(٣) ص ٩٣، ح ٩٣/١٧، وروضة نظائر ١٠١/١٦٦ - والقوانين.

وذهب الحنفية والثنية إلى وجوب حكومة
عدل في ذلك زيادة على نصف الدية الواجب
في القدم.^(١)
والتفصيل في مصطلح: (دية، وحكومة
عدل).

رجم

التعريف :

١ - الرجم في اللغة: الرمي بالحجارة.
ويطلق على معان أخرى منها: القتل.
ومنها: القذف بالغيب أو بالنظر
ومنها: السمع، والطرد، والشتيم
والمحارن.^(٢) وفي الاصطلاح هو رجم الزاني
المحصن بالحجارة حتى الموت.^(٣)

الحكم التكليفي :

٢ - قال ابن قدامة: لا خلاف بين الفقهاء في
وجوب الرجم على الزاني المحصن رجلاً كان أو
مرأة.

وقد ثبت الرجم عن رسول الله ﷺ بقوله
وتعلمه، في أجود شبه التواتر. وهذا قول عامة
أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.
قال ابن قدامة: لا أعلم فيه مخالفاً إلا
الحواشي، فإنهم قالوا: الجحد للمكر والشيب لقول



(١) البدائع ٣٦١/٥، ٣٦٢، ونسب احسان للزبيدي
١٤٣/٦، والقوانين الفقهية ص ٣٥٦، حواشي الإكليل
٢٦٨/٢، ومعجم المختار ١٦٠/٤، وكفى لاش قداسة
٣٨٨/٨، وحاشية ابن عابدين ٣٦٩/٨

(٢) البدائع ١١٨/٤، حواشي الإكليل ١١٦/١، والقوانين
الفقهية ص ٥٨، والنسب لاش قداسة ٥٧٧/١، وروضة
نظام ٢٨٢/١

(٣) تاج العروس، ولسان العرب، مادة: (رجم)
٢: القوانين الفقهية لاش جري ص ٢٢٢

الله تعالى: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة﴾ (١)
والنفسيل في باب الزنى.

من يحد بالرجم :

٣ - تختص عقوبة الرجم بالزاني المكلف المحصن:

والمحصن: كل مكلف حر مختار ملتزم بأحكام الشرع، وطىء أو وطئت حال التكامل في نكاح صحيح، وإن كان ذمياً عند الجمهور خلافاً للشافعية، أو مرتداً، لالتزامهما أحكام الشرع.
وانظر: (إحصان).

أما غير المكلف فلا يرجم، لأن فعله لا يوصف بتحریم، كما لا يرجم غير الملتزم كالحرابي. (٢)

وينظر التفصيل في: (زنى).

كيفية الرجم :

٤ - إذا كان المرحوم رجلاً أقيم عليه حد الرجم، وهو قائم ولم يوثق، ولم يحضره، حوا، ثبت زناه بينة أو إقرار، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.

أما المرأة فيحضر لها عند الرجم إلى صدرها

(١) سورة النور/ ٢

(٢) المغني ٨/ ١٦٦، وشرح الزرقاني ٧٥/ ٨، وليس المطلب

١١٨/ ٤، وابن عابدين ١١٨/ ٢

إن ثبت زناها بينة، لئلا تكشف عورتها. (٣)
وقال أحمد في رواية: لا يحضر لها، كالرجل.
ويخرج من يستحق الرجم إلى أرض قضاء، ويشتد به بالرجم الشهود إذا ثبت زناه بشهادة، تدعى عند الجمهور ووجوباً عند الحنفية. ويحضر الإمام عند الرجم كما يحضر جمع من الرجال المسلمين، ويرجم بحجارة معتدلة. والتفصيل في مصطلح: (زنى).

الجمع بين الرجم، والجلد:

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجمع على الزاني المحصن بين الرجم والجلد، وقال أحمد ابن حنبل في إحدى روايتين عنه: إنه يجلد ثم يرجم. (٤) (ر: جلد)

تكفيان المرحوم والصلاة عليه :

٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أن المرحوم يكفى، ويصلى عليه لقوله ﷺ في ماعز: «اصنعوا به ما تصنعون بسوناكم»، (٥) وأنه ﷺ صلى على القنادية. (٦) والتفصيل في (صلاة الجنائز).

(١) أمسى المطلب ١/ ١٣٣، وابن عابدين ١٤٧/ ٢، والمغني ١٥٨/ ٨

(٢) المصادر السابقة

(٣) حديث: «اصنعوا به ما تصنعون بسوناكم»، أخرجه ابن أبي شيبة (٤/ ٢٤١، ط السداد السلفية بصح)، من حديث بريدة، وأعله ابن حجر في اللؤلؤة (٦/ ٩٧، ط الفحالة) بأحد روايته

(٤) حديث: «لم يصلى على القنادية»، أخرجه مسلم

(٥/ ٢) ١٢٣٢، ط الغني، من حديث بريدة

ولأن امرأة زنت في أيام عمرو رضي الله عنه

فهم عمر برجمها وهي حامل، فقال له معاذ: إن كان لك سبيل عليها فليس لك سبيل على حملها، فلم يبرجها، ولأن في إقامة الحد عليها في حال حملها إتلافًا لمعصوم، ولا سبيل إليه^(١) والضعيف في مصطلح: (حدود).



رجم الحامل:

٧- لا يقام حد الرجم على الحامل حتى تضع ويستغني عنها وليدها، سواء كان الحمل من زنا أم غيره. قال ابن قدامة: لا نعلم في ذلك خلافاً.

قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن الحامل لا ترحم حتى تضع، لأن والنبي ﷺ أتت إليه امرأة من غامد فقالت: يا رسول الله إنني قد زنت فطهرني، وأنه ودها، فلما كان الغد قالت: يا رسول الله لم تردني لعنك أن تردني كما رددت ما عجزا فواته إنني لحبلى، قال: أما لا فذهبي حتى تلدي، فلما ولدت أنه بالصبي في خرقه، قالت: هذا قد رسلته، قال: ذهبي فأرضعيه حتى ينطميه، فلما نطمته أنه بالصبي في يده كسرة عسز فقالت: هذا يابني الله قد نطمته وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمرها فحفر لها إلى صدرها وأمر الناس فبرجوها، فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها فتضيق الدم على وجه خالد فسبها فسمع نبي الله ﷺ منه إياها فقال: مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت نوبة لو تابها صاحب مكس لغفر له ثم أمرها فصلى عليها ودفنته^(٢).

(١) حديث العمدية... أخرجه مسلم (١٤٢٣/٣) - ١٣٢٤

(٢) المصدر السابق.

- ط الحلي.

ورجع عوده على نفسه، أي رجع في الطريق
الذي جاء منه، ورجع عن الشيء مرة، ورجع
إليه: أنبل. ^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى
النفوي ^(٢)

رجوع

التعريف :

١ - الرجوع في اللغة : الانصراف، يقال : رجع
يرجع رجعا ورجوعا ورجعي ومرجعا : إذ
انصرف، ورجعه : رده، والرجعة : مراجعة
الرجل لعله . ورجع من سفره، وعن الأمر يرجع
رجعا ورجوعا، قال ابن السكيت : هو ينقص
المذهب، ويتعدى بنفسه في اللغة القصص،
وبها جاء القرآن قال تعالى : ﴿فإن رجعت الله
...﴾ ^(١) وهذا يدل تعذبه بالآله، ورجعت
الكلام وغيره : رددته، ورجع في الشيء : عاد
فيه، ومن هنا قيل : رجع في هبة إذا أعادها إلى
ملكه. ^(٢)

وفي النكليات : الرجوع : العود إلى مكان
عليه مكانا أو صفة، أو حالا، يقال : رجع إلى
مكانه، وإلى حالة الفقر أو الغنى . ورجع إلى
الصحة أو المرض، أو غيره من الصفات،

(١) سورة التوبة / ٨٣

(٢) لسان العرب والمصباح طبر وغفار الصحاح

الألفاظ ذات الصلة .

أ - الرد :

٢ - الرد صرف الشيء ورجعه، ورد عليه
الشيء إذا لم يقبله، وكذا إذا خطأه، ورددت
إليه جوابه، أي رجعت وأرسلت، ومنه : ردت
عليه المديونة، ورددت إلى فلان : رجعت إليه
مرة بعد أخرى، وتراد القول بالبيع : ردوه. ^(٣)

والفقهاء أحيانا يستعملون الرد والرجوع
بمعنى واحد. قال المحلى في شرح المنهاج : لكن
من المستعير والمعبررد العارية متى شاء، ورد
المعبر بمعنى رجوعه. ^(٤) ويقول الفقهاء في
الرحمة : يكون الرجوع في الرحمة بالقول
كرجعت في وصيتي، أو أبطلتها ونحوه
كرددتها. ^(٥)

(١) النكليات للنفري ١٢ / ٣٩٠

(٢) السامع ١٦ / ١٢٧، ٢٨٣، ٦١ / ٦٧، ٣٧٨، ولسان العرب
الإكليل ٦ / ٩١، ٦٧٠، والنفوي ٦ / ٢٩٣، يشرح
منه الإزادات ١٢ / ٤٢٥

(٣) لسان العرب والمصباح الكبير.

(٤) النفوي وصبر، ٤ / ٢٩، ٣٦

(٥) شرح منبه الإزادات ١٢ / ٤٢٥

وهو ضد الإبرام، يقال: نقضت البناء والحبل والعقد، وفي حديث صوم التطوع: «فناقضني ونافضته»، (١) أي ينقض قولي وأنقض قوله، وأراد به المراجعة والمراعاة. (٢)
ويقول الفقهاء: يحصل الرجوع عن الوصية بالقول كتقضي الوصية. (٣)

وقد يختص الرجوع بمن يصدر منه التصرف كالرجوع في الهبة والوصية، والرجوع عن الإنفاق والشهادة، ويستعمل الرد فيمن صدر التصرف لصالحه كرد المستعير للعارية، ورد الموصى له الوصية، أو من طرف ثالث كرد القاضي الشهادة.

ب - الفسخ :

٣ - الفسخ : التقض، يقال فسخ الشيء يفسخه فسخاً فانفسخ: أي نقضه فانتقض، وفسخ رابه: فد، ويقال: فسخت البيع والنيكاح فانفسخ، أي نقضته فانتقض، وفسخت العقد فسخاً رفعت، وفسخت الشيء فرقته. (١)

والفقهاء يستعملون الفسخ بمعنى الرجوع، قال الكاساني: الرجوع: فسخ العقد بعد تمامه. (٢)
وفي المشور للزركشي: الفسخ لفظ ألفه الفقهاء، ومعناه رد الشيء واسترداد مقابله. (٣)

ج - التقضي :

٤ - التقضي : إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء، والتقضي: انتثار العقد من البناء والحبل والعقد،

(١) لسان العرب والصباح الخير.

(٢) اللسان ١٢٨/٢

(٣) المختار ٤٢/٣

الحكم التكليفي :

٥ - الرجوع من التصرفات التي تختلف أحكامها باختلاف موضوعها، ولذلك بعثي الرجوع الأحكام التكليفية.

فقد يكون واجبا كالرجوع إلى الكتاب والسنة عند التضارب، وكرجوع المرتد إلى الإسلام، ورجوع البغلة إلى طاعة الإمام. (١)
وقد يكون مستحبا كاستحباب تمجيل رجوع المسافر إلى أهله بعد قضاء حاجته. (٢)
وكرجوع الثبايعين بالتراضي بعد تمام العقد، وهو مابى بالإتالة (٣) لقوله ﷺ: «من أقال

(١) في حديث صوم التطوع: «فناقضني ونافضته».

أوده ابن الأثير في المعجم (٥/ ١٠٧) - ط الحلي.

(٢) لسان العرب والصباح الخير والقرينات للراغب الأزهلي.

(٣) الباقع ٣٩٤/٧، ومضى المحتاج ٧١/٣

(٤) مختصر شمس الدين كسر ٤٠٨/١، وجواهر الإكمال

٢٧٨/٢، وشرح منتهى الإرادات ٢٨٢/٣

(٥) الفصولي ٣٦٧/١

(٦) شرح منتهى الإرادات

ما يتعلق بالرجوع من أحكام.

أسباب الرجوع :

١ - الرجوع قد يكون في التصريحات القولية

كالتفويض ، والإقرار ، والشهادة ، والوصية ،

وأخيه ، والكتابة وغير ذلك

وقد يكون في الأفعال كرجوع من تجاوز

البيعات دون إحرام إلى البيعات لأحرم منه .

وكرجوع المسألة التي طرأ عليها موجب العدة

إلى مسكنها بعد ذلك .

وتختلف أسباب الرجوع في كل ذلك وتتعدد

لخلاف المواضيع والمسائل ، ويبان ذلك فيما

يلي :

أولاً : الرجوع في الأقوال والتصرفات .

١ - الرجوع في الحكم والقوى :

للرجوع في الحكم والقوى أسباب منها :

أ - خفاء الدليل :

٧ - الأصل في الحكم والقوى هو أن يكون

لرجوع فيه بما يأتي كتاب الله تعالى وسنة

رسوله بنية ، أو الإجماع ، وإلا فالنكاح

والاجتهاد إن لم يوجد نفس ظاهر ^(١) ودليل ذلك

قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ

تُحْكِمُ بِهِ الْأُمُورَ يَا أَرْثَ اللَّهُ ﴾ ^(٢) وقوله

(١) عصر مبين كثير ١/ ٢١٨ وأعلام الموقعين ٢/ ٧٧٩ .

١٨٠ ، ونفي ١٩ ، ٥٠ ، ٥٢٢ وفوائد لرحمت ٢/ ٣٩٥

(٢) سورة النساء ١٠٥

مسلماً أقامه الله عشرته يوم القيامة ، ^(١)

وقد يكون مباحاً وذلك كالرجوع في العفو

الجائز كالوصية ^(٢) .

وقد يكون حراماً كالرجوع في النكاح ، وقد

قال عمر رضي الله تعالى عنه : من ذهب هبة

على وجه صدقة فإنه لا يرجع فيها ^(٣) .

وكالرجوع عن دين الإسلام ، فمن كان مسلماً ،

أو كافراً وأسلم حرم عليه الرجوع عن دين

الإسلام لأنه يصبح بذلك مرتداً ^(٤) .

وقد يكون الرجوع مكروهاً كالرجوع في الحبة

عند الحنفية ، جاء في الاعتبار : يكره الرجوع في

أخيه ، لأنه من باب الخساسة والدعاء ، وقد قال

عليه الصلاة والسلام : « والعائد في هبة كأنكذب

بني » ثم يعود في قبضه ^(٥) . شبهه به حسابة

الفعل ودعاء الفاعل ^(٦) .

(١) حديث : من الإسلام أقامه الله عشرته يوم القيامة

أخرجه ابن ماجه (٢/ ٢٦١ ط الحلي) والمحامد (٩/ ٤٥٩) .

٢ دائرة المعارف العثمانية ١٥١ حديث أبي هريرة ، وصححه

الحاكم ودائرة الأذهمي

١١ : تدني ٣٧٨/٧

١٣ : المداهنة ٣٢١/٣ ، ونفي ٥/ ٦٨٤

(٤) المداهنة ٧/ ١٣٤

٥ حديث : « والعائد في هبة كأنكذب بني » ثم يعود في قبضه ،

أخرجه البخاري الفتح ٥/ ٢٢٥ ط الشافعية ، وسلم

(٦) ١٢٤١/٣ ط الحنفية من حديث عبد الله بن عباس ،

واللفظ العام

(٦) الاختيار متعليل المختار ٤/ ٥٩

للدليل، وقد تكون الفسدي كذلك، فإذا ظهر الحق ووجد السبل وجب الرجوع إليه.

ومن أمثلة ذلك أنه خفي على عمر رضي الله تعالى عنه دية الأصابع ففُضِيَ في الإهمام والتي نلبوا بحمض وعشرين حتى أخبر أن في كتاب آل عمر بن حرم أن رسول الله ﷺ نص فيها بعشر عشر فترك قوله ورجع إليه (١).

ب - استظهار المجتهد رأي مجتهد آخر:

٨ - الاختلاف بين المجتهدين في مسألة يوجب على أحدهما الرجوع إلى رأي من ظهر الحق في جانب، فقد عارض عمر أباً بكر رضي الله تعالى عنه في فقال مانعي الزكاة بعد وفاة رسول الله ﷺ، لأهم في نظر عمر رضي الله تعالى عنه شهدون أن لا إله إلا الله، وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحد وجباة على الله» (٢).

فقال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقاقلاً كانوا يؤذونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلهم

تعالى: «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً» (٣).

وقد بعث النبي ﷺ معاذ إلى اليمن وقال له: كيف تضي إذا عرض لك قضاء لا قال: أقضي بكتاب الله، قال: فإن لم تجد في كتاب الله؟ قال: بسنة رسول الله، قال: فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟ قال: اجتهد رأيي ولا أسمع، فغضب رسول الله ﷺ حينئذ وقال: الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله (٤).

ولكن لا بد من انقضاء قضاء القاضي إلا إذا تعالفت نص ظاهر من كتاب أو سنة أو خلاف إجماع، أو خلاف قياس حنبلي، كما يقول بعض الفقهاء (٥).

لكن قد يكون الحكم مخالفاً لنص ظاهري

(١) سورة النساء / ٥٩

(٢) حديث: بعث النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن وأمره أبو بكرة (١٨/١٩ - ١٩/١٩ - لم يفتح بحث حيددهما) واستوفى

(٣) ط الحلي، واللفظ أي دعوى، وقال الترمذي: وهذا حديث لا يضره إلا امر هذا الوجه، وليس إسناده عدي متصل.

(٤) الآية تنع ١٤/١٤، وشيعة سامع فتح المحلى ٧/٧٠، ومضى المحتاج ١/٣٩٦، ولغني ٩/٥٦، والأحكام

للإمامي ١/٢٠٣

(٥) إعلام السمع ٢/ ٢٢٠ - ٢٧١، والمص ٩/ ١٤٢، ٥١ وصحت: دعاء عمر في دية الأصابع ورجوعه عن رأيه أخرجوه الإبهني ١/ ٩٣، ط دار الفوائد العلمية.

(٦) حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» أخرجوه البخاري الفتح ٣/ ٢١٢، ط الشريعة، ومسلم (١/ ٥١ - ٥٢، ط المحلى).

عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ فِي السِّيَرَةِ: حَدَّثَتْ عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ، أَنَّهُمْ ذَكَرُوا: أَنَّ أَخْبَابَ ابْنِ عَبَّاسٍ بَنِ الْجَمُوحِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ هَذَا الْقُرْآنَ، أَمْزَلًا أَنْزَلَهُ اللَّهُ لَيْسَ ثَنَانٌ تَضُمُّهُ، وَلَا تَأْخُرُ عَنْهُ، أَمْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَيْكِدَةُ، قَالَ بَلْ هُوَ الرَّأْيُ وَالْحَرْبُ وَالْمَيْكِدَةُ؟ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: فَإِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَنْزِلٍ، وَلَنْ يَنْفُضَ بِالنَّاسِ حَتَّى زَائِمٍ لَدُنِي مَاءٌ مِنَ الْقَوْمِ، فَتَنْزِلُهُ، ثُمَّ يَقُورُ عَمَّا وَرَاءَهُ، مِنَ الْقَنْبِ، ثُمَّ يَنْبِي عَلَيْهِ حَوْضًا فَيَمْلُؤُهُ مَاءً، ثُمَّ يَمُتِلِقُ الْقَوْمَ، فَشَرِبَ وَلَا يَشْرَبُونَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَقَدْ أَشْرَفْتُ بِالرَّأْيِ، فَتَبَيَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ النَّاسِ، فَسَارَ حَتَّى إِذَا زَائِمٍ لَدُنِي مَاءٌ مِنَ الْقَوْمِ نَزَلَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِالْقَلْبِ فَغُورَتْ، وَبَنَى حَوْضًا عَلَى الْقَلْبِ الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ، فَجَنَى مَاءً، ثُمَّ قَذَفُوا فِيهِ الْآيَةَ.

وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ الْأَزْوَادِ الَّذِي رَوَاهُ مُسْلِمٌ حِينَ نَفَعَتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ حَتَّى هَمَّ النَّبِيُّ ﷺ بِنَحْرِ بَعْضِ حُدُودِهِمْ، فَأَشَارَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ نَعَالِي عَنْهُ أَنْ يَجْمَعَ مَائِي مِنْ أَزْوَادِ الْقَوْمِ فَيَدْعُو عَلَيْهَا فَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ حَتَّى مَلَأَ الْقَوْمَ أَزْوَادَهُمْ. (١) قَالَ أَعْلَمَاءُ: لَا خِلَافَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي أُمُورِ النَّبَا وَيَرْجِعَ إِلَى

عَنْ مَعْنَى مَعْنَى، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ رَأَيْتَ اللَّهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ لِقِتَالِ عَمْرٍو أَنَّهُ الْخَيْرُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ وَالْأَبِيُّ فِي شَرْحِهِمَا لِلْحَدِيثِ: هَذَا يَدُلُّ عَلَى اجْتِهَادِ الْأَمَّةِ فِي التَّوَزُّلِ وَرَدِّهَا إِلَى الْأَصُولِ، وَمُتَابَعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهَا، وَرَجُوعُ مَنْ ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ إِلَى قَوْلِ صَاحِبِهِ. (٢)

ج - انقضاء المصلحة :

٩ - قَدْ يَكُونُ الرَّجُوعُ مِنْ أَجْلِ الْمَصْلَحَةِ، (٣) وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ مَنْزِلًا لِلْحَرْبِ فِي بَدْرٍ فَقِيلَ لَهُ: إِنْ كَانَ يُوحِي فَنَسْعَا وَمُضَاعَةً، وَإِنْ كَانَ يَأْجِزُهُادَ وَرَأْيٍ فَهُوَ مَنْزِلٌ مَكِيدَةٌ، فَقَالَ ﷺ: بَلْ يَأْجِزُهُادَ وَرَأْيٍ، فَشَرِبَ عَلَيْهِ يَمَكِيدَانِ أَحَدُهُمَا مَصْلَحَةُ الْمُسْلِمِينَ فَفَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ وَرَجَعَ إِلَى رَأْيِ أَخْبَابِ مَنْ الْمُنْزَلِ. (٤)

(١) صحيح مسلم شرح النووي ٢٦٠/١، ٢٦١، والأبواب ١٠٩/١.

(٢) المنهاج ٣٥٦/٢، صحيح مسلم شرح الأبي ١١٤/١، ١٢٥، وشرح النووي ٢٦٥/١، ٢٦١، وخمسة تفسير بن كثير ٩١/٢، وأحكام الأئمة ١٢٩/٤، ١٣٠ ط المكتب الإسلامي.

(٣) حديث الخبب بن الحسن أوردته ابن هشام في السيرة ١٦٠/١، ط الحلبي، ملاحظ عن ابن إسحاق، وفيه جهالة الواسطة بين ابن إسحاق وأخباره، ورواه الحاكم في المستدرک ٢٦٦/٤، ٢٦٧ ط دائرة المعارف العثمانية وقال الذهبي: «حديث منكر».

(٤) حديث عمر في جمع الأزواد، أخرجه مسلم ٥٦/١، ٥٧ ط الحلبي.

الاجتهاد الأول من إعادته ، فإن الاجتهاد قد يتغير ، ولا يكون الاجتهاد الأول مائتاً من العمل بالثاني إذا ظهر أنه الحق ، فإن الحق أولى بالابتدأ ، لأنه قديم سابق على الباطل . فإن كان الاجتهاد الأول قد سبق لثاني ، والثاني هو الحق فهو أسبق من الاجتهاد الأول ، لأنه قديم سابق على ماسواه ، ولا يبطله وقوع الاجتهاد لأول على خلافه ، بل الرجوع إليه أولى من التباي على الاجتهاد الأول .^(١)

رأي غيره في ذلك ، كما فصل في تلخيص التحق ، والمتروك بغير ، ومصلحة أهل الأحزاب . وكذلك فعل النبي ﷺ حين أرسل أبا هريرة رضي الله عنه بتعليه وقال له : ومن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بقلبه فيشره بالجنة فقال له عمر رضي الله عنه : لا تفعل فإني أخشى أن يتكلم الناس عليها ، فدخلهم يعملون . فقال رسول الله ﷺ : فدخلهم .^(٢)

١١ - على أن تغير الاجتهاد وإن كان بوجوب الرجوع إلى ما تغير إليه اجتهاده لكن ذلك لا يبطل الاجتهاد الأول إذا صدر به حكم . وهذا في الحوادث التي هي محل الاجتهاد ، قال جمهور الفقهاء : المجتهد إذا قضى في حادثة برأيه - وهي محل الاجتهاد - ثم رجع إليه ثانياً فتحول رأيه بعمل بالرأي الثاني ، ولا يوجب هذا نقض الحكم بالرأي الأول ، لأن القضاء بالرأي الأول قضاء مجمع على جوازه لاتفاق أهل الاجتهاد على أن للقاضي أن يقضي في محل الاجتهاد بما يؤدي إليه اجتهاده ، فكان هذا قضاء متفقاً على صحته ، ولا اتفاق على صحة هذا الرأي الثاني ، فلا يجوز نقض المجمع عليه بالمختلف فيه ، ولهذا لا يجوز لقاضي آخر أن يبطل هذا القضاء ، كذا هذا . وقد روي أن عمر

د - تغير اجتهاد القاضي :
١٠ - من أسباب الرجوع أيضاً تغير الاجتهاد ، فالمجتهد الذي يتغير اجتهاده إلى رأي يخالف رأيه الأول يجب عليه الرجوع عن اجتهاده الأول والعمل بما تغير إليه اجتهاده ، والأصل في ذلك كتاب عمر رضي الله تعالى عنه إلى أبي موسى الأشعري وقد جاء فيه : ولا يمنعك قضاء قضيت به اليوم فراجعت فيه وأبك وهديت فيه لرشدك أن تراجع فيه الحق ، فإن الحق قديم ولا يبطله شيء ، ومراجعة الحق غير من التباي في الباطل .

قال ابن القيم : يريد أنك إذا اجتهدت في حكومة ثم وقعت لك مرة أخرى فلا يمنعك

(١) حديث . ومن لقيت وراء هذا الحائط يشهد ... ، أخرجه مسلم (١/٦٠ ط الحلي) .

(٢) إعلام الموقعين ١/١١٠ ، ٢٣٢/١

يكسح أو فحسه له بنفسه . قال ابن راتبه
الشفعي . والشهور جواز الرجوع وهو
الصواب ، لأنه رجوع إلى الصواب .

لكن ابن عبد الحكم ذكر أن الخلاف إنما هو
إذا حكم بذلك وهو يراه باجتهاده ، أما إذا قضى
بذلك جاهلاً أو نامياً أو جاهلاً ولا ينبغي
احلاف أنه يجب عليه الرجوع عنه إلى ما رأى
إذا ثبت له خطأ

وما ذهب إليه بعض المالكية قال به أبو نؤير
وداود استندوا إلى ما جاء في كتاب عمر بن أبي
موسى الأشعري رضي الله عنهما ^(١)

هـ - تغير اجتهاد المفتي .

١٢ - من أسباب الرجوع كذلك تغير اجتهاد
الفتي ، فإذا أفتى المجتهد برأي ثم تغير اجتهاده
وحب عليه الرجوع عن رأيه الأول والإفتاء بما
أداه إليه اجتهاده ثانياً .

وقد كان لأئمة المذاهب أقوال رجعوا عنها لما
تغير اجتهادهم وصارت فهم أقوال أخرى هي
التي تغير إليها اجتهادهم . ففي حاشية ابن
عاسدين أن ما حقيقه رجوع عن القول بأن
ابصدقة أفضل من حج التطوع لا حج وعرف
مشفته ^(٢)

رضي الله تعالى عنه قضى في المشتركة بإسقاط
الإلحاد من الأصول ونورث الإلحادية لهم . ثم
شارك بين الفريقين بعد . ولما سئل قال : ذلك
على ما قضينا وهذا على ما قضينا ، فأخذ عمر
رضي الله عنه في كلا الاجتهادين بما ظهر له أنه
الحق ، ولم يمنع انقضاء الأول من الرجوع إلى
الثاني ، ولم ينقض الأول ما شرى . فجعل في أئمة
الإسلام بعده على هذين الأصلين ^(٣)

واختلف المالكية في جواز رجوع القاضي عما
قضى به إذا تغير اجتهاده .

قال ابن حبيب . أحسنه مطرّف وابن
المجاشر عن مالك وعن غيره من علماء المدينة
في القاضي يفتي بالقبض ثم يرى ما هو أحسن
منه فيرجع الرجوع عنه إلى ما رأى ، فذلك له
ما كان على ولايته التي فيها قضى بذلك القضاء
الذي يريد الرجوع عنه . وقال ابن عبد الحكم
ومحسنون وابن المجاشع : لا يجوز فسخه ،
وصومه ثمعة افتأخروا من قيام على حكمه غيره ،
ولأنه لو كان له نقض هذا الرأي الذي تكاد له
فسخ الثاني والثالث ولا ينف على حده . ولا ينق
أحد بما قضى له به بذلك ضرر شديد . وقيل .
إن كان القضاء بهال فسخه . وإن كان ثبوت

(١) سج احليل ١/١٩٥ ، وانظر بهاش مع الحلي ١/٧١ .

٥٢ . والمضي ١/٩٦

(٢) ابن عاسدين ١/١٩٧

(٣) البتاني ١/٥٧ ، والمضي ١/٥٦ ، وعلام سونين

١١١٠-١١١١ ، ١٢٧٢ ، والوسم ١/٢٤٦ ، والأحكام

للاملي ٢-٣

يقول السروي : إذا علمت حال القديم ووجدنا أصحابنا اتفقوا بالمسائل التي فيه حنا ذلك على أنه أداهم اجتهدهم إلى القديم لظهور ذلك وهم مجتهدون فأذا رأته ولا يلزم من ذلك نسبه إلى الشافعي ، ولم يعمل أحد من المتأخرين في هذه المسائل إنها مذهب الشافعي (١).

ويقول ابن القيم : أتباع الأئمة يقتون كثيرا بأقوالهم القديمة التي رجعوها عنها ، وهذا موجود في سائر الطوائف . فالحنفية يقتون بلزوم المتأخرات التي خرجها عن اليعين كالخج والصوم والصدقة ، وقد سكتوا هم عن أبي حنيفة لأنه جرح . من مونه بثلاثة أيام إلى التكفير ، واحتاطة بغني كثير منهم بوقوع خلاف السكران ، وقد صرح أحمد بالرجوع عنه إلى عدم الوقوع ، والشافعية يقتون بالقول القديم في مسألة التشريب ، ومتناه وقت المغرب ، ومسألة التواعد عن النجاسة في الماء الكثير ، وغير ذلك من المسائل ، ومن المعلوم أن القول الذي صرح بالرجوع عنه لم يبق مذهب له ، فإذا أفتى المفتي به مع صفة عن خلافه ترجح عنه لم يخرج من ذلك عن المذهب مذهب .

وقال ابن القيم : الصواب إذا ترجح - عند المنتسب إلى مذهب - قول غير قول إمامه بدليل راجح فلا بد أن يخرج عن قول أصول إمامه

وقد كان مالك أقوال ثم رجع عنها فقلها عنه ابن القاسم وغيره ، ونظر لأن ابن القاسم لازم مالكا كثيرا وكان لا يغيب عن مجلسه إلا لئلا يصد فاقوا : من قند مالكا قياسا بأخذ بالقول المرجوع إليه عند ابن القاسم ، لأنه يغلب على الظن أنه اراجع نصير مالك إليه آخر مع ذكره القول الأول (١).

كذلك كان للشافعي مذهبان أو قولان وهما القديم والجديد ، يقول السروي : صنف الشافعي في العراق كتابه القديم ، ويسمى كتاب الحجفة ، ويرويه عنه أربعة من جلة أصحابه وهم أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، والمزهراني ، والكواكبي ، ثم خرج إلى مصر وصنف كتابه الجديد كلها بمصر .

ثم يقول السروي : كل مسألة فيها قولان للشافعي قديم وجديد ، فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ، لأن القديم مرجع عنه ، ثم ذكر السروي بعض المسائل الستة والتي يفتي فيها بالقديم ، وقال إمام الحرمين : معتقدي أن الأقوال القديمة ليست من مذهب الشافعي حيث كانت ، لأنه جزم في الجديد بخلافها ، والرجوع عنه ليس مذهباً للمراجع .

١٣ - على أن أتباع الأئمة قد يقتون بالأقوال القديمة التي رجع عنها أئمة المذاهب لرجاحتها في نظرهم .

(١) البصرة ، دمشق ، نصح العلي (١) .

(١) المجموع ١/١٦٦ - ٢٦٦ - ١١٤ - ١١٣ ، تحقيق المصنف .

كالبيع والمقراض والقلم ، خلافا للمعاوضة غير المحضة ، كالخلع والمصالح عن دم العبد ، فلا يجوز الرجوع فيه ، وذلك كما يقول المالكية والشافعية ^(١) .

وعند الحنفية : لا يكون الساع أخى بعين ماله الذي وجده عند المفلس ، وإنما يكون مسوة الغرماء ، فيباع ويقسم ثمنه بالمخصص ، لأن ملك الساع قد زال عن المبيع وخرج من صفاته إلى ملك المشتري وضماته ، فسأوى باقي الغرماء في سبب الاستحقاق ، واستدلوا بقول النبي ﷺ : « يا رجل باع سلعة بعينها عند رجل وقد أفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فهي له ، وإن كان قبض من ثمنها شيئا فهو أسوة للغرماء » ^(٢) . وهذا إذا كان المشتري قد قبض المبيع بإذن الساع ، فإن كان قبضه بغير إذنه كان له حق الرجوع فيه ، وحلوا الحديث الذي استدل به الجمهور على القبض بغير إذن ^(٣) .
وفي الموضوع نصيحات كثيرة يرجع إليها في مصطلح (الفلاس من الموسوعة ج ٥ / ٣١٠) .

متنفس الإقالة رد الأمر إلى ما كان عليه ، ورجوع كل منها إلى ما كان له ^(٤) .
ويظهر تفصيل ذلك في (قائمة) .

٤ - الرجوع بسبب الإفلاس :

١٧ - الإفلاس من أسباب الرجوع ، ذلك أن حق الغرماء يتعلق بها المدين ، فإذا جبر عليه وكان قد اشترى ميثا وقبضه ولم يدفع ثمنه ووحد بعينه قاض ، فللبائع الرجوع في عين ماله ، ويكون حق به من سائر الغرماء ، ولا يسقط حقه بقبض المشتري للمبيع ، وذلك لحديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : « إذا ابتاع الرجل السلعة ثم أفلس وهي عنده بعينها فهو أخى بها من الغرماء » ^(١) وهذا عند الجمهور ، لملكية والشافعية والحنابلة - هذا مع مراعاة شروط الرجوع التي حددها الفقهاء ككون السلعة باقية في ملك المشتري ، ولم تتغير صورتها كالخطئة إذا طحنت ، ولم يتعلق بها حق كرم ، وأن يكون الرجوع في عين ماله في المعاوضات المحضة ،

(١) المدسومي ٢/٣٨٢ ، ٢٨٢ ، والمواق بهش المطالب ٥/٥٠ ، والمهذب ١/٣٢٩ ، وفي المحضاج ٢/١٥٨ ، وكشاف القناع ٢/٤٦٥ ، والمغني ٤/٥٨١ .

(٢) حديث : « يا رجل باع سلعة بعينها عند رجل ، وقد أفلس ... » أخرجه ابن ماجه (٦/٧٩٠ - ط الخفي) من حديث أبي هريرة ، وأصله في البخاري ، الفتح ٥/٦٢ - ط المظنية ، ومسلم ٢/١٩٩٣ - ط الخفي .

(٣) قيد نوع ٥/٢٥٢ ، وابن عابدين ٥/٩٦ ، وفتاوى بهش ٨/٢٠٩ - ٢١٠ - ط دار إحياء التراث .

(١) المسألة ٣/٥١ ، والمدسومي ٢/١٥٦ ، ومنع الخليل ١/٧٠٥ ، والمهذب ١/٥٠٩ ، وشرح منتهى الإشارات ٢/١٩٤ - ١٩٣ .

(٢) حديث : « إذا ابتاع المرء السلعة ثم أفلس وهي عنده ، لم يجرعه لبيها » (١/٤٥ - ط دائرة المعارف العثمانية) من حديث أبي هريرة وأحمد له في مسند (٢/١١٩٣ - ١١٩٤ - ط الخفي) .

الغرماء^(١) ولأن الملك انتقل عن المفلس إلى الورثة فأشبه ما لو باعه^(٢) وينظر تفصيل ذلك في مصطلح : (تركة).

٦ - الرجوع بسبب الاستحقاق :

١٩ - الاستحقاق - بمعنى الأعم - ظهور كون الشيء حقا واجبا للمفلس، والاستحقاق يرد في الغصب والسرق، فالمقصود منه والمسروق منه يثبت لها حق الرجوع على الغاصب والسارق ويجب على الغاصب والسارق رد المقتصوب والمسروق لربه، فنقول النبي ﷺ : «على اليد ما أخذت حتى تؤدى»^(٣).

وشمل كذلك استحقاق المبيع على المشتري، أو الموهوب على المتهب، فثبتت فساد العقد في الأصح عند الشافعية والحنابلة، ويشترط نقض العقد على الإجازة عند الحنفية والمالكية، ويثبت للمشتري في الجملة حق

(١) حديث : «أبى رجل باع متاعا فأنس الذي ابتاعه منه ولم يظهر النبي باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به، وإن مات الذي ابتاعه ففسد الخاق فيه أسوة للغرماء» أخرجه مالك في الموطأ (٣/١٧٨) ط الحلي من حديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مرسلًا.

(٢) البهيمه ٥/٢٥٦، ومنع المجلد ٣/١٢٨، والمذهب ٣٣٤/١، وشرح مشي الإردات ٢/٢٨٠.

(٣) حديث : «على اليد ما أخذت حتى تؤدى» أخرجه الترمذي (٣/٥٥٧) ط الحلي، من حديث الحسن بن سبرة، وأعله ابن حبان بن حبان : «الحسن يختلف سبعة من سبرة» كذا في التلخيص الحبير (٣/٥٣) ط شركة الطباعة الفنية.

٥ - الرجوع بسبب الموت :

١٨ - من مات وعليه ديون تعلقت الديون بهاله، وإذا مات مفلسا قبل تأدية ثمن ما اشتراه وقبضه ووجد البائع عين ماله في التركة، فقال الشافعية : يكون البائع بالخيار بين أن يضرب مع الغرماء بالثمن، وبين أن يفسخ ويرجع في عين ماله، فنقول النبي ﷺ : «أبى رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه»^(١) فإن كانت التركة بقي بالدين ففيه وجهان : أحدهما : وهو قول أبي سعيد الأصبغاني له أن يرجع في عين ماله للحديث السابق، والثاني لا يجوز أن يرجع في عين ماله، وهو المذهب. لأن المال يفي بالدين فلم يجر الرجوع في المبيع كالحي المنيء.

وعند الحنفية والمالكية والحنابلة ليس للبائع الرجوع في عين ماله، بل يكون أسوة الغرماء لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي ﷺ قال : «أبى رجل باع متاعا فأنس الذي ابتاعه منه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو أحق به، وإن مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع فيه أسوة

(١) حديث : «أبى رجل مات فأنس، فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه» أخرجه ابن ماجه (٢/٧٩٠) ط الحلي، من حديث أبي هريرة، وأعله ابن حجر وجهان السراوي عن أبي هريرة، كذا في التلخيص (٣/٣٨) ط شركة الطباعة الفنية.

دين غيره دون إذنه فلا يحق له الرجوع بما أدى، لأن الكفالة بغير أمر المدين تبرع بقضاء دين الغير فلا يشمل الرجوع.^(١)

أما عند المائكية فإنه ثبت له حق الرجوع لصحة الضمان والأداء دون إذن المدين، وهذا إذا ضمن أو أدى على سبيل الرق بالمدين، أما إن كان الخمرض إضراره يسوء طلبه وجب له الحدوة بينهما فلا رجوع له على المدين، وإني يرجع على رب الدين الذي أداه له.^(٢)

وقصل الشافعية فقالوا: إن انتفى الإذن في الأداء والضمان فلا رجوع له، لأنه متبرع في هذه الحالة، ولأنه لو كان له رجوع لما صلى النبي ﷺ على الميت بصلان أبي قتادة.^(٣) وإن أذن المدين في الضمان فقط وسكت عن الأداء رجع في الأصح لأنه أذن في سبب الأداء، والثاني: لا يرجع لاستثناء الإذن في الأداء.

٢١ - ويستثنى من أحقية الرجوع - إذا وجد

الرجوع بالثمن على البائع على تفصيل بين ما إذا كان ثبوت الاستحقاق بالبيئة أو بالإقرار.^(١) وتفصيل ذلك في مصطلح: (استحقاق).

٢ - للرجوع بسبب الأداء وجود الإذن:

٢٠ - أداء المدين بإذن المدين في الأداء أو في الضمان من أسباب الرجوع على المدين، فمن أذن لغيره بصلان ما عليه من دين أو أذن له بأدائه فأداه قاصدا الرجوع به ثبت له حق الرجوع على المدين، وهذا بانفاق بين المذاهب، مع مراعاة توافر شروط صحة الضمان المعتبرة في كل مذهب، ككون الضامن أهلا للتبرع، وككون الدين ثابتا عند الضمان، وكونه معلوما عند من لا يميز ضمان المجهول، وكان يضيف المضمون الضمان إلى نفسه بأن يقول: ضمن عني. كما يقول الحنفية، وغير ذلك من الشروط والاستثناءات.

لكن الفقهاء يختلفون في ثبوت حق الرجوع وعدمه عند ضمان الدين وأدائه دون إذن المدين في الضمان أو في الأداء. فعند الحنفية من أدى

(١) البدائع ١٣/١٤، وفتح القير ٢٠٢/٤ - ٢٠٤ ط حار إجماع الترمذ

(٢) المدسوقي مع الشرح الكبير ٢/٣٣٤ - ٣٣٦

(٣) من عثمان بن عبيدة بن مرث قال: سمعت عبيدة بن أبي قتادة يحدث عن أبيه أن النبي ﷺ لم ير رجلا يصلي عليه. فقال النبي ﷺ: «صلى على صاحبكم لما كان عليه» فقال أبو قتادة: «هو علي بن أبي طالب رسول الله ﷺ» وبالرفاء: كان بالرفاء يصلي عليه - أخرجه الترمذي (٣/٣٧٢ - ط الخليلي) من حديث أبي قتادة، وقال: حديث حسن صحيح.

(١) ابن عابدين ١١٨/٥ - ١١٩، والبدائع ٨٣/٧ - ١٤٨، والفتاوى الهندية ٣/١٦٥، ومنع الجليل ٢/٥١٥ - ٥٢٣، والسنوني ٣/٤٩٦، والمخطوب ٢/٢٩٦، وفيه المحتاج ٢/٢٧٦ رابعا، وأشباه المسيرقي ٢٣٩، وشرح منتهى الإزلة ٣/٣٧٤ - ٤٠١، والمواعيد لابن رجب ١١٩ - ٢٨٣ وأشباه ابن نجيم ٢٦٤

قضاء علي وأبي قتادة فكان تبرعا، لغرض برأيه
ذمة الدين المتوفى ليصلي عليه النبي ﷺ .
والكلام فيمن نوى الرجوع لا فيمن تبرع .

هكذا جاء في كشف القناع وشرح منتهى
الإرادات، لكن ابن قدامة ذكر رواية في أنه لو
ضمن بغير إذن ونفى بغير إذن أيضا فإنه لا
يرجع بشيء ولو نوى الرجوع، بذليل حديث
علي وأبي قتادة فإنهما لو كانا يستحقان الرجوع
على آية صار الدين لها فكانت ذمة الميت
مشغولة بدينها كاشتغالها بدين المضمون عنه،
ولم يصل عليه النبي ﷺ، لأنه تبرع بفلس
فأشبه ما لو علف دوابه بغير أمره .

وقال الحنابلة أيضا: إن قضى الدين ولم ينو
رجوعا ولا تبرعا بل ذهب عن قصده الرجوع
وعلمه لم يرجع كالشبرع لعدم قصده
الرجوع. (١)

٢٢ - هذا بالنسبة لدين الأدي، أما دين الله
تعالى كالزكاة والكنافة فإن من أدى زكاة غيره
دون إلفه فلا يجزي، ما أداه عن الزكاة لاشتراط
النية فيها وهذا باتفاق، ولا وجع له بها أدى،
إلا أن الزكاة إن أخرجها أحد بغير علم من هي
عليه، أو غير إلفه في ذلك، فإن كان غير الإمام
فمقتضى قول أصحابنا في الأصحية بذبحها

الإذن في الضمان - ما إذا ثبت الضمان بينة وهو
منكره كان ادعى على زيد وغائب الغاء وإن
كلا منهما ضمن ماعلى الآخر بلفظه، فأنكر زيد
فأنام المدعي بينة وغرمه، لم يرجع زيد على
الغائب بالضعف، لكنونه مكذبا بالينة، فهو
مظلوم بزعمه، فلا يرجع على غير طاقته، وكذا
لو قال الضامن بالإذن: لله علي أن أؤدي دين
فلان ولا أرجع به، فإنه إذا أدى لا يرجع .

وإن أذن المدين في الأداء وانفس الإذن في
الضمان فضمن بغير إذن وأدى بالإذن، فلا
رجوع له في الأصح، لأن وجوب الأداء بسبب
الضمان ولم يأذن فيه، ومقابل الأصح: يرجع،
لأنه أسقط الدين عن الأصل بلفظه .

ومستثنى من ذلك ما لو أدى وشرط الرجوع
فإنه يرجع. (٢)

أما الحنابلة فقد بنوا ثبوت الحق في الرجوع
وعدمه على النية. قالوا: إن قضى الضامن
الدين ولم ينو رجوعا على مضمون عنه بما قضاه،
لم يرجع، لأنه متطوع سواء ضمن بإذنه أم لا،
وإن نوى الرجوع رجع، سواء أكان الضمان أو
القضاء بإذن المضمون عنه أم بدون إلفه، لأنه
قضاء مبرى من دين واجب فكان من ضمان
من هو عليه، كالحاكم إذا قضاه عنه عند
امتناعه، ولو لم يأذن في قضاء ولا ضمان، وأما

(١) كشف القناع ٣/ ٣٧١ - ٣٧٢، وشرح منتهى الإرادات

٢/ ٢٥٠، والمغني ٤/ ٦٠٧ - ٦٠٩

(٢) مغني المحتاج ٢/ ٢٠٩

ثانياً : الرجوع من المكان وإليه :

٢٣ - من أسباب الرجوع من المكان أو إليه النزول على حكم الشرع ، ويذكر الفقهاء ذلك في أماكن متفرقة ومن ذلك :

١ - رجوع من جاوز الميقات المكاني للمحج دون إحرام :

٢٤ - للحج والعسيرة ميقات مكاني حدده الشرع ، والإحرام من الميقات المحدد يُرِيد أحد التمسكين واجب على من مرّ به ، ومن جاوز الميقات غير محرم وجب عليه أن يرجع إليه ليحرم منه إن أمكنه ، فإن رجع إليه فأحرم منه فلا دم عليه كما لو لم يتجاوزوه ، وهذا باتفاق ، لأنه أحرم من الميقات الذي أمر بالإحرام منه .

وإن تجاوز الميقات وأحرم فعليه دم ، سواء رجع إلى الميقات أو لم يرجع ، وهذا عند المالكية والحنابلة ، والأصح عند الشافعية أنه إن رجع قبل أن يتلبس بسك سقط عنه الدم ، وهو قول أبي يوسف ومحمد من الحنفية ، وقال أبو حنيفة : إن علائس سقط عنه الدم ، وإن لم يلبس لم يسقط ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال للذي أحرم بعد نيكات : ارجع إلى نيكات قلب وإلا فلا حج لك ، فأوجب التلبية من النيكات فلم يعتبرها ، وعند زهر لا يسقط الدم ، لئى أولم ينسب ، لأن وجوب الدم في هذه الجمالية مجاوزة الميقات من غير إحرام فلا

عبر بها بغير علمه وإذنه إن كان الفصل لذلك صديقه ومن شأنه أن يفعل ذلك نه بغير إذنه ، لأنه بمنزلة نفسه عنه لتمسك الصداقة بينهما ، أجزائه لأصحابه إن كان مخرج الزكاة من هذا القبيل ، فيمنع قوههم في الأصحية أن الزكاة تجزئ . لأن كليهما عبادة مأمور بها فمفترة للنية وإن كان ليس من هذا القبيل لا تجزئ ، عن ربه لا فطرها للنية على الصحيح من المذهب لأجل شالية العبادة .^(١)

وإن أمر شخص غيره بإداء الزكاة عنه أجزأت ، وكان للمؤدي حق الرجوع باتفاق ، إلا أن الحنفية اشترطوا ضمن الأمر بأن يقول :

على أبي صام ، لأنه في باب الزكاة والكفارة يثبت للفايض ملك غير مضمون بالمثل ، حتى لو ظهر أن زكاة عليه لا يسترد من العقر مافض ، فثبت للأمر ملك مثل ذلك ، فلا ضمان عليه إلا بالشرط قال في فتح القدير :

والحاصل أن الأمر في الكفارة فاضل طلب المفرض إذا ذكر لفظة «عني» ، وفي قضاء الزكاة والكفارة طلب لهما ، وتوذكر لفظة «عني» .^(٢)

(١) العروى للفراف ١٨٦/٢ - ١٨٧

(٢) فتح القدير ٣/١٩ - ٣/٢٠ ، وشاة ٢/١٠٤ - من مرشد

الحبان ، وصي المحتاج ٢/٢٠٦ ، والمشر ١/١٥٧ .

وشرح من الإرافات ٢/٢٥١ ، وتواعد ابن رجب ١٣٧

أوجد. نقل هذا ابن عباسين عن الكوفي للحاكم، وفي العناية والنهاية بتعين الرجوع، لأنها إذا رجعت صارت مقيمة، وإذا مضت كانت مسافرة.

وإن كان من الجائزين مدة سفر، فإن كانت في مصر فليس لها أن تخرج حتى تنقضي عدتها في قول أبي حنيفة وإن وجدت محرماً.

وعند أبي يوسف ومحمد لها أن تخرج إذا وجدت محرماً، وليس لها أن تخرج بلا محرم بلا خلاف. وإن كان ذلك في المفطرة أو في بعض القرى بحيث لا تأمن على نفسها وما لها فلها أن تقضي فتدخل موضع الأمن، ثم لا تخرج منه حتى تنقضي عدتها في قول أبي حنيفة، سواء وجدت محرماً أم لم تجد.

وعندهما تخرج إذا وجدت محرماً. (١)

وقال المالكية: على المعتدة أن تقضي مدة العدة في بيتها الذي كانت فيه قبل طردها، العدة ولو كانت قد نقلها الزوج قبل الموت أو الطلاق إلى مكان آخر، وأهم أنه نقلها ليستطسكنها فإنه يجب عليها الرجوع، وكذلك لو كانت مقيمة بغير مسكنها وقت الموت أو الطلاق فيجب عليها الرجوع لمنزلها لتعتد فيه.

تتقدم الجناية بعده فلا يسقط الدم، وإن رجع بعد ما تبس بأفعال الحج من طواف وغيره فعليه دم باتفاق. (٢)

ب - رجوع المعتدة إلى منزل العدة :

٢٥ - يختلف الفقهاء فيمن خرجت لحج أو زيارة ثم طرأ عليها موجب العدة من طلاق أو موت زوجها هل يجب عليها الرجوع إلى منزلها لتعتد فيه لوجوب ذلك شرعاً عليها حيث نهي الله تعالى المتمدات عن الخروج بقوله عز وجل: ﴿لَا تَخْرُجْنَ مِنْ بُيُوتِنَّ وَلَا يُخْرَجْنَ﴾ (٣) أم لا يجب عليها الرجوع؟ قال الحنفية: من لمزمتها عدة طلاق بائن أو عدة وفاة بعدما خرجت للحج فإن كان إلى منزلها أقل من مدة سفر وإلى مكة مدة سفر فإنها ترجع إلى منزلها لتعتد فيه، لأن ليس فيه إنشاء سفر فصار كأنها في بلدها.

وإن كان إلى مكة أقل من مدة سفر وإلى منزلها مدة سفر مضت إلى مكة، لأنها لا تحتاج إلى المحرم في أقل من مدة السفر، وإن كان من الجائزين أقل من مدة سفر فهي بالخيار إن شاءت مضت وإن شاءت رجعت إلى منزلها، والرجوع أولى ليكون الاعتداد في منزل الزوجية، وهو

(١) المصالح ١/٢٦٥. وجوامع الإكثيل ١/٩٧٠، ومغني

للصالح ١/١٧٥، والمغني ٢/٦٦٦

(٢) سورة الطلاق ١/

(١) البدائع ٢/١٢٤٢، ٢/٢٠٩، ٢-٧. وابن عباسين

٢/٦٦٦، وضع الدرر والمصابية عليه ١/١٦٨

ولم يخرج من الحج الضرورة^(١) مع زوجها
ومدت الروح أو طفقها بعد سبها ثلاثة أيام
وحب عليها أن ترجع لتعتد بعزلها إن بقي شيء
من المدة بعد رجوعها ونوب يوم واحد. لكن
الرجوع مفيد بما إذا كانت لم تحرم بالحج، فإن
كانت دخلت في الإحرام أو في أول يوم من
سفرها فلا ترجع.

ولم يخرج من حج التطوع أو زيارة أو غير
ذلك من النسب فيجب عليها الرجوع ولو
وصلت إلى المكان الذي يريد ولو بعد إقامة
نحو ستة أشهر.

ولم يخرج من رجوعها للإقامة في مكان آخر
بعد رفض السكنى في السكن الأول فصلت أو
مدت زوجها فهي باختيار في الاعتدال أو بئى مكان
شاعت^(٢) وقال الشافعية: لو سئل الزوج
بإذن الزوج إلى مسكن آخر في البلد فوجبت
العدة في أثناء الطريق قبل وصوله إلى السكن
الأخر فلا ترجع إلى مسكنها الأول، بل تعتد في
لحاق على ما نص عليه في الأم لأنها مأمورة
بالتقيا فيه، وقيل: تعتد في الأول، لأن موجب
العدة لم يحصل وقت انفراق في الثاني. وقيل:
لتخبر لتعلقها بكل منهما.

(١) حجة الضرورة: بفتح الهمزة المهملة - حجة الإسلام
(٢) حواشي الإكثيل ٣٩١/١ - ونفسه ٤١٥/٢ - والموافق

أما إذا وجبت العدة بعد وصولها للثاني
اعتدت فيه جرماً وإن كان الانتقال بغير إذن
الزوج ووجبت العدة رجعت إلى الأول ونوب يوم
وصولها للثاني لعصبتها بذلك، إلا إذا أذن لها
بعد الوصول.

ورد أن الزوج تزوجته في سفر حج، أو
عمرة، أو تجارة، أو استحلال مظلمة، أو نحو
ذلك كسفر لحاجتها، ثم وجبت عتدها العدة،
فإن كانت لا تقارن عمران البلد فإنه يجب عليها
الرجوع في الأصح، لأنها لم تخرج في السفر.

وإن دارت عمران البلد وجبت العدة في
أثناء الطريق قبلها الرجوع ولها انقضي في السفر،
أذ في قطعها عن السفر مشقة، لأنها إذا
بعثت عن البلد، أو حالت الانقطاع عن
الرفقة، والأفضل الرجوع. وإذا انحدرت انقضي
وبقيت لقصدها أو بلغته فإنها ترجع بعد قضاء
حاجتها دون تفيد عدة السفر وهي ثلاثة أيام.
ويجب للرجوع بعد قضاء الحاجة لتعتد ما بقي
من العدة في مسكنها.

وإذا سافرت لزيارة أو زيارة أو سافر بها الزوج
لحاجته ووجبت العدة فلا تزويجاً على مدة إقامة
السافرين ثم تعود.

وإن قدر لها الزوج مدة في نظلة أو سفر حاجته
أو في غير ذلك كاعتكاف، استوفيتها وعادت لتمام
العدة.

قضت المدة أو قضت حاجتها، فإن كان خوف ونحوه أثبت العدة بمكانها، وكذا إن كانت لا اتصل إلى منزلها إلا بعد انقضاء عدها، وإلا نزلها العدة لشم العدة بمنزلها.

ومن أحرمت بالحج بإذن الزوج ثم مات الزوج، فإن كانت سارت مسافة أقل من مسافة المقصر، وأمكن الجمع بين اعتد لها بمنزلها وبين الحج بأن اتسع الوقت لها، عادت لمنزلها فاعتدت به، وإن لم يمكنها الجمع، بأن كان الوقت لا يتسع لها، قضت الحج إن كانت بعدت عن بلدتها بأن كانت سافرت مسافة قصر، وإن لم تبعد مسافة قصر وقد أحرمت قضت العدة ورجعت وتحتل بحرة. (١)

ج - الرجوع عند عدم الإذن:

٢٦ - لا يجوز لإنسان دخول بيت غيره إلا بإذنه، مالكا كان من المنزل، أو مستأجرا، أو مستعمرا، إذا كان الداخل أجنبيا أو ثريا غير محرم، وسواء أكان الباب مغلقا أو مفتوحا.

والواجب الاستئذان ثلاثا، فإن لذن له بالدخول دخل، وإن لم يؤذن له أو قيل له: ارجع، رجع وجوبا دون إلحاح، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بِيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ

لِوَأَحْرَمْتُمْ بِإِذْنِ زَوْجِهَا أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَمَّا فِي تَعْيِينِ الْعَصْرِ مِنْ مَشَقَّةِ الْمَصَارَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ. (١)

وقال الحنابلة: من سافرت بإذن زوجها أو معه لنقطة من بلد إلى آخر فبات قبل مضارعة النيران رجعت واعتدت بمنزلها، لأنها في حكم المقعدة، ولو سافرت بغير نقلة كعبارة وزبارة ولو لحج ولم تحرم ومات زوجها قبل مسافة القصر رجعت واعتدت بمنزلها، لما روى سعيد بن منصور بإسناده عن سعيد بن المسيب قال: توفي أزواج نساء وهن حائضات أو معتبرات فرددن عصر من ذي الحليفة حتى يستدركن في بيوتهن، ولأنها أمكنها أن تعتد في منزلها قبل أن تبعد فنزلها كما لو لم تغارق النيران.

وإن مات زوجها بعد مضارعة النيران، فإن كان سفرها لنقطة، أو بعد مسافة القصر إن كان لغير نقلة، فإنها تخبر بين الرجوع فتعتد في منزلها وبين المضي إلى مقصدها، لأن كلا البلدين سواء... وحيث قضت أقامت لقضاء حاجتها، فإن كان لئزمة أو زيارة فإن كان الزوج غيضا لها مدة إقامتها أقامتها، وإلا أقامت ثلاثا، فإذا

(١) شرح معاني الآثار ٢٢٨/٣ - ٢٢٩ -

(١) مغني المحتاج ٤/٣٠٤

غير لكم لعلمكم تذكرون. فإن لم تجدوا فيها
أحد فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قيل
لكم ارجعوا فارجعوا هو أركي لكم والله بها
تعملون عليهم^(١)
أي إذا رجعتم من الباب قبل الإذن أو بعده
فرجعكم أركي لكم وأصهرو^(٢)

دائنية، ولذلك يكره أن يغيب الرجل في سفره
أكثر من أربعة أشهر من غير عذر (أي أكثر من
مدة الإيلاء) ويؤيد ذلك أن عمر رضي الله عنه
سأل حفصة: كم تصير المرأة عن الرجل؟ فقالت:
أربعة أشهر، فأمر أمراء الأجناد أن لا يتحلف
المتزوج عن أهله أكثر منها عنها، قال ابن
عبددين: وأول ما يكره في هذه المدة زيادة مضارة
بها لما شرع الله تعالى العراق بالإيلاء منها، وفي
رواية أن حفصة قالت: خمسة أشهر أو ستة أشهر،
وأن عمر وقت للناس في معازمتهم ستة أشهر
يرجعون بعدها^(٣)

هـ - الرجوع عند وجود المنكر -

٢٨ - وجود المنكر في أي مكان سبب من أسباب
الرجوع عنه إذا لم يقدر على إزالته.

فمن دعي إلى وليمة فعليه الإجابة إذا لم
يكن فيها منكر كخمر ونحوه من أنواع
المعاصي، فإن كان يمكنه الإنكار وإزالة المنكر
لزمه الحضور، وإن لم يقدر على الإنكار لا يلزمه
الحضور، فإن لم يعلم بوجود المنكر حتى حضر
أزاله، فإن لم يقدر رجع، وقيل: يصبر مع

قال ابن حجر - وفي الحديث: كراهة التفرغ
عن الأهل لغير حاجة، واستحباب استعجال
الرجوع، ولا سيما من تجشئ عليهم لضبعة

(١) سورة النور ٢٧/٢٨ -

(٢) بدائع المنهاج ١٢٤/١٢٥، والفرافقة النوازل
١١٧/٢، والبرج الصغير ٥٢٠/٢، ط الخلفي، ومفاتيح
الححتاج ١٩٩/٢، وتفسير تفسير ابن كثير ٥٩١/٢، ٥٩٧
(٣) حدث المفسر قطعة من المنهاج، أخرجه البخاري

(١) فتح الباري ١٢٢/٣ - ١٢٣، وابن عبددين ٣٩٨/٢،
وجوه مصر الإكمال ٩١/١، والمهذب ١٠٧/٢، ١٠٨،
والنفسي ٣١/٧، والأواب السريعة ١٨٢/١

(٢) المنهاج ١٢٢/٣، ط السلفية، ومسلم ١٥٢٦/٣ - ط
المطبع، وهو رواية الثانية أخرجه أحمد في المسند ١٩١/٢ -
ط البيهقي

الإكثار بقلبه، إلا إذا كان إماماً يقتدى به فإنه يتصرف.^(١)

وهذا في الجملة، وينظر التفصيل في مصطلح: (منكر، دعوة).

ثالثاً: امتناع الرجوع:

٢٩ - يستتبع الرجوع لأسباب متعددة منها:

أ - حكم الشرع:

٣٠ - بعض التصرفات التي تتم لا يجوز الرجوع فيها نزولاً على حكم الشرع، وذلك كالصدقة، فمن تصدق بصدقة لا يجوز له أن يرجع فيها، لأن الصدقة لإرادة الثواب من الله عز وجل. وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه: ومن وهب هبة على وجه الصدقة فإنه لا يرجع فيها وهذا في الجملة، إذ الرأي الساجع عند الشافعية أن صدقة التطوع على الولد يجوز الرجوع فيها.^(٢) وكذلك لا يجوز الرجوع في الهبة لغیر الولد عند الجمهور - المالكية والشافعية

والحنابلة - لقول النبي ﷺ: «لا يحل للرجل أن يعطي عطية ثم يرجع فيها إلا المولد فيها يعطي ولده».^(٣) وعند الحنفية لا يجوز الرجوع في الهبة الذي الرحم المحرم، ولا في هبة أحد الزوجين للأخر، واستدلوا بقول النبي ﷺ: «الرجل أحق ببيتته مالم يش منها»^(٤) أي لم يعرض، وصلة الرحم عوض معنى، لأن التواصل سبب التناصر والتعاون في الدنيا، فيكون وسيلة إلى استيفاء المنصرة، وسبب الثواب في الدار الآخرة، فكان أقوى من المال، وأما امتناع الرجوع بالنسبة لهبة أحد الزوجين للأخر فلأن صلة الزوجية تجري مجرى صلة القرابة الكاملة، بدليل أنه يتعلق بها حق الثوارث في جميع الأحوال.

وكذلك يمتنع الرجوع في الهبة إلى الفقير بعد قبضها، لأن الهبة إلى الفقير صدقة، لأنه يطلب بها الثواب كالصدقة ولا رجوع في الصدقة على الفقير بعد قبضها لحصول الثواب

(١) الخطيب ٦/٦٤، والمجلد ١/ ٤٥٤، والمغني ٥/ ٦٨٢.

١٨٢، وحديث: «لا يحل للرجل أن يعطي عطية ثم يرجع فيها إلا المولد فيها يعطي ولده» أخرجه الترمذي (٤٤٢/٤ - ط الحلي) من حديث عبد الله بن عمرو، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) حديث: «الرجل أحق ببيتته مالم يش منها» أخرجه ابن ماجه (٧٩٨/٢ - ط الحلي) من حديث أبي هريرة، ومطهر الطوسي في مصباح المزاجية (١٠/٢) - ط دار البیان.

(١) الاخصار ١/ ١٧٦، وابن عابدون ٥/ ٢٢١ - ٢٢٢، والرد المحتار ٥/ ١٢٨، والندوي ٦/ ٣٣٧، والقواعد الفوقاني ٢/ ٤٢١، ومغني المحتاج ٢/ ٦٢٧، والمغني ٢/ ١٦٠ - ١٦٩ وأعلام الموقعين ٤/ ٣٠٩.

(٢) الهداية ٣/ ٢٣١، والكنز لابن عبد البر ٢/ ١٠٠٨، ومآية المحتاج ٥/ ١٨٢، والمغني ٥/ ٦٨٤، والمبسوط ١٢/ ٢٤ -

عمر رضي الله تعالى عنه : البيع صفقة أو خيار.^(١)

ونظر تفصيل ذلك في موضعه من (بيع - إجارة).

ج - تعذر الرجوع :

٣٢ - تعذر الرجوع فيما يجوز الرجوع به قد يمنع حق الرجوع ويسقطه . ومن ذلك تعذر الرجوع في الهبة التي يجوز الرجوع فيها ، وذلك كخروج الموهوب من ملك الموهب ، وموت الموهب أو الحنفية والمالكية والحنابلة ، أو المنفصلة كما يقول الشافعية . أو كان الابن تزوج لأجل هبة كما يقول المالكية ، وهذا في الجملة .^(٢) ونظر تفصيل ذلك في : (هبة).

د - الإسقاط :

٣٣ - من المعلوم أن الإسقاط يصبح كالمعوم لا ميل إلى إعادته إلا بسبب جديد يصير مثله لا عينه .

ومن الحقوق ما يمنع الرجوع فيها بعد إسقاطها .

الذي هو في معنى العوض بوجه الله تعالى .^(١)

والوقوف إذا تم ولزم لا يجوز الرجوع فيه لأنه من الصدقة ،^(٢) وقد روى عبدالله بن عمر قال :

أصاب عمر أرضاً بخيبر ، فأتى النبي ﷺ يستأمره فيها ، فقال : يا رسول الله ، إني أصبت أرضاً بخيبر لم أصب مالا قط أغن عندي من فوائده ؟ فقال : إن شئت جئت أصلها وتصدت بها .

قال : فتصدق بها عمر غير أنه لا يباع ولا يوهب ولا يورث .^(٣)

انظر : مصطلحات : (صدقة ، وقف ، هبة) .

ب - العقود اللازمة :

٣٩ - العقود اللازمة كالبيع والإجارة إذا تمت بالإيجاب والقبول ، وخلت من الخيارات لا يجوز الرجوع فيها من أحد الطرفين - إلا برضاها معا كما في الإقالة - وذلك أن العقد إذا لزم وتم لا يقبل الفسخ من أحد الطرفين بلا موجب ، لأنها أوجبت حقا لازما أو ملكا لازما للغير ، وقد قال

(١) البدائع ١/ ٢٠٦ ، ٢٩٧/٥ ، ٣٠٦ ، ٣٨٧/٧ ، وحواشي

الإكمال ٢/٢ شرح منتهى الإزادات ٣٧١/٧

(٢) البدائع ٦/ ١٣٩ ، والمداية ٣/ ٢٦٧ ، والزيلعي ٥/ ٩٨ ،

ومنهج المحلل ٤/ ١٠٦ ، ومنهج المحتاج ٢/ ١٠٣ ، وشرح

منتهى الإزادات ٦/ ٥٢٦ ، والبدائع ٦/ ١٢٨

(١) المحقق ٦/ ١٣٢ ، ١٣٣

(٢) ابن عابد بن ٣/ ٣٦١ ، والكناني لابن عبدالر ٣/ ١٠١٢ ،

ونهاية المحتاج ٥/ ٣٨٥ ، والمغني ٤/ ٦٠٠

(٣) حديث : وأصاب عمر أرضاً بخيبر أعجزه البخاري

(الفتح ٥/ ٣٥٥ - ط المسألة)

الموصى به فعلا يستدل به على الرجوع، فلو أن الموصي فعل في الموصى به فعلا لو فعله في المقصود لانتقطع به ملك المالك كان رجوعا كما لو باعه أو وهبه، وكما إذا أوصى بثوب ثم قطعه وخاطه قميصا، أو بقطن ثم غزله، أو بحديده ثم صنع منها إناء، لأن هذه الأفعال لما أوجبت حكم الثابت في المحل وهو الملك فلأن نوجب بطلان مجرد كلام من غير حكم أصلا لولي، ووجه الدلالة أن كل واحد من هذه الأفعال تبدل العين وتصرها شيئا آخر اسما ومعنى فكان استهلاكها من حيث المعنى: فكان دليل الرجوع^(١).

لكن الفقهاء اختلفوا في الجحود أو الإنكار هل يكون رجوعا؟

فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الجحود لا يكون رجوعا.

وعند الحنفية ورواسان، جاء في بدائع الصنائع: لو أوصى ثم جحد الوصية ذكر في الأصل أنه يكون رجوعا ولم يذكر خلافا، لأن معنى الرجوع عن الوصية هرفسخها وإبطالها، وفسخ العقد كلام يدل على عدم الرضا بالمقد السابق وببوت حكمه، والجحود في معناه، لأن الجاحد لتصرف من التصرفات غير راض به

ومن ذلك: إذا أبرأ المذات المدين فقد سقط الدين ولا يجوز الرجوع إلى مطالبة المدين إلا إذا وجد سبب جديد، ومن ذلك حق القصاص لو عفي عنه فقد سقط وسلمت نفس القاتل ولا تسباح إلا بحياة أخرى، وكمن لسقط حقه في الشفعة فلا يجوز الرجوع إلى المطالبة بها بعد ذلك، لأن الحق قد بطل فلا يعود إلا بسبب جديد.

وكذلك الرضا بالعيب في المبيع والتصرف في زمن الحبار فإن ذلك يسقط حق الشئري ولا يجوز له الرجوع بالعيب أو يفسخ البيع. وذلك في الجملة^(٢) وينظر تفصيله في: (إسقاط، شفعة، قصاص، عيان).

وأما: ما يكون به الرجوع:

٣٤ - الرجوع قد يكون بالقول كتقول الموصي: رجعت في الوصية أو فسختها، أو ردتها، أو أبطلتها، أو نقضتها.

ومثل ذلك في الهبة، وغير ذلك من العقود التي يجوز الرجوع فيها.

وتقول الراجع عن الإقرار بالزنى: كذبت، أو رجعت عما أقروا به، أو ما زنت.

وقد يكون الرجوع بالتصرف كأن يفعل في

(١) البسائط ٦٦/٧، ٣٧٨، وجواهر الإكليل ٣١٨/٢، ومغني المحتج ٧١/٣ - ٧٢، وشرح منتهى الإرادات ١١٥/٢.

(٢) بدائع الصنائع ٢٠/٥، وشرح المجلة للأمامي ١٦٨/١، مادة ٥١، وجواهر الإكليل ١٦٢/٢، وشرح منتهى الإرادات ٢٨٨/٣.

عند الشاعية فلا يعتبر الهرب رجوعاً، إلا أن يصرح بالرجوع، والهرب فقط لا يعتبر رجوعاً، ولا يسقط عنه الحد، لأنه قد صرح بالإقرار ولم يصرح بالرجوع، ولكن يكف عنه فإن رجع فذاك، وإلا حد. (١)

خاصاً: الرجوع الزوجية :

٣٥ - الرجوع الزوجية المطلقة يسمى رجعة، وهي لغة - بفتح الراء - المرة من الرجوع، وشرعاً: رد المرأة إلى النكاح من طلاق غير بائن في العلة على وجه مخصوص، وهي مشروعة لقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ (٢) أي رجعتهن، ولما طلق النبي ﷺ حفصة رضي الله عنها جاءه جبريل فقال له: راجع حفصة فإنها حواء قوامه فراجعها. (٣)، ولأن الحاجة تمس إلى الرجعة، لأن الإنسان قد يطلق ثم يندم فيحتاج إلى التدارك، والرجعة تكون بالقول

ويشوب حكمة، فيحقق فيه معنى الفسخ، فحصل معنى الرجوع، وقال أبو يوسف في رجل أوصى بوصية ثم عرضت عليه من الفداء فقال: لا أعرف هذه الوصية، قال: هذا رجوع منه، وكذلك لو قال: لم أوص بهذه الوصية.

وقال محمد: لا يكون الجحد رجوعاً، وذكر في الجامع: إذا أوصى بثلاث ماله لرجل ثم قال بعد ذلك: أشهدوا أني لم أوص لفلان بقليل ولا كثير لم يكن هذا رجوعاً منه عن وصية فلان، ولم يذكر خلافاً، لأن الرجوع عن الوصية يستدعي سابقة وجود الوصية، والجحد إنكار وجودها أصلاً، فلا يتحقق فيه معنى الرجوع، فلا يمكن أن يجعل رجوعاً. قال الكلبي: فيجوز أن يكون ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف وما ذكر في الجامع قول محمد، ويجوز أن يكون في المسئلة روايتان. (٤)

وعما يعتبر رجوعاً عن الإفراق بالزنى هرب الزاني ولو في أثناء إقامة الحد، لأن الهرب دليل الرجوع، وقد روي أنه لما هرب ما عذر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: «هلا تركتموه وجئتموني به» (٥) وهذا عند الحنفية والمالكية والشافعية، وأما

(١) المبدل ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١، ومغني المحتاج ٢/ ٢٨٥، ومغني المحتاج ٢/ ٣٤٠.

(٢) سورة البقرة / ٢٢٨.

(٣) حديث: ولما طلق النبي ﷺ حفصة جاءه جبريل وأمره بالحكم ٢/ ٢٨٥ - ط دائرة المعارف العثمانية من حديث قيس بن زيد مرسل. ولكن الحديث صحيح دون ذكر أمر جبريل، ورد من حديث عمر بن الخطاب، أخرجه أبو داود ٢/ ٧٦٦ - تحقيق عزت حيد دساري، والمحكم ٢/ ١٩٧ - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه المحاكم واللفظ الذهبي.

(٤) المبدل ٢/ ٢٨٠ - ٢٨١، ومغني المحتاج ٢/ ٧١، وشرح مشي الإراءات ٢/ ٥٤٩.

(٥) حديث: «هلا تركتموه وجئتموني به» أخرجه أبو داود ٢/ ٥٧٦ - ٥٧٧ - تحقيق عزت حيد دساري، من حديث جابر بن عبد الله.

الحكم، وإما أن يكون بعد الحكم وقيل استيفاء المحكوم به، وإما أن يكون بعد الاستيفاء. فإن كان الرجوع قبل الحكم امتنع الحكم بشهادة من رجع عن شهادته للنقض، ولأن الحاكم لا يدري، أصدق في الأول أم في الثاني؟ فبتفي ظن الأصدق، وكلمته ثابتة لا محالة، إما في الشهادة أو الرجوع، ولا ضهان على الشهود في مال لعدم الإلتلاف، لكن لو كان رجوعهم عن شهادتهم في زنى حدوا حد الفسف وهذا باتفاق.

وإن كان الرجوع بعد الحكم وقيل استيفاء المحكوم به، فإن كان الحكم بهال لا ينقض الحكم، ويضمن الشهود المال، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة وشمس الأئمة من الحنفية، وخرق شيخ الإسلام خواهر زاده من الحنفية فقال: إن كان المال عندها ضمن للشهود، سواء قبضه المدعي أم لم يقبضه، وإن كان ديناً لا يضمن الشهود إلا إذا قبضه المدعي وهو المشهود له فإنها يضمنان للمشهدود عليه.

وإن كان الرجوع بعد الحكم وقيل الاستيفاء في غير المال بأن كان في فصاص أو حد، فلا تستوفي العقوبة، لأنها تسقط بالشبهة، والرجوع شبهة، وهذا عند الجميع إلا في قول لابن القاسم من المالكية، لكن قيل: إنه رجع عنه واستحسن عدم الاستيفاء.

وقال الحنابلة: يجب دية عمد للمشهدود له،

بإنفاق كفول الزوج: راجعت زوجتي، أو ارتجعتها، أو رددتها.

وتكون بالروطاء عند الجمهور (الحنفية والمالكية ورواية عند الحنابلة)، وتكون بالقبلة واللمس بشهوة، والنظر إلى الفرج عند الحنفية والمالكية، وفي وجهه عند الحنابلة اختاره أبو الخطاب لقوله تعالى: ﴿ويبرأ لهن أحن بردهن﴾ سمي الرجعة ردّاً، والرد لا يختص بالقول كرد المصوب ورد الوثيقة.

وعند الشافعية والحنابلة: في الرواية الأخرى - لا تحصل الرجعة بالفعل، لأن الرجعة استباحة بضع مقصود أمر بالإشهاد فيه فلم يحصل من القادر بغير قول كالنكاح. وهذا في الجملة. (١)

وفي بيان أركان الرجعة وشروطها ينظر: (رجعة).

سادساً: أثر الرجوع:

٣٦ - للرجوع آثار متعددة تختلف باختلاف المرجوع عنه وإليه ومن ذلك ما يأتي:

أ - أثر الرجوع عن الشهادة:

٣٧ - الرجوع عن الشهادة إما أن يكون قبل

(١) مجمع ٣/ ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣. وجواهر الإكمال

١/ ٣٦٢، والمذهب ٢/ ١٠٤، ونهي المحتاج ٢/ ٢٣٥،

والنهي ٢/ ١٨٢

شبهة دائرة المحدث، لاحتمال صدقه واحتمال كذبه، لحدوث شبهة في ظهور الحد، والحدود لا تستوفى مع الشبهات. وحين أقر ما عجز بالزنى لغة النبي ﷺ بالرجوع، فلو لم يكن الحد محتملا للسقوط بالرجوع ما كان للتفتين معنى، وهذا عند جمهور الفقهاء، وقال الحسن ومعيد بن جبير وابن أبي ليلى وأسود بن يمام عليه الحد، لأن ما عجزا حرب فقبلوه، ولو قبل رجوعه للزمتهم الدية، ولأنه حتى وجب بإقراره، فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق.

أما حد القذف والفصاح وحقوق الله تعالى التي لا تسقط بالشبهة كالكسوة والكفارات، وحقوق العباد من الأموال وغيرها فلا يقبل الرجوع فيها.

وهذا في الجملة مع التفصيل الذي ذكره بعض الفقهاء في حقوق العباد وفي إذا كان هناك عذر أو لم يكن.^(١)

وقد سبق تفصيل ذلك في بحث: (إقرار).

ج - أثر الرجوع عن الإسلام وإليه :

٣٩ - من أثار الرجوع عن الإسلام وإليه إهدار الدم أو عصبته، فمن كان مسلما ثم رجع عن

لأن الواجب بالعمد أحد شيئين، وقد سقط أحدهما فبقي الآخر، ويرجع المشهود عليه بما نمره من الدية على الشهود، وهو ما قال به بعض المالكية أيضا.

وإن كان الرجوع بعد الحكم والاستيفاء مضى لحكم ولا يقضى، وضمن الشهود الدية في الفصاح والرجم، ويحدون حد القذف في الشهادة بالزنى وهذا عند الحنفية والمالكية - غير أشهب - وقال الشافعية واحتجوا بأشهب : عليهم الفصاح إن قالوا نعمنا، أو دية مغلطة كما يقول الشافعية، وإن قالوا اعتدنا فعليهم دية مخففة.^(٢)

وهذا في الجملة، وفي الموضوع تفصيلات تنظر في (شهادة).

ب - أثر الرجوع عن الإقرار :

٣٨ - من أثار الرجوع عن الإقرار سقوط الحد، فمن أقر بما يوجب حدا وهو من حقوق الله تعالى التي تسقط بالشبهة كالزنى والشرب، ثم رجع عن إقراره سقط عنه الحد، لأن رجوعه يعتبر

(١) الأعيان ١٥٤/٢ - ١٥٥، وقطع تقدير ٥٣٦/٦ وسامد، والبدائع ٢٨٣/٦ وما بعدها، والفوائد القواني ٢٠٩/٢ - ٢١٠، وجواهر الإكليل ٣٦٥/٦، ومغني المحتاج ١٥٦/٤ - ١٥٧، وأمنى الطالب ٤٨١/٤، والمهذب ٢٤١/٢، وكشاف القناع ٤٤٦/٦، وشرح منتهى الإرادات ٥٦٣/٣، والمغني ٢٤٥/٩ - ٢٤٧.

(٢) البدائع ٦١/٧، ٢٢٢، ٢٢٣، والبدائيات ٣١٨/٤ - ٣١٩، والقوانين الفقهية ص ٢١٣ دار الكتاب العربي في باب الإقرار، والمعروف للفراني ٣٨/٤، والمهذب ٣٤٦/٢، والمغني ١٦٤/٥ - ١٦٧/٨.

دين الإسلام اعتبر مرتداً خالدةً هي الرجوع عن الإسلام، ويستتاب المرتد ثلاثاً، فإن لم يصب أحد من هذه، لقول النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١).

وإذا تاب المرتد ورجع إلى الإسلام فقد عصم دمه وماله، ومثله المحارب الذي يرجع إلى الإسلام،^(٢) لقول النبي ﷺ: «لمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني دمه وماله إلا بحقه وحسابه على الله»^(٣).
وينظر تفصيل ذلك في: (ردة - جهاد).

رخصة

التعريف :

١ - تطلق كلمة رخصة - في لسان العرب - على معان كثيرة نجعل أهمها فيما يلي:
أ - نومة الملمس، يقال: رخص البدن رخصة إذا نسم ملمسه ولأن، فهو رخص - يفتح فسكون - ورخصه، وهي رخصة ورخصه.
ب - انخفاض الأسعار، يقال: رخص الشيء رخصاً - بضم فسكون - فهو رخيص ضد الغلاء^(١).

ج - الإذن في الأمر بعد النهي عنه: يقال: رخص له في الأمر إذا أذن له فيه، والاسم رخصة على وزن فعلة مثل غرفة، وهي ضد التشديد، أي أنها تعني التيسير في الأمور، يقال: رخص الشرع في كذا ترخيصاً، وأرخص إرخاصاً إذا يسره وسهله^(٢)، قال عليه الصلاة والسلام: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما

رحم

انظروا أرحام.



- (١) حديث: «من بدل دينه فاقتلوه» أخرجه البخاري (الفتح ٢٦٢/١٢ - ط السلفية) من حديث ابن عباس.
(٢) الجيد الصح ١٣٤/٧ - ١٣٥ - ١٤٠، وجواهر الإكمال ٢٧٧/٢، والتهذيب ٢٦٩/١، ٢٦٩، والمغني ١٢٣/٨.
(٣) حديث: «لمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» أخرجه البخاري (الفتح ١١٢/٦ - ط السلفية) ومسلم (٥١/١ - ٥٢ ط الحلبي) من حديث أبي هريرة.

(١) لسان العرب، ونج العروس.

(٢) المصباح الشير.

الله تعالى على عباده وأن الثانية تمثل حفظ العباد من لطفه .
انظر مصطلح : (عزيمة) .

ب - الإباحة :

٣ - الإباحة هي : تخيير الكلف بين الفعل والترك . فالإباحة تشير بأن الحكم فيها أصلي .
وتتلاقى في بعض الجزئيات مع الرخص .^(١)
انظر مصطلح : (إباحة) .

ج - رفع الحرج :

٤ - رفع الحرج في الاصطلاح يمثل في إزالة كل ما يؤدي إلى مشقة زائدة في البدن أو النفس أو المال في اليد والجنان ، والحال والمآل . وهو أصل من أصول الشريعة ثبت بأدلة قطعية لا تقبل الشك .^(٢)

والصلة بين الرخصة ورفع الحرج من وجوه :
١ - أن رفع الحرج أصل كلي من أصول الشريعة ومقصود من مقاصدها - كما سبق - أما الرخص فهي فرع ينتدرج ضمن هذا الأصل العام وجزء أخذ من هذا الكل ، فرفع الحرج مؤداه يسر التكليف في جميع أطوارها ، والرخص مؤداها تسير مائتة على بعض النفوس عند التطبيق

بكره أن تؤذى معصيته .^(١)

وفي الاصطلاح عرفها الغزالي بأنها عبارة عما وسع للكلف في فعله لعذر عجز عنه مع قيام السبب المحرم .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العزيمة :

٢ - العزيمة لغة : الفصد المؤكد .^(٣)
و اصطلاحاً عبارة عما لزم العباد بإيجاب الله تعالى .^(٤)

فلا يقال رخصة بدون عزيمة نقابلها ، فيها يتجهان معا إلى الحكم الشرعي باتفاق أهل التدبر ، وهما على القول الراجح من الأحكام التوضيحية ، وعلى المرجوح من الأحكام التكاليفية ، وبناء على ذلك فإن التكليف (أو الإقتضاء) موجود في العزيمة كما أنه موجود في الرخصة إلا أنه في الأولى أصل كلي مطرد واضح ، وفي الثانية طارئ جزئي غير مطرد مع خفائه وقته . وقد سبق قريبا أن الأولى تمثل حق

(١) حديث : «إن الله يحب أن تؤتى رخصة كما يكره أن تؤتى معصيته» أخرجه أحمد (١٠٨/٢) - ط (المدينة) من حديث ابن عمر . ولورده المحض في جميع الزوائد (١٦٢/٢) - ط (القدس) ، وقال : «رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح» .
(٢) المصنف ١/ ٦٣ مطبوع محمد مصطفى سنة ١٣٥٦ هـ .
(٣) الصيغ الغير .
(٤) المصنف ١/ ٩٨

(١) المصنف ١/ ٩٦

(٢) الزوائد ١/ ١٦٨

الأشد للأخف فإنه يشترك مع الرخصة في التماس التخفيف، ولكنه لا يعد منها على النحو الذي سبق لأن الدليل الأصلي لم يعد قائماً. انظر: (نسخ).

الحكمة من تشريع الرخص :

١ - تحقيق مبدأ اليسر والسهولة في الإسلام تحقيقاً عملياً تطبيقياً، قال تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾. ^(١) وقال: جل ذكره: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً﴾. ^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام: «إن الدين يسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه» ^(٣) وقال أيضاً: «إن الله تعالى لم يعثي معاناة ولا متعة، ولكن يعثي ميسراً» ^(٤)

المصباح التي تدل على الرخصة :

٧ - الرخصة تكون غالباً بمأبى:

أ - ملائمة: مثل رخص ولأخص ورخصة: ففي

من تلك الأحكام المبسرة ابتداءً ^(١) ٢ - أن المخرج مرفوع عن الأحكام ابتداءً وانتهاءً في الحال والمآل، بينما الرخص تشمل - عادة - أحكاماً مشروعة بناءً على اعتبار اعتبارات تنتهي بانتهائها، وأخرى تراعى فيها أسباب معينة تنبهاً بوجودها وعدمها.

وليست الرخص مرادفة لرفع المخرج وإلا لكانت أحكام الشريعة كلها رخصاً بدون عزائم. ولتفصيل ذلك انظر مصطلح: (رفع المخرج).

٣ - إذا رفع المشرع المخرج عن فعل من الأفعال فالذي يبادر إلى الذهن أن الفعل إن وقع من المكلف لا إثم ولا مؤاخذه عليه، ويبقى الإذن في الفعل مسكوتاً عنه، فيمكن أن يكون مقصوداً، ويمكن أن يكون غير مقصود، إذ ليس كل ما لا خرج فيه يؤذن فيه، ^(٢) بخلاف الترخيص في الفعل فإنه يتضمن - إلى جانب ذلك - الإذن فيه. ^(٣) انظر مصطلح: (رفع المخرج).

د - النسخ :

٤ - النسخ اصطلاحاً بيان انتهاء حكم شرعي بطريقة شرعية متباعدة عنه. فإذا كان النسخ من

(١) سورة البقرة / ١٨٥
(٢) سورة النور / ٢٨
(٣) حديث: «إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه»، أخرجه البخاري (الفتح ٩٣/١ - ط السلفية) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
(٤) حديث: «إن الله لم يعثي معاناة ولا متعة...» أخرجه مسلم (٣/١١٠ - ط الحلبي) من حديث أبي بكر رضي الله عنه

(١) الموطأ ٣١٣/١

(٢) المصدر السابق ٦١/٤

(٣) نفس المصدر ١٤٦/١

جزاء العبيد قال النبي ﷺ : «عليكم برخصة الله التي رخص لكم»^(١) يعني عليكم بالصوم إذا كان في تعريضه بالأنعام عذر فيها كان مآثرا.

ب - فني الجناح :

ورد الجناح مفيا في القرآن الكريم في أكثر من عشرين آية يستفاد من أغلبها الترخيص فيها فصحته كما نص على ذلك أهل العلم من المفسرين لقوله تعالى : ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾^(٢).

ج - فني الإثم :

من ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لَعَبْرَ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنْ أَلَّاهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٣).

د - الاستثناء من حكم عام :

كقوله تعالى : ﴿فِي شَأْنِ الْإِكْرَاهِ - :﴾ فمن كفر بالله من بعد إيمانه فلا من أكرهه وقليه مطعون

أخذت الصحيح أن النبي ﷺ قال : «ما بال أقوام يرغبون عما رخص في نفسه»^(٤) ودعوى النبي ﷺ عن بيع الثمر بالتمر، ورخص في الحرية...^(٥) وفيه - أيضا - أنه عليه الصلاة والسلام : «رخص في الكفارة قبل الحدث»^(٦) ورخص للمسلمين في الجُرْ غير المتزمت من الأوعية»^(٧) ورخص للحائض أن تنزع ثقل طواف النوداع»^(٨) ورخص للزبير وعبد الرحمن ابن عوف في لبس الحرير حكمة كانت مباحة^(٩) ورخص في الرقية من الثعابين...^(١٠) وفي حديث

(١) حديث : «ما بال قوم يرغبون عما رخص في نفسه» أخرجه مسلم (١٨٢٩/٤) - ط الحلي) من حديث عائشة.

(٢) حديث : «يبي من بيع التمر بالتمر» ورخص في الحرية أخرجه البخاري (الفتح ٢٨٧/١ - ط السلفية) من حديث سهل بن أبي حنيفة.

(٣) حديث : «رخص في الكفارة قبل الحدث» ورد من حديث أبي موسى الأشعري، أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٢٠٧ - ط السلفية).

(٤) حديث : «رخص للمسلمين في الجسر غير المزفت من الأوعية» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٥٧ - ط السلفية) من حديث جده بن عمرو.

(٥) حديث : «رخص للحائض أن تنزع ثقل طواف النوداع» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٥٨٦ - ط السلفية) ومسلم (٩٦٣/٩) - ط الحلي) من حديث ابن عباس.

(٦) حديث : «رخص للزبير وعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٢٩٥ - ط السلفية) ومسلم (١٦٦/٣) - ط الحلي) من حديث أنس بن مالك.

(٧) حديث : «رخص في الرقية من الثعابين» أخرجه مسلم (١٧٢٥/١) - ط الحلي) من حديث أنس بن مالك.

(١) حديث : «عليكم برخصة الله التي رخص نكم» أخرجه مسلم (٧٨٦/٢) - ط الحلي) من حديث جابر بن عبد الله.

(٢) سورة النساء / ١١١.

(٣) سورة بقرة / ١٧٢.

القسم الأول :

٩ - رخص واجبة : مثل أكل المضطر مما حرم من المأكولات ، وشربه مما حرم من المشروبات ، بناء على القول الصحيح المشهور ، وقيل : إن أكل المضطر أو شربه بما ذكر جائز بناء على أن القول بالوجوب يتناقض مع الترجيح ، ولذلك نقلوا عن النكاح الفرنسي الشافعي القول بأن أكل الميتة للمضطر عزيمة لا رخصة ، كالنظر للمريض في رمضان وبحره هرويا من الوقوع في التفتق^(١) .

وقد أشار بعض علماء الأصول إلى خلاف الفقهاء في حرمة شرب الخمر ، وأكل الميتة ، ولحم خنزير ، وما أهل به لغير الله وبحوه في حال الضرورة - بقطع النظر عن كون الأكل واجب أو جائزا - هل ترفع تلك الحرمة في هذه الحال فيصير أكلها مباحا ، أو يبقى ويرتفع الإثم فقط^(٢) .

بعضهم يرى أنها لا ترفع ، ولكن يرخص في الفعل إبقاء على حياة الشخص - كما هو الشأن في الإكراه على الكفر - وهروية عن أبي يوسف وأحد قولي الشافعي .

ودعب جهود الحنفية إلى أن الحرمة ترتفع في

بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدوا فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم^(٣) .

رخص الله في هذه الآية للمكروه إظهار الكفر - إذا خاف على نفسه أو على عضو من أعضائه - التفت - فله أن يظهر أكثر بشي من مظاهره التي يطلق عليها أنها كفر في عرف الناس من قول أو فعل رفسا بعباده ، واعتبارا للأشياء بعلاقتها ومقاصدها ، وفي الحديث الشربف أن عمار بن ياسر - رضي الله عنها - قال - بعد أن عذب عذبا شديدا - يا رسول الله ، ما تركت حتى نلت منك ، وذكرت آهنتهم بخير فقال ﷺ : وكيف تجد قلبك ؟ قال : مطمئنا بالإيمان . فقال عليه الصلاة والسلام : إن عادوا فعد^(٤) .

أقسام الرخصة :

٨ - تنقسم الرخصة باعتبارات مختلفة أهمها :
أ - باعتبار حكمها : الذين قسموا الرخص بهذا الاعتبار هم الشافعية قديما وحديثا حيث اصطلاحوا على أنها تنقسم - بالاعتبار المذكور - إلى أربعة أقسام :^(٥)

(١) سورة النحل ١٠٦/١

(٢) حديث . رواه عائدا فقد . أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٤٥/١٤٥) - ط الخليلي ولي سنه إرماد .

(٣) التحلي على جمع الجوامع ١٢٢/١ يحاشية الثاني ، حاشية الوصول ص ٦٨ ، حاشية النسوي في شرح سماج الوصول للبهاري ١٢٢١/١ ، ١٢٢٢ ، والأشياء والظواهر ص ٨٢ للنسوي

(١) النظر كلام الفراسي ورد ابن دقيق العيد في سنن الوصول إلى مجلة الأصول وحاشية الشيخ بهجت على الإسنوي (١٢٢/١)

وماشيته بهاشيته دفعا للخرج، كما أكدوا بأنها أفاضت حثا على هذه المخالطة وترضا بها كانوا عليه من احتفال اليوم والترفع عنه.^(١)

القسم الثالث :

١١ - رخص مباحة : وقد مثلوا لها بالعقود التي جاءت على خلاف القياس، كالسلم، والعريفة، والقروض، والساقطة، والإجارة، والجعل، ونحوها مما أبيع لحاجة الناس إليه.^(٢)

القسم الرابع :

١٢ - رخص جاءت على خلاف الأولى : مثل الفطر في رمضان بالنسبة للمسافر الذي لا يشق عليه الصوم مشقة قوية، والتعم لم يجد الماء ينبع بأكثر من ثمن المثل مع قدرته عليه، والجمع الذي لا تدعو إليه حاجة المسافر.

والسؤل عن الأشياء في وقتها. وقراءة القرآن ونسخه على غير طهارة بالنسبة للمعلم والمتعلم.^(٣)

ب - باعتبار الحقيقة والمجاز :

تقسيم الرخص بهذا الاعتبار يمثل وجهة نظر

ثلاث الحاشية، وكل من الفريقين استند إلى أدلة مبسوطة في كتب الأصول.^(٤) وهذا الخلاف تظهر له فائدتان :

الأولى : إذا صبر المصطر حتى مات لا يكون أتيا على القول الأول، ويكون أتيا على الثاني. الثانية - إذا حلف المكلف بأن لا يأكل حراما أبدا، فتنازع فيه في حال الضرورة بحث على الأول، ولا بحث على الثاني.^(٥)

القسم الثاني :

١٠ - رخص مندوبة : مثل القصر للمسافر سفرا ينبغ ثلاثة أيام تصاعدا، ومن هذا القيل أيضا الفطر في رمضان بالنسبة للمسافر الذي يشق عليه الصوم، والإبراد بالظهر، والنظر إلى المخطوبة،^(٦) ومخاطبة الناس في أموالهم ومائت أحرارهم مما تدعو إليه الحاجة اعتمادا على قوله سبحانه وتعالى : ﴿وإن تحالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح﴾.^(٧) حيث نص علماء التفسير على أن الآية تضمن ترخيصا في تحطيط طعام اليتيم بطعام كافله، وشرايه بشرايه،

(١) مسند الوصولي إلى غاية المجلد ١/ ١٢٦، ١٢٢، كشف الأسرار على أصول البرهوي ٦٤٢/١

(٢) مسند الوصولي ١/ ١٢٦، كشف الأسرار ٦٤٢/١

(٣) شهيد لابن عبد البر ١/ ١٢٦، المحل على جمع الحوامع ١/ ١٢٦، الفتاوى والفتاوى ٨٢

(٤) سورة البقرة ٢٢٠

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/ ٣٨٩ - ٣٩١، أحكام القرآن

لابن العربي ٦٤/١

(٢) حاشية السؤل ١/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٢٨، والأشياء

والفتاوى لسبوح ص ٨٢، شهيد لابن عبد البر ١/ ١٢٦

(٣) التعليل للموسوي ١/ ٨٧، ٨٤

الخفية حيث نراطات كلمتهم سلفا وخلفا على
تقسيمها - بالاعتبار المذكور - إلى قسمين
رئيسيين:

القسم الأول: رخص حقيقية:

١٣ - وهي التي تنفع في مقابلة عزائم ما يزال
المعمل بها جازيا لقيام دليلها، وهذا القسم
يتقسم - بدوره - إلى قسمين:

١ - ما أباحه الشرع مع قيام السبب المحرم،
والحرمة معاً، وهو أعلى درجات الرخص، لأن
الحرمة لما كانت قائمة مع سببها، ومع ذلك
شرع للمكلف الإقدام على الفعل دون
مؤاخذه بناء على عذره، كان ذلك الإقدام في
أكمل درجاته فهو في هذه الحالة بمنزلة العفر عن
الجنباية بعد استحفاظ العقوبة. وليس في الأمر
أي عرامة، لأن كمال الرخص بكمال العزائم،
فكلما كانت هذه حقيقة كاملة ناشئة من كل
وجه، كانت الرخصة في مقابلتها كذلك. (١)
وقد ذكروا - لهذا القسم - أمثلة منها:

التريخيس في إجراء كلمة الكفر على اللسان
مع اطمئنان القلب بالإيمان عند الإكراه الملجئ،
بالقتل أو بالقطع، لأن في متناعه عن الفعل
إتلاف ذاته صورة ومعنى، وفي إقدامه عليه

إتلاف حق الشرع صورة دون معنى حيث إن
المركن الأصلي في الإيمان - وهو التصديق - يلقى
على حاله. (٢) ومع ذلك نص العلماء على
تخييره بين الفعل والتروك، بل رجع الخفية منهم
الأخذ بالعزيمة في هذا المثال بالخصوص، لأن
إحياء النفوس - هنا - يقابله موقف عظيم من
مواقف السموم والإيذاء، والنسك بالحق مهما
اشتدت الفتنه وعظم البلاء. (٣) واستدلوا على
هذا الترجيح بما ورد في السنة من أن مسيئة
الكذب أكثر رجس - من المسلمين - على
الكفر فنظر أحدهما بكلمته فنجأ، وأصر الآخر
على الجهر بالحق فهلك، فكان فيها النبي ﷺ
بعد أن بلغه خبرهما: «أما الأول فقد أخذ
برخصة الله تعالى، وأما الثاني فقد صدق بالحق
فهبط له». (٤)

٢ - ما أباحه الشرع مع قيام السبب المحرم
وتراخي الحرمة: مثل الإفطار في رمضان بالسبب
لنساءقصر، فإن السبب المحرم للإفطار - وهو
شهود الشهر - قائم، لكن وجوب الصوم أو حرمة
الإفطار غير قائمة على الفور بل نابتة على

(١) للعقد السابق.

(٢) كشف الأسرار ١/ ٦٢٩، والتوضيح ٢/ ٨٥.

(٣) حديث: «أكثر مسيئة رجلين من المسلمين على الكفر»
أخرجهم ابن أبي شيبة من حديث الحسن هرميلاً، وأخرجه
كنزك عبد الرزاق في تفسيره عن معمر مفضل، كذا في
«المكافي قلاني» لابن حجر (١/ ٩٣٧) - طدار الكتاب
العربي جهات للكتاب.

(٤) المفاتيح في أصول الفقه ص ٨٧، كشف الأسرار ١/ ٦٣٦،
والتوضيح على المنهاج ٣/ ٨٣ - ٨٤، فواتح الرحموت
١/ ١١٦، ١/ ١١٧، مرة الأصول ٢/ ٢٩١.

بالعزيمة فصار في السفر وقع صياحه في الغرض
ولا قضاء عليه.^(١)

التقسيم الثاني : رخص مجازية :

١٤ - وتسمى أيضا - في اصطلاحهم - : رخص
الإسقاط ، وقد قسموها - كذلك - إلى قسمين
فرعيين :

١ - ما وضع عن هذه الأمة الإسلامية - رحمة بها
وأكرام - لتبنيها بطلب - من الأحكام الثابتة التي
كانت مفروضة على الأمم السابقة مثل :

- قتل النفس لصحة النبوة .

- عرض موضع النجاسة من الجسد واللبس .^(٢)

٢ - ما سقط عن المباديع كونه مشروعا في
ختمه - فمن حيث إنه سقط كانه مجازا - ومن
حيث إنه مشروع في الجملة كان شبيها بالرخص
لخفيفة ، مثل السلام وقاربه من عقود التي
يبيحت المداحة إليها ، وهي مستثناة من أصول
ممنوعة ، فمن حيث استثناها عما ذكر سقط منع
منها فتشابهت موضوع عن الأغلال التي كانت
على الأمم السابقة ، فكانت رخصا مجازية من
هذه الناحية إذ ليس في مقابليها عزائم ، ومن
حيث إن أصول ممنوعة ومما يعرض الشروط
التي تجاوز عنها الشرع من أجل التخفيف
والمصاحبة ما زالت قائمة في تلك الأصول

الراحي بنص القرآن الكريم . قال تعالى :
﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ
أَيَّامٍ أُخَرٍ﴾^(٣)

والعمل بالعزيمة في هذا القسم أيضا أولى
من العمل بالرخصة عند الحنفية ، أي انصوم
أولئ من الإفطار عندهم .

أولا : لأن السبب الموجب - وهو شهود الشهر
- كان قائما ، وسراحي الحكم بالأجل غير مانع
من التعجيل ، منها هو الأمر في لبس المؤجل ،
فكان المؤدي للصوم في هذه الحالة عاملا لله
تعالى في أداء الغرض - والمزخص بالفطر عاملا
لغيره فيها يرجع إلى الترفيع - فقدم حق الله وهو
أحق بالتقديم .

ثانيا : لأن في الأخذ بالعزيمة نوع يسر به ،
على أن الصوم مع المسلمين في شهر الصيام
يسر من التردد به بعد مضي الشهر^(٤) هذا إذا
لم يضعه انصوم ، فإذا أضعفه كان الفطر أولى ،
فإن صبر حتى مات كان أشبا بخلاف . وقد
رجح الشافعي الأخذ بالرخصة في هذا الشأن ،
والجميع متفقون على أن من أفطر ثم مات قبل
إدراك عدة من أيام أخر لا شيء عليه كما لو مات
قبل رمضان . وجمهور الفقهاء يرون أن من أخذ

(١) سورة البقرة : ١٨٤

(٢) كشف الأسرار : ٦٤١/١ ، والسنن : ٨٥/٣ ، مرد
الاصول : ٣٩٦/١ ، وجامع الرموز : ١٦١/١

(٣) كشف الأسرار : ٦٣٩/١

(٤) كشف الأسرار : ٦٤١/١ ، وشمس في أصول الفقه : ٨٨ ،
والتوضيح : ٩٦/٢ ، مرد الأصول : ٣٩٦/١

- ٢ - إسقاط وجوب الجمعة للأعداء المذكورة في المثال الأول ولغيرها مما وقع بطله في كتب الفروع والأحكام.^(١)
- ٣ - إسقاط شرط استقبال القبلة في صلاة الخوف.^(٢)
- ٤ - إسقاط الحج والعمرة عن غير المستطيع،^(٣) قال الله تعالى: ﴿وَقَدْ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِظَاعٍ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.^(٤)
- ٥ - إسقاط الجهاد عن ذوي الأعذار، قال المولى تبارك وتعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِّ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾.^(٥)
- ٦ - إسقاط الصلاة عند فقد الماء والصعيد الطيب، في المشهور عن مالك وأبي حنيفة، إلا أن أبا حنيفة وأصحابه يقولون بوجوب القضاء عليه ووافقه الشوري والأوزاعي. وقال مالك - في رواية المدنيين عنه -: لا يجب عليه القضاء.^(٦)

أشبهت الرخص الحقيقية، وبناء على ذلك اعتبر هذا القسم أقرب إلى الرخص الحقيقية من سابقه، واعتبر السابق أتم في الجارية من هذا.^(٧) وهذا القسم يرادف الرخص المباحة في تقسيم الشافعية. والأقسام الأربعة - الحاصلة بعد تقسيم كل من القسمين الرئيسيين إلى قسمين فرعيين - لا تعد كثيراً عن الإطلاقات الأربعة التي ذكرها الشافعي.^(٨)

جـ - تقسيم الرخص حسب التخفيف -

تقسم هذا الاعتبار - الذي يلخص الأحكام الطارئة - إلى ستة أنواع:^(٩)

- ١٥ - الأول: تخفيف إسقاط، ويكون حيث يوجد العذر أو الموجب من ذلك.
- ١٦ - إسقاط الخروج إلى الجماعة للمريض أو لشدة البرد، أو للريح والمطر، فقد كان النبي ﷺ يأمر أصحابه في الليلة الباردة وفي الليلة المطيرة أن يصلوا في رحالهم.^(١٠)

(١) المغني في أصول الفقه ص ٨٩، كشف الأستار ١/٦٤٩، والتلويح على الترمذ ص ٨٦/٣.
(٢) الموافقات ٣٠١/١، وما بعد ٣٠١/٣.
(٣) قواعد الأحكام ٨٩، والأشباه والنظائر ص ٨٢، غفر عيون البصائر على الأئمة والنظار ٧ من تبجيم ١١٦/١، ١١٧.
(٤) حديث: «رخص في الصلاة في غرحال في الليلة ذات برد وريح ومطر» أخرجه البخاري الفتح ١/١٥٩ - ١٥٧ - ط السلفية، ومسلم ١/١٦٩ - ١٦٨ - ط الحنفية من حديث ابن عمر.
(٥) سورة آل عمران ٩٧.
(٦) سورة النساء ٩٥.
(٧) الجامع لأحكام القرآن ٣/٢١٠ - ٢١١، المكتبة الشيعية، نيل الأوطار ١/١٦٧ والمختار ١/٥٢ - ٥٣.

(٨) المغني في أصول الفقه ص ٨٩، كشف الأستار ١/٦٤٩، والتلويح على الترمذ ص ٨٦/٣.
(٩) الموافقات ٣٠١/١، وما بعد ٣٠١/٣.
(١٠) قواعد الأحكام ٨٩، والأشباه والنظائر ص ٨٢، غفر عيون البصائر على الأئمة والنظار ٧ من تبجيم ١١٦/١، ١١٧.
(١١) حديث: «رخص في الصلاة في غرحال في الليلة ذات برد وريح ومطر» أخرجه البخاري الفتح ١/١٥٩ - ١٥٧ - ط السلفية، ومسلم ١/١٦٩ - ١٦٨ - ط الحنفية من حديث ابن عمر.

٩ - إسقاط الحد بالثبته لما تنفرد به عملاً بمجموعة من الأحاديث الشريفة يدعم بعضها البعض - (١) من أن الحدود تدل بالثبتهات. (٢) النوع الثاني: تخفيف تنقيص: مثاله:

١٦ - ١ - قصر الصلاة الرباعية في السفر إلى ركعتين بقطع النظر عن كون القصر واجباً أو مندوباً. (٣)

٢ - تنقيص ما عجز عنه المريض من أفعال الصلاة: كتنقيص الركوع والسجود وغيرها إلى القدر الميسر من ذلك. (٤)

النوع الثالث: تخفيف إبدل: مثل:

١٧ - إبدال الوضوء والغسل بالتيمم، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَيَدَيْكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ

وبعض المحققين من الفقهاء يرون أن الذي يجب إسقاطه في هذه الحالة هو حكم استعمال الماء والتراب فيوجِبون الصلاة عند فقدها. (١)

٧ - إسقاط القضاء عن أفطر ناسياً في نهار رمضان عند جمهور الأئمة عملاً بقوله ﷺ: ومن نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه. (٢) وخالف مالك فقال بوجوب القضاء قياساً على من نسي صلاة فونه يقضيها متى ذكرها. (٣)

٨ - إسقاط الكفارة بالإعسار عند الشافعية على خلاف الأظهر وفي إحدى روايتين للحنابلة ونحوهم على ذلك عيسى بن دينار من المالكية (٤) استناداً إلى ما جاء في آخر حديث الأعرابي الذي وقع على أهله في نهار رمضان . . . وأطعمه أهلك. (٥)

(١) حيث: داخلوا الحدود بالثبتهات وأخرجوه أبوسعده المحقق في «البدل» كتابي «المقاصد الحسنة» للبحراني (ص ٣٠) ط المصنف (٢) ونقل عن ابن حجر أنه لك. «في مستدرر لا يعرف». وأورد الشوكاني في «نيل الأوطار» (١٦٢/٧) وصروه كعدة آسانيد مرفوعة، ومرفوعة وقال: «وما في اليد وزن كان فيه المقال المعروف لقد شد عضده ما ذكرته» يعني أن وأبنت التي ذكرها مصلح بعد ذلك للاستنتاج به

(٢) الأئمة والنظائر من ١٦٣، والأئمة والنظائر ينسج الحموي ١٦١/٦

(٣) قواعد الأحكام ٨/٦، نيل الأوطار ٢٠٠/٢

(٤) قواعد الأحكام ٨/٦

(١) جامع الأصول ١/٨، نيل الأوطار ١/٣٦٧، المصنف لأحكام القراء ٢/٣٠٢

(٢) حيث: من نسي وهو صائم، أخرج البخاري (١٦٥/٤) ط السلفية (١٥٥/٧) ط ٨٠٩/٢ ط المحلي من حديث أبي هريرة، واللفظ لحكم.

(٣) صلاة الجهاد ١/٦١

(٤) القليوبي ١٢٢/٢، ولحق ١٣٢/٣

(٥) حديث: وأطعمه أهلك، أخرجه البخاري (الفصح ١٦٣/٤) ط السلفية من حديث أبي هريرة ونقصر الحديث كمالاً مع وجه الاستدلال بجملة الأربعة في الفقه ٢/٥٢ - ٥٥، نيل الأوطار ٢١٦/١

مخطئ أو مكرها قياساً على من أفطر ناسياً الذي ثبت صحة صومه بالنقص النبوي. ^(١) وزاد الشافعي ففاس عليه كلام الناسي في صلاته. ^(٢)

وقاسوا الإنططار في العين في رمضان على الاكتحال المرخص فيه نصاً. ^(٣)

ذهب أبو حنيفة وأصحابه - باستثناء أبي يوسف - إلى منع القياس على الرخص لأدلة مبسطة في كتب الأصول. ^(٤)

الأخذ بالرخص أو العزائم:

٢٥ - قد يرفع الشارع عن المكلف الخروج في الأخذ بالعزيمة أو في الأخذ بالرخصة، أي أنه يكون مخيراً في بعض الحالات بين الإثنين بهذه أو بذلك لأن ما بينهما صار بمثابة ما بين أجزاء الواجب الخير الذي يكفي فيه بالإتيان بأي نوع من أنواعه، ولكن مع ذلك كان للترجيح بينهما مجال رحب غزير إضافة تباينت فيه أنظار المجتهدين حيث اختلفوا بين مرجح للأخذ بالعزيمة - في هذه الحالة - وبين مرجح للأخذ بالرخصة فيها، وكل من المقيمين قد علل وأبه

تكون أصولاً يلحق بها ما ياتلها من نظائرها. ^(٥) وهناك رخص سببها السفر أو المرض أو النسيان أو الجهل أو الخطأ أو النقص أو الوسوسة أو الترغيب في الدخول في الإسلام وحدانة الدخول فيه أو العسر وعدم البلوى وينظر تفصيلها في مصطلح: (تيسير).

علاقة الرخصة ببعض الأدلة الشرعية:

٢٣ - المتبع للاستحسان والمصالح المرسلة ومراعاة الخلاف والتفادير الشرعية، والخواير الشرعية والجليل الشرعية يظفر بعلاقة وطيدة بين هذه الأمور وبين الرخص تتمثل إجمالاً في جلب اليسر ودفع العسر عن المكلفين، فنراجع تلك الأدلة في محالها من الموسوعة.

القياس على الرخص:

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الرخص المنصوص عليها إذا كانت مما يعقل معناه يمكن أن يقاس عليها غيرها من الجزئيات التي تشاركها في علة الحكم. ^(٦) فخذ قاس بعض الفقهاء صحة بيع العتق بالترتيب على بيع المرايا المرخص فيه بالنقص لانحادهما في العلة. ^(٧) كما حكموا بصحة صوم من أفطر

(١) التروى على مسلم ٢٥/٨

(٢) الأم ٤٧/٢، شغل الغليل ص ١٥١

(٣) المعركة ٢٥٧/٥، وأعلام الموقعين ٢٩٤/١

(٤) التمهيد ٢٥٤/٢، والأحكام للأندلسي ٩/٣، والوصول

٢٥٤/٢، وما يندرج

(١) المصادر السابقة.

(٢) شغل الغليل ص ٦٥٨، ومائة السؤال ٣٥/٤

(٣) شرح المنهاج بعائلة البرزواني ص ٣٦٨

عليه ^(١) وقال نقلاً عن غيره: لو أخذت
مرخصة كل عالم جتمع فيك الشرك كله ^(٢).
وقال الإمام أحمد: لو أن رجلاً عمل بقول
أهل الكوفة في البيعة وأهل المدينة في النسيان
وأهل مكة في المنة كان فاسقاً ^(٣).

وأما حديث القاضي إسماعيل - يوماً - على
المنع من البيعة فرفع إليه الخليفة كتاباً وطلب
منه أن ينظر فيه وقد جمع فيه صاحبه الرخص من
زلل العلماء فقال له القاضي المذكور: بعد أن
تأملته: مصنف هذا زنديق. فقال: أله نصيب
هذه الأحاديث؟ قال: بلى، ولكن من أبايح
المسكر لم يبيع المنعة، ومن أبايح النعمة لم يبيع البقاء،
والمسكر، وما من عالم إلا وله ذمة، ومن جمع ذلك
العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه، فأسر المصنف
بإحراق ذلك الكتاب ^(٤).

فالأخذ بالمرخص لا يعني تبيحها والبحث
عنها لتحلل من التكليف وما يعني الانتقال
من تكليف أشد إلى تكليف أخف نسب
شرعي.

الرخصة إضافية:

٢٧ - إن المرخص على كثرة أدلتها أو صيغها،

(١) مراتب الإجماع ص ١٢٥

(٢) الاحتكام ١٦٩/٦

(٣) إرشاد فضول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ص ٢٧٩

(٤) نفس المصدر

بمجموعة من المراتب المعقولة تكفل الشاطبي
بعدها عدداً واضحاً مرتباً ^(١).

أراء العلماء في تنوع الرخص:

٢٨ - لمرخص إشرعية الثابتة بالكتاب أو السنة
لا بأس في تبعها لقول النبي ﷺ: «إن الله يحب
من نوى رخصه كما يحب أن يؤمن عزائمه» ^(٢).

أما تنوع رخص المذاهب الاجتهادية والجرى
وردها دون سبب من الأسباب التي مر ذكرها
ونحوها مما يأنها يعتبر مروياً من التكليف،
وتخلصاً من المسؤولية، وعذبة عزائم الأوامر
والنواهي، وجنوداً حق الله في العبادة، وبعضها
حقوق عباده، وهو يتعارض مع مقصد الشرع
الحكيم من الحث على التخصيف عمومًا وعلى
الترخص بصفة خاصة فيريد الله بكم اليسر
ولا يريد بكم العسر ^(٣). «إن الله يحب أن
تؤتى رخصه» وقد اعتبر العلماء هذا العمل
فسدًا لا بحال ^(٤) وحكى ابن حزم الإجماع

(١) المطالعات ١/٣٣٣ - ٣٣٤ (تجميع الأخذ بالمريضة)

رمص ٣٣٩ - ٣٤١ (تجميع الأخذ بالمرخصة)

(٢) حديث: «إن الله يحب أن يؤتى رخصه كما يحب أن يؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (١/٣٣٣ - ٣٣٤)

(٣) ورقة الأوقاف العراقية من حديث ابن عباس - وحدث

الندوي في الرخص (٢/١٣٥ - ط الحلبي)

(٤) سورة البقرة / ١٨٥

(١٠) الموافقات ١/١٨ - ١٩، وشرح التبليغ ص ٣٨٠، والمعيان

٣٨٩ - ٣٨١ - ٣٨٢

وعلى ما صرح من حث الشرع عليها وترغيبه في
الآخذ بها - تبقى في النهاية إضافية : أي أن كل
أحد من المتكلمين يقبه نفسه في الآخذ بها أو في
عدمه. ^(١) ويكفي أن نعلم لتوضيح هذه المسألة
أن المشقة مثلا التي تعتبر ميا هاما من أسباب
الرخم تختلف قوة وضعفا بحسب أحوال
الناس، فهي انتقل تختلف باختلاف المسافرين،
وأزمة السفر، ومدته ومبائله، وما إلى هذا مما
يتعذر ضبطه وإطراده في جميع الحلق، فلم ينط
الحكم بذات المشقة بل استند إلى أمر آخر مما
يدل غالبا عليها وهو السفر لأن مظنة حصولها.

رذء

التعريف:

١ - الردء في اللغة : المعين والناصر، من ردا،
يقال : رداأت الحائط ردا أي : دعمته وقوته.

ويقال : أردأت فلانا : أي اعنته . ويقال : فلان
ردء فلان، أي ينصره ويشد ظهره، وجمعه
أرداء . قال الله تعالى حكاية عن موسى عليه
السلام : ﴿ فأرسله معي رذءاً يصدفني ﴾ ^(١) يعني
معي، ^(٢)

رخم

النظر : أطمعة .

واصطلاحا الأرداء : هم الذين يخلفون
المقاتلين في الجهاد، وقيل : هم الذين وقفوا على
مكان حتى إذا ترك المقاتلون القتال قاتلوا. ^(٣)



(١) سورة القصص / ٢٨

(٢) من اللغة والمصباح النور ولسان العرب في ثمانية والمهجم

للموسم، ومقرطبي ٢٨٦/١٣

(٣) قواعد الفقه للمجدي / ٣٠٦

(١) الوائظان ١ / ٣١٤ / ٣ / ١٥٥

الألفاظ ذات الصلة:
المشء:

٢ - المدد في اللغة: اسم من مائة مدا أي زاده،
ورفان: تمددته بمدد أي: أمدته وقوته به^(١)
قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ذُنُوبَكُمْ فَمَا وَصَّيْنَا﴾^(٢)
وقال سبحانه: ﴿وَيَعْتَدِكُمْ رَبُّكُمْ بِخُمْسَةِ أَلْفٍ
مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْسِمِينَ﴾^(٣)

وفي الاصطلاح يطلق غالباً على الحائز
التي تلحق بالغازي في سبيل الله^(٤)

الحكم الإجمالي:

حق الرد في القتال:

٣ - اتفق الفقهاء على أن الرد أي: المكون
الذي حضر بنية القتال لم يقابل والمقاتل المقاتل
سواء في أصل الاستحقاق في القتال، مع
اختلافهم في جواز تفضيل البعض على
البعض، ولجمهور على التسوية الكاملة،
لاستواء الكس في الاستحقاق، وهو محاذرة
الدرب بنية القتال عند الخفية، وشبهة البقعة
عند غيرهم، ولقول أبو بكر وعمرو رضي الله

عنها: العنسة من شهد الواقعة^(٥) ولاه ليس
كل جيش يقابل. لأن ذلك خلاف مصلحة
الحرب، لأنه يحتاج أن يكون بعضهم في الرد،
وبعضهم لموظفون السواد، وبعضهم في العفوة
على حسب ما يحتاج إليه في الحرب، كما بينه
المالكية^(٦)

٤ - من حضر الواقعة لا نية القتال. كالسوقي
(التاجر) والخدم، والمحررة، كالحياض، فإن
فارس أسهم له عند جمهور الفقهاء رخصة
والمالكية والمخالفة وهو الأظهر عند الشافعية،
وفي خلاف الأظهر للشافعية لا يسهم به، لأنه لم
يقصد القتال^(٧) وإن لم يقابل لا يسهم له عند
الجمهور، لعدم نية القتال وعدم الاشتراك فيه،
وفي وجه عند الشافعية يسهم له، لأنه حضر
الواقعة، وفيه تكثير مرد المسلمين، والغالب أن
الحضور إلى القتال يؤول إليه ما من لم يحضر
لأن أسلحة فلا يسهم له إلا إذا جبر في خدمة
جيشه ولمصلحة الجيش، كإن طلب الإمام

١٠٠ فتح القدير ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦. والراجح والإكمل على ما
أحطنا ٢/ ١٥٠. ومضى المحتاج ٣/ ١٠١، ١٠٣،
وكشاف الفروع ٢/ ٨١. والأحكام السلطانية للهاردي
ص ١٤ ولأبي بكر ص ١٥١

٢: التاج والإكمال ٣/ ٣٧٠، والمراجع السابق

(٣) فتح القدير ٢/ ٢٢٥، ٢٢٦ وما بعدهما. والمطلب مع الحاج
والإكمال ٣/ ٣٨١، ٣٧٣. ونسبة المحتاج ١/ ١٤٥،
١٤٦. ومضى المحتاج ٣/ ١٠٣، ١٠٤. وكشاف الفروع

(٤) من اللغة وتصاح ولما الحرب في قتال

(٥) سورة الإسراء ١٠

(٦) سورة النور ١٠

(٧) المحقق ٢/ ٢٤٧. وابن عثيمين ٣/ ٢٤١. كتاب التاج

واختلفوا في قطع الطريق (الخراقة) والسرقة والقتل، وبيانه فيما يلي:

أ - الردء في قطع الطريق (الخراقة):

٥ - يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) أن الردء أي المعين لقطع الطريق حكمه حكم المباشر، فإن باشر أحدهم أجري الحد عليهم بإجماعهم، فإذا قتل أحدهم يقتل هو والآخر، لأنه جزء المحاربة، وهي تحقق بأن يكون البعض رده البعض، ولأن التحلوة مبنية على حصول الثقة والمعاونة والمتاصرة، ومن عادة قطع الطريق المباشرة من البعض والإعانة من البعض الآخر، ولا يتمكن المباشر من فعله إلا بقوة الردء، فلو لم يلحق الردء بالمباشر لأدى ذلك إلى انفتاح باب قطع الطريق، فيستري فيه المباشر والردء كالغنيمة، ونص اللخمي على أن الردء يشمل من يتفوق المحاربون بجاهه، إذ نولوا جاهه ما تجرأ القاتل على القتل، فجاءه إعانة على القتل حكماً.^(١)

وقال الشافعية: لا يجب الحد على من أعان قطع الطريق أو كثّر جمعهم بالحضور، أو كان

بعض المنكر ليحرس من هجوم العدو، أو أقود من الجيش كميناً، لتكونهم رده لمن قاتل، وعونا ضم على الغنيمة تفوق به نفوس المفتادين.^(٢) وأما عند قذا خضوا عساكر المسلمين أثناء القتال يسهم لهم، وإذا لحقوهم بعد انقضاء القتال وإحراز الغنيمة لا يسهم لهم باتفاق الفقهاء.

أما إذا لحقوهم بعد القتال قيل أن يخرجوا الغنيمة إلى دار الإسلام فلا يسهم لهم عند الحنابلة، وهو الصحيح عند الشافعية لأنهم لم يشهدوا الواقعة، ويسهم لهم عند الحنفية، وهو وجه عند الشافعية، لأن الملك لا يحصل إلا بعد الإحراز في دار الإسلام عند الحنفية.^(٣) وتفصيل هذه المسائل في مصطلح: (غنيمة).

الردء في الجنايات:

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز عقوبة الردء في جرائم التعزير إذا رأى القاضي ذلك. أما في الحدود، فلا يجد الردء حد الزنى ولا حد الشرب والتكذيب، لأن جرائم تتعلق بشخص المجرم.

(١) المراجع السبعة

(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٣٦، والفتاوى الحاتية ٣/ ٥٦٧، والشرح الكبير مع السيوطي ٢/ ١٩٦، والمهذب ٢/ ٤٤٧، والمقني ٨/ ٤١٩، ٢٢٠، وكشاف الفتاوى ٢/ ٨٢، ٨٣، والبرقي ٣/ ٢٩٣، ومبطلها.

(٣) فتح القدير مع الهداية ٥/ ٩٨٦، وديائع الصنائع ١/ ٩١، والزرقاني ٨/ ١١، وحاشية الدسوقي ٢/ ٣٥٠، الموقن بلمس الخطأ ٦/ ٣١٦، والقلي ٨/ ٢٩٧.

يقتل الجميع بواحد وإن تفاضلت حرّ حائهم في العدد والنجس، وعلى ذلك فلا نقصاص على الردّ عند الجمهور.

وفإن المالكية يقتل الميتون على لقتل أو الضرب بأن قصد جميع القتل أو الضرب وحضروا وإن لم يتوله إلا واحد منهم، شرط أن يكونوا بحيث لو امتنع بن بهم أعتاقوا، وإن لم يضرب غيرهم صبروا.^(١)

وعلى ذلك فيقتصر من الردّ، لقتلين على القتل (أي المتغضين مسبباً على القتل) وإد لم يباشروا إلا واحد منهم إذا كانوا بحيث لو امتنع بهم أعتاقوا.

وتفصيل المصروع في مصطلحي: (تواطؤ ج ١٤ ص ١١٤، ١١٥، وقصاص).

أثر الردّ في منع الإثم

٨ - اتفق الفقهاء في الجملة على أن المذاكر يجمع من المذريات، وإذا لم تكن فعله مضموناً بنقصاص^٢ أو الدية أو الكفارة لا يجمع من مذريات مورثة القتل عند الأئمة الثلاثة، خلافاً للشافعية حيث قالوا: إن كل من له مدخل في القتل يجمع من المذريات، ولو كان القتل بحق كقتل قصاص، وإمام وقاص، وسواء أكان القتل عمداً أم غيره، حصصون أم لا

عينا لهم ولم يباشروا بنفسه، بل يعزّز بالحبس والتقي وغيرهما.^(٣) وتفصيله في مصطلح: (حرابة).

ب - الردّ في السرقة:

٦ - اتفق الفقهاء على أن الرد إذا لم يدخل الحر، ولم يشترك في إخراج المال فلا حد عليه.^(٤)

وتفصيل هذه المسائل في مصطلح: (سرقة).

ج - الردّ فيما يوجب القصاص:

٧ - إذا عمداً جماعة على قتل إنسان فباشروا بعضهم القتل نفّض للقتل ولم يباشروا الآخرون لكنهم انضموا على ارتكابه مسبباً وحضروا ردّاً للقتلة فقد اختلف الفقهاء فيه.

فذهب الجمهور (أخنية وشافعية وخنابلة) إلى عدم وجوب نقصاص على من لم يندبر إليه عمل المقتضي لقتل، لأهم اشتراطوا في القصاص من الجماعة الباشرة من الكل، واشتراط الحظية فضلاً عن الباشرة أن يكون جرح كل واحد جرحاً سارياً،^(٥) ولم يشترط الشافعية في الأصح والحنابلة هذا الشرط وقالوا:

(١) المهذب ٢٨٦: ٢، ومغني المحتاج ١٤٢: ٤.

(٢) الموسوي ٣٣٥: ٢، ومغني المحتاج ١٧١: ١، والمصنوع لأمر

قدامة ١٩٣: ٨، ٢٨٥.

(٣) الريليل مع أمير المؤمنين لفتحي ١١٩: ٦، وفتح القدر مع

المذابة ٢١١: ٦.

(٤) الموسوي ٢٤٥: ٥، ومهذب فتاوى ج ٧، ٣٦١ - ٣٦٣.

والمصنوع لأمر قدامة ١٧١: ٦، ١٧١، ومغني المحتاج ٢٢: ٩.

ويستحب من الميراث من باشر أو نسب خلافا
للحنفية في النسب، كما إذا حفر بشرا أو وضع
حجرا في غير ملكه،^(١) وهذا في الجملة.
وتفصيله في مصطلحي: (روث ج ٣ ف ١٧)
(وإقتل).

رداء

التعريف :

١ - من معاني الرداء في اللغة : الثوب يستراخره
الأعلى من الجسم فوق الإزار، ويطلق على كل
ما يرتدى وليس^(٢).

وفي اصطلاح الفقهاء هو ما يستر أعلى
البدن من الثياب ويخاطفه الإزار وهو ما يستر
أفضل البدن^(٣).

أحكام الشرعي :

٢ - اتفق الفقهاء على أنه يستحب للمحرم
أن يلبس رداء وإزارا أبيه من جديدتين أو
مفسولين^(٤) لما روى أحمد عن ابن عمر رضي
الله عنهما مرفوعه : «لحرم أحدكم في إزار ورداء
ونعلين»^(٥) والتفاصيل في (إحرام).



(١) لسان العرب. من اللغة، والمعجم الوسيط.

(٢) حاشية العمل ٥-٩/٢، وحاشية الدرر ٢٤٩/١ .
٢٥٠

(٣) كتاب الفصاح ١٠٧/٢، وابن عابدين ١٥٧/٢، حاشية

الحمل ٥-٤/٢، حاشية الدرر ٢٩/٢.

(٤) حديث، «لحرم أحدكم في إزار ورداء ونعلين» بحرفه
أحمد ٢٤/٩، ط البنية، ورواه عنه -ج-

(٥) السراجة ص ١٩، ١٩ - والعلف العائض ٣٠/١، ٣١.

ومع المحتاج ٢٥/٢، ٢٦، والدرر ١٨٦/١.

يجلجل بدنه بالثوب دون رفع طرفيه^(١) لئلا يكتفي عن ذلك. ر: (صلاة).

تحويل الرداء في دعاء الاستسقاء -

٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يستحب تحويل الرداء بعد دعاء الاستسقاء، وهو أن يجعل ماعلى الخشب الأيمن على الأيسر، وما على الأيسر على الأيمن^(٢).

لما روى البخاري: أن النبي ﷺ أخرج إلى المصلي فاستغنى فاستقبل القبلة وقلب رداءه فصلى ركعتين^(٣).

وقال أبو حنيفة يدعويلا قلب رداءه^(٤).



وقال المالكية: يندب الرداء لكل مصل ولو نافلة. والرداء: هو ما يلبسه على عاتقه أي كتفيه فوق ثوبه دون أن يغطي به رأسه، ويتأكد ذلك لأئمة المحدث، ويكره لهم تركه^(٥).

وقال جمهور الفقهاء: الأفضل أن يصلي بقميص ورداء، فإن أراد الاقتصار على ثوب واحد فالقميص أفضل من الرداء، لأنه أبلغ في الستر، ثم الرداء ثم المتر، وإن كان يصلي شويين فالأفضل القميص والرداء، ثم الإزار أو السراويل مع القميص، ثم أحدهما مع الرداء، والإزار مع الرداء أفضل من السراويل مع الرداء، لأنه ليس بالصعباء، ولأنه لا يحكي تقاطيع مخلقة^(٦).

وقال الشافعية: قميص مع رداء أو إزار أو سراويل، أولى من رداء مع إزار أو سراويل وتولى من إزار مع سراويل. وإن صلى في الرداء وحده وكان واسعاً الخفيف به، وإن كان ضيقاً خالف بين طرفيه يمتكبه^(٧). ويكره أن يصلي بالاصطياع بأن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن وطرفيه على الأيسر، ويكره اشتغال انصافه: بأن يجلل بدنه بالرداء ثم يرفع طرفيه على عاتقه الأيسر، كما يكره اشتغال اليهود بأن

(١) أسنى المطالب ١/١٧٩، مغي المحتاج ١/١٨٧.

(٢) أسنى المطالب ١/٢٩٢، وحاشية المصنف ١/٤٠٦.

كشف القناع ٢/٢١٢.

(٣) حديث: "أن النبي ﷺ أخرج إلى المصلي، وأخبره البخاري والفتح ٢/٤٩٨. ط الطهطا: من حديث عبد الله ابن ربه.

(٤) ابن عابدين ٢/٥٦٧، الاختيار ١/٢٩.

(٥) حاشية الدسوقي ١/٢٤٩ - ٢٥١.

(٦) المحصر ٣/١٧٧، كشف القناع ١/٢٦٧، الاختيار

٢٤/١، مغي المحتاج ١/١٨٧.

(٧) المصادر السابقة.

نلمصدق أن يأخذ ذلك.^(١)

وذكر الفقهاء ضمن الصفات التي يجب مراعاتها فيما يخرج المزدني ويأخذه الساعي أن يكون وسطاً، فليس للساعي أن يأخذ الجيد ولا الرديء إلا من طريق أمة يقيم بها صاحب المال. ومن عروة أن النبي ﷺ ومن رجلا على العصفه وأصره أن يأخذ اليكر والشارف وذا الغيب وإياك وحزرات أنفسهم.^(٢)

وورد أنه قال لعاد بن جبيل: وإياك وكرائم أمواهم.^(٣)

وروي أسوداد بن أسد أنه عن أبي بصير أنه قال: «ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإنسان: من عسسته وحده وأنه لا إله إلا الله، وأنطى ركبة مائه طيبة بها نفسه رافدة»^(٤) عليه كل عام، ولا يعطي المرأة ولا المال حرة،^(٥) ولا الأريضة ولا المشروط اللينة،^(٦) ولكن من

رداءة

التعريف:

١- الرداءة في اللغة: نقص الجودة، ومعناها اخبة والفساد، ورد الشيء رداءة فهو رديء على ورد فعيل أي وضع حسي.^(١) رداءة جاد الشيء، جودة وجوده (بالضم والفتح).

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا الملفظ عن معنى النقص.^(٢)

الأحكام المتعلقة بالرداءة:

إخراج الرديء عن الجيد في الزكاة:

٢- لا يجوز للمالك أن يخرج الرديء عن الجيد السدي وجبت فيه الزكاة، وكذلك لا يجوز

(١) لسان العرب، والصحاح المتبر ومن اللغة مادة: جرد، وارتد، ومضود اللغة ٢/٢٤١، وحاشية صيرة ٢/٢٥٥، ومطلب أولي البسي ١١٢/٢.

(٢) بذائع الصنائع ١/١٨٩، ومطلب أولي البسي ٢/٢١٢، وتوسوعي ١٢/٢٨٠، وروضة الطالبين ٢/٢٣١.

(١) جل الأقطار ٢/٢٠٨، شرح دار إحيي.

(٢) حديث: «بعت، خلا عن الصدقة» أخرجه أبو داود في المراسيل ١٣٢، ط الحرسية، وإسناده ضعيف لإسناده وأخرجه مالك في نوحي ١/٢٦٧، ط الحسي، عن عمر بن الخطاب أنه قال لا تأخذوا حزرات المسلمين.

(٣) حديث: «يا أيها الناس وكرائم أمواهم» أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٥٧، ط المكي) من حديث ابن عباس (٤) الرافدة: العسة، أي بعثت نفسه على أدائها (لناية لأبي الأثر، رحمه).

(٥) طبرقة الخريفة والمغني ٢/٢٠٢.

(٦) الشرط: رافدة مال المغني ٢/٢٠٢.

وسط أموالكم فإن الله لم يسألكم غيره ولم
يؤمركم بشيء»^(١)

فلم يعتبر^(٢)

ذكر الرداءة في المسلم فيه :

٤ - يشترط احتضية والمالكية والحنابلة والشافعية
في قول لصحة السلم ذكر الجودة والرداءة في
المسلم فيه لاختلاف الغرض بهما فيقبضي تركهما
إلى النزاع^(٣).

وقال ابن قدامة عند ذكر الشروط التي لا
يصح السلم إلا بتوافرها :

أن يضبط السلم فيه بصفاته التي يختلف
الناس بها ظاهرًا، فإن المسلم فيه عرض في المدة
فلا بد من كونه معلومًا بالوصف كالشمن. ولأن
الاعلم شرط في البيع، وطريقته بها الرؤية وإما
الموصف، والرؤية تمنعها هما عنين الوصف.

والأوصاف على ضربين: مشفق على
استراطها ومختلف فيها. فالشفق عليها ثلاثة
أوصاف: الجنس، والنوع، والجودة، أو
الرداءة. وهذه لا بد منها في كل مسلم فيه^(٤).
وزهد الشافعية في الأصح إلى أنه لا يشترط

ولأن مبنى الزكاة على مراعاة الجانبين وذلك
بأخذ الوسط، والوسط هو أن يكون أدون من
الأرفع، وأرفع من الأدون^(٥).

بيع الجيد بالردية :

٣ - يرى أكثر أهل العلم أن الجيد والردية من
الربويات سواء في جواز البيع مع التماثل وتخريبه
مع التفاضل، نقوله عليه الصلاة والسلام
«جيدها ورديتها سواء»^(٦) ولأن تفاوت الوصف
لا يعد تفاوتًا عامًا، ولو اعتبر لأفسد باب
البيعات، إذ قلنا يخلو عوضان عن تفاوت ما

(١) حديث: ثلاث من لطفن فقد طعم طعم الإيمان، أخرجه
أبو داود (١٩/٢٤٤) بحديث عزت عبيد بن رافع، من حديث
عبد الله بن مسعود الغضائري. وقال ابن أبي شيبة (١٩٨/٢٠١) - ثم دار العروة - لم يخرجه منقطعًا، وذكره
أبو القاسم الجبلي في مجموع الصحابة مستداً. وذكره أيضاً
أبو القاسم الطبراني وغيره مستداً. وهو في معجم الطبراني
المختصر (١/٣٣٤) - دار الملك الإسلامي - كما قال مستداً.
(٢) بدائع الصنائع ٢/٣٣٢، والشرح الصغير مع حاشية
الصفاوي عليه ١/٦٠١.

(٣) حديث: «جيدها ورديتها سواء» فريدة الزيلعي في نصب
الرؤية (٣٧/٤) - ط المجلس العلمي - وقال: حريب، وسند
يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد، يعني حديث الذهب
بالذهب. ونقصة بالفضة. - مثلاً مثل - يدايد -
البحر، أخرجه مسلم (١٢١١/٣) - ط المجلس -
والجسوع ٤٢٦/٥ - ٤٢٨ ونقصة ١/٢٠١، ١/٢٠٢.

(٤) فتح القدير ١/١٥٦، فشر دار حياء التراث العربي،
والشربلي ٤/٨٩، والملي ٥/١٠٠، والشرح الصغير
٣/١٣٠، والمجموع ١٠/٨٣.
(٥) بدائع الصنائع ٢/٢٠٧، والجوامع ١/١٩٩،
والأعيان ٤/٣١، والشرح الصغير ٣/٩٧٨، ومائة
الاحتجاج ١/٢٠٨، وروضة المطادين ٤/٣٨، والملي
٣١٠/٤.

(٦) الملي لأن مدله ١/٢١٠.

قبول الرديء عن الجيد في القرض:

٦ - لا يجب على المقرض قبول الرديء عن الجيد في القرض، فإن أذرضه مطلقاً من غير شرط ففضه خيراً منه في القرض أو الصفة أو دونه بوضاها جاز في الجملة. ^(١)

وفي بعض صور المسألة خلاف وتفصيل للفقهاء ينظر في مصطلح: (قرض).

ذكر الجودة والرداءة في المسلم فيه، وعمل المطلق على الجيد للعرف. ^(٢) وللتفصيل: (ر: سلم).

ذكر الجودة والرداءة في الحوالة:

٥ - يشترط المالكية والحابلية والشفعية في الأصح لصحة الحوالة تماثل الدينين - المحال به والمحال عليه - جنساً وقدرًا، وحلولاً أو تأجيلاً، وصحة أو تكسراً، وجودة أو رداءة. لأن الحوالة تخويل الحق فيعتبر تحوله على صفته، ^(٣) والمراد بالصفة ما يشمل الجودة أو الرداءة، والصحة أو التكسر. ^(٤)

وقال الشافعية في وجه: تجوز الحوالة بالقبيل على الكثير، وبالصحيح على التكسر، وبالجيد على الرديء، وبالمؤجل على الحال، وبالأبعد أجلاً على الأقرب. ^(٥)

أما الحنفية فلا يشترطون لصحة الحوالة أن يكون المحال عليه مديوناً للمحيل، ومن ثم لا يشترط عندهم التماثل بين الدينين المحال به والمحال عليه جنساً، أو قدراً، أو صفة. ^(٦) وللتفصيل (ر: حوالة).



(١) روضة الطالبين ٢٨/١ ونهاية المحتاج ٢٠٨/٤

(٢) روضة الطالبين ١٣٦/٤ وتحفة المحتاج ١٢٠/٥، وانظر

٥٧٧/٤، والكناف ٣١٩/٢، والشرح الصغير ٤٢٦/٣،

والحرشي ٢٣٤/٢ ط الطرزة

(٣) تحفة المحتاج ٢٣٠/٥

(٤) روضة الطالبين ٢٣١/١

(٥) مجلة الأحكام العدلية المائدة (٩٩٠)

(٦) المص ٢٨٦/٤

والرد في الإرث. دفع ما فضل عن فوض
ذوي الفروض النسبة إليهم بقدر حقوقهم عند
عدم استحقاق الغير. (انظر مصطلح: إرث
ق ٦٣ ج ٣ ص ٤٩).

والقسمة بالرد هي التي يحتاج فيها لرد أحد
الشريكين للأخر مالا أجنبيا، كان يكون في
أحد الجانبين من أرض مشتركة بشر أو شجر لا
تمكن قسمته، وما في الجانب الآخر لا يعادل
ذلمك إلا بضم شيء إليه من خارج، فيرد من
يأخذ الجانب الذي فيه البشر أو الشجر قسط
فيه أي قسمة ملاك من البشر أو الشجر.^(١)
وتفصيل ذلك في مصطلح: (قسمة).

الحكم التكليفي:

٢ - يختلف الحكم التكليفي للرد باختلاف
موطنه كما يلي:

الرد في العقود:

موجبات الرد:

للرد موجبات كثيرة منها ما يلي:

٣ - أ - الاستحقاق: فإذا ظهر كون الشيء

(١) مبني المحتاج ٤/٢٣٣ ط مطبع النائي الخليلي ٨-١٩٠٨م.
أسبب الفضاء ص ٥٣٧ دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٨٢م
لتحقيق الدكتور محمد الزحلي

رد

التعريف:

١ - الرد في اللغة: مصدر رددت الشيء، ومن
معانيه منع الشيء وصرفه، ورد الشيء أيضا
إرجاعه، وفي حديث عائشة: «من عمل عملا
ليس عليه أمرنا فهو رده»^(١) أي فهو مردود
عليه. وذلك إذا كان مخالفا لما عليه السنة.

ورد عليه الشيء إذا لم يقبله. ورد فلان
خطأه. وتقول: رده إلى منزله، ورد إليه جوابا
أي: رجع وأرسله.

ولا يخرج معناه الاصطلاحي في الجملة عن
معناه اللغوي.^(٢)

(١) حديث: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رده» أخرجه
مسلم (٣/١٣٤٤) ط الخليلي.

(٢) لسان العرب، ولفظ المصنف، والمصباح الميراني:
«ورده، والظليبي ومهذبة (٣/٢١٢) - ط عيسى الخليلي
(الجلي)

ملك غير لازم ، والفسخ في البيع الفاسد يستلزم رد البيع على بائعه ، ورد الثمن على المشتري .^(١) (انظر : استرداد).

٦ - د - الإنسانية : محلها العقود اللازمة . ومقتضى الإقالة رد الأمر إلى ما كان عليه ، أي رد البيع إلى البائع ، والثمن إلى المشتري .^(٢) سواء عند من اعتبرها فصحا وهم الشافعية والحنابلة ومحمد بن الحسن ، أو عند من اعتبرها بيبعا في حق المعاقدين وغيرهما وهم المالكية وأبوسوف ، أو عند من اعتبرها فصحا في حق المعاقدين بيبعا في حق غيرهما ، وهو قول أبي حنيفة . وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح : (إقالة ج ٥ / ٣٧٤)

٧ - هـ - انتهاء مدة العقد : إذا انتهت مدة العقد في العقود المقيدة بمدة فعلى المتاجر عند جمهور الفقهاء ، رفع يده وليس عليه الرد . قبل لأحمد : إذا اكتمل دأبه أو استعار أو استودع فليس عليه أن يحمله ؟ فقال أحمد : من استعار شيئا فعليه رده من حيث "حده" ، فأوجب الرد في العارية ولم

يستحق للغير وجب رد الشيء إلى مستحقه ، سواء كان ذلك في العقود كالبيع والهبة ، أو في الجنائيات كالنصب والسرقه لقوله **يُرجع** : وعلى البطل ما أخذت حتى تؤدى .^(٣)

وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح : (استحقة بق ج ٣ / ٢١٩) ، ومصطلح : (استرداد) (فقه ج ٣ / ٢٨٣) .

٨ - ب - فسخ العقود غير اللازمة : سواء كان عدم لزومها عائدا إلى طبيعتها ، كالوديعة والشركة ، أو إلى دخول الحياز - بأنواعه - عليها كالبيع والإجارة ، وحيث لا يكون لكلا الطرفين ، أو لم يثبت له الخيار الفسخ ، ويرد كل ما في يده إلى صاحبه .^(٤)

٩ - ج - بطلان العقد : فإذا ظهر أن العقد باطل وجب على كل من المتعاقدين رد ما أخذه من الآخر ودلت أن العقد الباطل لا وجود له شرعا ، ولا يتج أي اثر .

والعقد الفاسد عند الحنفية مستحق للفسخ حقا لله تعالى ، وهو ينيب ، الملك بالتبض ، إلا أنه

(١) انظر الموسوعة الفقهية مصطلح - استرداد ج ٧ / ٢٨٥ ف ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

(٢) حاشية ابن عابدين ١١٢ / ٢ دار إحياء التراث العربي ، نتيجة في شرح نسخة ١١٦ / ٢ ط مصطفى البابي الحلبي - طبعة الثانية ١٩٥١م ، كتاب الفناج ١٣ / ٢٥٠ ط دار

الكتب

(٣) حديث - وعلى البطل ما أخذت حتى تؤدى أخرجه أبو داود (٣ / ٨٣٤) . تحقيق هرت عبيد دعاس من حديث الحسن ابن مسروق ، وأعله ابن حجر بقوله : الحسن يختلف في سبابه من مسرودة كذا في مختلفي الكبير (٣ / ٥٣) ط شركة الطباعة الفنية

(٤) انظر الموسوعة الفقهية ٢٨٣ / ٢٨٣ ج ٧ ، ٧

وذهب المالكية إلى أن العقد الفاسد ينقلب صحيحا إذا حذف الشرط المفسد للعقد. واستثنوا من ذلك بعض الشروط فلا يصح العقد معها ولو حذف الشرط، وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح: (تصحیح ج ١٢/ ٥٨ ف ١١) وذهب الحنفية إلى التفریق بین العقد الباطل والعقد الفاسد، فيصح عندهم أن ينقلب العقد لفاسد صحيحا وذلك برفع الفساد. ولا يصح ذلك في العقد لباطل، وإذا انقلب العقد الفاسد صحيحا سقط الرد لزوال موجهه^(١) انظر مصطلح: (تصحیح ج ١٢/ ٥٨ ف ١١، ١٢، ١٣، ١٤)

٩ - ب - تجديد العقد: ويتأني ذلك في العقود المقيّدة بحدّة كالإجارة، فإذا اتفق المتعاقدان على تجديد العقد لمدة أخرى سقط رد العين المؤجرة لورود العقد عليها، ولزوال ما يوجبّه وهو انتهاء فترة العقد.

١٠ - ج - سقوط الخيار: ويكون ذلك في العقود غير اللازمة بسبب دخول الخيار عليها، فإذا سقط الخيار بأحد مسقطاته أصبح العقد لازما وامتنع الرد حينئذ.

(١) ينقل الصفح ١٧٨/٥، دار كتاب العربي الطبعه الثانية ١٩٨٦ م، شرح منج الخليل ٥٧٠/٣ مكتبة النجاشي، شرح روض الطالب ٣٧/٦ المكتبة الإسلامية، معنى المجامع ٩٠/٢ دار إحياء التراث العربي، شرح معنى الآراء ١٢/ ٢٥٠ عالم الكتب.

يوجبّه في الإجارة والوديعة، ووجهه أنه عند لا يقتضي النصيان فلا يقتضي رده ومؤنته، كالوديعة، وفارق العارية، فإن صحتها يجب، فكذلك ردها، وعلى هذا متى انقضت المدة كانت العين في يد المتأجر أمانة كالوديعة إن تلفت من غير تفريط فلا ضمان عليه. واختلف الشافعية في رد المتأجر بعد انقضاء الإجارة، فمنهم من قال: لا يلزمه قبل المطالبة لأنه أمانة فلا يلزمه ردها قبل الطلب كالوديعة، ومنهم من قال: يلزمه لأنه بعد انقضاء الإجارة غير مأذون له في إمساكها فلم يرد كالعارية المؤقتة بعد انقضاء وقتها، فإن قلنا لا يلزمه الرد لم يلزمه مؤنة الرد كالوديعة، وإن قلنا يلزمه لزمه مؤنة الرد كالعارية^(١).

مسقطات الرد في العقود:

يسقط الرد في العقود لعدة أمور منها مايلي:

٨ - أ - تصحيح العقد: جمهور الفقهاء لا يفرقون بين العقد المأخوذ والعقد الفاسد فهما عندهم بمعنى واحد، وقد اختلفوا فيها إذا وقع العقد باطلا هل ينقلب صحيحا إذا رفع الفساد أم لا؟ فذهب الشافعية وأصحابه إلى أن العقد لا ينقلب صحيحا برفع الفساد إذ لا عبرة بالفساد.

(١) كتاب صفح ١٦/٤، والهدى ١٠٨/٤، والمبني ٥٥٥/٥، والذائع ٢٠٠/٢.

فكلاهما يرفع العقد من أصله^(١)
ويقسم رد المبيع كذلك إلى رد قهري، ورد
اختياري، فالرد القهري كرد المبيع بالعيب،
والرد الاختياري كإقالة^(٢).

أنواع الرد :

١١ - يقسم الخفئة رد المبيع بالعيب إلى رد
بالقضاء ورد بالتراضي .
وتظهر ثمرة التصريق بينهما في مسألة بيع
المشتري للمبيع العيب إلى ثالث ثم رده عليه
بعيب ، فمن اشترى شيئاً ثم باعه فرد عليه
بعيب بقضاء باقرا أو بينة أو نكول ، كان له أن
يرده على البائع الأول ، لأنه فسخ من الأصل
فجعل البيع كأن لم يكن .

رد السلام

١٣ - رد السلام واجب في الجملة عند الفقهاء .
قال ابن عابدين : قال في شرح الشريعة : اعلم
أنهم قالوا : إن السلام سنة وإن ساءه مستحب ،
وجوابه أي رده فرض كفاية ، وإسباغ رده واجب
بحيث لو لم يسمحه لا يفسد هذا الفرض عن

والخيارات متعددة وكذلك مطلقاتها ، وهي
عمل خلاف بين الفقهاء^(٣) وتفصيل ذلك في
مصطلح : (خيار) .

١١ - يقسم الخفئة رد المبيع بالعيب إلى رد
بالقضاء ورد بالتراضي .
وتظهر ثمرة التصريق بينهما في مسألة بيع
المشتري للمبيع العيب إلى ثالث ثم رده عليه
بعيب ، فمن اشترى شيئاً ثم باعه فرد عليه
بعيب بقضاء باقرا أو بينة أو نكول ، كان له أن
يرده على البائع الأول ، لأنه فسخ من الأصل
فجعل البيع كأن لم يكن .

وإن قبله بالتراضي فليس له أن يرده على
البائع الأول .
فالخفئة يعتبرون الرد بالقضاء فسخاً
وبالتراضي بيعاً جديداً في حق البائع الأول
فسخاً في المشتري الأول والمشتري الثاني .

ولم يفرق الحمهر - المائكة والشافعية
والحنابلة - بين الرد بالقضاء والرد بالتراضي ،

(١) شرح فتح القدير ١٦٧/٥ ط دار صادر ، حاشية الدسوقي
٩٢٥/٣ ط دار الفكر ، القوانين الفقهية ٢٩٢ ط دار العلم
لنصاير ١٩٧٩م ، منى المحتاج ٥٦/٢ - ط مصطفى
البياتي الحلبي ١٩٠٨م ، كشف الغطاء ٢٢٢/٣ - ط عالم
الكتب ١٩٨٣م .

(٢) حاشية المحتاج ٥٦/١ - مصطفى البياتي الحلبي ١٩٦٧م ،
حاشية الجمل ١٤٦/٣ ذو إحياء التراث العربي

(٣) الموسوعة الفقهية ٣/ ٢٨٩ - ١٧٠

(٤) سورة النساء ٦/

(٥) بذائع الصالح ٢٩٧/٥ ، ٢٦٨ دار الكتاب العربي ،
القوانين الفقهية ٢٩٩ ط دار العلم للملايين ١٩٧٩م ، قليوب
ومعينة ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ط عيسى البستاني الحلبي ، كتاب
الفتاوى ٢٠٥/٣ وما بعدها ط عالم الكتب ١٩٨٣م ، مطالب
أولي السعي ٩١/٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٩ منشور من الكتب
الإسلامية يد مشق

الله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ فَلَوْلِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَاذِبُونَ ﴾ .^(١)
ونفصل ذلك في مصطلح : (شهادة).

رد اليمين :

١٥ . إذا وجبت اليمين على المدعي عليه فامتنع ، وحكم القاضي بأنه تاكل ، فقد اختلف للفقهاء فذهب بعضهم إلى أن القاضي يحكم بالحق بالنكول ، وذهب آخرون إلى أنه يرد اليمين على المدعي ، فإذا حلف حكم له .^(٢)
ونفصل ذلك في مصطلح : (قضاء ، إثبات ، وأيمان ، ونكول).

رد مال الغير :

١٦ . لا خلاف بين الفقهاء في أن من أخذ مال الغير بطريق غير شرعي كالغصب فإنه يجب عليه رده إلى صاحبه فوراً ، لقول النبي ﷺ :
«على اليد ما أخذت حتى تؤدي»^(٣) ، ولأن

المسامح ، حتى قيل : لو كان المسلم أصم يجب على الراد أن يحرك شفتيه وسريه ، بحيث لو لم يكن أصماً لسمعه . قال الشيخ عميرة : هو أي رد السلام - حتى عه تعالى .^(٤)
وهناك تفصيلات تظهر في مصطلح : (سلام).

رد الشهادة :

١٤ - الأصل في رد الشهادة التهمة أي الشك والسرية في صحة الشهادة . لأنها غير محتمل الصدق والكذب ، وإنما يكون حجة إذا ترجح جانب الصدق فيه ، وبالتهمة لا يترجح .
والتهمة قد تكون لمعنى في الشاهد كالفسق ، فإن من لا يترجح عن غير الكذب من محظورات دينه فقد لا يترجح عنه أيضاً ، فكان منها بالكذب ، وقد تكون لمعنى في المشهود له من قرابة ينهم بها بإيثار المشهود له على المشهود عليه ، كقرابة الولادة . وقد تكون لخلل في التمييز كالعمى المفضي إلى تهمة الغلط في الشهادة . وقد تكون بالعجز عما جعله الشارع دليلاً على صدقته كالمحدود في القذف ،^(٥) قال

== ٣١٨/١ وما بعدها جسي طبعي الخلي . كشف الفتاح ١١٩/٦ ، وما بعدها عالم الكتب .

(١) سورة النور / ٦٣

(٢) أدب القضاء ص ٢٦٨ وما بعدها ، ٢٦٣ ، دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٨٢ م . تصدق الحكام ١/٩٠١ دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، حاشية الجلس ١/٥ ، ١٩٦٥ . دار إحياء التراث العربي . ونيل القرب ٢/٤٥٦ ، والمطفي ١/٢٣٥ ، والبدائع ١/٢٣٠

(٣) حديث . «على اليد ما أخذت . . .» سبق تحريره لـ ٢/

(٤) حاشية ابن عثيمين ١/٢٦٥ ، دار إحياء التراث العربي . حاشية المدسوقي ٢/١٧١ ، دار الفكر ، موقع الجليل ٣/٣٢٨ ، دار الفكر ، فليوي ومصرية ١/٢١٥ ، جسي الباني الحلبي .

(٥) شرح المناسبات على الهداية بلش شرح فتح المديبر ١/٢٧٣ ، دار إحياء التراث العربي . الفوائد الفقهية ٢٣٦ ، دار العلم للملايين ١٩٧٩ م . فليوي ومصرية =

وذهب المالكية إلى أنه إن كان موسرا يوم
القطع فحين قيمة المسروق، وإن كان عليهما
يضمن ولم يغرم.^(١)

وكذلك يجب رد مال الغير إذا أخذه بطريق
شرعي عندما يوجد ما يوجب الرد، وذلك كرد
المقطعة عند ظهور المالك، والمودعة والعارية عند
المطالبة^(٢)

مؤنة^(٣) الرد :

١٧ - من أحكام العقد انقاص النسخ ورد المبيع
إلى بائعه وتضمن إلى المشتري، وتكون مؤنة رد
المبيع على المشتري، وذلك لأن المبيع إذا كان
واجب الرد، وجب أن تكون مؤنة الرد على من
وجب عليه الرد وهو المشتري.^(٤)

ونص الفقهاء على أن مؤنة رد العارية على

(١) شرح فتح القدير ١/٦٦٨، ١٦٩ ط ١ دار إحياء التراث
العربي - حاشية ابن عابد بن ٢/٢١٠ - ١١١/٥ ط دار
إحياء التراث العربي، الطوايف النفيسة ٣٥٨، ٣٩٠ ط دار
العلم للملأين ١٩٧٩م، فليسوي ومحمدة ٢٨/٣،
١٩٨/١ ط عيسى الجبالي الحلبي، كشاف القضاء ١/٦٨،
١٩٩/١ ط عالم الكتب ١٩٨٣م.

(٢) حاشية ابن عابد بن ١/١٩١ ط دار إحياء التراث العربي،
انقوائن النفيسة ٣٧١ ط دار العلم للملأين ١٩٧٩م،
فليسوي ومحمدة ٣/٢٠، ١٢٩، ١٨١ ط عيسى الجبالي
الحلبي، كشاف القضاء ١/٦٨، ٣٠٩، ٣٠٦ ط دار
الكتب ١٩٨٣م

(٣) مؤنة - اسم لما يتحمله الإنسان من ثقل البعثة
(انصرفات للمرجاني ص ٢-٣).

(٤) اروضة الطيبين ١/١٠٨ ط مكتب الإسلامي، حاشية

المضام يجب التخلص منها فوراً لأن بقاءها بيده
ظلم آخر. وكذا السارق يجب عليه رد العين
المسروقة إن كانت قائمة اتفاقاً.

فإن هلك أو استهلك وجب عليه رد
مثلها إن كانت مثلية، وإلا فقيمتها، سواء قطع
أو لم يقطع، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة،
وذهب الحنفية إلى أنه إن قطع في السرقة والعين
هالكة لا يضمن حينئذ، فلا يجتمع عندهم
القطع والغرم، لقول النبي ﷺ: ولا يغرم
صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد^(١) وفي رواية
اليزار: لا يضمن السارق سرقة بعد إفاضة
الحد^(٢) وفي رواية: لا غرم على السارق بعد
قطع بيته.^(٣) ولأن وجوب الضمان ينافي
القطع لأنه لو ضمنه لم يكن ملكاً مستنداً إلى وقت
الأخذ فتبين أنه ورد على منكه فينتفي القطع
للشبهة وما يؤدي إلى انتفائه فهو المنتفي.

(١) حديث: لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد
أخرج السلي (٨/٩٣) ط المكتبة التجارية من حديث
عبد الرحمن بن حوف، وقال السلي: هذا مرسى، وليس
بإثبات.

(٢) حديث: لا يضمن السارق سرقة بعد إفاضة حد، أخرجه
يزار كما في نصب الرتبة (٣/٣٧٥) ط المجلس العلمي،
وقد الزيلعي عن ابن القطان أنه أجله بالإرسال كما تقدم
ذلك في السني أحمد. زاد كشاف بجهته المرفوعي عن
عبد الرحمن بن حوف

(٣) حديث: لا غرم على السارق بعد قطع بيته، أخرجه
الرواية الدارقطني (٣/١٨٢) ط دار المعاصر، يؤيده
قراءة السيف

المستعمل^(١) لقول النبي ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤده»^(٢).

وذهب الفقهاء أيضا إلى أن مؤنة رد المعصوب على المصاحب للحديث المتقدم، وقبوله^(٣)؛ ولا يأخذ أحدكم منع صاحبه كعبا جادا، وإذا أخذ أحدكم عصا أحبه فليردها عليه^(٤)، ولأن المؤنة من ضرورات الرد، فإذا وجب عليه الرد وجب عليه، هو من ضروراته كما في رد العارية^(٥).

وتفصيل ذلك في مصطلح: (مؤنة)

ردّة

التعريف:

١ - الردة لغة: الرجوع عن الشيء، ومنه الردة عن الإسلام...

يقال: ارتد عنه ارتدادا أي تحول. والاسم الردة، والردة عن الإسلام: الرجوع عنه. وارتد فلان عن دينه إذا كفر بعد إسلامه^(٦). وفي الاصطلاح: (الردة: كفر المسلم بقول صريح أو نفي يقضي أو فعل ينقضه)^(٧).

شروط الردة:

٢ - لا تقع الردة من المسلم إلا إذا توفرت شرائط البلوغ والعقل والاختيار^(٨).

(١) صهبة ولسان العرب والأصحاح وساج الشروس ومن لغة ومنجم توسط.

(٢) تحفة الفقهاء ١٧: ١٣٩، والفصولي وعمدة ١/ ١٧٤، ومغني البحوري ٣/ ٣٩٨، ومنح الخليل ٤/ ٤٦١، وشرح المحرر المملوك ٨/ ٦٢، وهداية تواب ١٣٧، والمعي لاير قدسة طار لي ٨/ ٤٤٠، ونسفي الإادات لاير لتجار ٢: ١٩٨.

(٣) السماع ١٧: ١٣٩، نهضة ٢/ ٢١٢، نيس الإله مالك ٣٠٥: ٢، الفروع ٢: ١٦٠.

١ - المحلل ٣/ ٨٤ ط دار حياء النرات المصري، المقي ٢٥٣/ ١ مطبوعات رئاسة إدارات بحوث العلمية، الرابض ١٩٩١م، القنوني فقهية ٢٨٩ ط دار العلم للملايين ١٩٧٩م.

(٦) حاشية ابن عابد ١: ٥٠٥ ط دار إحياء التراث العربي، مواهب الجنيد ٥/ ١٧٣ ط دار الفكر الطبعة الثانية ١٩٧٨م، فصولي ومغني ٣: ٢٠ ط عيسى البابي الحلبي، كتاب الفاع ١/ ٧٣ ط دار المكتب ١٩٨٣م.

(٧) حديث: «على اليد ما أخذت حتى تؤده» سبق تقريره في ٣.

(٨) حديث: «لا يأخذ أحدكم منع صاحبه» - أخرجه أحمد (٢٢٩/ ٤) ط الميعة من حديث يزيد بن السائب، وحسنه طريقي في التلخيص الجليل ١٠٣: ٤ - ح شرف الطابعة العلمية.

(٩) بدائع الصنائع ١١٨/ ٧ ط دار الفكتاب المعبر ١٩٨٦م، البهجة في شرح خلاصة ٢: ٣١٥ ط مطبعي ثنائيي عالمي ١٩٥١م، نسخة الثابت، نهاية المنهاج ٥/ ١٠٥ ط مطبوع البابي الحلبي ١٩٦٧م، كتاب الفاع ١/ ٧٨ ط دار المكتب ١٩٨٣م.

بقتل، لأن إيمان لم يكن وهو مانع، ومؤمر
بالإيمان، ويجهد عليه بلا قتل^(١).

ردة المجنون :

٥ - انفق الفقهاء على أنه لا صحة لإسلام
مجنون ولا لردته^(٢).

وترتب على ذلك : أن أحكام الإسلام
تبقى سارية عليه^(٣).

لكن إن كان بين مدعة وبين أخرى، فإن
كانت ردة في إفاقة وقعت، وإن كانت في جنونه
لا تنفع، كما نقل ذلك ابن كاساب^(٤).

ردة المسكران :

٦ - ذهب الحنفية وهو قول للشافعية : إلى أن
ردة المسكران لا تعتبر، وحجتهم في ذلك : أن
الردة تبنى على الاعتقاد، والمسكران غير معتقد
كما يقول^(٥).

ودفع محمد في أظهر رأي رونيته عنه،

(١) الأم ١٩/٦.

(٢) البدائع ١٧/٦٢١، الإيضاح ١٠/٢٠١، مكاني لأن قدمة
١٥٥/٢، المهذب ٢/٥٩٩، والأم ١٨/١٦٨، ووسائل

١٥٩/٢، ١٠٢/٦، والفقيه ومختصره ١٧/١٧٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) البدائع ١٧/١٢٤.

(٥) المسبوط ١٠/١٢٣، ونجدة الفقهاء ١٥/٥٣٩، والبدائع

١٧/١٢٤، وأبو عابدين ١٤/٢٤٦، والمواعظ ١٧/٢١١،

والفقيه ١٤/١٧٦.

ردة الصبي :

٣ - ردة الصبي لا تعتبر عند أبي يوسف
والشافعية، وهو رواية عند أبي حنيفة وعليه
مقتضى القياس، وهو لأحمد^(١).

وقال أبو حنيفة في الرواية الأخرى ومحمد :
بحكم ردة الصبي استحسانا^(٢)، وهو مذهب
المالكية والمشهور عن أحمد^(٣).

المرد قبل البلوغ لا يقتل :

٤ - ذهب المعتزليون بوقوع ردة الصبي متى أنه لا
يقتل قبل بلوغه^(٤).

وقال الشافعية : إن الصبي إذا ارتد لا يقتل
حتى بعد بلوغه، قال في الأم : (صبي قسر
بإيهام قبل البلوغ وإن كان عاقلاً، ثم ارتد قبل
البلوغ لم يبعده، ثم لم يقب بعد البلوغ، فلا

(١) المبسوط ١٠/١٢٢، وابن عسبر ١٤/٢٥٧، روح الباء
ص ٢٩١، والمفهر لأبن خزيمة ١٨/٥٥٩، والإيضاح
٣٢٩/١٠.

(٢) المبسوط ١٠/١٢٢ (بحكم ردة استحساناً ليس
لأحكام).

وبلاخ أيضاً كشف الأسرار للبرهاني ١٥/١٣٧.

(٣) الفقيه ١٦/٥٥٩، والإيضاح ١٠/٣٢٩، حوشر الإكليل
٢١٦/٢١/١.

(٤) المبسوط ١٠/١٢٢، والتمهيد ١٤/٥٣٠، والبدائع
١٧/١٣٥، والمهذب ١٢/١٢٦، وأبو عابدين ١٤/٢٥٧.

والإيضاح ١٠/٣٢٢، ومثل المسبب ١٢/١٠٧، والفقيه

٥٥١/٨.

لنؤلفه تعالى . فمن كفر بالله من بعد إيمانه إلا
من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح
بالكفر صدرا فعليه غضب من الله .^(١)
وما نقل من أن عمار من يصر - رضي الله عنه -
حمله الشركون على ما يكره فحده إلى نبي الله
فقال له : وإن عاذوا فعذ ،^(٢) وهذا في الإكراه
المكروه .^(٣)

٩ - ومن أكره على الإسلام فسلم ثم ارتد قبل
أن يوجد منه ما يدل على الإسلام طوعا ، مثل
أن يثبت على الإسلام بعد زوال الإكراه ، فإن
كان ممن لا يجوز إكراههم على الإسلام - وهم
أهل الذمة والمسلمون - فلا يفتى بمرتدا ،
ولا يجوز قتله ولا إجباره على الإسلام ، لعدم
صحة إسلامه ابتداء .

أما إن كان من أكره على الإسلام ممن يجوز
إكراهه وهو أخري والمترد ، فإنه يعتبر مرتدا ،
رجوعه عن الإسلام ، وينطبق عليه أحكام
المرتدين .^(٤)

(١) سورة النحل / ١٠٦

(٢) حديث : « من عادوا فعد » أخرجه ابن سعد (٢/ ٢٩٩) - ط
دار صادر - من حديث محمد بن عمار سمعه .

(٣) كيبوط ١٠/ ٩٨٣ ، وابن عثيمين ١٩/ ٢٢١ ، والأمام
١٥٢/ ٦ ، وفلسفيل ١٤٨/ ٦ ، وتشرح لأخصاري
١٤٩/ ١ ، وشيخ الحبيل ١٠٧/ ٤ ، والمضي ١٨/ ٥٦١
والإمام ١٠/ ٣٠٦

(٤) كيبوط ١٠/ ٢٢٣ ، والبدائع ٧/ ١١٠ ، وابن
عثيمين ١٤/ ٢١٦ ، وسوابج المحفل ٢٨/ ٢٨٢ ، الزرقاني -

والشافعية في المذهب إلى وقوع إكراه السكران ،
وحجبتهم : أن الصحابة أقاموا حد القذف على
السكران ، وأنه يقع طلاقه ، فتقع زنته ، وأنه
مكلف ، وأن عقله لا يزول كلبا ، فهو شبه
بالناس منه بالنائم أو المجنون .^(١)

المكروه على الردة :

٧ - الإكراه : اسم لفعل يصعله امرء بغيره ،
فينبغي به رضاه ، أو يفسد به اختياره من غير
أن تتعدم به أهليته . أو يفسد عنه الخطاب .^(٢)
والإكراه نوعان : نوع يوجب الإلحاح
والاضطرار طوعا ، كالإكراه بالنيل أو القلع أو
الضرب الذي يخاف فيه تلف النفس أو العصور .
قل المضرب أو كثر . وهذا النوع يسمى إكراها
تاما

ونوع لا يوجب الإلحاح والاضطرار ، وهو
الحبس أو القيد أو العسر الذي لا يخاف منه
النف ، وهذا النوع من الإكراه يسمى إكراها
ناقصا .^(٣)

٨ - وانفق الفقهاء على أن من أكره على الكفر
فأثم بكلمة الكفر ، لم يصر كافرا .

(١) الإنصاف ١١/ ٣٣٩ ، ونفي ١٨/ ٥٩٣ ، والأم ٦/ ١٤٨ ،
والشميل ٩/ ١٠٦ ، وطفيلوي ٦/ ١٧١
١٤٨/ ٦ ، كيبوط ١٤/ ٢٨٨ ، عبد الله ١٧/ ١٧٥ ، ومرة لأصول
من ٣٥٩

(٢) البدائع ٧/ ١٧٠ ، المجنة والمائة ٩٤٩

ما تقع به الردّة :

١٠ - تنقسم الأمور التي تخصل بها الردّة إلى أربعة أقسام :

أ - ردّة في الاعتقاد .

ب - ردّة في الأقوال .

ج - ردّة في الأفعال .

د - ردّة في الترك .

إلا أن هذه الأقسام تتداخل ، فمن اعتقد شيئاً عرّعه بقول ، أو فعل ، أو ترك .

مما يوجب الردّة من الاعتقاد :

١١ - اتفق الفقهاء على أن من أشرك بالله ، أو جعده ، أو نفى صفة ثابتة من صفاته ، أو أثبت لله الولد فهو مرتد كافر .^(١)

وكذلك من قال بعدم العالم أو بقاءه ، أو شك في ذلك .^(٢) ودليلهم قوله تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه ﴾ .^(٣)

وقال ابن دقيق العيد : (. . .) لأن حدوث

العالم من قبيل ما اجتماع فيه الإجماع والتواتر ، بالتفصل عن صاحب الشريعة ، فيكفر بسبب مخالفة النقل للتواتر . . .)^(٤) .

١٢ - ويكفر من جحد القرآن كله أو بعضه ،^(٥) ولو كلمة ، وقال البعض : بل يحصل الكفر بجحد حرف واحد .^(٦) كما يقع الكفر باعتقاد تنافسه واختلافه ، أو الشك بإعجازه ، والقدرة على مثله ، أو إسقاط حرمة .^(٧) أو لزيادة فيه .^(٨)

أما تفسير القرآن وتأويله ، فلا يكفر بأحده ، ولا رده ، لأنه أمر اجتهادي من فعل البشر .

وقد نص ابن قدامة على أن استحلال دماء المنصوصين وأمواتهم ، إن جرى تناول القرآن - كما فعل الخوارج - لم يكفر صاحبه .^(٩) ودليل السب أن الاستحلال جرى باجتهاد خاص ، فلا يكفر صاحبه .

١٣ - وكذلك يعتبر مرتداً من اعتقد كذب

(١) المحمدي ٤ / ٣٠٠ ، وابن عابدين ١ / ٦٦٣ ، والإمام ١ / ٣٩٧ ، والإمام ١٠ / ٢٢٧ ، والفروع ٢ / ١٥٩ ، وسائر السبل ١ / ٢١٢ .

(٢) ابن عابدين ١ / ٢٦٦ ، ٢٣٠ ، والفي ١٨ / ٥٤٨ ، والإمام ١ / ٢٩٧ ، وفروع الشريعة ١ / ٢٧٧ .

(٣) الإعلام بقواطع الإسلام ٢ / ٤٢ ، إقانة البرلمان ص ١٣٩ ، ابن عابدين ١ / ٢٢٢ .

(٤) الفروع ٢ / ١٥٩ ، والإمام ١٢ / ٢٩٧ ، والأمان ٣ / ٢٩٨ ، فروع ١ / ٤٤٨ .

١ - ١٨ / ٦٨ ، والشامل ١ / ٥٦٠ ، والفي ٨ / ٥٦٠ ، والإمام ١ / ٣٠١ ، وكشاف صفات ١ / ٨٠ ط الزبيدي .

(٥) ابن عابدين ١ / ٢٢٣ ، ولفظي ١ / ٢٧٤ ، والصالح ٢ / ١٧ ، ومنح الخليل ١ / ٢٦١ ، والسنن ١ / ٣٠٣ ، والإمام ١ / ٢٩٧ ، والإمام ١٠ / ٢٢٦ ، والفي ١٨ / ٥٦٥ .

(٦) منح الجلس ١ / ١٢٢ ، والشامل ٢ / ١٠٦ ، وكفاية الأشرار ٢ / ٢٠٢ ، ولغة ١ / ٣٠٠ .

(٧) سورة القصص / ٨٨ .

حكم سب الرسول ﷺ :

١٥ - السب هو الكلام الذي يقصد به الانتقاد والاستحقاق، وهو ما يشتم منه السب في عقول الناس، على اختلاف اعتقاداتهم، كاللعن والتفيع^(١)

وحكم سبه ﷺ أنه مرتد بلا خلاف^(٢) ويعتبر سباً له ﷺ من الحق به ﷺ عيباً أو نقصاً، في نفسه، أو نسبه، أو دينه، أو خصلة من خصاله، أو أزياءه، أو عرض به، أو لعنه^(٣) أو شتمه، أو عابه، أو قذفه، أو استخف به، ونحو ذلك^(٤).

هل يقتل الساب ردة أم حداثاً؟

١٦ - قال الحنفية^(٥) والحنابلة^(٦) وابن تيمية^(٧) : إن سب النبي ﷺ يعتبر مرتد، كأي مرتد، لأنه يدل دية قيسنتاب، وتقبل توبته.

أما الشافعية - فيما ينقله السبكي - فيرون أن سب النبي ﷺ ردة وزيادة، وحجبتهم أن

النبي ﷺ في بعض ما جاء به، ومن اعتقد حل شيء، جمع على غيره، كالزنا وشرب الخمر، أو أكثر أمراً معلوم من الدين بالضرورة^(٨).

حكم سب الله تعالى :

١٧ - اتفق الفقهاء على أن من سب الله تعالى كفر، سواء كان مدحاً أو جلاً أو مستهزاً^(٩). وقد قال تعالى : ﴿ولئن سألتهم ليقولن إنما كنا نخوض ونلعب قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون- لا تعتذروا فقد كفرتم بعد إيمانكم﴾^(١٠).

واختلفوا في قبول توبته.

فذهب الحنفية^(١١) والحنابلة^(١٢) إلى قبولها، وهو المرجح عند المالكية^(١٣). ولم نجد للشافعية تفرقة بين الردة بذلك وبين الردة بغيره.

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤، ٢٢٠، والمصنف ٨/ ٥٤٨، والإمام ١٤/ ٢٩٧، وفناوى السبكي ٢/ ٥٧٧.

(٢) نيل الأوطار ٨/ ١٩٤ - ١٩٥، والسيف المشهور ورقة (٣)، والمصنف ٨/ ٥٦٤، والفروع ٢/ ١٦٠، والحرشي ٨/ ٧٤، وأحكام السلوك من ٥٥٠، وفشروط العمرة من ١٤٦.

(٣) سورة التوبة ١٥ - ١٦.

(٤) ابن عابدين ١/ ٢٣٩.

(٥) المصنف ٨/ ٥٦٥، وأحكام السلوك من ٥٥٠، ونيل ابن طنج قبول طوبه بشرط أن لا تكرر منه ثلاثاً والقروص ٢/ ١٦٠.

(٦) الحرشي ٨/ ٧٤.

(١) الصارم المبلون من ٥٥٦.

(٢) ابن عابدين ٤/ ٢٢٢ - ٢٢٣، وفناوى السبكي ٢/ ٥٧٢، والسيف السلوك ٤/ ١١، ٧٩، والشرط المعسرة من ٢١٤، والشغل ٢/ ١٧٩.

(٣) السيف المبلون ورقة ٧٩.

(٤) المتامل ٣/ ١٧٩.

(٥) ابن عابدين ٤/ ٢٣٢ - ٢٣٣، والسيف المشهور ورقة ٢.

(٦) الهداية للكنوزي ورقة (٢٠٦).

(٧) الصارم المبلون من ٥٣، ٢٤٥، ٢٩٣، ٤٢٣، ٤٢٧.

حديث الإفك يعد أن يراها الله منه : ﴿يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً إن كنتم مؤمنين﴾^(١). فمن عاد لذلك فليس بمؤمن^(٢).

وهل تعتبر مثلها سائر زوجات النبي ﷺ ورضي الله عنهم؟ قال الحنفية والحنابلة في الصحيح واختاره ابن تيمية : إن مثلها في ذلك^(٣). واستدل ذلك بقوله تعالى : ﴿الطيبات للطيبين والطيبون للطيبات أولئك مبرؤون مما يقولون لهم مغفرة ورزق كريم﴾^(٤).

والظن بين يلزم منه الطعن بالرسول ﷺ والعار عليه، وذلك منوع. ونقول الآخر وهو مذهب للشافعية والرواية الأخرى للحنابلة : إنهم - سوى عائشة - كسائر الصحابة، وسابهم بجلد، لأنه قائف^(٥).

أما سائر الخلفاء فهو لا يكفر، وتوابعه مقبولة^(٦).

حكم من قال لمسلم يا كافر :

١٩ - عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال

- (١) سورة النور / ٢٧
(٢) الصلح المسنون / ٥٧١
(٣) أنسيف المشهور ورقة (٢)، وأنسيف المسلول ورقة ٨٦، والصلح المسلول ٥٧١
(٤) سورة النور / ٢٦
(٥) أنسيف المسلول ١١٧/٢، وأنسيف المراجع للشافعية
(٦) ابن عابدين ٢٣٦/٢ - ٢٣٧

السب كفر أولاً، فهو مرتد، وأنه سب النبي ﷺ فأجتمعت على قتله عتقان كل منها نوجب قتله^(١).

وصرح المالكية بأن سب النبي ﷺ لا يستتاب إلا أن يكون كافراً فيسلم^(٢).

حكم سب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام :

١٧ - من الأنبياء من هم محل اتفاق على نبوتهم، فمن سبهم فكأنها سب نبي ﷺ وسابه كافر، فكذا كل نبي مقطوع بنبوته، وعلى ذلك اتفق الفقهاء^(٣).

وإن كان نبياً غير مقطوع بنبوته، فمن سبه زجر، وأدب ونكل به، لكن لا يقتل، صرح بهذا الحنفية^(٤).

حكم سب زوجات النبي ﷺ :

٢٨ - اتفق الفقهاء على أن من فذف عائشة رضي الله عنها، فقد كذب صريح القرآن الذي نزل بحفها، وهو بذلك كافر^(٥). قال تعالى في

(١) السب المسلول ورقة (٢)، ومثار السيل ٤٠٩/٢

(٢) الدعوى / ٣٠٩/٢

(٣) ابن عابدين ١/٢٣٥، والسب المشهور ورقة (٢)

والشامل ٢/١٧١، والصلح المسلول من ٥٧٠، ونقله بوي

١٧٥/٢

(٤) السب المشهور ورقة (٢).

(٥) ابن عابدين ١/٢٣٧، وفشلوى السبكي ١/٥٥١،

والإقناع ٢/٢٩٩، وأخرى ١/٧٤، والصلح المسلول

٥٧١

وأقره، والأوجه ما قاله النووي في شرح مسلم أن الخبر معمول على المستحل فلا يكفر غيره، وعليه يحمل قوله في إذكاره أن ذلك مجرم لمحرميا مغلطا. (١)

ما يوجب الردة من الأفعال :

٢٠ - اتفق الفقهاء على أن إلفه المصحف كله في محل قدر يوجب الردة، لأن فعل ذلك استخفاف بكلام الله تعالى، فهو أداة عدم التصديق. (٢)

وقال الشافعية والمالكية : وكذا إلقاء بعضه . وكذا كل فعل يدل على الاستخفاف بالقرآن الكريم. (٣)

كما اتفقوا على أن من سجد لصنم، أو للشمس، أو للشمس فقد كفر. (٤)

ومن أسمى بفعل صريح في الاستهزاء بالإسلام، فقد كفر. قال بهذا الحنفية (٥) ودليلهم قوله تعالى : ﴿ ولئن سألتهم ليقولن إنما

رسول الله ﷺ : هايسرى، قال لأخيه : يا كافر، فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه. (١)

وقال الحنفية بفسق الفاضل، قال السمرقندي : وأما التعزير في جنابة ليست بموجبة للعقد، بأن قال : يا كافر، أو يا فاسق، أو يا فاجر. (٢)

وقال الحنابلة من أطلق الشارع كفره، مثل قوله ﷺ : « من أتى كاهنا أو عرفا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ﷺ ». (٣) فهذا كفر لا يخرج عن الإسلام بل هو تشديد.

وقال الشافعية : من كفر مسلما ولو لغيبه بكفر، لأنه سعى الإسلام كفرا، وخبر مسلم : « من دعا رجلا بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه » (٤) . أي رجع عليه هذا إن كفره بلا تلويل للكفر بكفر النعمة أو نحوه وإلا فلا يكفر، وهذا ما نقله الأصل عن النووي،

(١) حديث : أبى اسرى قال لأخيه : يا كافر ... أخرجه مسلم (٧٩/١) - ط الحلي.

(٢) لجنة الفتوى ٢٤١/٣، الإقناع ٢٩٧/٤، والفرج ١٦٦/٢.

(٣) حديث : « من أتى كاهنا أو عرفا فصدقه بما يقول فقد ... » أخرجه أحمد (٤٢٩/٢) - ط المينة. من حديث أبي هريرة، وفيه شذهي : « يستأنه نوي » كذا في جمع القدير (٢٣/٩) - ط المكية التجارية.

(٤) حديث : « من دعا رجلا بالكفر ... » أخرجه مسلم (٨٠/١) - ط الحلي. من حديث أبي ذر.

(١) لمس الطالب ١١٨/٤ - ط المكتبة الإسلامية.

(٢) ابن علقين ٢٢٢/٤، والفيلسوف ١٧٤/٤، والإعلام ٣٨/٢، وقاية الأعيان ٢٠١/٢، ومنار السبيل ٤٠٤/٦.

وشرح منج الجليل ٤٩١/٤، والحرشي ٦٦/٨.

(٣) الإسلام ٢٨/٢، وشرح منج الجليل ٤٩١/٤، وشرح الحرشي ٦٦/٨.

(٤) ابن عابد بن ٢٢٢/٤، الغلبوي ١٧٤/٤، والإنصاف ٣٦٦/١٠.

والقاسم ليرام ١٧٠/٢ (٥) ابن علقين ٢٢٢/٤.

عند الخفّية والشاعية والحناينة، لأنه قد حل
دمه وحار بمنزلة أهل الغرب^(١).

وقال المالكية: بأن الضبان على بيت المال
لأن بيت المال يأخذ أرض الجنّية عليه من حتى
فكها يأخذ ماله بعوم عنه. وهذا وإن لم يتب. فإن
تاب فقتل: في ماله، وقبل: على عاقبته،
وقيل: على المسلمين. وقيل: على من
ارتد إليهم^(٢).

جناية المرتد على مادون النفس:

٢٤ - قال المالكية: لا فرق في جناية المرتد بين ما
إذا كانت على النفس أو على مادونها، ولا يقتل
المرتد بالذمي، وإني عليه الدية في ماله لزيادته
على الذمي بالإسلام الحكمي.

وفإن من قد أمة: يقتل المرتد المسلم
ونذمي. وإن قطع طرفاً من أحدهما فعليه
القصاص فيه أيضاً.

وقال بعض أصحاب الشافعي: لا يقتل
المرتد بالذمي ولا يقطع طرفه بظرفه، لأن أحكام
الإسلام في حقه ماقية بذليل وجوب العبادات
عليه وعطائته بالإسلام.

(١) البسيط ١/١٠٨، ران عيسى ١/٢٥٢، والشامل لابن
هشيب ١/٦٦، والأم ١/١٥٢، والمص ١/٥٥٤،
والإتمام ٣٠٦/١.

(٢) أخرس ١/٩٩، وأندلس ١/٢٥٢، والشامل ليهرام
١/١٧١.

جناية المرتد على النفس:

٢٣ - إذا قتل مرتد مسلماً عمداً فعليه
القصاص، اتفاقاً^(١).

أما إذا قتل المرتد دميّاً أو مسلمات عمداً فيقتل
به عند الخفّية^(٢) والخنابلة^(٣) وهو أخير قولي
الشافعي^(٤)، لأنه أسوأ حالاً من الذمي، إذ
المرتد مهتر الدم ولا تحل ذبيحته، ولا مناعته،
ولا يقر بالجزية.

ولا يقتل عند المالكية وهو القول الآخر
لشافعي إنشاء حلقة الإسلام، لأنه لا يقر على
ردّه^(٥).

وإذا قتل المرتد حراً مسلماً أو ذمياً خطأ وجبت
الدية في ماله، ولا تكون على عاقبته عند
الخفّية والشاعية والحناينة.

والدية يشترط لها عصمة الدم لا الإسلام

(١) الفتاوى الهندية ٢/٧، والبدائع ١/٢٣٢، والمص
١/٢٥٥، والإتمام ١/٣٠٦، والدية للكنون ١/٣٠٦،
والأم ١/٢٥٢، والأم ١/٢٥٣، ومعجم التكميل ١/٤٦٧، وأخرس
١/٢٦٦.

(٢) مسلم يقتل بالذمي عند الخفّية، لمن باب أولى أن يقتل
به المرتد.

البدائع ١/٢٣٧، والفتاوى الهندية ٣/٧.

(٣) المص ١/٢٥٥، والإتمام ١/١٧٥.
(٤) الأم ١/٣٠٦، وعدم التكاليف، يأتي من قتل المرتد لا يقر على
ردّه، بل يحصل على الإسلام، والشامل لابن الصالح
١/١٤٦، ومضي المحتاج ١/١٦٦.

(٥) الشامل ليهرام ١/٧١، وأخرس ١/٢٦٦، ومعجم التكميل
١/٤٦٧، ومضي المحتاج ١/١٦٦.

نذف المرتد غيره :

٢٦ - إذا نذف المرتد، غيره، وجب عليه الحد بشروطه، إلا أن يحصل منه ذلك في دار الحرب، حيث لا سلطة للمسلمين. والقضية مبنية على شرائط النذف، وليس من بينها إسلام المتأذّب. (١)

إنلاف المرتد المال :

٢٧ - إذا اعتدى مرتد على مال غيره، في بلاد الإسلام، فهو ضامن بلا خلاف. لأن الردة جنائية، وهي لا تمنح صاحبها حق الاعتداء. (٢)

السرقه وقطع الطريق :

٢٨ - إذا سرق المرتد عملاً، أوقطع الطريق، فهو كغيره مؤاخذ بذلك، لأنه ليس من شرائط السرقه أوقطع الطريق الإسلام. لذا فأنسلم والمرتد في ذلك سواء. (٣)

مسئولية المرتد عن جنائياته قبل الردة :

٢٩ - إذا جنى مسلم على غيره، ثم ارتد الجنى

(١) التلخيص ٧/ ٤٥، والحري ٦٦/ ٨، وقضية الأحيار ١٨٤/ ٢

(٢) ابن عابد بن ١/ ٢٥٢، والكناسي ٤/ ١٦٣، والحري ٦٦/ ٨، والتلخيص ٦/ ١٠٩، والمداية للكلوكاني ٢٠٢، وفاضل لأمر الصبيح ١٠٦/ ١

(٣) ابن عابد بن ١/ ٢٥٩

قال ابن قدامة. ولنا: أنه كافر فيقتل بالذمي كأصلي.

وفي معنى النجاس: أظهر قتل المرتد بالذمي لاستوائهما في الكفر. بل المرتد أسوأ حالاً من الذمي لأنه مهدر أدم فلولي أن يقتل بالذمي. (١)

زنى المرتد :

٣٥ - إذا زنى مرتد أو مرتدة وجب عليه الحد، فإن لم يكن محصناً جلد. وإن كان محصناً ففي زوال الإحصان برده خلاف أسباب الخلاف في شروط لإحصان، هل من بينها الإسلام أم لا؟

قال الحنفية والمالكية: من ارتد بطل إحصانه، إلا أن يتوب أو يتزوج ثانية. (٢) وقال الشافعية والحنابلة وأبو يوسف: إن الردة لا تؤثر في الإحصان، لأن الإسلام ليس من شروط الإحصان. (٣)

(١) الحمدي على الحري ٦٦/ ٨، ومنع ١/ ٤٦٧،

والموفق بإسن الخطاب ٢٨٢/ ١، والتلخيص ٧/ ٢٥٨،

١٢٩/ ٨، وصمعي المختار ١٠/ ١٦٠، والمهذب ٢/ ٢٢٥، وبشر البنيان ١٧/ ١٣٢، ٢٣٢، ٢٥٣

(٢) النجفة ١٣/ ٢١٥، والحري ٦٨/ ٨، ومنع المقل ١/ ١٧٩

(٣) للمشتمل للصبياغ ١/ ١٥، وكفاية لأعيان ٢/ ١٢٩،

والإنصاف ١٠/ ٣٣٧، وأدباة للكلوكاني ٢٠٤، والنجفة ١٣/ ٢١٥

يكون مؤاخذا بكل ما فعل سواء استمر على
ردته أو تاب عنها. (١)

الاتحاد الجماعي :

٣٠ - المقصود بالاتحاد الجماعي : هو أن تعارف
الإسلام جماعة من أهله ، أو أهل بلد . كما
حدث على عهد الخليفة الراشد أبي بكر رضي
الله عنه .

فإن حصل ذلك ، فقد اتفق الفقهاء على
وجوب قتالهم مستدين بما فعله أبو بكر رضي الله
عنه بأهل الردة. (٢)

ثم اختلفوا بمصير دارهم على قولين :

الأول للجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة
وأبي يوسف ومحمد بن الحنفية) : إذا أظهروا
أحكام الشرك فيها ، فقد صارت دارهم دار
حرب ، لأن البغمة إنما تنسب لإنشاء ، أو اليهم
باعتبار القوة والغلبة . فكل موضع ظهر فيه
أحكام الشرك فهو دار حرب ، وكل موضع كان
الظاهر فيه أحكام الإسلام ، فهو دار إسلام .

وعند أبي حنيفة رضي الله عنه إنما تصير دار
المرتدين دار حرب بثلاث شرائط :

أولاً : أن تكون متاخمة أرض الشرك ، ليس بينها
وبين أرض الحرب دار للمسلمين .

ثانياً : أن لا يبقى فيها مسلم آمن بإيمانه ،
ولا ذمي آمن بمانته .

ثالثاً : أن يظهروا أحكام الشرك فيها .

فأبو حنيفة يعتبر بنام القهر والقوة ، لأن هذه
البلدة كانت من دار الإسلام ، محوزة للمسلمين
فلا يبطل ذلك الإحراز ، إلا بنهاج القهر من
المشركين ، وذلك باستجراح الشرائط
الثلاث. (٣)

الحنفية على المرتد :

٣١ - اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتد مسلم فقد
أحذر دمه ، لكن قتله للإمام أو نائبه ، ومن قتله
من المسلمين عزز فقط ، لأنه افتتحت على حق
الإمام ، لأن إقامة الخلد له. (٤)

وأما إذا قتله ذمي ، فذهب الجمهور (الحنفية
والمالكية والحنابلة والشافعية في الأظهر) إلى أنه
لا يقتص من الذمي .

وذهب الشافعية في القول الآخر إلى أنه
يقتص من الذمي. (٥)

(١) المبسوط ١٠/١١٣ ، وابن عسبلين ١/١٧٦ ، والفتاوى

٥٥٤/٨ ، وتغلاط الأئمة ٢٧٠ ، والإيضاح ٢١٨

(٢) المبسوط ١٠/١٠٦ ، والفتاوى المختصرة ٧/٣ ، والأم

١٥٤/٦ ، والإيضاح ٢٦٢/٩ ، والحداية لأبي الخطاب

٢٠٤ ، والشمس لبهرام ٢/١٥٨

(٣) الشمس لبهرام ٢/١٥٨ ، فتح اجبل ٤/٣٤٤ =

(١) المبسوط ١٠/١٠٨ ، وابن عسبلين ١/١٧٦ ، الأم

١٥٤/٦ ، والشمس لأبي الخطاب ١٠/١١٦ ، والإيضاح

١٧٥/٤ (وقد كان يقتل المرتد - نعمت رفته ، أو

نأمرت) ، منح المظلل ٤/٤٦٧ ، والفتاوى ٥٩٤

(٢) المبسوط ١٠/١١٣ ، والأم ٦/٣٢٦ ، وتبيل الأرض ٧/٢١٨

شوت الردّة، ولم يخالف في ذلك إلا الحسن، فإنه اشترط شهادة أربعة.^(١)

ب - تفصيل الشهادة :

يجب التفصيل في الشهادة على الردّة بأن يبين الشهود وجه كفره، نظرا للخلاف في موجباتها، وحفاظا على الأرواح.^(٢)

والتفصيل في مصطلح : (ثبات، وشهادة).

وإذا ثبتت الردّة بالإقرار والشهادة فإنه

يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

وإن أنكر المرتد ما شهد به عليه اعتد إنكاره توبة ورجوعا عند الحقيقة فيمنع القتل في حقه،^(٣) وعند الجمهور: يحكم عليه بالشهادة ولا يتغص إنكاره، بل يلزمه أن يأتي بما يصبر به الكافر مسلما.^(٤)

استتابة المرتد

حكمها :

٣٥ - ذهب أبو حنيفة والشافعي - في قول - وأحمد في رواية والحسن البصري إلى أن استتابة المرتد غير واجبة. بل مستحبة كما يستحب الإمهال، فإن طلب المرتد ذلك، فمجهل ثلاثة أيام.^(٥)

(١) المغني ٨/ ٥٥٧

(٢) منيع الجليل ٩/ ٤٦٥، المحرشي ٨/ ٦١

(٣) ابن عابدين ١/ ٢٤٦

(٤) منيع المحتاج ١٣٨/ ١، المغني ٨/ ١٤٠

(٥) النصف ٣/ ٥٣٠، والبدائع ٧/ ١٣٤، واليسوط

٩٨/ ١، وابن عابدين ٩/ ٢٢٥

الجنابة على المرتد فيما دون النفس :

٣٢ - اتفق الفقهاء على أن الجنابة على المرتد هدر، لأنه لا عصية له.^(١)

ثم إذا وقعت الجنابة على مسلم ثم ارتد فسرت ومات منها، أو وقعت على مرتد ثم أسلم فسرت ومات منها ففيها أقوال^(٢) ننظر في باب «المقاصص» من كتب الفقه.

فدفع المرتد -

٣٣ - اتفق الفقهاء على عدم وجوب الحد على قاذف المرتد، لأن من شروط وجوب حد القذف : أن يكون المذنب مسلما.^(٣) والتفصيل في مصطلح : (قذف)

ثبوت الردّة :

٣٤ - ثبتت الردّة بالإقرار أو بالشهادة. وثبتت الردّة عن طريق الشهادة، بشرطين : أ - شرط العدد .

اتفق الفقهاء على الاكتفاء بشاهدين في

- الإحصاف ٩/ ١٦٢، البدائع ٧/ ٢٢٦، منيع المحتاج ١٧، ١٦، ١٥/ ١

(١) المبسوط ١٠/ ١٠٦، والقناري اعنحة ٧/ ٣، الأم

١٥٤/ ٦، الإحصاف ٩/ ٤٩٢، الفضل لبرام ٦/ ١٥٨

(٢) ١٠٧/ ١، البدائع ٧/ ٢٥٣، والسنن ٦/ ١٥٩،

والمغني ٨/ ٢٥٣

(٣) البدائع ٧/ ٤٠، والنصف ٣/ ٢٢٥، وكفاية الأخيار

١٨٤/ ٦، والإحصاف ١٠/ ٢٠٢، الأم ٦/ ١٥١

العادة أو يدون الثبوت لم يتفعه ما لم يرجع عما قال
إذ لا يرتفع بهما كفره .

قالوا : إن شهد الشاهدان على مسلم بالردة
وهو منكر لا يتعرض له لا لتكذيب الشهود ، بل
لأن إنكاره توبة ورجوع ، فيمتنع القتل فقط
وثبت بغية أحكام الردة .

قال ابن عابدين : ويحتمل أن يكون الإنكار
مع الإقرار بالشهادتين .^(١)

وإذا نطق المرتد بالشهادتين : صححت توبته
عند الحنفية ، والشافعية ، والحنابلة ،^(٢) لقوله
عليه الصلاة والسلام : «أمرت أن أقاتل الناس
حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فمن قال : لا إله إلا
الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على
الله » .^(٣) متفق عليه . وحيث إن الشهادة ثبت
بها إسلام الكافر الأصلي فكذا المرتد . فإذا ادعى
المرتد الإسلام ، ورفض النطق بالشهادتين ، لا

وعند مالك نجح الاستتابة ويجهل ثلاثة
أيام .

وهو المذهب عند الحنابلة ،^(٤) وعند الشافعية
في أظهر الأقوال يجب الاستتابة وتكون في الحال
فلا يجهل .^(٥)

وثبتت الاستتابة بما ورد ، وإن مرافق يقال لها أم
رومان ارتدت فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها
الإسلام فإن تابت وإلا قتلته .^(٦) ولا يبر عن
عمر رضي الله عنه أنه استتاب المرتد ثلاثاً .^(٧)

كيفية توبة المرتد :

٣٦ - قال الحنفية : توبة المرتد أن يتبرأ عن
الاديان سوى الإسلام ، أو عما انتقل إليه بعد
تطقه بالشهادتين ، ولو أنى بالشهادتين على وجه

(١) لطائف الإشارات ١٣٦ ، وتفسير القرطبي ٤٧/٣ ، وروضة
الآية ٢٦٩ ، والمحرمي ٦٥/٨ ، ومنع الحليل ١٦٥/٤ ،
والشامل ليهرام ١٧/٥ ، والإيضاح ٣٦٨/١٠ ، وصحابة
الراغب ٣٨٨ ، وصار شميل ٤٠٥/٢

(٢) الأم ٣٤/٦ ، والمذهب ٢٢٣/٢ ، وصحفي المحتج
١٢٠ ، ١٣٩/٤

(٣) صحيح : «ورد أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت » .
تمرحه المغيرة ١١٨/٣٦ - ط دار المحاسن ، ونسخت
إسحاق ابن حنبل في التلخيص ٢٩/٤ - ط شركة المطابع
القديمة .

(٤) المراجع للحنابلة .

(١) ابن عابدين ٢٢٦/١ ، القسوط للرحسي ١١٢/١٠ ،
وابن عابدين ٢٢٦/١ ، وقيل : (بعض) للأخيرة المنعقدة ،
ولقدسيا الثوري كما كان يعتقد ، والشامل لأن الصبيغ
١٧١/٢ ، والإيضاح ٣٣٨/١٠ ، والإيضاح ٣١٣/٤ ،
وهديا الراغب ٥٣٨ ، والكاظمي ١٦١/٣
(٢) حديث : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا
الله » . روى مسلم ٥٢/١٦ ، ط المجلس من حديث
علي بن عيسى رضي الله عنه

صحح توبته. ^(١)

توبة سبب الله تعالى أو رسوله ﷺ :

٣٧ - قال الخنابلة يقبلون توبة سبب الله تعالى ^(٢) وكذا الخنابلة، مع ضرورة تأديب الساب وعدم تكرار ذلك منه ثلاثاً ^(٣) وفي المذهب المالكي خلاف، وانزاجع عندهم قول توبته، وهو رأي ابن تيمية ^(٤).

أما سبب رسول الله ﷺ فقد ذهب الحنفية ^(٥) والحنابلة إلى قبول توبته ^(٦) وقال الشافعية: تقبل توبة قاذفه يلا على الأصح - وقال أبو بكر المارسي: يقبل حدًا ولا يسقط بالثبوت؛ وقال الصيدلاني: يجلد ثمانين جلدة، لأن الردة انقضت بإسلامه ونفى جلده ^(٧).

وفي قول عند الخنابلة: لا تقبل توبته ^(٨) وقال المالكية: من شتم سباً مجعداً على توبته بقرآن أو نحوه فإنه يقتل ولا تقبل توبته، لأن كفره يشبه كفر الزنديق، ويقتل حدًا لا كفراً وإن قتل بعد توبته لأن قتله حينئذ لأجل إزدراءه لا لأجل كفره ^(٩).

وصرح الخنابلة بأن المرتد إن مات، فأقام وزنه بينة أنه صلى بعد الردة: حكم بإسلامه ^(١٠) وبأنخذ من ذلك أنه تحصل توبة المرتد بصلاته.

وقال الشافعية والحنابلة: لابد من إسلام المرتد من الشهادتين فإن كان كفره لإنكار شيء آخر، كمن خصص رسالة محمد بالعرب أو جحد مرضاً أو تحريماً فينضم مع الشهادتين بالإقرار بها أنكر ^(١١).

قال الخنابلة: ولو صلى المرتد حكم بإسلامه إلا أن تكون ردة بجحد فريضة، أو كتاب، أو نبي، أو ملك، أو نحو ذلك من المبدع للكفرة التي ينتسب أهلها إلى الإسلام؛ فإنه لا يحكم بإسلامه بمجرد صلاته، لأنه يعتقد وجوب الصلاة ومعها مع كفره. وأما تودمكي أو صم فلا يكفي ذلك للحكم بإسلامه، لأن التكفار يتصدقون، والصوم أمر باطن لا يعلم ^(١٢).

واختلف الفقهاء في قبول توبة الزنديق، وتوبة من تكررت ردة، وتوبة الساحر على أقوال يظن تخصيصها في مصطلح: (توبة).

(١) الإقناع ٢/٤٠٣

(٢) الإنصاف ١/١٠٣٧ - ١١٥٧

(٣) أسنى الفتاوى ١/١٢١، والإنصاف ١/٣٣٥، ٣٣٦

(٤) المغني ١/١٤١ ط ٣

(٥) تصنيف للشهيد ورقة (٢)، وابن عابدين ٢٣٢/١

(٦) المغني ٨/٥٦٥، والفروع ٢/١٦٠

(٧) المحرشي ٨/٧٤، والعاصم المنطوق ٥٥

(٨) ابن عابدين ٢/٣٣٤، ونسيف المذهب ٢١

(٩) المذهب لأبي احتشاد ورقة (٢-١)، والعاصم المنطوق

٤٣، ٢٦٥، ٢٩٣، ٤٢٧

(١٠) طبقات المسنون ورقة (٢) ومغني المحتاج ١/١١١

(١١) مدار السبل ٢/٢٠٩

(١٢) المحرشي ٨/٧٠

توبة من تكررت ردت. ولأن تكرار الردّة دليل على حساء العقيدة.

وقلة التبالاة.^(١)

توبة الساحر :

٣٩ - قال الحنفية والشافعية : بعدم قبول توبة الساحر. وعن محمد وإبراهيم^(٢) (والنظر مصطلحي : توبة، وسحر).

قتل المرتد :

٤٠ - إذا ارتد مسلم، وكان مستوفيا لشرائط الردّة، أمدر دمه، وثنته للإمام أو نائبه بعد الاستئابة.^(٣) فلو قتل قبل الاستئابة فقاتله مسي، ولا يجب بقتله شيء غير التعزير، إلا أن يكون رسولاً لتكفار فلا يقتل، لأن النبي ﷺ لم يقتل رسولاً مبيعة.^(٤) فإذا قتل المرتد على

٣٨ - من تكررت ردت وتوبته قال الأحناف والشافعية : تقبل توبته.^(١) لقوله تعالى : ﴿ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾^(٢) وقول النبي ﷺ : «مرت أن أقاتل اتد من حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقبضوا الصلاة ويأتوا الركعة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله».^(٣)

وفي قول عند الحنفية ورواية عند احتبانية : توبة من تكررت ردت لا تقبل.^(٤)

وحجبتهم قوله تعالى : ﴿الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفراً لم يكن الله ليغفرهم ولا ليهديهم سبيلاً»^(١)

(١) آثار السبيل ١٩/٦

(٢) رسالة بدر الرشيد محفوظة، وابن عابدين ٢١٠/٤، وقد نسب قتال بخصر الحساس بطلعه البحر ودمه. فإن استغفره لا يكفر، كان يستعمل للنجرة ورجة الأمد ٣٦٤، ومفتي ١٥٣/٨ ٣٥

(٣) المبسوط ١٠٦/١٠، والألم ١٥٤/١، واللباس لابن الصباغ ١٠١/١، والإنصاف ٢٩٢/٩، والناس فيهم ١٥٨/٢

(٤) الفروع ١٥٩/٢، وابن عابدين ١٦٨/١، وحديث أن النبي ﷺ لم يقتل رجل مبيعة. ورد من قول ﷺ من حديث نعيم بن مسعود الأشجعي لرسول مبيعة : «أما والله لو لا أن ترسل لا أغش لغمرت أبحاقها»

مخرجه أبو دار (١٩٦/٣) لمحمد بن حرب جيد (مدر) وإسناده حسن

(١) المبسوط له ١٤٤، وقد اس عابدين ٢٣٥/١، غيل توبته، لكنه يمدد في كل مرة، وبني وقال الكرخي. هذا قول أصحابنا جميعاً، وأحسن مطلقاً ١١٩/١، وآم ١٤٧/١، ١٤٨-١٤٩، وقد سئل لابن الصباغ ١٤٨/١٠، والسبب المفقول ٢٩

(٢) سورة الأنفال ٣٨

(٣) مدد، وأمر أن أقاتل مختار... مخرجه البخاري والمج ٧٥/١ ط السائدة من حديث أبي هريرة

(٤) ابن عابدين ٢٢٥/١، والمص ٥٤٣/٨، وتكسني (١٥٩/٣)، وحديث السرف ١٣٩، ومدر نسيل ١٠١/٢، ولم نجد مدد مطلقاً موطأ له المسألة، وقد نسب إليه في مفتي وحاشية ابن عابدين القول بعدم قبول توبة من تكررت ردت

٥١ سورة النساء ١٣٧

القتال،^(١) نقاس المرتدة عليها.^(٢)

ردته، فلا يتسل، ولا يصلى عليه، ولا يدفن مع المسلمين.^(٣)

أثر الردّة على مال المرتد وتصرفاته
ديون المرتد :

٤٩ - ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن المرتد إذا مات أو قتل على ركنه ابتدئ من تركته بتسديد ديونه.^(٤) لكن هل يسدد من كسبه في الإسلام؟ أم من كسبه في الردّة؟ أم منها معاً؟

٤ - اختلف الحنفية في ذلك بناء على اختلافهم في مصير أموال المرتد وتصرفاته، وفي ذلك يقول السرخسي : اختلفت الروايات في قضاء ديونه، فروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رضي الله عنه

ودليل قتل المرتد قول النبي ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه»^(٥) وحديث : «لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس، والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة».^(٦)

- أما المرتدة فهي عند جمهور الفقهاء كالمرتد،^(٧) نعويم قوله ﷺ : «من بدل دينه فاقتلوه»، ولما روى جابر «أن امرأة يقال لها (أم رومان) ارتدت فامر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام فإن تابت وإلا قتل»،^(٨)

وذهب الحنفية إلى أن المرتدة لا تقتل، بل تحبس حتى تنوب أو تحمّ، أمي النبي ﷺ عن قتل الكافرة التي لا تقابل أو تعرض على

(١) حديث من نص ﷺ عن قتل مكافرة التي لا تقابل أو تعرض على القتال.

وروي حديث رباح بن ربيع قال : كتابع رسول الله ﷺ في غزوة. فرأى الناس مجتمعين على شيء، فبعث رجلاً فقال : انظر علام اجتمع هؤلاء. فجاء فقال : على امرأة تبذل، فقال : وما كانت هذه تفعل؟ قال : وهي الخدعة خالد بن الوليد، فبعث رجلاً. فقال : هل خالد لا يقتل امرأة ولا عسقاء

أشهره أبو داود (٣/ ١٢٩ - ١٢٩ - ١٢٩) لحظي عرت عبد دعبلش، وأخرجه المحاكم (٢/ ١٢٢) ط دائرة المعارف الشريعة بطولاً، وصححه المحاكم ووافقه الذهبي (٢) الميسوط (١٠/ ١٠٨، ١٠٩، والبداية ١٢٤/ ١٢٤، والنسفة ١/ ٥٣٠، وابن عابدين ١/ ٢٤٧، والقرطبي على الموطأ ٢/ ٢٩٥

(٣) الميسوط لمحمد ١٢٢، والمذهب ٢/ ٢٩٤، ومضي المحتاج ١/ ١٢٢، والإيضاح ١٠/ ٢١٢، والمضي ٨/ ٤٩٥

(١) نهاية الأخبار ٢/ ٢٠٤

(٢) حديث من يدل دينه فاقتلوه أخرجه البخاري (فتح ١٣/ ٢٦٧ ط السلفية) من حديث ابن عباس.

(٣) حديث : «لا يحمل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله».

أخرجه البخاري (الفتح ١٢/ ٢٠١ ط السلفية) من حديث ابن مسعود

(٤) مضي المحتاج ١/ ١٣٩، والمفتي لابن قدامة ٨/ ١٢٣ ط الرامض، وشارعني ٣/ ١١٩

(٥) حديث. ورد أن امرأة يقال لها أم رومان ارتدت سبق فترجمه ٣٥

إن تُسلم جاز، أما إن قتل عمى رذته، فلا يجوز إقراره إلا على ما اكتسبه بعد رذته. أم، أبو يوسف يرى أن إقراره كله جائز إن قتل مرتدا، أو تاب، وعند محمد إن قتل عمى رذته أو مات، فإن إقراره بمنزلة إقرار المريض^(١) يتنهدا أولا بدين الإسلام، فإن بقى شيء كان لأصحاب ديون الردّة. لأن المرتد إذا أهدر دمه صار بمنزلة المريض^(٢).

وذهب الشافعي إلى اعتبار إقرار المرتد عما قبل الردّة وبخلها، ما لم يوقف نصرة، فقد قال الشافعي: وكذلك كل ما أقربه قبل الردّة لأحد، قال: وإن لم يعرف الدين بينة تقوم، ولا بإقرار منه متقدم للردّة، ولم يعرف إلا بإقراره في الشرع فأقراره حائز عليه وما دان^(٣) في الردّة، قبل وقف ماله لزمه، وما دان بعد وقف ماله، فإن كان من بيع رد البيع، وإن كان من سلف وقف، فإن مات على الردّة بطل، وإن رجع إلى الإسلام لزمه^(٤).

أموال المرتد وتصرفاته :

٤٣ - ذهب المالكية والحنابلة - غير أبي بكر -

أن تقضي ديونه من كسب الردّة، فإن لم يف بذلك فحينئذ من كسب الإسلام، لأن كسب الإسلام حتى ورثته، ولا حتى ثورثته في كسب رذته، بل هو خالص حقه، فلهذا كان فينا إذا قتل، فكان وفاء الدين من خالص حقه أولى، روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يبدأ بكسب الإسلام في قضاء ديونه، فإن لم تنف بذلك فحينئذ من كسب الردّة، لأن قضاء الدين من ملك المديون... فأما كسب الردّة لم يكن مملوكا له، فلا يقضى دينه منه، إلا إذا تعذر قصده من محل آخر.

وروى زفر عن أبي حنيفة أن ديون إسلامه تقضى من كسب الإسلام، وما استدان في الردّة يقضى من كسب الردّة، لأن المستحق للكسب مختلف، وحصول كل واحد من الكسبين باعتبار السبب الذي وجب به الدين، فيقضى كل دين من لكسب المكتسب في تلك الحالة، ليكون الغرم بمقابلة الغنم، وبه قال زفر. وإن لم يكن له مال اكتسب في رذته، كان ذلك كله فيه، لأنه كسبه فيكون مصروفا إلى دينه، ككسب الكتاب^(٥).

٤٦ - وإذا أقر المرتد بدين عليه فأبوحنيفة يقول:

(١) المقصود مرض الموت، فلا ينفذ إقراره إلا من الطل

(٢) المبسوط لمحمد ١٧٧، والتحرير مخطوطة غير مرقمة ج ٢

(٣) ٥٠ نقى بعض استدان كما في القاموس

(٤) الأم ١٥٣/١

(٥) المبسوط ١٠٦/١٠، والمبدع ١٣٩/٧، وابن عاتين

مرض الموت ، لأن المرتد مشرف على التلف ، لأنه يقتل فأنشبه المريض مرضي الموت . وقد أجمع فقهاء الحنفية على أن استيلاء المرتد وظلاله وتسلية الشفعة صحيح وناقد ، لأن الردة لا تؤثر في ذلك .

والقول الثالث : عند الشافعية - وصححه أبو إسحاق الشيرازي - وهو قول أبي بكر من إختلافه أن ملكه يزول بردته لزوال العصمة بردته فله أن يبيع ، ولما روى طلاق بن شهاب أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه قال لو قد برأتكم وعطفان : نغشم ما أحبنا منكم وتردن إلينا ما أحببتم منا ، ولأن المسلمين ملكوا معه بالردة فوجب أن يملكوا ماله .

وعلى هذا فلا تصرف له أصلاً لأنه لا ملك له .

وما سبق إنما هو بالنسبة للمرتد المذكور باتفاق الفقهاء وهو كذلك بالنسبة للمرتدة الأنثى عند المالكية والشافعية والحنابلة .

وعند الحنفية لا يزول ملك المرتدة الأنثى عن أموالها بخلاف عندهم فتجوز تصرفاتها ، لأنها لا تقتل فلم تكن ردتها سبباً لزوال ملكها عن أموالها .^(١)

والشافعية في الأظهر ، وأبو حنيفة إلى أن ملك المرتد لا يزول عن ماله بمجرد دنته ، وإنما هو موقوف على ماله فإن مات أو قتل على الردة زال ملكه وصار فينا ، وإن عاد إلى الإسلام عاد إليه ماله ، لأن زوال العصمة لا يزم منه زوال ملكه ، ولا احتمال العود إلى الإسلام .

وبناءً على ذلك يحجر عليه ويمنع من التصرف ، ولو تصرف تكون تصرفاته موقوفة فإن أسلم جاز تصرفه ، وإن قتل أرمات بطل تصرفه وهذا عند المالكية وإختلافه وأبي حنيفة .

وفصل الشافعية فقالوا : إن تصرف تصرفاً يقبل التعليق كالعتق والتدبير والوصية كان تصرفه موقوفاً إلى أن يبين حاله ، أما التصرفات التي تكون منجزة ولا تقلل التعليق كالبيع والهبة والرهن فهي باطنة بناءً على بطلان وقف العقد ، وهذا في الجديد ، وفي القديم تكون موقوفة أيضاً كغيرها .

وقال أبو يوسف ومحمد وهو قول عند الشافعية : لا يزول ملكه بردته ، لأن الملك كان ثابتاً له حالة الإسلام لوجود سبب الملك وأهليته وهي الحرية ، والكفر لا ينافي الملك كالكافر الأصلي . وبناءً على هذا تكون تصرفاته جائزة كما تجوز من المسلم حتى لو أعتق ، أو دبر ، أو كاتب ، أو باع ، أو اشترى ، أو وهب نفذ ذلك كله ، إلا أن أبا يوسف قال : يجوز تصرفه تصرف الصحيح ، أما محمد فقال : يجوز تصرفه تصرف المريض

(١) جلد ١٧ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، وجامع إكمال ٢٥/١

و ٢٧٩/٢ ، وفردوس ٣١٨/٢ ، والدموري ٣٠٧/١ ،

والخصاف ٢٨٤/٦ ، ومنه المحتاج ١٦/٢ ، ١٤٣٠ ،

والمذهب ٢٧٤/١ ، والمقي ١٢٨/٤ - ١٢٩ ، وكشاف

الفتا ١٨١/٦ - ١٨٢

أثر الردة على الزواج :

٤٤ - اتفق الفقهاء على أنه إذا ارتد أحد الزوجين حبل بينهما فلا يفريقها بخلوة ولا جماع ولا نحوهما. ثم قال الحنفية : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين باثت منه امرأته مسلمة كانت أو كتابية ، دخل بها أولم بدخل ، لأن الردة تنافي النكاح ويكون ذلك فسخا عاجلا لا طلاقا ولا يتوقف على قضاء .

ثم إن كانت الردة قبل الدخول وكان المرتد هو الزوج فلها نصف المسمى أو المتعة ، وإن كانت هي المرتدة فلا شيء لها .

وإن كان بعد الدخول فلها المهر كله سواء كان المرتد الزوج أو الزوجة .^(١)

وقال المالكية في المهور : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين كان ذلك طلاقا باثتة ، فإن رجع إلى الإسلام لم ترجع له إلا بعقد جديد ، مالم تقصد المرأة بردها فسخ النكاح ، فلا ينسخ ، معاملة لها بتفويض قصدها .

وقيل : إن الردة فسخ بغير طلاق .^(٢)

وقال الشافعية : إذا ارتد أحد الزوجين المسلمين فلا تنفس القرعة بينهما حتى تمضي عدة الزوجة قبل أن يتوب ويرجع إلى الإسلام ، فإذا

انقضت باثت منه ، وبينونها منه فسخ لا طلاق ، وإن عاد إلى الإسلام قبل انقضائها فهي امرأته .^(٣)

وقال الحنابلة : إذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح فوراً وتنصف مهرها إن كان الزوج هو المرتد ، وسقط مهرها إن كانت هي المرتدة .

ولو كانت الردة بعد الدخول ففي رواية تنجز القرعة . وفي أخرى تتوقف القرعة على انقضاء العدة .^(٤)

حكم ذواج المرتد بعد الردة :

٤٥ - اتفق الفقهاء على أن المسلم إذا ارتد ثم تزوج فلا يصح زواجه ، لأنه لا ملة له ، فليس له أن يتزوج مسلمة ، ولا كافرة ، ولا مرتدة .^(٥)

مصير أولاد المرتد :

٤٦ - من حل به في الإسلام فهو مسلم ، وكذا من حل به في حان ردة أحد أبويه والآخر مسلم ، قال بذلك الحنفية والشافعية ، لأن بداية

(١) الأم ١٤٩/٦ ، ١٥٠ .

(٢) المحرر ٣١/٢ ، واقفي ٩٩/٨ ، وصحى الإيرادات ١٩٨/٢ .

(٣) البسيط ١٨/٥ ، والأم ٥١/٥ ، ١١٥/٦ ، والمقضي ٤٦/٨ ، الأخيرة ١٢/٢ .

(١) البسيط للرخسي ١٩/٥ ، وقام وابن عابدين ٣٩٦/٢ .

وبدائع الصنائع ١٢٦/٢ .

(٢) الشرح الكبير والعملي ٢٧٠/٢ ، واشتغل بهرم

١٧١/٢ .

الحمل كان لثمانين في دار الإسلام، وإن ولد خلال الردة.^(١)

لكن من كان حمله خلال ردة أبيه تلبسها، فعنه خلاف، فذهب الخفية والالكبة، وهو المذهب عند الحنابلة ولا يفتقر عند الشافعية، إلى أنه يكون مرتد، نعم لأبيه فيستأب إذا مات. وفي رواية للحنابلة وفول للشافعية أنه يقر على دينه بالحرية كالكلاب الأصب، واستثنى الشافعية ما لو كان في أصل أو ولد مسلم فإنه يكون مسلماً تعالى، واستثنى المالكية أيضاً ما لو أتى ولد المرتد قبل البلوغ فإنه يدير على الإسلام.^(٢)

إرث المرتد .

٤٧ - اختلف الفقهاء في مال المرتد إذا قتل، أو مات على الردة على ثلاثة أقوال:
أ - أن جميع ماله يكون في بيت المال، وهذا قول مالك.^(٣) والشافعية^(٤) وأحمد.^(٥)

(١) البدائع ١٣٩/٨، والنفوس لأبي مصلح ٦٠١/٦
(٢) الإنصاف ٣٤٧/١٠، والحرشي ٦٦/٨، ومعجم المحرر ١١٦/٤، وأبني، هـ ١٢٣/٤

(٣) فتح الباعث ١٦٩/٤، والحرشي ٦٦/٨، الشافعي بهرام ١٧٠/٤

(٤) الشافعي لأبي مصلح ١٠١/٦، وأبني ١٥٩/٦، ٢٢٠/٨
(٥) المغني ٣٤٦/٦، والفتاوى ٢٠٤، وقد نقل عن أحد ثلاثة أقوال للشافعية، إلا أن صاحب الإنصاف ٣٣٩/١٠ قال: إن المذهب قوله في غير ماله.

ب - أنه يكون ماله لورثته من المسلمين، سواء أكتبه في إسلامه أو رده، وهذا قول أبي يوسف ومحمد.^(٦)

ج - أن ما أكتبه في حال إسلامه يورثه من المسلمين، وما أكتبه في حال رده بيت المال، وهذا قول أبي حنيفة.^(٧)

ولا خلاف بينهم في أن المرتد لا يرث أحداً من أقاربه المسلمين لا انتطاع الصلة بالردة. كما لا يرث كافر لاسه لا يقر على الدين الذي صار إليه. ولا يرث مرتداً عنه.^(٨)

ومسألة المرتد ماطلة لأنها من الغريب وهي تبطل بالردة.^(٩)

أثر الردة في إعباط العمل .

٤٨ - قال تعالى: ﴿ ومن يرتدد منكم عن دينه فيست وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾^(١٠) قال الألبوسي: نعم للرازي: إن

(٦) مبوط ١٠١/٦

(٧) المبوط ١٠١/٦، والبدائع ١٣٨/٧، وروضة الأعمدة ١١٦

(٨) المغني ٣٤٣/٩، والإنصاف ٣٥١/٧

(٩) المبوط ١١٦، والمغني ٥٤٦/٨، وهـ ١٢٣/٨، وهـ ١٢٣/٨

(١٠) سورة البقرة ١٧٧

أثر الردة على العبادات

تأثير الردة على الحج :

٤٩ - يجب على من ارتد وثاب أن يعيد حجه عند الخنفة^(١) والمالكية^(٢)، وذهب الشافعية إلى أنه ليس على من ارتد ثم تاب أن يعيد حجه^(٣).

أما الخنابلة فالصحيح من المذهب عندهم : أنه لا يلزم فضاؤه، بل يجرى الحج الذي فعله قبل رده^(٤).

تأثير الردة على الصلاة والصوم والزكاة :

٥٠ - ذهب الخنفة والمالكية إلى عدم وجوب قضاء الصلاة التي تركها أثناء رده، لأنه كان كافرا، وإيمانه يبيحها^(٥).

وذهب الشافعية إلى وجوب القضاء^(٦).

ونقل عن الخنابلة القضاء وعنه . والمذهب عندهم عدم وجوب القضاء .

فإن كان على المرتد الذي تاب صلاة فائنة، قبل رده أو صوم أو زكاة فهل يلزمه القضاء ؟

ذهب جمهور الفقهاء من الخنفة^(٧)

معنى الحيوط هو الفساد^(١).

وقال التيسودري : إنه أتى بعمل ليس فيه فائنة، بل فيه مضرة، أو أنه تبين أن أعماله السابقة لم يكن معتدا بها شرعا^(٢).
وقال الخنفة : بأن الحيوط يكون بإبطال الثواب، دون الفعل^(٣).

وقد ذهب الخنفة والمالكية^(٤) إلى أن مجرد الردة يوجب الحيوط، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ومن يكثر بالإيمان فقد حبط عمله...﴾^(٥).

أما الشافعية فقالوا : بأن الوفاة على الردة شرط في حبط العمل، أخذوا من قوله تعالى : ﴿... قيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم...﴾^(٦).

فإن عاد إلى الإسلام فقد صرح الشافعية بأنه يحبط ثواب العمل فقط، ولا يطالب الإعادة إذا عاد إلى الإسلام ومات عليه^(٧).

(١) روح المعاني ١/٢٥٧.

(٢) التفسير الكبير ١١/١٤٨، وهوايت القرآن ٢/٢١٩.

(٣) ابن عابدين ٤/٤٠٠.

(٤) روح المعاني ١٢/١٥٧، والكنز ١/٢٧١، وعصفى القسري ٢٢/٧٩، وإرشاد القسري ٩٠/٧٦، وقسري.

القرطبي ٣/٤٨.

(٥) سورة المائدة ٥/٥٠.

(٦) سورة المائدة ٥/٢١٧.

(٧) القليوبي ٤/١٧٤.

(١) الإشارات مخطوطة مملوكة ص ٣٣٣.

(٢) للشامل لبرهم ٢/١٧٦، والحارثي ٨/٦٨.

(٣) القليوبي وجميعا ٤/١٧٤، وسفي المتناج ٥/١٧٣.

(٤) الإنصاف ١٠/٣٢٨.

(٥) ابن عابدين ٩/٣٥٧، ٤/٢٥٢، والحارثي ٨/٦٨.

(٦) القليوبي ١/١٢١، والإعلام ٢/٩٨، وسفي المتناج ١٣٠/١.

(٧) ابن عابدين ٣/٣٠٢.

والشافعية^(١) والحاملة^(٢) إلى وجوب
الغض، لأن ترك العبادة معصية، والمعصية تبنى
بعد الرد.

وخالف المالكية في ذلك، وحجتهم أن
الإسلام يجب ما قبله، وهو بثوبه أسقط ما قبل
الردة.^(٣)

رزق

التعريف :

١ - الرزق لغة العطاء، ونبوياً كان أم آخرى،
والرزق أيضاً ما يصل إلى الجوف ويتغذى به،
يقال: أعطى السلطان رزق الجند، ورزقت
عليه.^(٤)

قال الجرجاني: الرزق اسم لما يسوقه الله إلى
الحيوان فأكله، فيكون متناولاً للحلال
والحرام.^(٥)

والرزق عند الفقهاء هو: ما يفرض في بيت
المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو مياومة.^(٦)
وقيل: الرزق هو ما يجعل الفقراء المسلمين
إذا لم يكونوا مقاتلين.^(٧)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - العطاء :

٢ - العطاء لغة اسم لما يعطى، والجمع عطية،

(١) الفردات للراغب الأصبهاني

(٢) الترمذيات للبرهاني

(٣) ابن عابدين ٢١٦/٥

(٤) ابن عابدين ٢١٦/٥، والكلبيات لأبي البقاء الكتوبي

(٥) ٢١٦/٥، والمغرب ص ٣١٩

٥١ - تأثير الردة على الوضوء :

ذهب المالكية^(١) والحنابلة^(٢) إلى أن
الوضوء ينتقض بالردة، ولم يذكر الحنفية
ولا الشافعية الردة من بين نواقض
الوضوء.^(٣)

ذبيح المرتد :

٥٢ - ذبيحة المرتد لا يجوز أكلها، لأنه لا ملة
له، ولا يفر على دين انتقل إليه، حتى ولو كان
دين أهل الكتاب.^(٤) إلا ما نقل عن الأوزاعي،
وإسحاق، من أن المرتد إن تدين بدين أهل
الكتاب حلت ذبيحته.^(٥)

(١) سير المحتاج ١٢٠/١

(٢) الإيضاح ٢٩١/١

(٣) فتاوى بهرام ١٧١/٢، والذخيرة ٣١٩/٢، وآخرى
٦٨/٩

(٤) المحرشي ١٥٧/١

(٥) الإيضاح ٢١٩/١

(٦) المغني ١٧٦/١، ط طرياف.

(٧) المسوط لعمدة ١١٩، وآلام ١٥٥/٩، ٩٣٦/٧، والمغني

٥٤٩/٨، والإيضاح ٣٨٩/١٠

(٨) المغني ٥٤٩/٨

رأى مصلحة أن يفرق مشاهرة ونحوها فعل. (١)
كما أن الفقهاء يظفون الرزق على مايفرض
من بيت المال للمساكنة ولغيرهم ، كالفقضاء
والمفتين والأئمة والمؤذنين. (٢)

أخذ الرزق للإعانة على الطاعة :
٣ - يجوز أخذ الرزق من بيت المال على
مايتعدى نفعه إلى جميع المسلمين من المصالح ،
كالفقضاء والفتا والأذان والإمامة وتعليم القرآن
وتدريس العلم النافع من الحديث والفقه ،
وتحمل الشهادة وأدائها . كما يدفع منه الرزاق
المقاتلة وذرايرهم لأن ذلك من المصالح
العامّة . (٣)

قال ابن تيمية : أما ما يؤخذ من بيت المال
فليس عوضا وأجرة بل رزق للإعانة على
الطاعة ، وأخذ الرزق على العمل لا يخرج عن
كونه قربة ولا يدفع في الإحلال ، لأن لو دفع
ما استحققت الغنائم وسلب القاتل. (٤)

وجمع الجمع أعطيات. (٥)
والعطاء عند الفقهاء هو مايفرض في كل سنة
لا يقدر الحاجة بل بصير العطي له وغنائه في أمر
الدين .

وقيل في الفرق بين الرزق والعطية أن العطية
مايفرض للمقاتل ، والرزق مايعمل لفقره
المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلين .

ونقل ابن عابدين عن الاتفاقية أنه نظري هذا
الفرق. (٦)

وقال الحلواني : العطاء لكل سنة أو شهر ،
والرزق يوما بيوم. (٧)
وأنفقهاء لا يفرقون بين الرزق والعطاء في
غالب استعمالهم .

قال المسعودي وأبو علي : وأما تقدير العطاء
فمعتبر بالكفاية حتى يستغني بها. (٨)

قال ابن قدامة : بصرف (الإمام) قدر
حاجتهم - يعني أهل العطاء - وكفايتهم. (٩)

قال النووي : يفرق (الإمام) الأرزاق في كل
عام مرة ويجعل له وقتا معلوما لا يختلف ، وإذا

(١) روضة الطالبين ٦/ ٢١٣

(٢) مطالب أولي النهى ٣/ ٦٤١ ، وانظر المحمرة الحيرة
٣٨١ / ٢

(٣) مغيب لولي النسي ٣/ ٦٤١ ، والمجوسية للثيرة ١٢ / ٣٨٠ ،
وزين حاشيتين ٢/ ٦٨٩ - ٦٨٩ ، وجمهر الإكمال ١ / ٢٦٠ ،
وحاشية الجمل ٥/ ٢٢٦ - ٢٢٧ ، روضة الطالبين
٢٠٥ / ١

(٤) مطالب أولي النهى ٣/ ٦٤١

(٥) المغرب ص ٣١٩

(٦) ابن عابدين ٥/ ١١١

(٧) التكميل ٣/ ٢٧٩

(٨) الأحكام السلطانية للمسعودي ص ٢٠٥ ، والأحكام
السلطانية لأبي بكر ص ٢٤٢

(٩) المغني ١/ ١٦٧

أن تخط من ورقة حصط، أرجو أن يكون ذلك
موسم عليك ^(١)

والتفصيل ر. (بيت المال ١٢٥ ح ٨
ص ٢٥١)

٥ - ب - قد انقضى أرزاق المساجد واجوامع
يجوز أن تنقل عن جهاتها إذا تعطلت أو وحدث
حاجة هي أولى بمصلحتها المسلمين من الجدة
الأولى. لأن الأرزاق معروفة تتبع المصالح
لكيفية دارت دور معها. ^(٢)

٦ - ج - قال القرافي أيضا الإقطاعات التي
تجعل للأمرء والأجداد من الأراضي الخراجية
وغيرها من التبرعات هي أرزاق بيت مال
ونست إحارة فم، لذلك لا يشترط فيها مقدار
من العمل ولا أجل تنتهي إليه الإجازة، وليس
الإقصاء مقدار كل شهر بكذا، وكل سنة بكذا
حتى تكون ربحاً، بل هو إمانة على الإطلاق.
ولكن لا يجوز تبذره إلا بإذنه الإمام من الشرط
من التجهيز للحرس، وإقامة الأعداء، والمناخنة
على الدين، وبصورة كلمة الإسلام ومسلمين،
والاستعداد بالسلاح والأعوان على ذلك. فمن
لم يعمل ما شرطه الإمام من ذلك لم يجر له
استئصال، لأن مال بيت المال لا يستحق إلا
إطلاق الإمام على ذلك الوجه اندي
تطبيقه. ^(٣)

وفيه يلي بعض الأحكام المتصلة بالرزق:
٤ - أ - قال القرافي: إن الأرزاق التي تظلم
للفقهاء وأعيان الدولة يجوز فيها الدفع، والتقصير
والتفصيل والتكثير والتغيير، لأن الأرزاق من
مال المعروف وتصرف بحسب المصلحة. وقد
تعرض مصلحة أعظم من تلك المصلحة فيه من
عنى الإمام انصرف فيها. ^(٤)

فقد كتب أبو يوسف في رسالته لأمر المؤمنين
هارون الرشيد.

ما يجري على القضاة والولاة من بيت مال
مسلمين من جباية الأرض أو من خراج الأخر
والجزية لأهم في عمل المسلمين فيجري عليهم
من بيت مالهم ويجري على كل والي مدينة
وقاضها إبداء ما له من كل رجل تعبيرة في
عمل المسلمين فأحر عب من بيت مالهم ولا غير
عشر الدولة والفساد من مال الصدقة شيك إلا
والى الصدقة فإنه يجري عليه ما كذا قال الله
تبارك وتعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهِ﴾ ^(٥) فثبت
الرسالة في أرزاق القضاة والعلماء والولاة
والتفصيل بما يجري عليهم فذلك إليك، من
رايت أن تزيد في رزقه منهم زدته، ومن رأيت

(١) الخراج لأبي يوسف ص ٢٤٩ - ٢٥٠ شر السبعة

(٢) القروى ٢/٣ ص ١٠٢

(٣) القروى ٢/٣ ص ١٠٢

(٤) القروى القروى ٣/٣ ص ١٠٢ وبهذا القروى ٢/٣

(٥) سورة النور ١٠

وظائف الإمام في القسمة على أهل الجهاد من المرتزقة: (١)

للإمام في القسمة على أهل الجهاد من المرتزقة وظائف:

١٠ - إحداهما: يضع ديواناً - وهو الدفتر الذي يثبت فيه الأسماء - فيحصى المرتزقة بأسمائهم وينصب لكل قبيلة أو عدد يراه مرغبا ليعرض عليه أحوالهم ويحكمهم عند الحاجة ويثبت فيه قدر أرزاقهم. (٢)

١١ - الثانية: يعطي كل شخص قدر حاجته فيعرف حاله، وعدد من في نفقته، وقدر نفقتهم وكسوتهم وسائر مؤنتهم، ويراعي الزمان والمكان وما يعرض من رخص وعلاء، وحال الشخص في مودته وضدها، وعادة البلد في المعاملة، فيكتبه الموزونات لينتفع لنجهلا فيعطيه لأولاده الذين هم في نفقته أطفالا كانوا أو كبارا، وكلما زادت الحاجة بالكبر زاد في حصته. (٣)

١٢ - الثالثة: يستحب أن يقدم الإمام في الإعطاء وفي إثبات الاسم في الديوان قريبا على سائر الناس.

١٣ - الرابعة: لا يثبت الإمام في الديوان اسم

٧ - د - وقال القرافي أيضا: المصروف من الزكاة للمجاهدين ليس أجره، بل هو رزق خاص من مال خاص. والفرق بين الرزق الخاص وبين أصل الرزاق هو أن أصل الرزاق يصح أن يبقى في بيت المال، وهذا يجب صرفه إما في جهة المجاهدين أو غيرهم من الأصناف الكثيرة. لأن جهة هذا المال عينها الله عز وجل في كتابه العزيز فيجب على الإمام إخراجها فيها إلا أن يمنع مانع. (٤)

٨ - هـ - ما يصرف من جهة الحكام لقسام انعقار بين الخصوم، والمترجم الكتب عند القضية ولكتاب القاضي، ولأمناء القاضي على الأيتام، وللحراس على خرص الأموال الزكوية من السدوالي أو النخل، ونسعة لوثني والعمال على الزكاة. ونحو ذلك من المسائل رزق يجري عليه أحكام الرزاق دون أحكام الإجراءات. (٥)

٩ - و - نقل الرحيلي عن ابن تيمية قوله: الرزاق التي يقدرها الواقفون ثم يتغير نقد البلد فيما بعد فإنه يعطى المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشروط. (٦)

(١) المرتزقة هم: الذين لهم رزق معروف في بيت المال.

(٢) روضة الطالبين ١/ ٣٥٩، وانظر الأحكام السلطانية

للملوك ص ٢٠ - دأبي يعلى ص ٢٤٠، والمفتي ١٩/ ٤١٧

(٣) روضة الطالبين ١/ ٣٥٩، والأحكام السلطانية لأبي يعلى

ص ٢٤٢، والملوك ص ٢٠

(٤) الملوك ١/ ٧، وتبويب الملوك ١/ ١٨

(٥) تبويب الملوك ١/ ١٨

(٦) مطالب تولى ١/ ٢٧٦

لم يجرّد نفسه للقتال، لأنه يخاف على ذريته الضياع، فإذا علم أنهم يكفون بعد موته سهل عليه ذلك. وإذا بلغ ذكور أولادهم واختاروا أن يكونوا في المغالبة فرض لهم الرزق وإن لم يختاروا تركوا.

ومن بلغ من أولاده وهو أعمى أو زمن رزق كما كان يرزق قبل البلوغ، هذا في ذكور الأولاد أما الإناث فمقتضى ما ورد في الوسيط أنهن يرزقن إلى أن يتزوجن.^(١)

القول الضابط فبين برعاه الإمام:

١٥ - من برعاه الإمام بها في يده من المال ثلاث أصناف:

صنف منهم محتاجون والإمام ينبغي سد حاجاتهم وهؤلاء معظم مستحقي الزكوات في الآية الشاملة على ذكر أصناف المستحقين.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ...﴾ الآية، وللمساكين استحفاق في خمس الف، والغنيمة كما يفصله الفقهاء، وهؤلاء صنف من الأصناف الثلاثة.

والصنف الثاني: أقوام ينبغي للإمام كفائهم ويسدراً عنهم بالمال الموظف لهم حاجتهم، ويمتكرهم مكفين لكونوا متجربين لما هم بصنعه من مهم الإسلام وهؤلاء صنفان:

(١) روضة فتاوى ٦/ ٣٩٣، والمغني ٦/ ٤١٨، وابن علقين

صبي ولا مجنون ولا امرأة، ولا ضعيف لا يصلح للغزو كالأعمى والزمن، وإنها هم تبع للمقاتل إذا كانوا في عياله يعطى لهم كما سبق، وإنما ثبت في الديون الرجال المكلفين المستعدين للغزو.

ولخص الماروني وأبو يعلى شرط إثبات الجيش في المديون في خمسة أوصاف وهي: البلوغ، والحرية، والإسلام، والسلامة من الأخطار المانعة من القتال، والاستعداد للإقدام على الحروب.^(١)

١٤ - الخامسة: يفرق الإمام الأرزاق في كل عام مرة ويجعل له وقتاً معلوماً لا يختلف، وإذا رأى مصلحة أن يفرق مشاهرة ونحوها فعل.^(٢)

وإذا تأخر العطاء عنهم عند استحقاقه وكان حاصله في بيت المال كان لهم المطالبة به كالديون المستحقة.^(٣)

ومن مات من المرتقة دفع إلى زوجته وأولاده الصغار قدر كفايتهم، لأنه لو لم تعط ذريته بعده

(١) روضة الطالبين ٦/ ٣٩٣، والأحكام السلطانية للهيدي ١٠٤ - ١٠٦، والأحكام السلطانية لأي يعلى ص ٢٤١، والمغني ٦/ ٤١٧، ومجموعه فتاوى ابن تيمية ٨/ ٥٦٥، والزرغلاني ١٢٧/٢

(٢) روضة الطالبين ٦/ ٣٩٣، والأحكام السلطانية للهيدي ص ٢٠٦ - ٢٠٨، والأحكام السلطانية لأي يعلى ص ٢٤٣، والمغني ٦/ ٤١٧

(٣) الأحكام السلطانية للهيدي ص ٢٠٦، وأي يعلى ص ٢٤٣

١٦ - أحدهما: المرزوقه وهم نجدة المسلمين وعدتهم ووزرهم وشوكتهم، فينبغي أن يصرف إليهم ما يرم خلتهم ويسد حاجتهم ويستعقوا به عن وجوه المكاسب وانطالاب، وينهشوا لما رشحوا له، وتكون أعينهم ممتدة إلى أن يندبوا فيخفوا على البدار، ويتدبوا من غير أن يشاقلوا ويتشاكلوا بفقمه أرب ومجهيد سبب^(١) فقد ورد عن المستورد بن شداد أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من كان لنا عاملا فليكتب زوجة، فإن لم يكن له خادم فليكتب خادما، فإن لم يكن له مسكن فليكتب مكنة»^(٢)

وفي حديث بريدة عن النبي ﷺ أنه قال: «من استعملناه على عمل فرزقناه فمأخذ بعد ذلك فهو غلول»^(٣)

١٧ - والصف الثاني: الذين اكتسبوا لإقامة أركان الدين، وانقطعوا بسبب اشتغالهم واحصلاهم بها عن التوصل إلى ما يقيم أودهم ويسد خلتهم، ولولا قيامهم بها لاسود لتعطلت

أركان الإيمان. فعلى الإمام أن يكفيهم مؤنهم حتى يسرسلوا فيما تصدروا له بفراغ جنان، وتجرد أذهان، وهؤلاء هم القضاة والحكام والقسام والمفتون والمفتقون، وكل من يقوم بقاصدة من فواعد الدين يلهمه قباة بها عما فيه سداه وقوامه.

فأما المرزوقه فالحال المخصوص بهم أربعة أخماس النفي، والصف الثاني يدر عليهم كفايتهم وأرزاقهم من سهم المصالح (ر: بيت المال) ١٨ - والصف الثالث: قوم تصرف إليهم طائفة من مال بيت المال على غنائم واستظهارهم ولا يوقف استحقاقهم على سد حاجة ولا على استيفاء كفاية وهم يشوهاشم ويشو المطلب، فهؤلاء يستحقون سهما من خمس النفي والغنيمة من غير اعتبار حاجة وكفاية عند بعض الفقهاء^(١). وفي المسألة خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح: (آل ف ١٤ ج ١ ص ١٠٥) ولا خمس، وغنيمة، وقراة).

رسالة

انظر: إرمال.

(١) النفي من ٢٤٧ - ٢٤٨

(١) النفي لإمام الحرمين ص ٢٤٤ - ٢٤٧
(٢) حديث: «من كان لنا عاملا فليكتب زوجة...» أخرجه لمبو داره (٣٤٤/٣) تحقيق عزت حبيد دهنس، وإحسانم (٤٠٦/١) ط دائرة المعارف العثمانية: وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٣) حديث: «من استعملناه على عمل فرزقناه...» أخرجه لمبو داره (٣٤٤/٣) تحقيق عزت حبيد دهنس، وإحسانم (٤٠٦/١) ط دائرة المعارف العثمانية، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

الحكم الإجمالي :

غسل اليدين إلى الرسغين في ابتداء الوضوء :

٢ - يسن غسل اليدين إلى الرسغين في ابتداء الوضوء في الجملة ، سواء قام من النوم أم لم يقم ، لأنها التي تغس في الإناء وتغسل ماء الوضوء إلى الأعضاء فهي غسلها إحراز لجميع الوضوء .^(١) وقد كان النبي ﷺ يفعل ، ولأنه ورد غسلها في صفة وضوء النبي ﷺ التي رواها عثمان ، وكذلك في وصف علي وعبد الله بن زيد وغيرهما للوضوء .^(٢)

وقيل : إنه فرض وتقديمه سنة ، واختاره في فتح القدير والمعراج والحيازة ، وإليه بشرق قول محمد في الأصل .^(٣)

وللتفصيل في أحكام غمس اليد في الإناء قبل غسلها ، وحكم غسل اليدين عند القيام من نوم الليل أو نوم النهار ، وكيفية غسلها ننظر مصطلحات : (نوم ، وضوء ، ويد) .

مسح اليدين إلى الرسغين في التيمم :

٣ - اختلف الفقهاء في حد الأيدي التي أمر الله

رسغ

التعريف :

١ - الرسغ لغة هو من الإنسان مفصل ما بين الساعد والكف ، والساق والقدم ، وهو من الحيوان الموضع المستدق الذي بين الحافر وموصل الوظيف من اليد والرجل .^(١)

ويستعمل الفقهاء هذا اللفظ بالنسبة للإنسان .^(٢) قال النووي : الرسغ مفصل الكف وله طرفان هما عظامان : الذي يلي الإبهام كوع ، والذي يلي الخنصر كرسوغ .^(٣)

ويذكرون الكوع والرسغ في بيان حد اليد المأمور بغسلها في ابتداء الوضوء ومسحها في التيمم ، وقطعها في السرقة .^(٤)

(١) لسان العرب ، والمجموع الوسيط ، والمصباح المنير مادة : (رسغ)

(٢) العنقية ج ١ ص ١٩٩ بشرح دراجية الزركلي ، والمعجم الوسيط ١٨/٩

(٣) المجموع ٢/ ٢٢٧ - ٢٢٨

(٤) انظر الفقيه ١٩٩/١ ، ١٠٠ ، ٢٥٥

(١) إراقي الفصول ٣٩ ، وتبيين الحقائق ١/ ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣

(٢) القنداري المنبهة ٦/١ ، والبحر الرافق ١٨/١ ، والمغني ٩٧/١ - ١٠٠ ، وروضة الطالبين ٥٨/١ ، وحاشية

المصنف على شرح الرسالة ١٥٧/١ شرح دار المعرفة

(٣) حديث : صفة وضوء النبي ﷺ . أخرجه مسلم

(٤) ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ط الحلي من حديث عثمان بن عفان

(٥) الفتاوى الحديثة ٦/١

وذهب الخنابلة وأبو حنيفة - في إرواء الحسن عنه - ومالك في الرواية الأخرى وعليها جمهور المالكية والشافعية على القديم والأوزاعي والأعمش إلى وجوب مسح اليدين في التيمم إلى السرخس، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾ وقالوا في وجه الاستدلال بالأية: إن الحكم إذا علق بمطلق اليدين لم يدخل فيه انزعاع كقطع الصارقي ومن الفرج،^(١) كما حجوا بحديث عمار قال: بعثني رسول الله ﷺ في حاجة فأحيت فم أجد ماء فتسرفيت في الصعيد كما تنسرف المداية، ثم أتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فقال: «إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيده الأرض فمربة واحدة ثم مسح انشمال على اليمن وظاهر ففبه وجهه». وفي لفظ: «أن النبي ﷺ أمره بالتيمم للوجه والكفين».^(٢)

وذهب الزهري ومحمد بن مسلمة وابن

(١) المسوط ١٠٧، ١٠٨، وسراي الفلاح ١٠٩/١، وحاشية الحمودي على شرح الرصالة ٢٠٣/١، نشر دار المعرفة، وروضة الطالبين ١١٢/١، وكشاف الفلاح ١٧٤/١ - ١٧٥، والمبي ٢٥٤/١ - ٢٥٥.

(٢) حديث عمار: «بعثني رسول الله ﷺ في حاجة...» أخرجه الشيخان في الفتح ٤٥٩/١، ح الشافعية، ومسلم (١/٢٨٠) ح ابنه، وثلق لمسلم.

سحانه وتعلمي بمسحها في التيمم في قوله: ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه﴾^(١) على الاتجاهات الأربعة:

يرى الحنفية والشافعية على المذهب ومالك في إحدى الروايتين عنه وجوب استيعاب اليدين إلى المرفقين بالمسح^(٢) واستدلوا بقول النبي ﷺ: «التيمم ضربان: ضربة للوجه وضربة للبدن إلى المرفقين».^(٣)

وكذلك ما ورد من حديث الأسلم قال: كنت أخدم النبي ﷺ فكانه جبريل بأية التيمم، فأراني رسول الله ﷺ كيف مسح للتيمم، فضربت يدي الأرض ضربة واحدة، فمسحت بها وجهي، ثم ضربت بها الأرض فمسحت بها يدي إني المرفقين».^(٤)

(١) سورة المائدة ٦.

(٢) مرافق الفلاح ص ٦٤، ٦٥، والنهاية ١٩٤/١، وروضة الطالبين ١١٢/١، وأوجز المسالك إلى موطأ مالك ٢٢١/١ - ٢٢٢، وندوة المصنف ٦٨/١ - ٦٩، نشر دار المعرفة.

(٣) حديث: «التيمم ضربان: ضربة للوجه، وضربة...» أخرجه الدارقطني (١/١٨٠) ح دار الفلاح من حديث

عبد الله بن عمر، ثم صوب رواية من وضعه علي أبو عمر (٢٤) حديث الأسلم: «في ضربة المسح» أخرجه البيهقي في السنن ٢٠٨/١، ح دائرة المعارف العثمانية من حديث الأسلم، وهذا «الربيع بن عمر» يعني روايته - صعبه - إلا أنه غير متفردة به، وقد رويها عدة نحو من التابعين عمر سائر من بعدهم، والحسن البصري، وشعبي، وزهير بن النعمان.

شهاب إلى أن القرض هو المصح إلى
الناكب. (١)

وللتفصيل (ر: نيمم).

رسول

موضع القطع من اليد في السرقة:

١ - ذهب فقهاء الأصمعي إلى أن المتحن في
السرقة هو قطع اليمنى من الرسغ، لأن
المنصوص قطع اليد، وقطع اليد قد يكون من
الرسغ، وقد يكون من المرفق، وقد يكون من
المنكب، ولكن هذا الإيهام زال ببيان
رسول الله ﷺ فإنه أمر بقطع يد السارق من
الرسغ، ولأن هذا القدر ميثق به وفي المعقوبات
إنها يؤخذ بالثبوت. (٢)
وللتفصيل: (ر: سرقة).

التعريف:

١ - الرسول في اللغة هو الذي أمره المرسل بأفء
الوصالة بالتسليم أو القرض، والذي يتابع اختيار
الذي يحسه، اتحاداً من قولهم جاءت الإبل
رسلاً: أي متتابعة قطعياً بعد قطع.
وسمى الرسول رسلاً، لأنه نورسالة.
وهو اسم مصدر من أرسلت، وأرسلت فلاناً
في رسالة فهو مرسل ورسول.

قال الراغب الأصفهاني: والرسول يقال ثارة
للقول المتحمل كقول الشاعر: ألا أبلغُ ثا
حفص رسولاً، وثارة لتحمل القول. (٣)

ويجوز استعماله بلفظ واحد للمذكر والمؤنث
والثنى والجمع، كما يجوز الثنية والجمع فيجمع
على رسل. كما قال الله تعالى: ﴿لقد جاءكم
رسول من أنفسكم﴾، (٤) وقال في موضع آخر:
﴿فقولا إنا رسول رب العالمين﴾. (٥)



(١) لسان العرب والمصباح المنير والتعريفات للبرجسي وغريب
القرآن للأصفهاني مادة: رسل.

(٢) سورة التوبة/ ١٢٨

(٣) سورة الشعراء/ ١٩

(٤) بداية المجتهد ١٩/١، واليسوط ١٠٧/١، والمتن

١١٤/١

(٥) اليسوط للبرجسي ١٣٣/٩، ١٣٤، والتهذيب ٢٥٩/٨.

٢٩٠، وروضه الطالين ١١٠/١٢١، والزرقاني ٩٢/٨

ونحب على من بلغه دعوة الرسل الإيالة بهم
وتصدقهم فيما جاءوا به ومتابعهم وطاعتهم.

حكم من حب رسولاً من الرسل عليهم الصلاة
والسلام.

٣ - أجمع أهل العلم على كفر من أنكر نبوة نبي
من الأنبياء، أو رسالة أحد من الرسل عليهم
الصلاة والسلام، أو كذبه، أو سبه، أو استخف
به، أو خسر منه، أو استهزأ بسنة وحيثما عليه
الصلاة والسلام لقوله تعالى: ﴿فلأن الله وآياته
ورسوله كنتم تستهزئون. لا تعتذروا قد كفرتم
بعد إيمانكم﴾^(١) الآية.

وقوله تعالى: ﴿إن الذين يؤمنون بالله ورسوله
نعم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً
مهيباً﴾^(٢).

كما أن من سب الرسول يفتن.^(٣)

والنعمان في مصطلح: (ردة، وتوبة).

ويقال الرسول ﷺ في ذلك بقية الرسل
والأنبياء والملائكة، فمن سبه أو لعنهم، أو
عابهم أو قذفهم أو استخف بحقهم، أو الحق
بهم بقصد، أو غش من مرتبتهم أوجب إليهم

والرسول في الاصطلاح معيار: أحدهما
الشخص المرسل من ربان إلى آخره، أو
رسالة أو نحو ذلك، ويظهر حكمه بهذا المعنى في
مصطلح (رسول).

والثاني: الواحد من رسل الله.

وسداد يرسل الله نارة ملائكة مثل قوله
تعالى: ﴿قاتلوا بالوط إن رسل ربك لن يصلوا
إليك﴾^(٤) وقوله: ﴿بلى ورسولنا لديهم
يكتبون﴾^(٥) وقوله: ﴿وإذا جاءت رسالتنا نوطا
سوى بهم﴾^(٦) وتارة يراد بهم الأنبياء مثل قوله
تعالى: ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله
الرسول﴾^(٧).

والرسول من البشر هو ذكر حور أرحم الله
أبيه مشرع وأمره بتبليغه، فإن لم يؤمر بتبليغه
فنبى محجب.

الحكم التكليفي.

٢ - يجب على الرسول من قبل الله تبليغ الدعوة
إلى الرسل إليهم لقوله تعالى ﴿يا أيها الرسول
بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت
رسالتك﴾^(٨).

(١) سورة التوبة/ ٦٥ - ٦٦.

(٢) سورة الأحزاب/ ٥٧.

(٣) من جليلين ٣٩ - ٣٨، القضاء للقاضي عياض ١/ ٩٥٢.

المعنى لابن قدامة ٨/ ١٢٢، ١٥٠، معني تحتاج

١/ ١٣٥، حواهر الإكمال ١/ ٢٨٠.

(٤) سورة هود/ ٨٠.

(٥) سورة الزمر/ ٨٠.

(٦) سورة هود/ ٧٧.

(٧) سورة آل عمران/ ١٤٤.

(٨) سورة المائدة/ ٩٧.

وقد اختلف الفقهاء في نقض ما جاء
الرسول ﷺ

فذهب الجمهور إلى أن ما جاء ﷺ نصر
لا يجوز لأحد من الخلفاء أن ينقضه، وأن يغير
بحال، سواء بقيت الحاجة التي هي لها أم
زالت، لأنه لا يجوز أن يعارض حكم
رسول الله ﷺ بنقض ولا إبطال، ولأن هذا
تغيير المقتضى بصحته بجتهاد بخلاف ما
غيره من الأئمة والخلفاء فيجوز نقضه للحاجة
وذهب بعض العلماء إلى جواز نقض ما جاء
الرسول ﷺ إذا زالت الحاجة التي هي من
أجلها. (١)

والفصل في مصطلح: (إحياء الموات،
وحي).

رسل أهل الحرب والموادعة :

١ - أهل الحرب والموادعة إذا أرسلوا أحدا إلى
دبار الإسلام لتبليغ رسالته فهو آمن حتى يؤدي
الرسالة إلى الإمام، لأن النبي ﷺ كان يؤمن
ورسل المشركين، ولما جاء رسولا مبعوثا
الكذاب قال لها: والولا أن الرسل لا تقتل

ما لا يليق بمنصبهم على طريق الدم قتل. (٢)
والفصل في: (توبة، ودة).

الذبح باسم رسول الله :

٤ - لا يجوز الذبح باسم رسول الله،
ولا باسم الله ومحمد رسول الله - بالجر - حيث
يجب تحريم اسم الله سبحانه وتعالى عن اسم
غيره في هذا الموضع لقوله تعالى: ﴿وما أهل
لغير الله به﴾ (٣) الآية، وقول عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه: حردوا الشبهة عند الذبح.
ولأن هذا إشراك اسم الله عز شأنه واسم
غيره. (٤) والفصل في: (ذباح).

حي الرسول صلى الله عليه وسلم :

٥ - كان لرسول الله ﷺ أن يحمي خاصة نفسه،
ولكنه لم يفعله ﷺ وإنما دعى النقيب لحيل
المسلمين (٥) وعن ابن عمر قال: دعى
النبي ﷺ الربيعة لإبل الصدقة ونعم الجزية
وتخيل المجاهدين. (٦)

(١) المصادر تليق نفسها

(٢) سورة المائدة/٢

(٣) التوبة/١٨، وروضة الطالبيين ٢/٢٠٥، ومواهب
الجليل ١٨/١

(٤) حديث - دعى رسول الله ﷺ النقيب لحيل المسلمين
أمرجه البيهقي (١٤٩/٩) طهارة المعارف العتيقة من
حديث ابن عمر - وضعه ابن حجر في فتح (٥/٢٥) ط
مستطاب

(٥) حديث: دعى الربيعة لإبل الصدقة، لوردة الميمني -

٦ - في مجمع الزوائد (٤/١٥٨) ط القدسي، وقال: ورواه
الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح.

(١) الأحكام السلطانية ص ١٨٥، روضة الطالبيين ٥/٢٩٦،
جواهر الإكليل ٩/٢٧٤، ٢/٢٠٢، نهاية المحتاج
٣٢٨/٥

لضربت أعتقكم^(١) ولأن الحاجة تدعو إلى عقد الأمان للرسول، فإننا لو قتلنا رسلكم لقتلوا رسلنا، فتفوت مصلحة المراسلة.

وعقد الأمان للرسول يجوز أن يكون مطلقاً، كما يجوز أن يقيد بمدة حسب المصلحة، وهذا إذا لم يكن الإمام موجوداً في الحرم المكي، فإن كان الإمام في الحرم لم يأذن له في الدخول^(٢).
والتمييز في مصطلح: (أمان، حرم).

رشد

التعريف:

١ - الرشد في اللغة: الصلاح وإصابة الصواب والاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه، وهو خلاف الخي والضلال، قال في النصاب: رشد رشد آمن بب تعب، ورشد يرشد من ياب قل، فهو راشد، والأسم الرشاد.



والرشيد في صفات الله تعالى الهادي إلى سواء الصراط، والذي حسن تقديره، قال في اللسان: ومن أسماء الله تعالى الرشيد: الذي أرشد الخلق إلى مصابيحهم أي هدايتهم ونظم عليها، فهو رشيد بمعنى مرشد، وقيل: هو الذي تنسق تدبيراته إلى غاياتها على سبيل السداد من غير إشارة شبر ولا تسديد^(٣).

ولا يخرج تعريفه في الاصطلاح عن المعنى اللغوي، والرشد اخص من الرشد فإنه يقال في الأمور الدنيوية والأخروية، والرشد بحركة في

(١) حديث: ولولا أن الرسول لا تقتل لضربت أعتقكم
أخرجه أبو داود (١٩٢/٣) - تحقيق عزت هيد دهاس
وأحمد (٤٨٨/٣) - ط الميمنية) من حديث نعيم بن مسعود
الأشجعي وإسناده حسن

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٢٢٧ - القرآن النظمية ص ١٥٩،
روضة الطالبين ١٠/٢٨٠، ٣١٩، ٣٤٢، حاشية الجمل

٥/٢١٢، نقل لابن طائفة ٨/٣٦١، تفسير القرطبي
١٠٤/٨، فض المحتاج ١/٢٢٧، ٢٤٣، أحكام القرآن

لابن العربي ١/١٢

(٣) الصحاح واللموس واللسان والنهاية ص ١٠٠٠، رشده.

الأمور الأخروية لا غير^(١)

والرشيد المشروط لتسليم اليه ماله ونحو ذلك مما يشترط له الرشيد هو صلاح المال عند الجمهور، وصلاح المال والذين معه عند الشافعي

وذلت في الحكم برفع الحجر للرشيد بقضاء، فلو فسق بعد ذلك لم يحجر عليه في الأصح عند الشافعية^(٢)

والمراد بالصلاح في الدين أن لا يرتكب محرما يقطع العدالة وفي المال: أن لا يبدل^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الأهلية :

١ - الأهلية لغة : الصلاحية، وهي نوعان : أهلية وجوب، وأهلية أداء.

فأهلية الوجوب هي : صلاحية الإنسان لتوجب الحقوق المشروعة له وعليه وأهلية الأداء هي : صلاحية الإنسان

(١) الكلمات ٣٨٦/٢ ط ٣٨٧ ط دمشق

(٢) حاشية امر عابدين ٩٥/٥ ط القصر، المغني ٥١٦/١ ط السرايا، حاشية المنصور ٣٠١/٢ ط الحلبي، حاشية شهابي على ألف راجع المصنف ٢٨٢/٣ ط المطبوع، الإنصاف ٣٢٢/٥ ط الزرق

(٣) تفسير الفخر الرازي ١٨٩/٩ ط الأولى، روضة الطائر ١٨٠/١ ط المكتب الإسلامي، المهذب ٢٣٨/١ ط الحلبي، بداية المجتهد ٣٠٥/٢ ط الكويت الأهلية

لصدور الفعل منه على وجه يعتقد به شرعا.

هذا والرشيد هو الموحدة الأخيرة من مراحل الأهلية. فإذا بلغ الشخص رشيدا كملت أهليته وارتفعت عنه التولية وسلمت إليه أمواله بلا خلاف^(١)

ب - البلوغ :

٣ - من معانيه في اللغة : الاحتلام والإدراك. وأما عند الفقهاء، فهو قوة تحدث للشخص تنقله من حال الطفولة إلى حال الرجولة، وهو يحصل بظهور علامة من علاماته الطبيعية كاحتلام، وكاحليل والحجس في الأثنى، فإن لم يبرح تبيء من هذه العلامات كان الطوغ بالنس، والرشيد والبلوغ قد يحصلان في وقت واحد، وقد يتأخر الرشيد عن البلوغ تبعا لتربية الشخص واستعداداته^(٢)

ج - التبذير :

٤ - وهو في اللغة : شئ من بشر الخب في الأرض. وفي الاصطلاح : تفريق المال على وجه الإسراف

والتبذير يرقب عليه عدم التصالح في المال، فمن كان مبدرا كان سفيها أي غير رشيد^(٣)

(١) الموسوعة ١٥٦/٧ مصطلح (أهلية).

(٢) الموسوعة الفقهية ١٦٠/٧ مصطلح (أهلية). ١٨٦/٨ مصطلح (بلوغ)

(٣) المصباح مادة: يبدرو. تفسيرات للمعجم ١/٧٧.

د - الحجر .

٥ - ومعناه في اللغة : المانع من التصرف ، وفي الاصطلاح : صفة حكومية ، وجب منع موصوفها من تصرفه في الممتلكات على قوته أو تدبيره بانه ، أو المنع من التصرفات المالية

والقصة بين الحجر والرشد أن الحجر الر من آثار فقدان الرشد .^(١)

هـ - السفه .

٦ - وهو في اللغة : نقص في العقل وأصله الخفة

وفي الاصطلاح : خفة تصري الإنسان فتبعته على التصرف في ماله بخلاف مقتضى العقل ، مع عدم الاختلال في العقل ، والافه بفيض الرشد .^(٢)

وقت الرشد وكيفية معرفته

٧ - ذهب أكثر الفقهاء إلى أن الرشد يعتد به

١ - ط الكتب العربي - لجنة الدفاع ١٦٨/٥ ط دار صادر

٢١ - المصباح مادة دجهره - حاشية ابن عابد بن ٨٩/٥ ط المصرية ، حوامر الإكليل ٩٧/٢ ط المرقه ، حاشية العلوي ٩٩٩/٢ ط الحلبي ، في ٥٠٥/٤ ط الرياض

٢٢ - المصباح مادة وسفه - شرح على الترمذ ١٩٤/٢ ط صبيح ، التقرير والحجر ٢٠٦/٢ ط الأمانة ، كشف المحار على أصول البيهقي ٣٦٩/٢ ط دار الكتب العربي ، البحر الرائي ٩١/٨ ط المطبعة

اتسليم المال للبسه لا يكون إلا بعد البلوغ ، فإن لم يرشد بعد بلوغه استمر الحجر عليه حتى ولو صار شيخا عند حمو ورافضهه خلافا لأبي حنيفة .^(٣)

وهذا الرشد قد يأتي مع البلوغ ، وقد يتأخر عنه قليلا أو كثيرا ، تبعاً لدرجة الشخص واستعداداته وتعمقه الحياة الاجتماعية أو ساهمتها ، فإذا بلغ الشخص رشداً كملت أهليته ، وزفقت الولاية عنه وسلمت إليه أمواله بأعناق لفظها ، لقول الله تعالى ﴿وَابْتَغُوا الْبِرَّ﴾ حتى إذا بلغوا النكاح ، فإن آنس منهم رشداً فادعوا إليهم أو اقربهم .^(٤)

وإذا بلغ غير رشيد وكان عاقلاً كملت أهلية ، وانفقت الولاية عنه عند أبي حنيفة ، إلا أنه لا تسلم إليه أمواله ، بل تبقى في يد أبيه أو وصيه حتى ينت رشده بالفعل ، أو يبلغ خمساً وعشرين سنة ، فإذا بلغ هذه السن سلمت إليه أمواله ، ولو كان ميئراً لا يحسن التصرف ، لأن مسح المال عنه كان على سبيل الاحتياط والتأديب ، وليس على سبيل الحجر عليه ، لأن أبا حنيفة لا يرى الحجر على السفه ، والإنسان بعد بلوغه هذه السن وصلاحيته لأن يكون جديلاً لا يكون أهلاً للتأديب .

وقال ابن النكبة والمذاهبية في الخاتمة ، وهو قول

(١) - مصنف القرطبي ٢٧/٥ ط دار الكتب المصرية

(٢) - سورة النساء ٦

وشبهها من مصالح البيت، ولا تكفي المرة الواحدة في الاختبار بل لابد من موقنين فأكثر بحيث يفيد غلبة الظن برشده. ^(١)

وذكر الشافعية وجهين في كفية الاختبار أصحهما: أن يدفع إليه قدر من المال ويمتنح في الماكسة والمساومة فإذا آل الأمر إلى العقد، عقد الولي.

والثاني: يعقد الصبي ويصح منه هذا العقد للحاجة، ولو تلف في يده المال المدفوع إليه للاختبار فلا ضمان على الولي. ^(٢)
وذكر ابن العربي أيضاً وجهين في كيفة اختبار الصبي:

أحدهما: أن يأمل أخلاقه ويستمع إلى أعرافه، فيحصل له العلم بجانبه والمعرفة بالسعي في مصالحه، وضبط ماله، أو الإهمال لذلك.

الثاني: أن يدفع إليه شيئاً يسيراً من ماله إن توسم أخبر منه ويبع له الصرف فيه، فإن لمه وأحسن النظر فيه فليسلم إليه ماله جميعه، وإن أساء النظر فيه وجب عليه إمساك ماله عنه. ^(٣)
٩ - ولما وقت الاختبار فقد ذكر الحنفية والشافعية في الأصح والحسابة في ظاهرها المذهب أنه يكون قبل البلوغ لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ

لِي يَرْزُقَهُمْ وَالْيَتَامَىٰ مِنْهُم﴾ فإن الشخص إذا بلغ غير رشيد كملت أهليته، ولكن لا ترتفع الولاية عنه، وينقضي أموره تحت يد وليه أو وصيه حتى يثبت رشده، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ مَعْرُوفًا. وَابْتَلُوا الْبَنَاتِ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ ^(٤) فإنه منع الأولياء والأوصياء من دفع المال إلى السفهاء، ونهانا دفع المال إليهم بتوافر أمرين: البلوغ والعرفه، فلا يجوز أن يدفع المال إليهم بالبلوغ مع عدم الرشد. ^(٥)

٨ - ويصرف رشد الصبي باختباره لقول الله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ ^(٦) يعني اختبارهم، واختباره بأن تفرض إليه التصرفات التي يتصرف فيها أمثاله وذلك يختلف باختلاف طبقات الناس، فولد الناجر يختبر في البيع والشراء والماكسة فيها، فولد الزارع في أمر الزراعة والإتقان على القوام بها، والمحترف فيما يتعلق بحرفته، والمرأة في أمر تدبير المنزل، وحفظ الثياب، وصون الأطعمة

(١) سورة النساء/ ٥، ٦.

(٢) ابن حبيبين ٩٥/٥، الفتاوى الحنفية ٥٦/٥، جواهر الإكليل ١٦٣/٢ - ١٦٨/٢، والروضة ١٧٧/٢، ١٧٨. حاشية طائفة ٣٠١/٢، والمقي ٥٠٦/٢، كتاب الفناج ٥٢/٢.

(٣) سورة النساء/ ٦.

(١) الفتي ٥١٧/٤ ط. الرياض، روضة الطالبين ١٨١/٤ ط. الكتب الإسلامي.

(٢) روضة الطالبين ١٨١/٤ ط. الكتب الإسلامي.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٣٢٠/٩ ط. الخطيب.

اختلاسه ليختبره به وأذن له في التجارة ليختبره بذلك، أو ليعرف حاله، فداين الناس فرقة دين: لا أرى أن يعدى عليه في شيء من ماله، لا فيها في يده، ولا في غير ذلك.

فيسل لما لك: إنه قد أمكنه وأذن له في التجارة، أملاً يكون ذلك على ما في يديه؟ قال: لا، لم يدفع إليه ماله المحجور عليه، وإن كان دفعه إليه ليختبره به فهو محجور عليه.

وجاء في نهاية المحتاج من كتب الشافعية أن المخاطب بالاختيار على القول بأنه يكون قبل البلوغ كل ولي، وأما على القول بأنه يكون بعد البلوغ فوجهان:

أحدهما: أن الاختيار يكون للمولى.

والثاني: يكون للمحاكم فقط.

ونسب الجوزي الأول إلى عامة الأصحاب، والثاني إلى ابن سريج.

ولا فرق في وقت الاختيار بين الذكر والأنثى عند الجمهور، إلا أن أحد أئمة في موضع إلى أن الاختيار قبل البلوغ خاص بالمراهن الذي يعرف المعاملة والمصلحة، بخلاف الجارية لنفس خبرتها، وأما بعد البلوغ فهي سواء.^(١)

دفع المال إلى الحر البالغ العاقل غير الرشيد: ١٠ - ذهب أبو حنيفة إلى أن الغلام إذا بلغ غير

إذا بلغوا الشكاح^(٢) الآية فإن ظاهر هذه الآية يدل على أن ابتلاءهم قبل البلوغ لوجهين:

أحدهما: أنه سلبهم بتمس، وإنها يكونون بتمس قبل البلوغ.

والثاني: أنه مد اختبارهم إلى البلوغ بلفظة حتى، فدل على أن الاختيار قبله، ولأن تأخير الاختيار إلى البلوغ يؤدي إلى الحجر على البالغ الرشيد، لأن الحجر يستند إلى أن يختبر ويعلم رشده، واختباره قبل البلوغ يمنع ذلك فكان أولى، لكن لا يختبر إلا المراهق^(٣) المميز الذي يعرف البيع والشراء والمصلحة من المفسدة.

وذكر المالكية والشافعية في مقابل الأصح والحنابلة في وجه أنه يكون بعد البلوغ، لأنه قبله ليس أهلاً للتصرف، إذ البلوغ الذي هو مظنة العقل لم يوجد، فكان عقله بمنزلة المعدم.

ولم يجوز مالك في المدونة للصبي الذي يعقل التجارة أن يدفع إليه وليه أو وصيه مالاً ليصرفه حيث قال في جواب من سأل عن ذلك: لا أرى ذلك جائزاً إلا أن الصبي مولى عليه، فإذا كان مولى عليه فلا أرى الإذن له في التجارة بتمام.

وقال في التبيين السفي بلع واستلم والذي لا يعلم عنه وليه إلا خيراً فأعطاه ذهباً بعد

(١) سورة النساء/ ٦

(٢) المراهق: هو الغلام الذي قارب الاستلام ولم يحتمل بعد، (الصالح) مائة: ٨٠٥.

(١) روح المعاني ٢/ ٤٠٤. النسبية، البدنة الكبرى

٢٢٤/٥ ط دار صادر، روضة الطالبين ١/ ١٨١ ط.

المكتب الإسلامي، مائة المحتاج ١/ ٢٥٢ - ٢٥٣ -

عندهم أن الجارية لا تدفع إليها وأما بعد
رشد ها حتى تتزوج وتلد أول نقيم في بيت الزوج
منة. واحتار ذلك أبو بكر والغاصي والشراري
وابن عفيف لما روى شريح قال: عهد لي
عمر بن الخطاب أن لا أجيز لجارية عطية حتى
تحول في بيت زوجها حولاً وتلد.

وذكر صاحب الدر المختار أن اختلاف بين
أبي يوسف ومحمد و. بن أبي حنيفة في الحجر
على الحر المكاف بسبب السفه والغفلة إنا نحله
انصرفت لي لا تختمل الفسخ ويبطلها الهزل،
وأما انصرفت لي لا تختمل الفسخ ولا يبطلها
الهزل فلا يحجر عليه فيها بالإجماع. وقومها هو
لقتى به صيانة لأنه فيكون في أحكامه
كصغير.^(١)

واستدل أبو حنيفة لما ذهب إليه بقوله تعالى:
﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ فِي مَوَاهِمِهِنَّ وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ

رشد لم يلزم أنه ماله حتى يلعنهما وعشرين
سنة، فإن تصرف فيه قبل ذلك نفذ تصرفه،
لأنه لا يرى الحجر على الحر العاقل البالغ إلا
إذا نعدى صوره إلى العدة كأنظيب الجاهل،
والقنبي المساجيء والمكاري. الفلاس، فإذا منع
خمساً وعشرين سنة ينتم إليه ماله وإن لم يؤمس
به الرشد، وبه قال زعفران إهديل وهو مذهب
النخعي.

وذهب أبو يوسف، ومحمد من الحنفية،
والمالكية والشافعية، والحنابلة في الأشهر إلى
عدم جواز دوس المأان إلى غير الرشد حتى
يؤمس به الرشد بعد البلوغ، ولا يملك الحجر
عنه حتى ولو صار شيخاً، ولا يجوز تصرفه في
ماله أبداً، وهو قول القاسم بن محمد بن أبي
بكر الصديقي. وعليه أكثر أهل العلم.

فإن ابن المنذر: أكثر علماء الأمصار من أهل
الحجاز والعراق والشام ومصر يرون الحجر على
كل مضيق ماله صغيراً كان أو كبيراً، ولم يفرق
الشافعية في ذلك بين الذكر والأنثى.

وأما المالكية فقد زادوا في حق الأنثى كفت
الحجر عنها دخول زوج بها وشهادة العدول
بحفظها مالمّا.

وذكر الحنابلة في مقابيل الأشهر والأصح

(١) النساء ٢٢٦/٥ ط. الذكر، تبين اختلاف ١٩٥/٥
ط. بولاق، ابن عشرين ٩٣/٥ - ٩٤ ط. بولاق،
الطحاوي على اندر المختار ٨٠/٥ ط. بولاق، القاضى
المذهب ٥٦/٥ ط. المكتبة الإسلامية، ضم الفرص
٣٧/٥ ط. الأولى، النسخة ٩٣/٣ ط. بولاق، جواهر
الإقتيل ٩٨/٢ ط. المرفقة، أحكام العرائس العرب
٣١٢/١ ط. الحلبي، أسهل لشارك ٤٠٣/٢ ط. الحلبي،
امترح تحرير مع خاتمة الصاوي ٥٨٣/٢ ط. بولاق،
المرفقة ٢٩٦/٥ ط. بولاق، روضة الطالبين ١٨١/١ -
١٨٢ ط. المكتبة الإسلامية، المذهب ٣٣٨/١
ط. الحلبي، حاشية العنبرسي ٣٠٢/١
ط. الحلبي، ناسخ المحتاج ٣٥٤/١ ط. مكتبة
الإسلامية، تحفة المعاج ١٧٠/٥ ط. دار صادر، تفسير

ط. المكتبة الإسلامية، المذهب ٢٣٨/١ ط. الحلبي،
الجمع ٣٣٥/١ - ٣٣٦ ط. المكتبة الإسلامية، الكافي
١١٥/٢ ط. المكتبة الإسلامية، الإصناف ٣٢٣/٥
ط. فرائد، المنه ٥١٨/٢ ط. الرضا

والمستأثرون بما دفع جوار دفع المال إليه قبل رشده، وعدم صحة تصرفه فيه بقوته تعالى: ﴿وَابْتَغُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(١) فقد علق دفع المال إليهم على شرطين: البلوغ، وبينام الرشد، والحكم المعلق على شرطين لا يثبت بدونهما، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَوْرَثُوا السَّخَاءَ أَمْوَالَكُم﴾^(٢) يعني أموالهم.

واستدلوا أيضا بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ مِنْهَا أَوْ ضِعْفًا أَوْ لَا يَسْطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ لِوَلِيِّهِ بِالْعَدْلِ﴾^(٣) فثبت التسوية على السبب، ولأنه مبدل لآله فلا يجوز دفعه إليه كمن له دون ذلك.^(٤) هذا والخلاف في استدامة الحجر إلى إنسان الرشد، أو إلى بلوغ خمس وعشرين سنة إنما هو ليس بلغ مبدرا، فإن بلغ مصلحا لآله فاسقا في الدين استدبر الحجر عليه عند الشافعية لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾^(٥) والفاصل لم يؤنس منه الرشد، ولأن حفظه للمال لا يؤنس به مع الضيق

بالضيق^(٦) فإن المراد به بعد البلوغ فهو تنصيص على وجوب دفع المال إليه بعد البلوغ، إلا أنه منع عنه ماله قبل هذه المدة بالإجماع ولا إجماع هنا فيجب دفع المال بالنص، وإنما سمي قريبا لغيره من البلوغ، لأن أول أحوال البلوغ قد لا يدركه الفقه باعتبار أثر العضا فضدناه بحمض وعشرين سنة، لأنه حال كمال له. وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: يتنهي (يتم) لب الرجل إذا بلغ خمسا وعشرين سنة. وقال أهل الطبائع: من بلغ خمسا وعشرين سنة فقد بلغ رشده، ألا ترى أنه قد بلغ منا بحدود أن يصير جدا، لأن أدنى مدة يبلغ فيها الغلام اثنا عشرة سنة، فيولد له ولد سنة ثمانية، ثم الولد يبلغ في اثني عشرة سنة، فيولد له ولد لسته أشهر فقد صار بذلك جدا، ولأن منع إقائه عنه على سبيل التأديب عقوبة عليه، والاختصاص بالتأديب عند رجاء التأديب، فإذا بلغ هذه السن فقد انقطع رجاء التأديب فلا معنى لسحب المال بعده، وأيضا فإن هذا حرمان عاقل مكلف فلا يحجر عليه كإرشيد.^(٧)

١- الكبير للرازي ١٨٩/٩ ط. طهية، الكافي ١٩٦/٢ ط. المكتب الإسلامي، المبدع ٣٣٥/٤، ٣٢٢، ٣٤٣ ط. المكتب الإسلامي، المحي ٥٠٦/٤ ط. طرياض
(١) سورة النساء/ ٢
(٢) سنن أبي داود ٤٣٦/١٨ ط. الفكر، تيسر الحقائق ١٩٥/٢ ط. بولاق، روح الصانع ٢٠٦/٤ ط. الشريعة، أحكام القرآن للجصاص ٧٦/٢ ط. البهية

(١) سورة النساء/ ٦

(٢) سورة النساء/ ٥

(٣) سورة البقرة/ ٢٨٢

(٤) انتهى ٥٠٦/٤ - ٥٠٧ ط. الترمذاني، الكافي ١٩٦/٩

ط. المكتب الإسلامي.

(٥) سورة النساء/ ٦

لأنه لا يؤمن أن يدعو الفسق إلى التذير فلم
يفك الحجر عنه. ^(١)
مواظن البحث :

١٩ - ذكر الفقهاء الرشدة في كثير من أبواب
المقنة ، فقد ذكروه في البيع وفي الشركة وفي
السكالة وفي ضمان تلف العارية وفي شرط العبر
وفي الإقرار فيما لو أقر أحد لوارثين بواوثة .

وجعله الشافعية شرطاً لخروجه لفرض
الكفاية ، وذكره الفقهاء في الحبة ، وفي الوقف ،
وفي ولي النكاح ، وفي رضا الزوج بالنكاح ، وفي
الخلع في شروط الموجب والقابل ، وفي حاضن
اللقبط ، والتفصيل محله الأبواب الخاصة بتلك
المواضع هذا فضلاً عما ذكره الفقهاء في أحكام
الحجر على الصبي والسفيه. ^(٢)
ويظهر : (حجبي) و(سفة) .

(١) المذهب ٣٢٨/١ ط. الحبي . روضة خطابين ١/ ١٨٦ .
١٨٢ ط. المكتبة الإسلامية .

(٢) ونظر ما جاء في : فتح القدير ٢/ ٢١٨ ط. الأميرة ، بدائع
الصنائع ٣/ ١٤٧ ط. البهائي ، الشرح الصغير مع حاشية
الصاوي ٢/ ٥١٩ ، ٥٢٦ ط. المصارف ، الحاشية ١٢/ ١
ط. بولاق ، الشرح فلكبير ٣/ ٣٤٧ - ٣٤٨ ، ٣٥٢ ،
١/ ٢ ، ٣٤٨ ، ٤٣٣ ط. المفكر ، المزدفان ١/ ١١٢
ط. الفكر ، روضة الخطابين ٢/ ٣٨٤ - ٣٨٨ ط. المكتبة
الإسلامية ، حاشية القلنبري ٣/ ٣٠٧ - ٣٠٨ ط. الحلبي ،
مادة المحتاج ٣/ ٣٧٢ ، ٥٤/ ٨ ط. المكتبة الإسلامية ،
كتشاف المنافع ٥/ ٢١٣ - ٢١٥ ط. المنصر - البدع ٧/ ٢٢٢
- ٢٢٦ ط. المكتبة الإسلامية ، مطالع لولي العبر
١/ ٢١٨ ، ٣٢٨ ، ٣٧٧ ، ٣٨٨ ، ٥٣/ ٥ ، ٦٥ ط. المكتبة
الإسلامية ، المقني ١/ ٨٦ - ٨٧ ط. طريقت .

رشوة

التعريف :

١ - الرشوة في اللغة : مثلثة الراء : الجعل ،
وما يعطى لقضاء مصلحة ، جمعها رشا
ورشا. ^(١)

قال القيرمي : الرشوة - بالكسر - : ما يعطيه
الشخص للمحاكم أو غيره ليحكم له ، أو يجعله
على ما يريد. ^(٢)

وقال ابن الأثير : الرشوة : الأصلة إلى
الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرشاء الذي
يتوصل به إلى الماء. ^(٣)

وقال أبو العباس : الرشوة مأخوذة من رشا
الفرخ إذا مد رأسه إلى أمه لتزقه. ^(٤)
- ورشاه : حياياه ، وصانعه ، وظاهره .
- ورشش : أخذه رشوة ، ويقال : ارتشى منه
رشوة : أي أخذه .

(١) نساخ العرب والعجم لموسى .

(٢) الصيالح المبر

(٣) نهاية ٢/ ٢٢٦ - دار الفكر

(٤) لسان العرب .

- وبُرشاه: لاينه، كما يصانع الحاكم بالرشوة.

- واسترشي: طلب رشوة.

- والراشي: من يعطي الذي يعينه على الباطل.

- والمرشي: الأخذ.

- والرائش: الذي يسعى بينهما يستريد هذا، ويستفقد هذا.

وقد تسمى الرشوة البرطيل وجمعه براطيل.

قال المرتضى الربيعي: واختلفوا في البرطيل بمعنى الرشوة، هل هو عربي أو لا؟

وفي المثل: البراطيل تنصر الأباطيل.^(١)

والرشوة في الاصطلاح: ما يعطى لإيقاع حق، أو لإحقيق باطل.^(٢)

وهو أخص من التعريف اللغوي، حيث قيد بها أعطي لإحقيق الباطل، أو إبطال الحق.

الانفاظ ذات الصلة:

أ- المصانعة:

١- المصانعة: أن تصنع لغيرك شيئاً تصنع لك آخر متماثله، وكتابة عن الرشوة، وفي المثل: من صانع بالمال لم يحشم من طلب الحاجة.^(٣)

ب- السحت - بضم السين:

٣- أصله من السحت - يفتح السين - وهو الإهلاك والاستعمال، والسحت: الحرام الذي لا يحل كسبه، لأنه يسحت البركة أي: يذهبها.

وسميت الرشوة سحتاً^(١) وقد سار بعض الفقهاء على ذلك.^(٢)

لكن أسحت أعم من الرشوة، لأن السحت كل حرام لا يحل كسبه.

ج- الهدية:

٤- ما أهدت به غيرك، أو ما بعثت به للرجل على سبيل الإكرام، والجمع هدايا وهداوى - وهي لغة أهل المدينة -.

يقال: أهديت له واليه، وفي التنزيل ﴿وَيُؤَيِّمُرسلة إليهم بآية﴾.^(٣)

قال السراغب: والهدية مخصصة باللفظ، السدي يهدي بعضنا إلى بعض، والمهدى: أنطق الذي يهدي عليه.

ونلهاء: من يكثر إهداء الهدية.^(٤)

وفي كشف القناع الرشوة هي: ما يعطى بعد الطلب، والهدية قبله.^(٥)

(١) تحريفات ١٤٨ - دار الكتاب العربي، الرموزي على

الهرذاني ٢٩٤/٧ - بولاق، اليلجوري على ابن القاسم

٣٤٤/٧ - مصطفى البلي

(٢) ماج المروسي، المعجم الوسيط، حاشية الطحطاوي على

الدر ١٧٧/٧

(٣) لسان العرب، المصباح، المعجم الوسيط.

(٤) النهاية ٣١٥/٢، الفوائد ٢٢٥، المصباح.

(٥) الفتح ٦١٦/٣ - السقفة

(٦) سورة لقمان ٣٥

(٧) لسان العرب، المصباح، المعجم الوسيط والفوائد ٤١٩

(٨) كشف القناع ٢٧٨/٢

د- الهبة :

قال ابن قدامة : الهبة والصدقة والهبة والعطية معانيها متقاربة ، وكلها تملك في الحياة بغير عوض ، واسم العطية شامل لجميعها ^(١) والفرق بين الرشوة والصدقة : أن الصدقة تدفع طلباً لوجه الله تعالى ، في حين أن الرشوة تدفع لئلا يعرض ذنبك عاجل .

أحكام الرشوة :

٧- الرشوة في الحكم ، ورسوة المستول على عمل حرام بلا خلاف ، وهي من الكبائر .

قال الله تعالى : ﴿ سَاءَ مَا يَكُونُ لَكُنْزٍ لِّلْكَذِبِ أَكَاثِرُونَ نَسَحْتِ ﴾ ^(٢) قال الحسن وسعيد بن جبيرة : هو الرشوة .

وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ^(٣) .

وروى عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى ، وفي رواية زيادة : والرائش ^(٤) .

(١) انظر ١/ ٢١٩ .

(٢) سورة المائدة / ٤٢ .

(٣) سورة البقرة / ١٨٨ .

(٤) حديث جندب بن عمرو : « قال رسول الله ﷺ الراشي والمرتشى ، وقرحه الزهري ٣/ ٦٦١ ط (طلي) وقال : « حدثت حسن صحيح » ، وأخرجه أحمد (٥/ ٢٧٩ ط (مبني) من حديث ثوبان وفيها زيادة : « والرائش » .

٥- الهبة في اللغة العطية بلا عوض ^(١) .

قال ابن الأثير : الهبة : العطية الخالية عن الأعراض والأعراض ، فإذا كثرت من صاحبها وهبها ^(٢) .

وانهت الهبة : قبلتها ، واستهيتها : سألها ، وتواهاها : وعب بعضهم لبعض ^(٣) .

واصطلاحاً : إذا أطلقت هي الشئ بآله حال الحياة بلا عوض وقد تكون يعوض فتسمى هبة الثواب ^(٤) .

والصلة بين الرشوة والهبة ، أن في كل منهما إيصلاً لتنتفع إلى الغير ، وإن كان عدم العوض ظاهراً في الهبة ، إلا أنه في الرشوة ينتظر النفع ، وهو عوض .

و- الصدقة :

٦- ما يخرج من مال له عن وجه القرية كالزكاة ، لكن الصدقة في الأصل يقال تلتمطوع به ، والزكاة للواجب ، وقد يسمى الواجب صدقة ، إذا خرى صاحبها الصدق في فعله ^(٥) .

(١) المصباح العرب ١٩٦ - ط الكتاب العربي

(٢) نهاية ٥/ ٢٣٦

(٣) الترمذی مصابغة .

(٤) نيل السأوب ٩/ ٢ . ابن عديم ٥/ ٥٠٨ ، والمصنف

٥/ ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، والمغزيب النعمية لابن حزم ٣٧٣

(٥) انظر هـ ٢٧٨ ، انظر هـ ١٧٤

ويحرم طلب الرشوة، وبسطاء، وقبوحا، كما يحرم عمل الوسيط بين المرشي والمرشعي^(١) غير أنه يجوز للإنسان - عند الجمهور - أن يدفع رشوة للحصول على حق، أو لدفع ظلم أو ضرر، ويكون الإثم على المرشي دون المرشي^(٢).

قال أبو الميثاق السرقندي: لا بأس أن يدفع الرّحل عن نفسه وماله بالرشوة^(٣).

وفي حاشية الرهوي أن بعض العلماء قال: إذا عجزت عن إقامة الحجة الشرعية، فاستعنت على ذلك بوال بمحكم بغير الحجة الشرعية أثم دونك إن كان ذلك زوجة يستباح فرجها، بل يجب ذلك عليك، لأن مقصده الوالي أخف من مقصده الرنا والغصب، وكذلك استعانتك بالأجتاد بالتمون ولا تأثم، وكذلك في غصب الذابذة وغيرها، وحجة ذلك أن المصادر من المعين عريان لا مقصده فيه، والجلد والغصب عريان ومفسدة، وقد جوز الشارع الاستعانة بالمفسدة - لا من جهة أنها مفسدة - على ذره

(١) كشاف القناع ٧٨/٩، كشف القناع ٣١٦/٢، ميز واحصر ١٨٨/٢، الكليات للذهبي ١٤٧، حاشية المفتاح ٢٤٣/٩، نيل الأوطار ٣٦٧/٨، ابن عابدین ٣٠٣/٤، مواهب الحلال ١٢٠/٦، المعلى ١٣١/٩، ١٥٧.

(٢) كشاف القناع ٣١٦/٦، حاشية المفتاح ٢٤٣/٨، القرطبي ١٥٣/٩، أمين عابدین ٣٠٤/٤، المحطبات ١٣٦/٦، الحاشي الحلي ١٥٧/٩، معالي أولي النهي ١٧٩/٩.

(٣) القرطبي ١٥٣/٩.

مقصدة اعظم منها. كصداء الأسير، فإن أخذ الكفار مائلا حرام عليهم، وفيه مقصدة رضاعة المال، فلا مقصده فيه أولى أن يجوز، فإن كان الحق يسيرا نحو كسرة وثمرة، حرمت الاستعانة على تحصيله بغير حجة شرعية، لأن الحكم بغير ما أمر الله به أمر عظيم لا يباح باليسير^(٤).

واستدلوا من الأثر بما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان بالخيشة فرشد مديارين، حتى حل سبله. وقال: إن الإثم على القابض دون لدافع^(٥).

ومن عطاه وحسن: لا بأس بأن يسانع الرّحل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم^(٦).

أقسام الرشوة

٨ - قسم الخفية الرشوة إلى أربعة أقسام منها:

أ - لرشوة على تقلد القضاء والإدارة وهي حرام على الآخذ والمعطي.

ب - لرشوة القاضي ليحكم، وهو كذلك حرام على الآخذ والمعطي، ولو كان القضاء بحق، لأنه واجب عليه.

ج - أخذ ثمن ليسوي أمره عند السلطان، فدعا

(١) حاشية الرهوي ٣١٣/٧.

(٢) القرطبي ١٨٤/٦.

(٣) كشاف القناع ٣١٦/٩.

لنضرر أو جلبنا للنفع، وهو حرام على الأخذ فقط.

د- إعطاء إنسان غير موظف عند القاضي أو الحاكم مالا ليقوم بتحصيل حقه له، فإنه يجعل دفع ذلك وأخذه، لأنه وإن كانت معاونة الإنسان للأخر بدون مال واجبة، فأخذ المال مقابل المعاونة لم يكن إلا بمثابة أجره.^(١)

حكم الرشوة بالنسبة للمرتشي:

أ- الإمام والنواة:

٩- قال ابن حبيب: لم يختلف العلماء في كراهية الهدية إلى السلطان الأكبر، وإلى القضاة والعمال وجباة الأموال - ويقصد بالكراهية المحرمة.^(٢)

وهذا قول مالك ومن قبله من أهل العلم وأئمة.

وكان النبي ﷺ يقبل الهدية،^(٣) وهذا من خواصه، والنبي ﷺ معصوم مما يتقى على غيره منها، ولما روى عمر بن عبد العزيز الهدية، قيل له: كان النبي ﷺ يقبلها، فقال: كانت له هدية، وهي لنا رشوة، لأنه كان يتقرب إليه لينبئته

(١) ابن علقمة ٣/١٠٣، البحر الرائق ٦/٢٨٥، مورد المحتاج ٥٢٦/٤، شرح أوب القاضي للخصف ١٥/٢

(٢) القرطبي ٢/٣٤٠، المطالب ١/١٢٠.

(٣) حديث: وكان يقبل الهدية أخرجه البخاري (فتح ٢٠٦/٥ - ط السلفية)، وسلم (٣/٧٥٥ - ط اخفي) من حديث أس وهائلة.

لا لولايت، ونحن يتقرب بها إلينا لولايتنا.^(١) ينظر التفصيل في (إلمعة فقرة ٢٨، ٢٩).

ب- العمال:

١٠- وحكم الرشوة إلى العمال (المولاة) كحكم الرشوة إلى الإمام - كما مر في كلام ابن حبيب - لما ورد عن النبي ﷺ «هدايا الأمراء غلول».^(٢) ولحديث ابن القتيبة.^(٣)

قال المصدر الشهيد: وإنما كان كذلك، لأن تعزير الأمر ومنعه بالجد وبالمسلمين لا بنفسه، فكانت الهدية لجماعة المسلمين بمنزلة الغنيمة، فإذا استبد به كان ذلك منه خيانة، بخلاف هدايا رسول الله ﷺ، لأن تعزيره ومنعه كانت بنفسه لا بالمسلمين، فصارت الهدية له لا للمسلمين.^(٤)

ج- القاضي:

١١- والرشوة إلى القاضي حرام بالإجماع.^(٥)

(١) نزهة الحكم على مجلس فتح العمل المالك ١/٣٠

(٢) حديث: «هدايا الأمراء غلول» أخرجه أحمد (٥/١٢١ ط الحديث) من حديث أبي حنيفة الساجدي، وضعف إسناده ابن حجر في التلخيص (١/١٨٩ - ط شركة الطباعة العلمية)، ولكن له شاهد من أحاديث صحابة آخرين بنحو ما ذكره بعضه ابن حجر.

(٣) حديث ابن القتيبة أخرجه البخاري (الفتح ٢٠٦/٥ - ط السلفية) وسلم (٣/١١٦٣ - ط الخفي) من حديث أبي حنيفة الساجدي.

(٤) شرح أوب القاضي ٢/٤٤، وكشاف لفتاوى ٢/٢٧٨

(٥) فتاوى قاضي خان ٢/٣٦٤، الرهوي ١٧/٣١٠، نهاية المحتاج ٨/٢٤٦، كشاف الفتاوى ١/٣١٦

له فلا يأخذها، وهذا ما لم تكن خصومة،
والأحسن أن لا يقبل الهدية من صاحب القنصل،
وهو قول ابن عيثون وكان يجعل ذلك رشوة.^(١)

هـ - المدرس :

١٣ - إن أهدي إليه تحية وتودد المعلم وصلاحه
فلا يأسي قبوله ، وإن أهدي إليه ليقيم بواجبه
فالأولى عدم الأخذ.^(٢)

و - الشاهد :

١٤ - يحرم على الشاهد أخذ الرشوة . وإذا
أخذها سقطت عدالته .^(٣)

ونظر تفصيل ذلك في (شهادة).

د - المفتي :

١٢ - يحرم على المفتي قبول رشوة من أحد
ليثبه بها بريد ، وله قبول هدية.^(٤)

قال بن عرفة : قال بعض المتأخرين :
ما أهدي للمفتي ، إن كان ينشط للقب أهدي له
إم لا ، فلا بأس ، وإن كان إنما ينشط إذا أهدي

(١) المحاصر ١/٦٣٣ د الفكر - بيروت .

(٢) كشف القناع ١/٣١٦ ، ٣١٧

(٣) د ر الحكام ١/٥٣٨ ، شرح أمم القضاة للمصنف
١/٣٣ ، ٦٤ ، ينظر مراجع للقائمة وغيرهم كتاب أدب
القضاء للمودودي وابن أبي العم .

(٤) أحطاب ١/١٦١ ، الرشوة ١/١٦٦ ، أئتي الطالب

١/٢٨٤ - كشف القناع ١/٣١٦

(١) المطالب ١/٢١١

(٢) ابن عايش ١/٣١١ ، نهاية المحتاج ١/٢٤٢

(٣) تبصرة الحكام لابن قزوين - مائش فتح العلي ١/١٩٧ ،
المطالب ١/١٢١ ، ١٧٥ ، المهذب ٢/٣٣٠ ، المحقق
١/٩٠ ، ١٩٠

(٤) مختصرة مظنة إجماع . اسم لجعل الحقيق ، والمخبر هو
المعاصر وأهمل (المطلع ١/١٩٣ ، كشف القناع ١/٣٩١) .

القضاء بقبالة (عوض)، وأعطى عليه الرشوة مولاته بطلعة.^(١)

وقال النووي - رحمه الله - لو بدل مالا لثبوت القضاء، فقد أطلق ابن القاص وأخرون أنه حرام وقبضاً ومردود.^(٢)

وقال ابن عابدين نقلاً عن ابن نجيم في البحر الرائق: ولم أر حكمه ما إذا تعين عليه القضاء ولم يول إلا بما هل يحل بدله؟ وينبغي أن يحل بدله للهمز كما يحل طلب القضاء.

ثم قال ابن عابدين: إذا تعين على شخص تولي القضاء بخرج عن عهدة الوجوب بسؤالهم أن يرضوه، فإذا منعه استغنى أنم بالبيع، لأنه منع الأولى وبنى غيره، فيكون قد خال الله ورسوله وجماعة المسلمين، وإذا منعه لم يبق واجبا عليه، ولا يحل له دفع الرشوة.^(٣)

وقال الخبائلة: يحرم بذل المال في ذلك أي في نصبه قاضياً، ويحرم أخذ المال على تولية القضاء.^(٤)

حكم القاضي:

١٨ - اختلف العلماء في صحة حكم القاضي

(١) الخطاب ١٠٢/٦، الجمل على الشيخ ٣٣٧/٥، مجمع النسخة ١٧٥، ابن عابدين ٣٠١/٤، الزواجر ١٥٨/١

(٢) الروضة ٩٤/١١

(٣) ابن عابدين ٣٠٦/٤

(٤) كتاب القضاء ٢٥٨/٦

الذين رآه قدامة - يلزمه الخرج ولو كان يدفع خفارة إن كانت بسيرة

أسا الشافعية قلهم تفصيل في المسألة، قال النووي: ويكره بذل المال للرصدين، لأنهم يحرصون على التعرض للناس بسبب ذلك، ولو وجدوا من يخبرهم بأجرة، ويعتب على الضامنهم به، ففي لزوم استجارته وجهان. قال الإمام: أصحها لزومه، لأنه من أهب الطريق كالراحلة

ومذهب المالكية قريب من مذهب الشافعية.^(١)

ب - صاحب الأرض الخراجية:

١٦ - يجوز لصاحب الأرض الخراجية أن يرشوا المماسل المتقاض الخراج، ويهدي له لدفع ظنه في خراجته، لأنه يتوصل بذلك إلى كفاف اليد العاذية عنه، ولا يجوز أن يرشوه لوجهه لبيع عنه خراجاً، لأنه يتوصل به إلى إبطال حق.^(٢)

ج - القاضي:

١٧ - منع جمهور الفقهاء أنه يحرم على القاضي أن يرشوا لتحصيل القضاء، ومن تقلل

(١) كشال القضاء ٣٩١/٢، ٣٩٢، ابن عابدين ٣٠٦/٤

(٢) الروضة ١٠٢/٢، الدرر ٦/٢

(٣) مطالب أول السعي ٥٧٠، ٥٧١

٣ - وعلى قول ثالث: أنه لا ينفذ حكم القاضي المرتشي في جميع الدعاوى التي حكم فيها. وهذا قول الخصاص والطحاوي^(١).

انعزال القاضي :

١٩ - ذهب الشافعية - في المعتمد - والحنابلة ، وأبو حنيفة ، والخصاف ، والطحاوي من الحنفية وابن الفصار من المالكية إلى أن الحاكم ينعزل بنفسه ، ومن ذلك قبوله الرشوة.

قال أبو حنيفة : إذا ارتشى الحاكم انعزل في الوقت وإن لم يميز ، ويظل كل حكم حكم به بعد ذلك^(٢).

ومذهب الآخرين أنه لا ينعزل بذلك ، بل ينعزل بعزل الذي ولاه^(٣).

أثر الرشوة :

١ - في التعزير :

٢٠ - هذه الجريمة ليس فيها عقوبة مقصورة فيكون فيها التعزير.

النظر : تعزير.

ب - دعوى الرشوة على القاضي .

٢١ - للقاضي أن يؤدب خصماً افتات عليه

المرتشي ، فمذهب جمهور الفقهاء أنه لا ينفذ قضاؤه. وكذلك لا ينفذ قضاؤه إذا تولى القضاء برشوة^(١).

ولكن لبعض الحنفية تفصيل في حكم القاضي المرتشي.

قال مثلاً خسرو في بيان مذهب الحنفية : إذا حكم القاضي بالرشوة سواء كان حكمه قبل أخذه الرشوة أو بعد أخذ الرشوة ففي ذلك اختلاف على ثلاثة أقوال :

١ - فعلى قول : أن حكم القاضي صحيح إذا كان موافقاً لمصلحة الشريعة ، سواء في الدعوى التي ارتشى فيها أو التي لم يرتش فيها ، وبأخذ الرشوة لا يبطل الحكم ، لأن حاصل أخذ الرشوة هو فسق القاضي ، وبما أن فسق القاضي لا يوجب انعزاله فولاية القاضي باقية ، وإذا كان قضاؤه يحق يلزم نفاذ قضاؤه .

٢ - وعلى قول آخر : لا ينفذ حكم القاضي في الدعوى التي ارتشى فيها ، قال قاضيخان : إن القاضي لو أخذ رشوة وحكم فحكمه غير نافذ ، ولو كان حكمه يحق ، لأن القاضي في هذه الصورة يكون قد استعزير للحكم ، والاستعجار للحكم باطل ، لأن القضاء واجب على القاضي .

(١) درر الحكم ١/٥٣٢

(٢) الشرحي ١/١٨٣ ، ابن فرحون ١/٧٨ ، معني المحتاج

١/٢٨٩ ، مختار لولي التتبي ١/٢٦٨

(٣) القاضي خان ١/٣٦٢ ، ابن فرحون ١/٧٨ ، أمب القليل

لا ين أهم الم ٢٤

(١) البحر الرافق ١/٣٨٤ ، قاضي خان ٢/٤٨٠ ، الشرحي

١/٨٦٦ ، ابن فرحون ١/٣٦١ ، الزواجر ١/١٨٩ ، القضي

بقوله حكمت علي بغير حق ، أو ارتشيت ونحوه
بضرب لا يزيد على عشرة أسواط وحبس ، وأن
يقفوه عنه ، ولو لم يثبت اثباته عليه بيينة .^(١)

جـ - في الحكم بالرشد :

٢٢ - صرف المال في محرم كرشوة عدم صلاح
للدين وللمال ، مما يؤثر في الحكم برشد
الصبي .^(٢)

رضا

الترديد :

١ - الرضا لغة : مصدر رضي يرضى رضاء -
يكسر الراء وضمها ، ورضوانا بالكسر والضم .
فيقال : رضيت الشيء ، ورضيت عنه ، وعليه ،
وبه .^(٣)

وهو بمعنى : سرور القلب وطيب النفس ،
و ضد الخط والكراهية .

والرضا - بالمد - اسم مصدر عند الأخفش ،
ومصدر راضى بمعنى الفاعلة عند غيره ،
فيكون حينئذ بمعنى الموافقة .

والتراضي : مصدر ترضى . . . وهو
حقيقة في المشاركة ، حيث قال القرطبي في قوله
تعالى : ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض
منكم﴾^(٤) جاءت من التفاضل ، إذ التجارة بين

د - المال المأخوذ :

٢٣ - إن قبل الرشوة أو هدية حيث حرم القبول
وجب ردّها إلى صاحبها كقبوض بمقد
فاسد ، وقيل تؤخذ ليث المال لغير ابن التلبية .
وقال ابن تيمية قيمن تاب عن أخذ مال بغير
حق : إن علم صاحبه دفعه إليه ، وإلا دفعه في
مصالح المسلمين .^(٥)



(١) أصل الف (الرضا) واو . وقيل : أصله باء . بدلل قرطبي
اسم للقول (موضي) ولذا تكتب (أرضاء) بالالف . ويجوز
كتابتها بـياء . لسان العرب ، القاموس ، المصباح مادة :
أرضاء .

(٢) سورة التمام ٢٩

(١) مطلب أولي النسي ١٦/٤٧٧ ، ٤٧٨

(٢) الجبل ٣/٣٤٠

(٣) كتاب الفتاوى ٦/٣١٧ ، حرر المحكم ٤/١٣٧

الثين، أي عن رضا كل منهما^(١).

٢- وفي الاصطلاح: عرفة الخفية بأنه: «ملاذ الاختيار، أي بلوغه بهائنه، بحيث يفضي أثره إلى الظاهر من ظهور البشاشة في الوجه، ونحوها، وبمارة أخرى لحصول التنازلي، وابن عابدين، والرهادي منهم، هي أن الرضا إشار الشيء واستحيائه^(٢)»

وعرفه الجمهور بأنه قصد الفعل دون أن يسوبه إكراه^(٣).

فعلى ضوء ذلك: إن الرضا عند الخفية يخص من الرضا عند الجمهور، فمجرد قصد إلى تحقيق أثر في المعقود عليه يسمى الرضا عند الجمهور، وإن لم يبلغ الاختيار غايته، ولم يظهر

(١) الجاسع لأحكام القرآن للقرظي ١/٥٥٣ ط «دار الكتب المصرية ١٣٨٧هـ»

(٢) التلويح على التوضيح ١/١٩٥ ط محمد علي صبيح محمر. وحاشية ابن عابدين على الدر المختار ط مصطفى اعني ١/٥٠٧، وحاشية الرهادي على شرح المنار ص ٢٩٩، ونسج التحرير لأبي ريد شهاب الخليل ١/٢٩٠

(٣) هذا التعريف، وإن لم يصح حواه، لكنه يؤخذ من كتبه بوضوح، يراجع لذلك شرح الخرخشي على مختصر خليل ١/٩٥ ط الأميرية بولاق، ومراجع الجليل للخطاب ١/٥ ط «المطبعة ١٣٢٩»، وشاذي السيوطي، ضمن مجموعة وسائله، مطبوعة الأزهر رقم ٦٣٨ طه شاذلي، ووفقا (١١٢٧) وحاشية حسنة هي شرح المنار على التلويح ١/٢٥٦ ط حبيب الخليلي، وتكشاف التلويح ١/٢٥٦ ط ترميزي

السرور، في حين لا يسمى به عند الخفية إلا إذا تحقق الاستحسان والتفصيل على أقل تقدير.

الألفاظ ذات الصلة:

أ- الإرادة:

٣- الإرادة لغة التشيئة وبمعناها الفقهاء، بمعنى القصد إلى الشيء والاتجاه إليه، وقد تحصل الإرادة دون الرضا، وينظر التفصيل في مصطلح (إرادة)^(١).

ب- النية:

٤- النية لغة: القصد وعزم القلب، وفي الاصطلاح عرفها الجمهور بأنها عقد القلب على إيجاد الفعل حزما، وعرفها الشافعية بأنها قصد الشيء مقتضى فعله، فالتنية مرتبطة بالفعل.

ج- القصد:

٥- القصد لغة: الاعتزام والوجه، والتبوض نحو الشيء، وفي اصطلاح الفقهاء هو العزم المنجى نحو إنشاء فعل^(٢).

(١) الموسوعة الفقهية ٣/٣

(٢) القاموس المحيط، ولسان العرب، والنهاية للزهر: «منا: قصد».

المنهج للأخري ط مؤسسة الرسالة ص ٧٠، والمختار في الفوائد ط. وزارة الأوقاف الكويتية ٢/٣٦

٥- الإذن :

٦- الإذن لغة : هو الإباحة ، وإطلاق الفعل ، والإرادة ، حيث يقال : برذن لله ، أي بإرادته ، والمراد به في إطلاق الفقهاء : تفويض الأمر إلى آخر ، فيقولون : صبي ملذون ، أو عبد ماذون في التجارة ، وهو تعبير عن الرضا .

هـ - الإكراه :

٧ - الإكراه والإجبار ، وهما من أصداد الرضا ، وينظر التفصيل في مصطلح : (إكراه)

و - الاختيار :

٨ - الاختيار لغة : الاصطفاء ، والإبصار ، والتفصيل ، وفي اصطلاح الفقهاء عرفه الحنفية بأنه والقصد إلى أمر متردد بين الوجود وعدم داخل في قدرة الفاعل بترجيح أحد الأمرين عنى الآخر ، ولخصه بعضهم بقولهم : «القصد إلى الشيء ، وإرادته ، وعرفه الجمهور بأنه القصد إلى الفعل وتفصيله على غيره»^(١) وسبق التفصيل فيه في مصطلح «اختيار»^(٢)

حقيقة الرضا وعلاقته بالاختيار :

٨م - ذهب الحنفية إلى أن الرضا والاختيار

شبهتان مختلفتان من حيث المعنى الاصطلاحي والإثارة في حين ذهب الجمهور إلى أنها مترادفون^(٣)

وعلى ضوء ما ذكره الحنفية أن الرضا اختص من الاختيار ، فسموا الاختيار إلى ثلاثة أقسام يوجد الرضا في أحدها ، ويتعدم في قسمين :

١ - اختيار صحيح ، وهو ما يكون صاحبه متمتع بأهلية الكاملة دون إكراه ملجئ^(٤) أو كما يقول البردوي وعبد العزيز البخاري : «ما يكون الفاعل في نفسه مستنداً - أي مستقلاً»^(٥)

والاختيار لصحيح - عندهم - يتحقق حتى وإن صاحبه إكراه ما لم يكن ملجئاً ، لكن الرضا يتحقق إذا لم يكن معه أي نوع من الإكراه ، وأما إذا وجد إكراه غير ملجئ ، فإن الاختيار صحيح ، والرضا فاسد .

٢ - اختيار باطل وهو حينما يكون صاحبه مجنوناً ، أو عبداً غير مميز ، ويحسب بكون الرضا معدوماً أيضاً .

٣ - اختيار فاسد ، وهو ما إذا كان مبنيًا على إرادة

(١) حاشية ابن عابدين ٥٠٧/٤ ، وكشف الأسرار ٣٨٢/٤ ، والمصدر للفتاوى والأصولية السابقة

(٢) الإكراه الملجئ ، عند الحنفية هو ما يكون التهديد بقتل النفس أو العفو ، أو تعذيب خطي يفضي إلى تلف النفس ، أو العفو ، ومير الملجئ ، هو ما كان الإكراه بالحبس أو القيد ، أو الضرب (بدائع الصنائع ١٧٥/٢) .

(٣) كشف الأسرار ٣٨٢/٤

(٤) رد المحتار على الدر المختار ٥٠٧/٤ ، وكشف الأسرار لبرزدوي ٣٨٢/٤ ، ونسب التعريض ٢٩ - ٣٠ ، مواهب الحليل ٢١٥/٤ ، وشرح الخرشبي ٩٠/٥ ، وتلوي السبوطي ورقة (٦٣) وشرح الكوكب الغير ٥٠٩/٦

(٥) الموسوعة الفقهية ٩/٢

شخص آخر، أي أن يتم في ظل إكراه ملجئ،
وحيث يكون الرضا معدوماً.^(١)

فالإكراه في نظر الحنفية لا ينافي الاختيار
حيث قد يكون صحيحاً مع الإكراه غير
الملجئ، ويكون فاسداً مع الإكراه الملجئ،
ولكن الإكراه يقسمه بنافي الرضا.^(٢)

٩ - وهذه الأقسام الثلاثة لها علاقة - كتاعدة
عامة - بتقسيمهم العقود إلى الصحيح،
والباطل، والفاسد.

وتتلخص وجهة نظر الحنفية في هذه التفرقة
في أن المعنى اللغوي لكل من الاختيار والرضا
مختلف، فالرضا هو قصد السخط، وسرور
القلب وإرتياح النفس بحيث تظهر آثاره على
الوجه، وأما الاختيار فلا تلاحظ فيه هذه
المعاني، بالإضافة إلى أن الشرع فرق بين
التصرفات، حيث اشترط الرضا في العقود
السالية، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

(١) المصدر السابق.

(٢) يقول أبو زيد المديني في تلخيص الألفاظ خطوطة دار
الكتب المصرية رقم ٥٥٤ أصول الفقه ص ٩١٠: «والقوة
مخالفاً لقوله لا يملك إلا أنه عرف الشرع فاعتبر أهونها
عليه من علم وقصد، إلا أنه قصد لئلا، لأنه قصد لا من
وقها به، بل لدفع الشرع عنه»، وقال الميرزا في
أصوله جلد ١ كشف الأسرار ٣٨٣/١: «والإكراه لا ينافي
الاختيار، ولذلك كان مخالفاً في عين ما ذكره عليه».

تجارة عن تراض منكم»^(١) في حين لم يشترط
الرضا في بعض تصرفات غير ملجئة، مثل
الطلاق والنكاح والرجعة، فقال النبي ﷺ:
«ثلاث جدهن جد، وهزلن جد: الطلاق،
والنكاح، والرجعة»^(٢) ومن المعلوم بداهة أن
الرضا يأثر العقد لا يتحقق مع الهزل، مع أنه
لا يؤثر في هذه العقود، وعلى ضوء ذلك نسوا
العقد فجعلوا بعضها لا يحتاج إلى الرضا وهي
العقد التي سموها بالعقود غير القابلة للمفسخ،
وهي النكاح، والطلاق، والرجعة. واشترطوا
في بعضها الرضا، وهي العقود المالية، ثم جعلوا
الاختيار أساساً لجميع العقود.^(٣)

١٠ - ولم يعترف الجمهور بهذا التقسيم الثلاثي
للاختيار، حيث هو محصور عندهم في الصحيح
والباطل، كما أن الإكراه عندهم ينافي الاختيار
كما ينافي الرضا، قال الشافعي: «فالعمل إذا
تعلق به القصد تعلقت به الأحكام التكليفية،
وإذا عرى عن القصد لم يتعلق به شيء منها».
فلو فرضنا العمل مع عدم الاختيار كالمعاج،
والنائم والمجنون، فلا يتعلق بأفعالهم عقوبات

(١) سورة النساء/ ٢٩.

(٢) حديث: «ثلاث جدهن جد، وهزلن جد: الطلاق
والنكاح والرجعة». أخرجه أبو داود (٣٦٩/٣) - صحيح
عزرت مهيد دحلل والشرطي (٢/ ٤٨١ - ط الحنفى) من
حديث أبي هريرة. وقال: «صحيح حسن».

(٣) إلهام للمؤلفين ٢/ ١٢٣ - ١٢٦.

بل يتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه، وهو أهلية القصد بالعقد والبلوغ نفيًا للحرج. وقال في تعليل وقوع طلاق السكران: «إن السكران كان يعدم القصد الصحيح، لكنه لا يعدم العبارة، ويقول الخصمكي: «ولا يشترط العلم بمعنى الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه الجدل والمزحل مثل الطلاق والنكاح، ولم يحتج لنية، وبه ينفي»^(١).

وأما العقود المالية - مثل البيع والإجارة - فاشتراط نية الاختيار عندهم كالتعبد، واشتراط لصحتها الرضا، فإذا تخلفا في التصرف كان صحيحًا ومنعقدًا - مع توفر الشروط الأخرى - وإذا انعدم الاختيار انعدم العقد وأصبح باطلًا، وأما إذا وجد الاختيار وانعدم الرضا فإن العقد يكون فاسدًا.

وأما الجمهور فاشتراطوا وجود الرضا - أي الاختيار - في جميع العقود، إلا إذا دل دليل خاص على عدم اعتباره في عقد خاص، مثل المزحل في الطلاق والنكاح والرجعة^(٢).

١٢ - ثم إن التحقيق أن اختفية فرقوا بين ثلاثة أمور:

١ - العبارة الصادرة ممن له الأهلية، والموضوعة

الأدلة، فليس هذا النمط بمقصود لتسارع، فبقي ما كان مفعولًا بالاختيار لابد فيه من قصده.

وصرح الغزالي وغيره بأن طلاق المكره لا يقع، لأنه ساقط الاختيار، ونقل ابن التجار عن أحمد قوله: «إن الإكراه يزيل الاختيار»^(٣).

أثار هذا الاختلاف:

١١ - لم يكن هذا الخلاف بين الحنفية والجمهور لفظيًا لا ترتب عليه الآثار، وإنما خلاف معنوي ثبت عليه آثار فقهاء تظهر في تصرفات وعقود الهازن، والمكره، والمخفي، والسكران، ومن لم يفهم المعنى الموضوع للإيجاب والقبول، حيث ذهب الحنفية إلى صحة العقود غير المالية من هؤلاء، فطلاق هؤلاء، ونكاحهم ورجعتهم ونحوها صحيح - كقاعدة عامة - اعتمادًا على أصل القصد والاختيار، ووجود العبارة الصادرة منهم، فلو أراد شخص أن يقول لزوجته: يا عائشة، فسبق تسائه فقال: أنت طالق فقد وقع طلاقه عندهم، ومحل ذلك عبد العزيز البخاري الحنفي بقوله: «اعتبارًا بأن القصد أمر باطن لا يوقف عليه، فلا يتعلق بوجوده حقيقة،

(١) المسالك ٢/ ٣٢٧ ط - رأي آخر له بيروت، المطبوعة دار الكتب المصرية ٢١٧٢ قد شالهي ورقة (١١٧، ١١٨) ومناشئة صديرة ٢/ ٥٦، شرح الكوكب المنير ١/ ٥٠٩.

(٢) كشف الأسرار ١/ ٣٨٤، وجامع احتقن بقضايا عمر (٩٨)، الدر المختار (٥٢٣).
(٣) المصادر الفقهية والأصولية السابقة للمزحل

للدلالة على ترتيب الآثار، كيست، وظلت.
٢ - قصد العبارة دون قصد الأثر المترتب عليها، وهو الاختيار.

٣ - قصد العبارة والأثر، وهو الرضا.
فالأول موركن في جميع التصرفات والعقود، أو شرط لانعقادها، والثاني شرط لانعقاد العقود المالية، وليس شرطاً للعقود التي يستوي فيها الجسد والمزق كالطلاق والنكاح ونحوهما، ولذلك يفسح طلاق السكران، والمكره، والنهبي عندهم. والاختيار بهذا المعنى لا ينافي الإكراه، بل يجتمع معه. ولذلك تعتقد عقود المكره المالية، ولكنها لا تكون صحيحة نافذة للعقود لكونها تحتاج إلى شرط آخر وهو الرضا. وأما الثالث فهو شرط لصحة انعقاد المالية، وليس بشرط في العقود غير المالية إطلاقاً.

وأما جمهور الفقهاء، فجعلوا العبارة هي الرسيطة، وإنما الأساس هو المقصد، وهو المقصود بالرضا والاختيار، سواء أكان ذلك في العقود المالية أم غير المالية، بقول الشاطبي: «قال من إذا تعلق به المقصد تملت به الأحكام التكليفية، وإذا عرى عن المقصد لم يتعلق به شيء منها». وقال الغزالي في عبد السلام: «عند انعقاد على العزم والمقصود»^(١) ويقول الغزالي والنسوي: «الركن الثالث - أي من

وكما يشترط في تحقق الرضا قصد العبارة - أو التعبير عنه - فلا بد كذلك من قصد الآثار المترتبة عليه، فأنكره مثلاً قصد العبارة مثل بيعت لكنه لم يقصد انتقال الملكية، وإنما تنفيذ ما هدده المكره - بكسر الراء - وكذلك لا يتحقق قصد الآثار إلا إذا كان علماً بها في الجملة، فلو ردّد شخص وراء آخر «بعست» أو «قيست» ولم يفهم معناه... لم يتم المقصد، يقول الغزالي:

وأما جمهور الفقهاء، فجعلوا العبارة هي الرسيطة، وإنما الأساس هو المقصد، وهو المقصود بالرضا والاختيار، سواء أكان ذلك في العقود المالية أم غير المالية، بقول الشاطبي: «قال من إذا تعلق به المقصد تملت به الأحكام التكليفية، وإذا عرى عن المقصد لم يتعلق به شيء منها». وقال الغزالي في عبد السلام: «عند انعقاد على العزم والمقصود»^(١) ويقول الغزالي والنسوي: «الركن الثالث - أي من

(١) الوسيط، مخطوطة المذخر رقم ٣١٢ فقه الشافعي ورواه ١٧٧، والروضة ٨/٤٣، ولشاذلي ابن عبد الصلاح الصهر زوري ط. المحاضرة بالافتاء من ٢٦٠
(٢) المعاصم السبعة، وفتاوى ابن الحاجب ص ٢٢، والقوانين الفقهية ص ١٩٧، ١٩٩
(٣) القوانين الفقهية ص ١٩٦، والأم ٥/٢٣٥، والروضة للنسوي ٨/١٢، الفتاوى لابن قدامة ٧/١١٤، ١١٦

(١) الموقلات ١٧/٣٢١، وقواعد الأحكام ٢/٢٥٠

مداه، لا يظبط نفس^(١)، واحتلفوا في كون الرضا في الصرعات شرطا أو لا^(٢)

فذهب الحنفية إلى أن الرضا شرط لصحة العقود التي تقبل المسخ - وهي العقود المالية من بيع وإجارة، ومحوها - أي أنها لا تصح إلا مع الرضا^(٣)، وقد تعقد المالية لكتب تكون فاسدة كما في بيع المكره ربحه، ويضون الرغبتين^(٤) :

... لأن من شروط صحة هذه العقود الرضا^(٥) وجاء في التشريع : أنه - أي البيع - يعتمد العقد تصحيحا للكلالام، ويعتمد الرضا، لكونه يجهل المسخ، بخلاف الضلالة، فإنه صريح الحنفية بأن أصل العقود المالية تعتمد بدون الرضا، لكنها لا تكون صحيحة، يقول أئمة بلادنا الحنفية : ويعقد بيع المحض، نظرا إلى أصل الاختيار، لأن الكلالام صدر عنه اختياره، أو بإذنه ليبلغ مقدم القصد : لكن يكون دائما غير نافذ لعدم الرضا حقيقته^(٦) .

وأما العقود التي لا تقبل المسخ في نظرهم،

ولكن شرطه - أي القصد - لإحاطة بصفتها المقصودة .

ويقول ابن القيم : فإن لم يكن - أي العائد - علما بمقتضاها - أي العبارة - ولا مقصودا لم تزلت عليها أحكامها أيضا، ولا نزاع بين أئمة الإسلام في ذلك^(٧) .

الحكم الإجمالي :

١٣ - لا خلاف بين الفقهاء في أن حل أموال الناس منوط بالرضا لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَاطِلًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مَعَكُمْ ﴾^(٨) والفسول التي يملكها . «إني البيع عن تراض»^(٩) وقوله : «ولا يجل لأمرى من مال أخيه إلا ما طاب له نفسه»^(١٠) وفي رواية : «ولا يجل مال امرئ»

(١) «المرسط ٥٩٦/٦ ط دارالانصاف» إجماع المؤلفين ١٢٩/١ . وسبق أن بعض الحنفية يصححون عبارة من إجماعهم في التكاليف والاعمال، حاشية ابن عابد بن ١٥/٢ ، إجماع المؤلفين ١١١/٢

(٢) «سيرة السادة» ٢٩

(٣) حديث : «إن البيع عن تراض» أخرجه ابن ماجه ١٢٩/٢ ط الخفي في حديث أبي سعيد الخدري ، وفصل الدعوى في عهد إسماعيل صحيح، وصباح الوجاهة ١٠/١١ ط دار الخزان

(٤) حديث : «ولا يجل لأمرى من مال أخيه إلا ما طاب له نفسه» أخرجه أحمد ١٢٣/٣ ط المحيية من حديث عمرو بن يحيى . وأوردته المحشي في المجموع (١٧١/١) ط القديسي وإرسال . وأوردته أحمد وابنه في زيادته عليه ، ونعماني في التكميل والأوسط ، ورواه أحمد ثقات .

(٥) حديث : «ولا يجل مال امرئ» مسلم إلا بطلب نفس . أخرجه أحمد ٧٢/٥ ط المحيية من حديث أبي حنيفة . وأوردته المحشي في المجموع ١٧٢/١ ط القديسي : وقد أورد أبو بكر ، وأبو حنيفة . وقد أوردوا وضعه ابن عابد . (٦) اقتضية : مع كلمة نسخ القدير ٢٩٣/٧ - ٢٩٤ ، وشيخ الرائي ٨١/٨

(٧) ليس البحر ٢٠٦/٢

ويصرح الحنابلة بأن الرضا يشترط من شروط صحة العقد ما لم يكره بحق، كالذي يكرهه الحاكم على بيع ماله لوفاء دينه.^(٦٦)

١٤ - هذا، وإن الرضا أمر حفي لا يطلع عليه لأنه ميل النفس فأنبط الحكم بسبب ظاهر وهو النصفة التي هي لإيجاب والقبول، فيعتقد العقد بما يدل على الرضا من قول أو فعل أو إشارة.^(٦٧)

عيوب الرضا :

١٤م - إن الرضا بمعنى الاصطلاح [إنما يتحقق إذا وجد انقضاء إلى آثار العقد، ونكته إن يترتب عليه الآثار الشرعية إذا سلم من كل عيب يؤثر فيه، وذلك إنما يتحقق إذا كان الرضا سليماً أي بأن يكون حراً خليفاً لا يشوبه فسق ولا إكراه، ولا يتخذ مصلحة أحد كرضا المريض، أو الدائن المفلس، وأن يكون واعياً فلا يحول دون إدراك الحقيقة جهل، أو تدليس وتغريب، أو استغلال، أو غلط أو نحو ذلك مما يعوق إدراكه.

فمن عيوب الرضا الإكراه والجهل وانقضاء،

فالرضا ليس شرطاً لصحتها ولا له أثر فيها، فقد ذكر القسبة أبو الليث السمرقندي التصرفات التي تصح مع الإكراه عندهم، قبلت ثمانية عشر تصرفاً، منها الطلاق، والنيكاح، والعنف، والرجعة، والخلف بطلاق وعنف وظهار، والإيلاء، وقبول المرأة انطلاقاً على ما ذكره، ويقول ابن القيم: «ويصح طلاق المخطيء».

لأن الغفلة عن معنى للفظ حفي، فأقيم تميزاً لبلوغ مقامه، وعلى عبد العزيز البخاري ذلك بأن حقيقة العقد تتعلق بالسبب الظاهر الدال عليه.^(٦٨)

وأما جمهور الفقهاء فتعوز عباراتهم بين التصریح بأن الرضا أصل أو أساس أو شرط للعقد كلها، فعلى ضوء ما صرحوا به إذا لم يتحقق الرضا لا يتعد العقد، سواء كان ماياً أم غير مالى، يقول المدسوقي والحرشي وغيرهما: «إن المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضا، وإن انقضاء انكك متوقف على الرضا» ويقول الرنجاى الشافعى: «لأصل لفظي تنى على العقود المالية».

التراضى . . .

(٦٦) شرح الكبير مع المدسوقي ٣/١٣، وشرح المحرشي ٢/٥ وشرح تحفة الحاكم للقدسى ٢٧٨/١، مخرج العروم ص ١٢٦، والمروضة ٥٢/٨ - ٦٦، وكشف المستع ١٤٩/٢ - ١٥١

(٦٧) مفتي المحتاج ٢/٢، استى المظاہب ٣/٢، المدسوقي ٢/٣

(٦٨) حزانة الفقه، وجوب المسائل، بتحقيق صلاح الصبيح الشافعى - ط - بغداد سنة ١٩٩٦/١٥/٢٠ - ٢٠٦٠
والتعريب مع شرح تيسير التعريب ٣٠٦/٢، وكشف الأسرار ٣٥٤/٤، والفيلسوف ٣٨٩، وشرح المنار ص ٩٧٨، وجامع احقظ ص ٢٩٩، والدر المختار ١٥/٣

رسائل التعبير عن الرضا:

١٥ - إن الرضا في حقيقته - كما سبق - هو القصد، وهو أمر باطني ليس لنا من سبيل إليه إلا من خلال رسائل نمر عنه، وهي اللفظ والفعل - أي البذل - والكتابة، والإشارة، والكوت في معرض البيان، يقول الفيضاني بعد أن ذكر ذكر ضرورة وجود الرضا حقيقة: ولكنه لا يخفى نبط باللفظ الدال عليه صريحاً^(١) ويقول ابن القيم: «إن الله تعالى وضع الألفاظ بين عباده تعريفاً ودلالة على ما في نفوسهم، فإذا أراد أحدهم من الآخر شيئاً عرفه بمراده وما في نفسه بلفظه، ورتب على تلك الإرادات والمقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ، ولم يرتب تلك الأحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل، أو قول، ولا على مجرد ألفاظ مع العلم بأن الحكم بها لم يرد معانيها ولم يحط بها علماء بل تجاوز للأمة عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل، أو تتكلم به»^(٢) فإذا اجتمع القصد والدلالة القولية، أو الفعلية ترتب الحكم، هذه

والشدليس والتضير، والاستغلال وتكون الرضا مقصداً برضا شخص آخر، يقوّل الغزالي والنووي وغيرهما: ويقتل القصد بخصّة أسباب: سبق للسان، والهرزل، والجهل، والإكراه، واختلال العقل.

فإذا وجد عيب من هذه العيوب، أو عبارة أخرى إذا لم يتوفر شرط من شروط الرضا فإن العقد في بعض الأحوال يكون فاسداً، أو باطلاً - على خلاف قبحها بين الجمهور والخفية - ويكون في بعض الأحوال غير لازم، أي يكون لأحد العاقلين، أو كليهما حتى الخيار، ومن هنا فإن هذه العيوب بعضها يؤثر في الرضا تأثيراً مباشراً، فيكون العقد الذي تم في ظله فاسداً أو باطلاً - كما في الإكراه - وبعضها يؤثر في الزامية الرضا، فيكون العقد الذي تم في ظله غير ملزم، بل يكون لمصنف حتى الخيار، مثل الشدليس، والتضير، والاستغلال ونحوها، وبعبارة أخرى فإن هذه الشروط منها ما هو شرط لصحة الرضا ككونه لم يقع تحت إكراه، ومنها ما هو شرط للزوم، ككونه لم ينشأ غلط أو استغلال، أو تدليس - على تفصيل كبير بخلاف^(٣).

ونحيل لأحكام هذه المسائل إلى مصطلحاتها الخاصة في الموسوعة.

(١) الوسيط، مخطوطة دار الكتب رقم ٢٠٦ طه شافعي ج ٢ ورقة (١٤٧) والمروضة ٨/ ٥٣ - ٦٢

(١) حاشية القصوى ٤٥٧/١. روى مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان ١١٦/١ أن النبي ﷺ قال: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت أنفسها ما لم تعمل به، أو تتكلم» (٢) ورد ذلك من حديث أبي هريرة روى بها «إن الله تجاوز عن أمتي ما وسوس به صدورهم ما لم يمتثلوا» (٣) ط السلفية وأخرجه مسلم بلفظ مغاير (١/ ١٦٦ - ط الحديث).

قاعدة الشريعة، وهي من مقتضيات عدل الله وحكمته ورحمته، فإن خواطر القلوب وإرادة النفوس لا تدخل تحت الاختيار. ^(١)

وسنوجز القول في دلالة هذه الوسائل:

١٦ - دلالة اللفظ على الرضا، حيث هو الوسيلة الأولى والأفضل في التعبير عن الرضا، ولا خلاف بين الفقهاء في ذلك، وإن كان الخلاف فيه متعباً على بعض الصيغ، كصيغ الاستفهام، أو الكناية، أو المضارع، حيث وقف بعض الفقهاء عند ملاحظة نوعية الدلالة اللغوية، واشتراطوا أن لا يكون فيها احتمال، في حين أن جماعة من الفقهاء - منهم المالكية - ذهبوا إلى أن العسدة في ذلك دلالة اللفظ على المقصود، وإن المرجع في ذلك هو العرف، كما أن القرينة أيضاً لها دور في جعل اللفظ دالاً على المقصود. ^(٢)

وهناك تفصيل واسع يذكر في مصطلح: (عقد).

(١) إعلام المولى ١٠٥/٢ - ١٠٦.

(٢) يراجع في تفصيل ذلك: فتح القدر ٣٢٥/٢، وحاشية ابن عابدين ١٥٠/٢، والفتاوى المشقة ١/٢، والشرح الكبير مع المجموعي ٣/٣، وشرح المحلى مع حاشيته القيسري وحاشية ١٥٢/٢، وهبلة المحتج ٣/٣٧٦، وكشاف الشناخ ١٤٧/٣، الإحصاف ٣٥٣/٥، والاعتبارات الفقهية ١٢٦ (والتصريح بالإرادة للذكور وحيد الدين سوارط، المنية المصرية، وبدأ الرضا في العقود دراسة مقارنة، ط. دار البشير الإسلامية).

١٧ - دلالة الفعل على الرضا (البذل) أي عرض الشخص المقصود عليه فباخذنه الآخر فبدفع قيمته، وهذا مايمسى بالمعاطة، أي من الطرفين، أو القول من أحدهما والعرض من الآخر، أي الإعطاء من أحد دون قول، والجانب الثاني يصير عن الرضا بالقول، أو الكتابة، أو نحوهما.

وقد تار الخلاف في مدى دلالة على الرضا على ثلاثة آراء موزعها:

الرأي الأول: عدم صلاحية الفعل (البذل) للتعبير عن الرضا في العقود، هذا رأي الشافعية في المشهور عندهم.

الرأي الثاني: صلاحيته للدلالة على الرضا، وإنشاء العقد به مطلقاً، وهذا مذهب الحنفية - ماعدا الكرخي - والمالكية، والحنابلة - ماعدا القاضي - واختاره جماعة من الشافعية منهم البهوي والنووي، وإن كان بعض هؤلاء قيدوا ذلك بالعرف.

الرأي الثالث: صلاحيته في الأشياء الرخيصة، وعدم صلاحيته في الغالية والمنقضية، وهذا رأي الكرخي من الحنفية، وابن سريج، والغزالي من الشافعية، والقاضي أبي يعلى من الحنابلة. ^(١)

(١) فتح القدر ٧٧/٥، وصالح الصنابع ٢٩٨٥/٦، والمجموعي على الشرح الكبير ٣/٣، وشرح المحرري ٥/٥، والفي ١٣/٥٦١، والإحصاف ٢٦٣/١، وفتح -

دلالة الكتابة على الرضا :

الإنكاح ، لأن العبارة بالرضا فيها دام قد ظهر بآية وسيلة فلا بد أن يقبل ، إذ لا دليل على تخصيص لفظ خاص له^(١)

١٨ - ذهب المالكية والحنابلة ، وبعض الشافعية إلى أن الكتاب كالخطاب في دلالة على الرضا سواء أكان بين الحاضرين أم الغائبين ، واستثنوا الإنكاح .

دلالة السكوت على الرضا :

٢٠ - لا شك أن السكوت السليبي لا يكون دليلاً على الرضا أو عدمه ، ولذلك تنقض القاعدة الفقهية على أنه : « لا مد تدرك قول » ، ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان^(٢) وذلك إذا صاحبه قرآن وظروف بحيث خلعت عليه توب الدلالة على الرضا

وذهب بعض الشافعية إلى عدم صلاحية الكتابة لإنشاء العقود إلا للمعجز عن الكلام . وذهب الحنفية إلى أن الكتاب كالخطاب فيما بين الغائبين دون الحاضرين^(٣)

دلالة الإشارة على الرضا :

وقد اتفق الفقهاء على أن سكوت البكر دليل على الرضا للحديث الصحيح الوارد ، حيث قال النبي ﷺ : « لا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يا رسول الله : وكيف إذن ؟ قال : أن نسكت »^(٤) وفي رواية أخرى « الشيب أحق

١٩ - اتفق الفقهاء على أن إشارة المعاجز عن النطق المفهومة هي كالكلام ، وكذلك اتفقوا على أن إشارة الناطق لا تصلح إنهما أو قبولاً في الإنكاح ، وإنما خلاف في إشارة الناطق في غير الإنكاح فهل تقبل دليلاً عنه أو لا ؟

ذهب الجمهور منهم الحنفية والشافعية والحنابلة إلى عدم صلاحية الإشارة وحدها لتعبر عن الرضا بالنسبة للناطق .

- وذهب المالكية إلى أن الإشارة كاللفظ في غير

(١) بدائع الصالح ١/ ٨١٤ ، ومع القدير ٣/ ٢٢٠ ، وبلغت ١٦٦/ ٢ ، ومجموع ٩/ ١٧١ ، والأشباه للسبوطي ٣/ ٣٢٨ ، والمصور للوكشي ١/ ٤١ ، والمبني ١٧/ ٢٢٩ ، والشرح الصغير مع حاشية الصاري ٩/ ٢١٣ . وشرح الحرشي ٥/ ٥٠

(٢) م : لا . سكوت للمخمنة إبراهيم بن عمر ، مخلوطة الأوصاف برقم (٣٥٢٩) ورقة ١١ ، والأشباه والنظائر للسبوطي ٣/ ١٥٨ ، والثور ٢/ ٢٠٥

(٣) حديث . « لا تنكح البكر حتى تستأذنه » أخرجه البخاري (الفتح ١٩/ ٢٩٦ ط السبعة) ومسلم (٦/ ١٠٣٦ ط الحلبي) من حديث أبي هريرة

١ - تعزيز ٨/ ٩٩ ، والمجموع ٩/ ١٦٣ ، ١٦٣٠ ، مجمع الأثر ١٢/ ٥٠ ، والمبصر للرملي ٥/ ٢٩٩ ، وإبداء هارم الدين ١٢/ ٦٩ ، والفدية المنصوري ١/ ١٥٧ ، والمعلل ٩/ ٢٩٤ ، ومع القدير ٥/ ٧٩ ، والفتاوى الهندية ٣/ ٩ ، وابن حبان ١٤/ ٥١٢ ، والروضة ٨/ ٣٩ ، والأشباه والنظائر للسبوطي ٣/ ٣٢١

بنفسها من وليها، والكسر يستأذنها أيوها في
نفسها، وإذننا صيانتها^(١)

رضاع

التعريف :

١ - الرضاع - بكسر الراء وفتحها - في اللغة :
مصغر وضع أمه يرضعها بالكسر والفتح رضعا
ورضاعاً ورضاعة أي امتص ثديها أو خرعها
ورشوب لبنه . وأرضعت ولدها فهي مرضع
ومرضعة، وهو رضيع .

والرضاع في الشرع : اسم لوصل لبن امرأة
أو ما حصل من لبنها في جوف طفل بشروط
ثاني^(٢) .



الألفاظ ذات الصلة :

الحضانة :

٢ - هي في اللغة : انضم مأخوذ من الحضن وهو
الجنب . سميت بذلك لضم الحضنة المحضون
إلى جنبها^(٣) .

(١) المعجم الوسيط والمصباح وابن حايدين ١٠٢/٢ . بداية

المحتاج ١٧٢/٧ . أنس المطالب ١٤/٣ وهناك تعريفات

أخرى لا تخرج عن هذا المعنى .

(٢) المصباح المير

(٣) حديث «الجب أعق بنفسها من وليها» أخرجه مسلم

(٢/١٠٣٧ ط الخليلي)

بأن لم يجد الأب من نرضع له غيرها، أو لم يرضع
الطفل ندي غيرها، أو لم يكن للأب ولا للطفل
مال، فيجب عليها حبش، ولكن الشافعية
قالوا: يجب على الأم إرضاع الطفل اللبن وإن
وجد غيرها، واللبن ما ينزل بعد الولادة من
الطين، لأن الطفل لا يستغني عنه غالباً، ويرجع
في معرفة مدة بقائه لأهل الخبرة.^(١)

وقال الحنفية: يجب على الأم ديانة
لا قضاء.^(٢)

واستدل الجمهور على وجوب الاسترضاع
على الأب بقوله تعالى: ﴿وإن تعاسروا
فسترضع له أخرى﴾.^(٣)

وإن اختلفا فقد تعاسرا، وقال ابن قدامة:
ولأن إيجاب الأم على الرضاع لا يخلو: إما أن
يكون لحق الولد، أو لحق الزوج، أو لها:
لا يجوز أن يكون لحق الزوج، لأنه لا يملك
إيجابها على رضاع ولده من غيرها، ولا على
خادمة نفسه فيها يختص به. ولا يجوز أن يكون
لحق الولد، لأنه لو كان لحقه لزمها بعد الفرة
ولم يقله أحد، ولأن الرضاع مما يلزم الوالد
لولده، فلزم الأب على الخصوص كالنفقة، أو
كما بعد الفرة.

وشرعا: حفظ من لا يستقل بأموره وتربيته بها
بصلحه.^(٤)
والخاصة قد تكون هي المرضعة، وقد تكون
غيرها.

دليل مشروعية الرضاع:
٣ - الأصل في مشروعيته قوله تعالى:
﴿والوالدات يرضعن أولادهن حولين
كاملين﴾^(٥) وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فإن
أرضعن لكم فأتوهن أجورهن﴾.^(٦)

الحكم التكليفي:
أولاً: حكم الإرضاع:
٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب إرضاع
الطفل مادام في حاجة إليه، وفي سن
الرضاع.^(٧)

واختلفوا في من يجب عليه. فقال الشافعية
والحنابلة: يجب على الأب استرضاع ولده،
ولا يجب على الأم الإرضاع، وليس للزوج
إيجابها عليه، دنيئة كانت أم شريفة، في
عصمة الأب كانت أم بائنة منه، إلا إذا تعينت

(١) ابن عابدين ١/٢٤٣، نهاية المحتاج ٧/١٨٧

(٢) سورة البقرة/٢٣٣

(٣) سورة الطلاق/٦

(٤) للنفق ٧/٢٢٧، نهاية المحتاج ٧/٢٢٢، أسنى المطالب

١/٤٤٤، ابن عابدين ١/٢٧٥، حاشية المدسوقي

٥٦٥/٢

(٥) أسنى المطالب ٣/٤٤٥، نهاية المحتاج ٧/٢٢١ - ٢٢٢

(٦) المصادر السبعة.

(٧) سورة الطلاق/٦

قول جمهور الفقهاء، لقوله تعالى: ﴿لَا تَضَارُّ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا﴾^(١)

والمنع من إرضاع ولدها مضارة لها، ولأنها أحق عنى الولد وأشفق، ولينها مرءً وأنسب له غائلاً. وفي قول الشافعية: للزوج معها من الإرضاع سواء كان الولد منه أو من غيره، كما أن له متعها من الخروج من منزله بغير إذنه.^(٢)

حق الأم في أجره الرضاع :

٦ - للأم طلب أجره نقل بالإرضاع سواء كانت في عصمة الأب أم خلية، لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾^(٣) وإلى هذا ذهب الشافعية والحنابلة.^(٤)

وقال الحنعية: إن كانت في عصمة الأب أو في عدته فليس لها طلب الأجرة، لأن الله تعالى أوجب عليها الرضاع ديانة مقيدة بإيجاب رزقها على الأب بقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾^(٥) وهو قائم برزقها حالة بقائها في عصمته أو في عدته، بخلاف من لا تكن في عصمته ولا في عدته،

ولا يجوز أن يكون لها، لأن ما لا متاعية فيه لا يثبت الحكم بانضمام بعضه إلى بعض، ولأنه لو كان ثم لثبت الحكم به بعد التفرقة. وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾^(٦) عمول على حال الاتفاق وعدم التعاسر.^(٧)

وقال المالكية: يجب الرضاع على الأم بلا أجره إن كانت من يرضع منها، وكانت في عصمة الأب، ولو حكما كالرجعية، أما البائن من الأب، والشرعية التي لا يرضع منها فلا يجب عليها الرضاع، إلا إذا تعينت الأم لذلك بأن لم يوجد غيرها.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾.

وقالوا: استثنى أمي لا يرضع منها من عموم الآية لأصل من أصول الفقه وهو: العمل بالفصلحة، ولأن العرف عدم تكليفها بالرضاع فهو كالشرط.^(٨)

حق الأم في الرضاع :

٥ - إن دعت الأم في إرضاع ولدها أجبت وجوباً.

سواء أكانت مطلقة، أم في عصمة الأب على

(١) سورة البقرة: ٢٣٣

(٢) المغني ٦/٢٦٧، حاشية فتحناج ٧/٢٢٧، إسن المطالب ٣/١١٥، حاشية الدرر السني ١٢/٢٦٩، ابن عديم

٢٧٥ - ٢٧٦/٢

(٣) سورة الطلاق: ٦

(٤) المعاصر السابق.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٣

(٦) سورة البقرة: ٢٣٣

(٧) المغني ٦/٢٦٧

(٨) الفراه النوازي ١/١٠٠، حاشية الدرر السني ١٢/٢٦٥

ثانياً: الأحكام التي تترتب على الرضاع:

٧ - يترتب على الرضاع بعض أحكام النسب:
١ - تحريم النكاح سواء حصل الرضاع في زمن
سلام المرأة أو كفرها، لقوله ﷺ: «يحرم من
الرضاعة ما يحرم من النسب»^(١)، ويأتي
تفصيل ذلك.

ب - تسوت المحرمية المقيدة لجواز النظر،
والخلوة، وعدم تقض الظهارة باللمس عند من
يرى ذلك من الفقهاء.

أما سائر أحكام النسب كالميراث، والمنفعة،
والعتق بالملك، وسقوط انقصاص، وعدم
انقطاع في سرفة المال، وعدم الحبس لدين
الولد، والولاية على المال أو النفس فلا تثبت
بالرضاع، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء^(٢).

الرضاع المحرم، وقيل التحريم:

٨ - للرضاع المحرم ثلاثة أركان:

- ١ - المرضع
- ٢ - الرضيع
- ٣ - اللبن.

فتقديم الأجرة مقام الرزق، ولأن إلتزام لبنائين
بالإرضاع مجاناً مع انقطاع نفقتها عن الأب
مضارة لها، فصار لها أخذ الأجرة بالرضاع بعد
اليمين^(٣). وقال تعالى: ﴿لا تضار والدة
يولدها﴾^(٤)، فإن حدثت الأم أكثر من أجرة مثل
ووجد الأب من ترضع له مجاناً، وبأجرة المثل جاز
له انشراحه منها، لأب أسقطت حقه بطلبها
ما ليس لها، فدخلت في عموم قوله تعالى:
﴿وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى﴾^(٥).

وإن لم يجد الأب من ترضع له بأقل مما طلبته
الأم لم يستطع حقه في الرضاع، لأنها تساوت مع
غيرها في الأجرة فصارت أحق بها، كما لو طلبت
كل واحدة منها أجرة المثل^(٦).

وقال المالكية: إن كانت الأم ممن يرضع مثلها
وكانت في عصمة الأب فليس لها طلب الأجرة
بالإرضاع، لأن النشراح وجبه عليها فلا تستحق
بواجب أجرة. أما الشريفة التي لا يرضع مثلها،
وانطلقت من الأب، فلها طلب الأجرة، وإن
تجنب للرضاع أو وجد الأب من ترضع له
مجاناً^(٧).

(١) للصارم السابقة وابن عابدين ٦٧٥/٢.

(٢) سورة البقرة ٢٣٣.

(٣) سورة الطلاق ٦.

(٤) أسنى المطالب ٥٥٥/٣، المفه ٦٧٧/٧، ابن عابدين

٦٧٥/٢.

(٥) حاشية الدسوقي ٥٢٦/٢، المراهق الشوازي ١٠١/٦.

(٦) حديث. يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. أخرجه

طبرخزي (الفتح ٢٥٣/٥ - ط السلفي)، ومسلم (١٠٧٢/٢).

- ط الخليلي من حديث عبيد الله بن جابر.

(٧) أسنى المطالب ٤٦٥/٣، تقيوي ٦٦/٩، روضة المطالبين

٣/٩، المفه ٥٣٥/٣، كشاف القناع ٤٤٤/٥.

أولاً : الموضع :

٩ - يشترط في الموضع التي ينشأ عليها التحريم

١ - أن تكون امرأة ، فلا يثبت التحريم بلبن الرجل لسدريته وعدم صلاحيته غذاء للم طفل ، ولا بلبن لبهيمة ، فلوارتضع طفلان من بهيمة لم يصيرا أحسين ، لأن تحريم الأخوة فرع على تحريم الأمومة ، ولا يثبت تحريم الأمومة بهذا الرضاع فالأخوة أولى .^(١)

٢ - يشترط الحنفية والشافعية أن تكون محتملة للمولادة بأن تبلغ سن الحيض وهو تسع سنين ، ولو طهر لسن الصغيرة دون تسع سنين فلا يحرم ، بخلاف من بلغت هذه السن ، لأنه وإن لم يتبين باوغيه بالحيض فاحتمال البلوغ قائم ، والرضاع تلو انساب فاكفي فيه بالاحتياط ، ولا يشترط المالكية ذلك فيحرم عندهم لبن الصغيرة التي لا تحتمل الوضع .^(٢)

التحريم بلبن المرأة الميتة :

١٠ - ذهب الجمهور إلى التحريم بلبن المرأة الميتة كما يحرم لبن الحية ، لأنه وجد الانقضاء

على وجه يثبت اللحم وينشأ العظم من امرأة فأنبت التحريم كما لو كانت حية ، ولأنه لا فارق بين شرب لبنها في حياتها ، وشربه بعد موتها ، إلا الحياة أو النجاسة ، وهذا لا أثر له لأن اللبن لا يفسد ، ولا أثر للنجاسة أيضا ، كما لو حلب إبنا تجرس ، ولأنه لو حلب منها في حياتها فشربه بعد موتها تنتشر الحرمة بالانقاف ، ولأن ثديها لا يزيد على الإناء في عدم الحياة ، وهي لا تزيد على عظم الميتة في ثبوت النجاسة .^(٣)

وقال الشافعية : يشترط أن تكون الموضع حية حياة مستقرة عند انفصال اللبن منها ، فلا يثبت الحرمة بلبن انفصل عن ميتة كما لا يثبت المصاهرة بوطئها ، ولضعف حرمة يموتها ، ولأن انفصل اللبن في حياتها فأوجر الطفل بعد موتها حرم بالانقاف .^(٤)

تقدم الحمل على الرضاع :

١١ - ذهب الجمهور وهو رواية عند الحنابلة إلى أنه لا يشترط لثبوت التحريم بين المرأة أن يتقدم حمل ، فيحرم لسن البكر التي لم توطأ ولم يغبل قط ، لعدم قوله تعالى : ﴿ وأمهاتكم

(١) روضة الطالير (٣/٩٥) ، والعلوي (٤/١٦) ، وسماه المحتاج (١٧٢/٧) وسن عابد (٢/٤٠٣) ، وحاشية القسولي (٥٠٢/٢)

(٢) حاشية المحتاج (١٧٢/٧) ، ابن عابد (٢/٤٠٣) ، حاشية القسولي (٥٠٢/٢)

(١) المغني (٧/٥٤١ - ٥٤٦) ، العواكش القوافي (٩/٨٨) ، حاشية القسولي (٥٠٢/٢) ابن عابد (٢/٤٠٣)

(٢) العلوي (١/٩٦) ، نهاية المحتاج (١٧٢/٧) ، أسنى المطالب (٣/٢١٥)

ودهب الشفاعة إلى أنه ثبت التحريم وإن كان اللبن مغلولاً، بأن لم يبق من صفاته شيء، بشرط أن يشرب الطفل الجميع أو يشرب بعضه، إذ تحقق أن اللبن قد وصل إلى الجوف بأن بقي منه أقل من قدر اللبن، وأن يكون اللبن مقداراً لم يفرد لأمر.^(١)

وقال الخنابلة: إن اللبن المشوب كالمحصر في إثبات التحريم به علىذهب، والمشوب هو المختلط بغيره، والمحصر هو الخالص الذي لا يخالطه سواء، سواء شرب طعام أو شراب أو غيره، وسواء أكله غالباً أو مغلولاً، وقال أبو بكر: قياس قول أحمد أنه لا حرم لأنه وجور. وحكي عن ابن حاتم أنه قال: إن كان الغالب اللبن حرم ولا فلا لأن الحكم للأغلب، ولأن يزول بكونه مغلولاً باسم والمعنى المراد به: قال ابن قدامة: ووجه الأول أن اللبن المغلول متى كان بونه ظاهراً فقد حصل شربه وتحصل منه إنسان اللحم وإنشاز لعظم فحرم، كما لو كان غالباً. وهذا فيه إذا كانت صفات اللبن باقية.

فإن إن صب في ماء كثير لم يتغير به لم يثبت به التحريم، لأن هذا ليس بشئ مشوب ولا يحصل به التعدي ولا إنسان اللحم ولا إنشاز العظم فليس برضاع ولا في معناه، فوجب أن لا يثبت حكمه فيه وحكي عن

الشافعي أَرْضَعْتُمْ^(٢)، ولأنه لبن امرأة فتعني به التحريم.^(٣) والمنصوص عن أحمد وعليه المذهب أن لبن البكر لا ينشر التحريم لأنه نازح لا يخرج العادة به للتعذية.^(٤)

ثانياً: اللبن:

١٢- بشرط أن يصل اللبن إلى جوف الطفل بمحض من الثدي، أو إيجار من الخفق، أو إسقاط من الأنف، سواء كان اللبن صرفاً أو مشوباً يباع لم يغلب على اللبن، بأن كان اللبن غالباً، بأن كانت صفاته باقية.

ولا فرق بين أن يكون المختلط نجساً كالحمر وأن يكون طاهراً كاللبن، ولبن الشاة.^(٥)

١٢م- أما إن كان اللبن مغلول فقد اختلف الفقهاء في ثبوت التحريم به فذهب الحنفية والمالكية إلى أن اللبن المغلول لا يؤثري التحريم، لأن الحكم للأغلب، ولأن اسم اللبن يزول بغلبة غيره عليه.^(٦)

(١): حودة الشاة/ ٢٤.

(٢): مصادر السابقة ومكتبة الأخبار/ ٨٥/٢، حاشية المحتاج

١٧٣/٦، الوجيز/ ٢٠٥/٢

(٣): كشف القناع/ ٤٤٤/٥، المعنى/ ٥١٠/٦

(٤): تفسير/ ٦٢/٩، المعنى/ ٥١٠/٥، حاشية المدوني/ ٥٠٩/٢، أسنى المطالب/ ٤/ ١٦٥، ابن عثيمين/ ١٠٢/ ٤٠٨، كشف القناع/ ٥/ ٤٤٥، بدائع الصنائع/ ٨/ ٩

(٥): شرح المدوني/ ٥٠٣/٢، شرح الزرقاني/ ٢٢٩/١٤، المعنى/ ٥٣٩/٧، كشف القناع/ ٥/ ٤٤٧، ابن عثيمين/ ٩/ ١٠٢.

بدائع الصنائع/ ٩/ ٩

(٦): حاشية المحتاج/ ١٧٢/٧، ١٧٣، روضة الخليل/ ١/ ٩

القاضي أن التحريم يثبت به أيضا لأن إجراء اللبن حصلت في بطنه فأشبه ما لو كان قوته ظاهرا. (١)

١٣ - كما اختلفوا في ثبوت التحريم باللبن المخلوط بطعام والفتوة هيته بأن يصير جينا أو نجسا، أو نقسا.

فذهب الجمهور إلى أن التحريم يثبت به لوصول عين اللبن إلى جوف الطفل، وحصول التغذية به. وقال الحنفية: لا تأثير للبن المخلوط بطعام ولا المتغير هيته، ولا ما منه التار لأن اسم الرضاع لا يقع عليه. (٢)

اشتراط تعدد الرضعات :

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن خمس رضعات فصاعدا يحرم. واختلفوا فيما دونها.

فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية وأحمد في رواية عنه) وكثير من الصحابة والتابعين إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم وإن كان مصة واحدة، فالمشروحة في التحريم أن يصل اللبن إلى جوف تطفل معها كان قدره واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَأَمَهُمْ تَعْلَمُ السَّاعِي أَرْضَعْتَكُمْ﴾ (٣) وقالوا: إن الله سبحانه وتعالى علق التحريم باسم الرضاع، فحيث وجد، وجد حكمه،

وورد الحديث موافقا للآية: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب» (٤) حيث أطلق الرضاع ولم يذكر عددا، والحديث وكيف بها وقد زعمت أنها قد أرضعتم (٥) ولم يستفصل عن عدد الرضعات. (٦)

ودهب الشافعية والحنابلة في القول الصحيح عندهم إلى أن ما دون خمس رضعات لا يؤثر في التحريم. وروي هذا عن عائشة، وابن مسعود وابن الزبير رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس، واستدلوا بما ورد عن عائشة، قالت: «كان فيما أنزل من القرآن (عشر رضعات معلومات يحرم) ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيها يقرأ من القرآن». (٧)

والمنع والله أعلم: أن نسخ ثلاثة ذلك فآخر جدا حتى أنه توفي رسول الله ﷺ وحض الناس لم يلغوه نسخ ثلاثته، غلبا بلعهم نسخ ثلاثته تركوه واجمعوا على أنه لا يتنى مع بقائه حكمه،

(١) حديث: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب» تقدم لمحمد ف/٧

(٢) حديث: «كيف جاء وقد زعمت أنها أرضعتم»، أخرجه البخاري والفتح ١/١٠٢ - ط العطفية من حديث عبد بن الحارث

(٣) بدائع الصنائع ١/٨، المواكفة اللواتي ١/٨٨، حاشية المدبري ١/٢٠٢ - كشف الخفاء ١/٢٩٥ - ١/٤٦٠ - بدائع الجهاد ٢/٣٩

(٤) حديث عائشة «كان فيما أنزل من القرآن» أخرجه مسلم (٢/١٠٧٥ - ط الحلبي)

(٥) المغني ٨/٣٣٩ - ٥٢٠

(٦) المصدر السابق.

(٧) سورة النساء ٢٣

ثم تعود إلى الإرضاع، فكل ذلك رخصة واحدة.^(١)

ثالثاً: الرضيع:

أ- أن يصل اللبن إلى المعدة:

١٦- يشترط أن يصل اللبن إلى المعدة بأرضاع أو إيجار أو إسماع وإن كان الفضل ناسباً لأن المأثور في تحريمه هو حصول الغفاه باللبن وإتيان اللحم وإنشاز العظم وسد المجاعة لتحقيق الجارية. ولا يحصل ذلك إلا بها وصل إلى المعدة

أما الإنقطاع في الأذن أو الإحليل، أو خفقه في الدبر فلا يثبت به التحريم.^(٢)

ب- ألا يبلغ الرضيع حولين:

١٧- لا خلاف بين الفقهاء في أن إرضاع الطفل وهو دون الحولين يؤثر في التحريم.

فقال الشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد وهو الأصح المسمى به عند الحنفية: إن مدة الرضاع المؤثر في التحريم حولان، فلا يجرم بعد حولين. وسندوا بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ

وهومن سبخ الثلاثة دون الحكم، وهو أحد أنواع النسخ

١٥- ولا يشترط اتفاق صفات اللبن وضرفي وصورته إلى المعدة. فإدخاله من الثدي مرة، وشرب من يده مرة، وأجر من حنقه مرة، وأكله حباً مرة بحيث تم قه من موات السرفي التحريم. ويشترط أن تكون الرضعات متفرقات عند من يرى اشتراط تعدد الرضعات.

والاعتداد في التعدد والتفرق هو العرف إذا صابط له في السنة، ولا في الشرع

والرجوع في الرضعة والرضعات إلى العرف، وما نزل عليه الأيمان في ذلك، ومتى تحلل فصل طويلاً تعدد.

ولو ارضع، ثم قطع إرضاعاً واشتعل بنيء آخر، ثم عاد وارضع، فهذا رضعتان، ولو قطعت الرضعة، ثم عادت إلى الإرضاع، فهذا رضعتان على الأصح عند الشافعية، كما لو قطع النسبي، وأراجع عند الحنابلة أنها رضعة واحدة، ولا يحصل التعدد بأن يلفظ الثدي، ثم يعود إلى التثنية في الحال، ولا بأن ينحرف من ثدي إلى ثدي، أو يحمله لنفسه في الأول، ولا بأن يلهو عن الاختصاص والثدي في فمه، ولا بأن يقطع النفس، ولا بأن يتحلل النسوة الحنفية، ولا بأن يقوم وتشتغل بشغل خفيف،

(١) أسنى المصابيح ١: ١١٧/٣، نهاية المحتاج ١: ١٧٦/٧، مبدل السلام ٢: ٢١٦، الفروع ١: ٦٣/٤، المغني ١: ٥٣٥/٧.

(٢) كشاف القناع ١: ٤٤٥/٥، روضة الطالبين ١: ٧/٩.

(٣) روضة الطالبين ١: ٦/٩، الفروع ١: ٦٣/٤، بدع المحتاج ١: ١٩٢، أسنى المصابيح ١: ١١٧/٣، المغني

١: ٥١٣/٧، كشاف القناع ١: ١٢٥/٥، حاشية السيوطي

١: ٥١٣/٧، والهاككة يؤثر إحقاق في الدرر.

وهو رجل، وفي نفس أبي حنيفة منه شيء فقال رسول الله ﷺ: «أرضعوه حتى يدخل عليك» وفي رواية لمالك في الموطأ قال: «أرضعوه خمس رصعات»^(١) فكان بمنزلة ولده من الرضاعة.

وهذا الحديث أخذت به عائشة، وأبي غبرها من زواج النبي ﷺ أن يأخذن به، مع أن عائشة روت عنه قال «الرضاعة من النجاسة»^(٢) لكنها رأيت الفرق بين أن يقصد رضاعة أو تغذية، معني كان المقصود الثاني لم يحرم إلا ما كان قبل المعطام

وهذا هو إرضاع عامة الناس. وأما الأول فيجوز إن احتجج إلى حمله فما يحرم. وقد يجوز للحاجة ما لا يجوز لغيرها. وهذا قول متوخ.

وقال: «رضاع الكبي تنشر به الحرمة في حق المدخون والحملوه إذا كان قد تربس في البيت بحيث لا يحسبون منه للحاجة، وهو مذهب عائشة وعطاء والليث»^(٣)

(١) حديث: «أرضعوه حتى يدخل عليك» أخرجه مسلم (١٠٧٧/٢) ط الحلي، ورواه معاذ في الموطأ (٢/٢٠٥) ط الحلي.

(٢) حديث «الرضاعة من النجاسة» أخرجه البخاري (الصحيح ١٤٦/٩) ط السلفية، ومسلم (١٠٧٨/٢) ط الحلي.

(٣) بدائع الصنائع ٦/٤، وابن عابدس ١٠٣/٢، والمذني ٥٢٦/٧، وتكملة القاص ٤١٥/٥، وسابعة الصنائع -

يرضعن أولادهم حولين كاملين من أراد أن يتم الرضاعة»^(١) وقالوا: جعل الله الحولين المكملين غام الرضاعة، وليس وراء غام الرضاعة شيء. وقال عمر بن قائل: «وفصاله في عامين»^(٢) وقال: «ومحله وفصاله ثلاثون شهرا»^(٣) وأقل الحمل ستة أشهر فتبقى مدة المصالح حولين. وحديث: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين»^(٤) وحديث أم سلمة مرهوعا «لا يحرم من الرضاعة إلا ما حق الأمعاء في الثدي وكان قبل المعطام»^(٥)

قال ابن تيمية: «وقد ذهب طائفة من السلف والخلف إلى أن إرضاع الكبير يحرم» واحتجوا بما في صحيح مسلم وغيره عن زيب بنت أم سلمة أن أم سلمة قالت لعائشة: «إنه يدخل عليك الغلام الأيغ الذي ما أحب أن يدخل علي، فقالت عائشة: أمالك في رسول الله أسوة حسنة؟» قالت: «إن امرأة أبي حنيفة قالت لرسول الله: إن سائلا يدخل علي»

(١) سورة البقرة/ ٢٣٣
(٢) سورة لقمان/ ١٤
(٣) سورة الأحقاف/ ١٥

(٤) حديث: «لا رضاع إلا ما كان في الحولين» أخرجه السائر قطي (١٧٤/٩) ط دار المعاصرين من حديث ابن عباس، وصوب السائر قطي وقفه

(٥) حديث: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما حق الأمعاء» أخرجه الترمذي (٤٤٩/٢) ط الحلي من حديث أم سلمة، وذلك «حديث حسن صحيح»

الرضيع من النساء من يحرمن عليه من النسب
وهن السبع اللاتي ذكرن في آية: ﴿حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾^(١) وهن الأمهات والبنات،
والأخوات والجهنات، والحالات وبنت الأخ
وبنت الأخت وقد ثبت تحريم الأم والأخت
من الرضاع بنص الكتاب قال نذ. إلى:
﴿وأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ
الرَّضَاعَةِ﴾^(٢) وتحريم بنت بالثبعية، لأنه إذا
حرمت الأخت فالبت أولى.

أما سائر المحرم فقد ثبت تحريمهن بالنسب
وهو قوله تعالى: ﴿يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرَمُ مِنَ
النَّسَبِ﴾^(٣) وثبتت المحرمية لأمها فرع على
التحريم فتحرم المرضعة على الرضيع، لأما
أمه، وأبائها وأُمَّهَاتُهَا من نسب أو الرضاع
أج. لأنه وجدته. فإن كان أنثى حرم على
الأحاديث نكاحها أو ذكرها حرم عليه نكاح
الحديث. وفروع المرضعة من الرضاع كفروعها
من النسب، فأولادها من سب أو رضاع إخوته
وأخواته، سواء كانوا من صاحب اللبس أو من
غيره، ويسواء من تقدمت ولادته عليه ومن
تأخرت عنه لأنهم إخوته وأخواته، لقوله تعالى:

١٨ - وقال المالكية: يشترط في التحريم أن
يرضع في أول يوم من شهر أو شهرين، وألا
يفطم قبل انتهاء الحولين قطاماً يستغني به
بالطعام عن اللبن، فإن فطم واستغنى بالطعام
عن اللبن ثم رضع في الحولين فلا يحرم.^(٤)

وقال أبو حنيفة: مدة الرضاع المحرم حولان
ونصف ولا يحرم بعد هذه المدة، سواء أفطم في
أثناء السنة أم لا يفطم، واحتج بقوله تعالى:
﴿وأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(٥) قال: فأثبت
سببانه الحرمة بالرضاع مطلقاً عن التعرض
برمان الرضاع، إلا أنه قام للدليل على أن زمان
ما بعد الحولين والنصف ليس بمراد، فيعمل
بإطلاقه فيها ورأه.^(٦) واستدلوا بقوله تعالى:
﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهراً﴾^(٧) أي: ومدة
كل منهما ثلاثون شهراً.

تحريم النكاح بالرضاع:

١ - ما يحرم على الرضيع:

١٩ - لا خلاف بين الفقهاء، في أنه يحرم على

١ - ١٦٦/٧، ١٧٥، وأمسى تطهير ٤١٦/٣، والفلبيري

٢٣/١، وصالحية المصطفى ٥٠٢/١، ومفتاوى العوالي

٨٨/٢، ومفتاوى ابن تيمية ٦٠٢/٣٤، والاحتقارات

٢٨٣، والإيضاح ٣٣٤/٩

(١) المراجع السابقة

(٢) سورة النساء/ ٢٣

(٣) المراجع السابقة

(٤) سورة الأحقاف/ ١٥

(١) سورة النساء/ ٢٣

(٢) سورة النساء/ ٢٣

(٣) حديث: يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب. تقدم

لحريمه ف/ ٧

من غير المرضعة، لأنهم أبناء إخوانها لأب من المرضعة. وإن أرضعت كل من زوجته طفلاً أجنبياً عن الآخر فقد صاروا أخوين لأب من المرضعة، فيحرم التناكح بينهما إن كانت أحدهما أنثى، لأن بينهما أخوة لأب من المرضعة، وتحرم الرضعة على آباء زوج المرضعة، لأنهم أجدادها من قبل الأب من المرضعة، وعلى إخوانه لأنهم أعمامها من المرضعة، وأخواته عمات الرضيع فيحرم عليهن، ولا حرمة بين صاحب اللبن وأمهات الرضيع وأخواته من النسب.^(١)

٢٢ - ودليل نشر الحرمة من صاحب اللبن: ما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «إن أفلح أمأبى القعيس استأذن علي بعد أن نزل الحجاب، فقالت: والله لا أذن حتى استأذن رسول الله ﷺ، فإن أمأبى القعيس ليس هو أرضعني، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس، فدخل حين رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن الرجل ليس هو أرضعني، ولكن أرضعتني امرأته، فقال: أئذني له فإنه عمك تربت بعينك».^(٢)

«وأخوانكم من الرضاعة»^(٣) فقد أثبت سبحانه وتعالى الحرمة والأخوة بين بنات المرضعة وبين الرضيع مطلقاً، من غير فصل بين أخت وأخت، وكذلك بنات بناتها، وبنات أبنائها، وإن سفلن.^(٤)

٢ - المرضعة:

٢٠ - يحرم على المرضعة أبناء رضيعها وأبناء أبنائه وإن سفلوا، ولا يحرم عليها أصوله كآبائه، وجده، ولا حواشيته كإخوته وأعمامه وأخواله، فيجوز لهؤلاء أن يتزوجوا المرضعة أو بناتها أو أخواتها، فالرضاعة لا تنشر الحرمة إلى أصول الرضيع وحواشيه.^(٥)

٣ - الفحل صاحب اللبن:

٢١ - إن صاحب اللبن - وهو زوج المرضعة التي نزل لها منه اللبن - وهو المسمى في عرف الفقهاء «المين الفحل» ينشر الحرمة، فيحرم على صاحب اللبن من أرضعتها زوجها، لأنها ابنة من الرضاع، وتحرم على أبنائه الذين من غير المرضعة. لأنهم إخوانها من الرضاعة، وأبناء بناته

(١) كشف الشفيع ٤/٤٤٣، المغني ٦/٥٧٧، ٧/٥١١.

بدائع الصنائع ٣/٤٠٤، أسنى المطالب ٤/٤١٨، روضة الطالبين ١٥/١٩، بداية فقهنا ٢/٣٢، حاشية الدسوقي ٥٠٢/١.

(٢) حديث عائشة قالت: «إن أفلح أمأبى القعيس».

(٣) سورة النساء/٢٣.

(٤) بدائع الصنائع ٤/٣٠٤، تاليف عمر ٣-٢٤-٤٤١، أسنى المطالب ٣/٤١٩، حاشية الدسوقي ٥٠٣/١.

المغني ٦/٥٧٦، كشف الشفيع ٥/٧٠٢.

(٥) المختار السابق.

الذين إليه بموته أو طلاقه، سواء ارتضع في العدة أو بعدها، قصرت المدة أم طالت، انقطع اللبن لم يقطع، لأنه لم يحدث ما يحال اللبن عليه، فهو باعشعراره منسوب إليه، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء. (١)

فإن تزوجت بعد العدة زوجها ولدت منه فاللبن بعد الولادة للثاني، سواء انقطع وعاد أم لم يقطع لأن اللبن تبع للولد، والولد للثاني. وإن لم تلد من الثاني، وبقي لبن الأول يحاله لم يزد ولم ينقص فهو للأول سواء حبست من الثاني أم لم تحبل لأن الذين كان للأول ولم يجد ما يحمله من الثاني فبقي للأول.

وإن حبست من الثاني وزاد اللبن بالحمل فاستخلف فيه الفقهاء. فقال الحنفية والشافعية في القول الأصح عندهم: إنه للأول ما لم تلد. وقال الحنابلة: إن اللبن لها، لأن زيادة اللبن عند حدوث الحمل ظاهر في أنه من الثاني. ويقال لبن الأول يقتضي كون أصله منه فوجب أن يضاف إليها. (٢)

ثبوت الحرمة بلبن من زنى :

٢٤ - إن ولدت من الزنى فنزل لها لبن فأرضعت به حبيباً صار الرضيع ابناً لها بالافتقار

(١) روضة الطالبين ١٨/٩، أسنى الطالب ٣/١٨، بدائع الصنائع ١٠/٤، المغني ١٧/٢٧ - ٤٨ - (٢) المصادر السابقة.

وقال حمزة: قالت عائشة رضي الله عنها: وحرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب. (١) وسئل ابن عباس رضي الله عنه عن رجل تزوج امرأتين فأرضعت إحداهما جارية والأخرى غلاماً هل يشترط الرضاعة؟ قال: لا. الفتح واحد. (٢)

وقد ذهب إلى عدم التحريم بلبن الحمل سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، ومليمان بن يسار، وعطاء، والنخعي، وأبو قلابة، ويروى عدم التحريم به أيضاً عن بعض الصحابة. (٣)

ثبوت الأبو ولو بعد الطلاق أو الموت :

٢٥ - تثبت الأبو باللبن ولو بعد الطلاق أو الموت، قصر الزمان أو طال.

فإذا طلق زوجته أو مات عنها ولها لبن فأرضعت به طفلاً قبل أن تزوج، فله رضيع ابن المطلق أو الميت من الرضاع، ولا تنقطع نسبة

- أخرجه البخاري (الفتح ٣٣٨/٩، المسألة) ومسلم (١-٦٩/٢) ط الحلي، واللفظ لمسلم.

(١) قول عائشة - رضي الله عنها - وحرموا من الرضاعة ما يحرم من النسب.

(٢) أخرجه البخاري (الفتح ١٦٠/٩، ط. السلفية) (٣) روضة الطالبين ١٥/٩، ١٦، أسنى الطالب ٢/١٨، المغني ١٧/٢٧ - ٤٨، بدائع الصنائع ١٠/٤، ابن حبان ٤١١/٢، حاشية السنن ١٠١/٢ - ١٠٢، المحقق

المعجم ٨٩/٢
(٣) المغني ١٧/٢

الفقهاء. ^(١) لأنه رضع لبنها حنيفة والولد منسوب إليها.

واختلفوا في ثبوت الحرمة بين الرضيع وبين الرجل الذي ناب السن بوطئه. فذهب الشافعية والخرفي وابن حامد من الخنابلة إلى أنه يشترط في ثبوت الحرمة بين الرضيع وبين صاحب اللبن أن يكون اللبن لبن حمل ينسب إلى الواطئ، بأن يكون الوطء في نكاح أو شبهة.

أما إن نزل اللبن بحمل من الزنى فلا تثبت الحرمة بين الرضيع والفحل الزاني، لأن لبن غير محرم، ولأن التحريم بينهما فرع لحرمة الأبوة، فلم تثبت حرمة الأبوة لم يثبت ما هو فرع لها وهو الأبوة عند الحنفية. ^(٢)

وقال المالكية، ويؤنكر عبد العزيز من الخنابلة وهي رواية عند الحنفية: إن لبن الفحل ينشر الحرمة، وإن نزل بزنى، وقيلوا: لأنه معنى ينشر الحرمة فاستوى في ذلك مباحه ومحظوره كالوطء. وإن الواطئ حصل منه ولد ولبن، ثم إن الولد ينشر الحرمة بينه وبين الواطئ، وكذلك المين، ولأنه رضاع ينشر الحرمة إلى الموضعة

لبن الولد الحنفى بالمعان:

٢٥ - إذا نفى زوج المرضعة وشهد بلعانه وأرضعت معه صغيرة لبته لم تثبت الحرمة بين الزوج وبين الرضيع، لانقضاء نسبة اللبن إليه بانقضاء الولد عنه. وإن نشأ بعد الرضاع انتمى الرضيع عنه أيضا، كما نفى الولد.

وإن استلحق الولد بعد المعان لحق الرضيع، فالأصل أنه كل من ثبتت منه النسب ثبت منه الرضاع. ومن لا يثبت منه النسب لا يثبت منه الرضاع. ^(٣)

المحررات بالمصاهرة المتعلقة بالرضاع:

٢٦ - ف. تحرم أم الزوجة وجدتها من الرضاعة معها علون، سواء أكان هناك دخول بالزوجة أم لم يكن.

ب - زوجة الأب والجد من الرضاع، وإن علا، سواء دخل الأب والجد بها أم لم يدخل. كما يحرم عليه زوجة أبيه من النسب.

(١) روضة الطالبين ١٦/٩، أسنى المطالب ١١٨/٣، انقري ٥٤٤/٧، بدائع المحتاج ٢/٩.

(٢) روضة الطالبين ١٦/٩، أسنى المطالب ١١٨/٣، انقري ٥٤٤/٧، بدائع المحتاج ٢/٩، ابن عابد ١١١/٢.

كتاب النكاح ١٢٢/٥

(٣) المصالح المبنية وحاشية المدسومي ٥٠٤/٢، ٥٠٥.

السراية الدعوى ٨٩/٢، شرح فتح القدير ٣/٣٤٥ ط

إحياء التراث العربي بيروت. حاشية ابن مودين ١١١/٢

١٢٢.

(٢) المصادر السابقة

حفيدته، أو بنت بنته، أو ابنة أخيه.

أما إن كان اللبن من غير الأب، والأم، والأخ فلا يؤثر، لأن عاقبته أن تكون ربيبة لهم ونسبت بحرام عليهم.^(١١)

وإن أرضعتها زوجة له أخرى فسد نكاح الكبيرة المرضعة في الحال، وحرمت عليه مؤبدًا بنسباني الفقه، أما ما صارت أم زوجته، والأم تحرم بنكاح البنت لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُ مَسْأَلَتِكُمْ﴾^(١٢) ولم يشترط الدخول بها، أو الصغيرة فإن أرضعتها بلبن الزوج أو دخل بالرضع انفسخ النكاح، وحرمت عليه مؤبدًا لأنها صارت منه بالرضاع، أو ربيبة دخل بأمها.

أما إن أرضعت بلبن غيره ولم يدخل بالمرضعة. فلم تحرم عليه مؤبدًا، وهذا محل اتفاق بين الفقهاء، لأن ربيبة لم يدخل بأمها، والله يقول: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾^(١٣) وانفسخ النكاح عند جمهور الفقهاء لأن الجنين الأم والبنت في نكاح متنع^(١٤)

ج - زوجة الابن وابن الابن وابن البنت من الرضاع، وإن نزلوا، سواء دخل الابن ونحوه بالزوجة أم لم يدخل، كما يحرم عليه زوجة أولاده من النسب.

د - بنت الزوجية من الرضاع، وبنت أولادها معها زمن، إذا كانت الزوجة مدحولا بها، فإن لم يكن مدحولا بها، فلا تحرم فروعها من الرضاع على الزوج، كما في النسب.

هـ - يحرم الجمع بين امرأة وأختها، أو عمتها، أو خالتها من الرضاع^(١٥)

الرضاع الطاريء على النكاح

٢٧ - الرضاع المحرم الطاريء على النكاح بقطعه كما يمنع ابتداءه، لأن أدله التحريم لم تفرق بين رضاع مفارن وبين طاريء عليه، ثم قد يقتضي الرضاع الطاريء على النكاح مع انقطاع حرمة مؤبدًا، وقد لا يقتضي ذلك فإذا كنت عنده زوجة صغيرة فأرضعتها امرأة محرم عليه ينته (كأمة من نسب، أو الرضاع، أو جدته، أو بنته، أو حفيدته، أو زوجة أبيه، أو زوجة ابنه، أو زوجة أخيه بلسانهم) رضاعاً محرماً انفسخ النكاح، وحرمت عليه حرمة مؤبدًا، لأنها صارت أخته، أو عمته، أو خالتها، أو

(١١) أنس الخطاب ١٤٩/٣، بدائع الصنائع ١٠/١٤، ١١.

روضحة الطالين ٩/٩٠، كشاهد القضاة ١٢٤/٢، المنهاج ١٧/٥٥١، حاشية المدققي ١٢/٥٠٥، شرح الزوائد ١٤١/١٤.

(١٢) سورة النساء/ ٢٣.

(١٣) سورة النساء/ ٢٣.

(١٤) أنس الخطاب ١٢١/٣، روضة الطالين ٩/٢٦، بدائع الصنائع ١١/١٤، من عيسى ١٢٠/٢، حاشية

(١٥) روضة الطالين ٩/٢٤، أنس الخطاب ١٢٠/٣ - ١٢١/٣.

حاشية المدققي ١٢/٥٠٥، بدائع الصنائع ١٢/١٢، المنهاج ١٧/٥٥١.

وأما فيما بينه وبين ربه فيبني ذلك على علمه بصدقته . فإن علم أن الأمر كما قال فهي محرمة عليه ولا نكاح بينهما ، وإن علم كذب نفسه فالتكاح باق بحاله ، وقوله كذب لا يحرمها عليه لأن المحرم حقيقة الرضاع لا القول .

وقال الحنفية : إن ثبت على الإقرار بأن قال : هو حي ، فرفق بينهما ، وإن قال : انحطت أو وهمت ، لم يفرق بينهما وقبل رجوعه

وإن اتفق الزوجان على أن بينهما رضاعا محرما ففرق بينهما . ويستقط المهر المسمى لأنها اتفقا على أن التكاح فاسد من أصله ، ففسد المسمى ووجب مهر المثل إن كانت جاهلة بالتحريم ودخل بها ، لأنها كالملوطة بالشبهة . وإن كانت عالمة بالتحريم ومكنه من النوط فلا شيء لها ، لأنها بغى مطاوعة ، وكذا إن كانت غير مدخول بها ، لانقضائها على فساد التكاح من أصله ولم يدخل بها ، فلا موجب للمهر .

وقال المالكية : لها ربع دينار ذهباً فقط . وإن أقر الزوج بالرضاع وأنكرت هي ، حكم بطلان التكاح وفرق بينهما ، ونزله المسمى إن كان صحيحا أو مهر المثل إن كان فاسدا . إن كانت مدخولا بها ، ونصف المسمى لو نصف مهر المثل إن كانت غير مدخول بها ، لأن قوله غير مقبول عليها في إسقاط حقوقها ، فلزمه بإقراره فيها هو حتى له وهو تحريمها عليه ، وفسخ نكاحه ، ولم

وفي هذا الموضوع تفريعات تنظر في الكتب المطولة في باب الرضاع .

ما ثبت به الرضاع :
٢٨ - ثبت الرضاع بالإقرار أو بالينة .

الإقرار بالرضاع :

٢٩ - إذا تزوج رجل امرأة ثم قال : هي أختي أو ابنتي من الرضاع انفسخ النكاح .

فإن كان قبل الدخول وصدقه المرأة فلا مهر لها ، وإن كذبه فلها نصفه .

وإن كانت المرأة هي التي قالت : هو أخي من الرضاعة فأكذبها ولم تأت بالينة ، فهي زوجته في الحكم .

وهذا إن كان الإقرار ممكنا . فإن لم يكن ممكنا ، بأن يقول : فلانة بنتي من الرضاعة وهي أكبر من سنا مهر لغو .^(١)

الرجوع عن الإقرار :

٣٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه إذا صح الإقرار ، فرجع عنه المقر أو رجعا لم يقبل قضاء ،

- الدسوقي ٥/١ - ٥٠ ، المفتي ٥٤٩/٧ ، كتاب الفروع ٤٤٧/٥

(١) أسنى للطلاب ٤/٣ ، به أشع مستمتع ١٤/٦ ، مفتي ٥٦٠/٧ ، نهاية المحتاج ١٨٢/٧ ، ابن عابدین ٤١٢/١ ، شرح الزرقاني ١٤٢/٦ ، المحرشي ١٨٠/١

وقال الشافعية: إن أقررت الزوجة بالرضاع وأنكر الزوج، صدق بيعته إن روجت منه برضاها، بأن عيته في إنذارها تضمنه إقرارها بحكمه. قاله، فلم يقبل منها نقيضه، وتستمر الزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع. وإن لم تزوج برضاها بل زوجت إجبارا، أو أذنت بغير تعيين الزوج، فالأصح عندهم تصديقها بيمينها ما لم تمكنه من وطئها مخشاة لا حصل صحة ما تدعيه، ولم يزوجها ما ينافيه، فأنشأ إقرارها قبل النكاح، ولها مهر مثلها إن وطئ، وإن تكن عامة بالحكم مخشاة في التمسكين، لا المسمى لإقرارها ينفي استحقة مهرها فإن قبضته لم يسترد منها الزعمه أنه هذا، وإن لم يدخل بها أو كانت عامة بالتحريم مخشاة في التمسكين فلا شيء لها، لأنها بغير مطاوعة. وإنكر للرضاع بحلف على نفي العلم، لأنه ينفي فعل الغير، ويدعيه بحلف على البت. (٣١)

نصاب الشهادة على الرضاع:

٣٢- اختلف الفقهاء في نصاب الشهادة على الرضاع: فذهب الحنفية إلى أنه بثت بشهادة المدلول، رجلين أو رجل وامرأتين، ولا يقبل أقل من ذلك، ولا شهادة النساء بالفراده.

(١) مجلة المحام ١٨٢٦ - ١٨٢٧. روضة المصنفين ٣٤١/٩. ٣٥. أسنى المطالب ٢٢١/٣ - ٢٢٥.

يقبل قوله فيه عليه من المهر. (٣٢)

هذا إذا لم تكن بينة، وله تحليفها قبل الدخول، وكذا بعده إن كان مهر المثل أقل من المسمى، فإن نكلت الزوجة عن اليمين حلف الزوج، ولا شيء لها قبل الدخول، ولا يجب لها أكثر من مهر المثل بعد الدخول. (٣٣)

إقرار الزوجة بالرضاع

٣١- ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الزوجية إن ادعت الرضاع بينها وبين الزوج فأنكر الزوج ولا بينة لم يفسخ النكاح، لأنه حق عليها، وإن كان قبل الدخول فلا مهر لها، لأن تعذر ثبوتها لا يستحقه.

فإن كانت قد قبضته لم يكن للزوج اخلاعه منها، لأنه يقر بأنه حق لها، وإن كان بعد الدخول فأقرت بأنها كانت عذلة بأنها أخته، ونحريمها عليه ومطاوعة له في الوطء، فلا مهر لها، لأنها أقرت بأنها زانية مطاوعة، وإن أنكرت شيئا من ذلك فلها المهر لأنه وجه بشبهة، وهي زوجة في ظاهر الحكم، لأن قولها عليه غير مقبول. (٣٤)

(١) مصادر شافعية

(٢) روضة الطالبين ٣٤١/٩. مجلة المحام ١٨٣/٧ - ١٨٤١. أسنى المطالب ٢٢١/٣ - ٢٢٥.

(٣) المغني ٥٩١/٧ - ٥٩٢. ابن عابدين ٢١٢/١. إعرابي ١٨١/١.

له ذلك فقال: وكيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكم؟^(١) وهو يدل على الاكتفاء بالمرأة الواحدة.

أما الإقرار بالرضاع فلا يثبت إلا بشهادة رجلين عليه إن أقر بذلك، وهذا عند الشافعية والحنابلة^(٢)، والتفصيل في: «باب الشهادة».

يقول شهادة أمي الزوجين بالرضاع:

٣٣ - ذهب المالكية إلى أن شهادة أمي الزوجين على الرضاع بين الزوجين مقبولة كالأجنبيات لضعف التهمة.

وقال الشافعية: لو كان فيمن يشهد بالرضاع أم المرأة أو بنتها، فإن كان الزوج مدعيا، والمرأة منكورة قبلت شهادتها.

وكذا الموشهذت الأم أو البنت من غير تقدم دعوى على سبيل الحسبة، وإن احتمل كون الزوجة مدعية، لأن الرضاع تقبل فيه شهادة الحسبة.

وإن كانت المرأة مدعية فلا تقبل للتهمة،

واستدلوا بقول عمر رضي الله عنه: «لا يقبل على الرضاع أقل من شاهدين»، وكان ذلك بمحضر من الصحابة، ولم يظهر النكير من أحد، فصار إجماعا.

ولأن هذا مما يطلع عليه الرجال في الجملة، فلا يقبل فيه شهادة النساء على الأفراد، لأن قبول شهادتين باتفرادهن في أصول الشرع للضرورة، وهي ضرورة عدم اطلاع الرجال على المشهود به، فإذا جاز الاطلاع عليه في الجملة لم تتحقق الضرورة.

وقال المالكية: يثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين مطلق قبل العقد وبعده. ويعمل قبل العقد في غير أمرشيد بإقرار أحد الأبوين، ولو ثما، وأولى بإقرارهما معا، فيسبح إذا وقع، ولا يعتبر إقرارهما بعده. وأما بعد العقد فيقبل شهادة رجل وامرأة، أو شهادة امرأتين إن فشا ذلك قبل العقد، ولا يقبل شهادة امرأة واحدة ولو فشا ذلك.

وقال الشافعية: يثبت الرضاع بشهادة رجلين، ورجل وامرأتين، وأربع نسوة، لأنه مما لا يطلع الرجال عليه إلا نادرا، ولا يثبت بدون أربع نسوة.

وقال الحنابلة: يثبت الرضاع بشهادة المرأة المرضية. واستدلوا بحديث عتبة قال: «تزوجت أم يحيى بنت أبي أدهب، فجمعت أمه سوداء فثألت: قد أرضعتكم»، فأنبت النبي ﷺ فذكرت

[١] حديث: «كيف بها وقد زعمت أنها أرضعتكم». عدم

لمرجه قروا ١٥

[٢] روضة الطالبين ٣١/٩ - ٣٦، والمغني ٥٥٨/٧ - ٥٥٩،

المحرر ١٨٩/٤، بدائع الصانع ١١/٤، ابن علقين

٤١٣/٢، شرح الزواج ٢٤٣/٤، الدرر ٥٠٧/١،

الشرح الصغير ٧٢٧/٢، غنية المحتاج ١٥٨/٧ - ١٨٣ -

رضاع الكفار :

٣٥ - إن ارتضع مسلم من ذميمة رضاعا محرما حرمت عليه بناتها وفروعها كلهن وأصوبها كالتسليم، لأن المصومين لم تفرق بين مسلمة وكافرة، وقد صرح بذلك المالكية والحنابلة ولا تأبى ذلك قواعد المذاهب الأخرى. (١)

الارتضاع ببلين الفجور :

٣٦ - قال أحمد بن حنبل : يكره الارتضاع ببلين المجرور ولكن المشركت، لأنه ربما أنقضى إلى شبه المرضعة في الفجور، ويجعلها أما لولده فيتعرب، ويتضرر طبعها وتعبها، والارتضاع من الشربة يجعلها أما لها حرمة ألام مع شركها، وربما مال إليها المرتضع وأحب دينها. وروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز أنها قالتا : اللبن يشبهه، فلا تستق من يهودية، ولا نصرانية ولا زانية، ويكره بلين الحنفاء كيلا يشبهها الطفل في الحق. (٢)

صلة المرضعة وفروعها :

٣٧ - للمرضعة حق على من أرضعته ولو كان الإرضاع بأجر، يدل على ذلك حديث حجاج الأسلمي، قال : قلت : يا رسول الله ما بذهب

لأن المقرر عدم قبول شهادة الأصل لفرعه، وتقبل عليه. (١)

شهادة المرضعة :

٣٤ - تقبل شهادة المرضعة وحدها على فعل نفسها لحديث عتيق، لأنه فعل لا يحصل به ما نفع مفسود، ولا تدفع به ضرر، فقبلت شهادتها فيه كمنع غيرها، وإلى هذا ذهب الحنابلة.

وإن الشافعية والمالكية : تقبل مع غيرها، ولا تقبل وحدها، واشترط الشافعية لقبول شهادتها فحين يشهد أن لا تطلب أجرة، وإن طلبت أجرة الرضاع فلا تقبل لشبهة. (٢)

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه لا تقبل الشهادة على الرضاع إلا منفصلة، فلا يكفي قول الشاهد : دينها رضاع، بل يجب ذكر وقت الإرضاع وعدد الرضعات، كان يقول : أشهد أن هذا ارتضع من هذه خمس رضعات متفرقات تخلص اللبن فيهن إلى جوفه في الحولين أو قبل الحولين لأختلاف العلوى في ذلك. (٣)

(١) بداية المحتاج ٣/٣٠٣، روضة الطالبيين ٩/٣٦، المحرشي

١٨٢/٤، الفواكه الدواني ٢/٩٠

(٢) بداية المحتاج ١٧/١٩٥، روضة الطالبيين ٩/٣٦، المحرشي

٥٥٩/٥، ٥٦٣/٥

(٣) بداية المحتاج ١٧/١٨٥، المحرشي ١٧/٥٥٩، روضة الطالبيين

٣٧/٣٨

(١) المحرشي ١٨٢/٤، والمحرشي ٧/٥٦٢ - ٥٦٣

(٢) المحرشي ٧/٥٦٣

فقلت: من هي؟ فقالوا: هذه أمه التي رُضعت^(١).

وروى عمر بن السائب أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان جالسا يوما فأقبل أبوه من الرضاعة فوضع له بعض ثوبه ففعد عليه، ثم أتت أمه فوضع لها ثوب ثوبه من جانب الآخر فجلت عليه، ثم أقبل أخوه من الرضاعة، فقام له رسول الله ﷺ فأجلسه بين يديه^(٢).



عني مدعة الرضاعة؟ قال: «الغرة العبد ار الأمة»^(٣).

قال القاضي: والمعنى أي شيء يسقط عني حق الرضاع حتى أكون بأدائه مؤديا حق المرضعة بكماله؟ وكانت العرب يستحبون أن يرضخوا للثغر بشيء سوى الأجرة عند القصال، وهو المستول عنه في الحديث.

وقال الخطابي في المعالم: يقول: إنها قد خدمتك وأنت طفل، وحضنتك وأنت صغير، فكافئها بخدام يخدمها ويكفيها ثمنه، فضاء لنعامها (أي لحقها) وجزاء لها على إحسانها. وقد استدل بالحديث على استحباب العطية للرضعة عند القطام، وأن يكون عبدا أو أمة. لأنها كانت أغلى الأموال ولذا سميت (غرة)^(٤).

كما يدل على ذلك فعل النبي ﷺ فقد روى أبو الطفيل قال: «رأيت النبي ﷺ يقسم لحما بالجعرانة. قال أبو الطفيل: وأنا يومئذ غلام أحمل عظم الجوز وإذا أقبلت امرأة حتى دنت إلى النبي ﷺ فيسقط لها رداءه فجلت عليه،

(١) حديث جبريل الأسلمي. وما يدعني حي مدعة الرضاعة؟ أخرجه أبو داود (٢١/٥٥٣) - تحقيق عزت حيد دعاس) والترمذي (٣/٩٥٠) - ط الحنفى وقال: «حديث حسن صحيح».

(٢) حوث الميود ٦/٦٩، وسنن أبي داود ٥٥٣/٦.

(٣) حديث أبي الطفيل: «رأيت النبي ﷺ يقسم لحما بالجعرانة». أخرجه أبو داود (٥/٥٥٣) - تحقيق عزت حيد دعاس)، وفي نسخة «جاءة كما في التهذيب للشمزي» (٥/١١٦) - ط الرسالة.

(٤) حديث عمر بن السائب: «أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان جالسا يوما...» أخرجه أبو داود (٥/٣٥٤) - تحقيق عزت حيد دعاس)، قال المنذري: «هذا مضع، عمر بن السائب يروي عن التابعين، كذا في مختصر السنن (٨/٣٩) - نشر دار المعرفة».

واصطلاحاً: نصيب مقدر للمحاربين في الغنيمة، (والغنيمة بين السهم والرضخ هي أن السهم مقدر والرضخ دون السهم باجتهاد الإمام).

ب- التنفيل :

٣ - التنفيل في اللغة من النفل وهو الغنيمة.

وفي الاصطلاح: زيادة مال على أسهم الغنيمة بشرطه الإمام أو نائبه من يقوم بما فيه تكملة في العدو^(١).

والصلة بين الرضخ والتنفيل، أن كلاهما جزء غير مقدر من الغنيمة.

ج- السلب :

٤ - وهو في اللغة: كل شيء على الإنسان من اللباس وغيره - ويقال: سلبه أسلحه سلباً إذا أخذت سلبه.

وفي الاصطلاح ما يأخذه أحد القرنين في الحرب من فريده، مما يكون عليه ومعه، من ثياب وسلاح ودابة^(٢).

والصلة بين السلب والرضخ، هي أن السلب فيه زيادة على السهم، والرضخ عطية دون السهم.

رضخ

التعريف :

١ - الرضخ في اللغة العطاء القليل، يقال: رضخت له رضخاً، ورضيخاً، أي أعطيته شيئاً ليس بالكثير. والأصل فيه الرضخ بمعنى الكسر.

والحال المعطى يسمى: رضخاً تسمية بالمصدر، وهو فَعْلٌ بمعنى مفعول^(٣).
وفي الاصطلاح: الرضخ عطية من الغنيمة يجتهد الإمام في قدره^(٤).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السهم :

٢ - السهم هو النصيب المحكم، والجمع أسهم، وسهام بالكسر، وسهام بالضم يقال: أسهمت له: أعطته منها^(٥).

(١) الصياح الثير

(٢) جاية المحتاج ٦/ ١٥٠، الفليبي ٣/ ١٩٥، والرواق

١٣٠/ ٣

(٣) الصياح الثير.

(٤) الحسن النعرب. حنكة ابن عابد ٣/ ٣٢٨، وروضة

الطائيين ٦/ ٣٦٨، والمقي ٨/ ٣٧٨

(٥) لسان العرب، جاية المحتاج ٦/ ١٢١ - ١٢٨

الحكم التكليفي :

بشيء من خُرْنِي المتاع^(١).

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الرضخ حق واجب يستحقه المرضخ له لعمل قام به ، وبه نفع للقتال .

وخير بن عباس : قال : « كان النبي ﷺ يفرز بالنساء فيداوين المرضى ، ويحدثن من الغيبة ، وأما بسهم فلم يضرب هن بسهم^(٢) » وكان الصبيان يخلون من الغيبة ولا يسهم لهم إذا حضروا الحرب ، لأنهم ليسوا من أهل الجهاد .

وفي قول للشافعية : هو مستحب ، وليس بحق ثابت . والرضخ غير مقدر ، فيجتهد الإمام في مقداره ، وله أن يسوي بين من يرضخ هم ، وأن يفاضل بينهم حسب نفعهم في القتال ، فيرجع اقتاتل على غيره ، ومن قتاله أكثر ، وانقارص على السراجل ، والمرأة التي تداوي الجرحى وتسقى العطاش على التي تحفظ الرجا^(٣) .

وقال المالكية : لا يرضخ لأحد من ذكره ولا يسهم لهم وإن قاتلوا ، إلا الصبيان فإنهم يسهم لهم إذا قاتلوا^(٤) .
والذي إن حصر القتال بإذن الإمام فإنه يرضخ له عند الحنفية والشافعية ولا يسهم له لأنه ليس من أهل الجهاد .

أصحاب الرضخ :

٦ - أصحاب الرضخ كل من لم يلزمه القتال إلا في حالة الضرورة ، وقام بعمل مفيد في القتال ، كالنساء ، والصبيان المميزين ، ونحو ذلك ممن ليس من أهل الجهاد ،^(٥) ويجب إعضاؤهم ثلاثا^(٦) الواردة في ذلك .

واختلفت الروايات عن أحمد فرري عنه أنه يسهم له كالنساء ، وهذا قال الأوزاعي ، والزهري ، والثوري ، وقالوا : « إن رسول الله ﷺ استعان بأناس من اليهود في حربه فأسهمهم »^(٧) .

كخير عمر مولى أبي اللحيم : قال :

« شهدت خيبر مع سادتي فكانوا في رسول الله ﷺ ، وكلهمه أي مملوك ، فمربي

(١) حديث عمر مولى أبي اللحيم قد شهدته خيبر... أخرجه البرقي (١/٢٢٦) ط الحنفية وقال : أحدث حسن صحيح ، والحرثي (رد الألفاظ) (للسان العرب) (٢) خير بن عباس . وكان النبي ﷺ يفرز بالنساء . أخرجه الترمذي (١/٢٢٦) ط الحنفية وقال : أحدث حسن صحيح .

(١) روضة الطالبين ١/٣٧٠ ، وأسنن الخياط ٣/٩٣ ، وكشاف القضاة ١/٨٦ ، والمصنف ١/٤١٥ ، والاعتبار

(٣) حاشية النسوي ٢/١٩٢ ، والزرقاني ٣/١٣٠

للموصل ٤/١٣٠ وابن حبان ٢٤٠/٢٣ (٤) الراعي حاشية .

(٥) للمصنف ١/٤١١ ، والبيهقي حاشية . ومروى الزهري

المرضخ للدواب :

مقدار المرضخ :

٩ - هو ما دون قيمة السهم من الغنينة عند الجمهور .

وعند المالكية موكول تقدير قيمته للإمام .^(١)

زمن المرضخ :

١٠ - هو تبع لزمن قسمة لغنينة إن في دار الحرب أو بعد الرجوع ، للخلاف الوارد في قسمتها (ر: غنينة) .

٧ - لا يسهم لغير الفرس من الدواب ، كالبعير ، والحمار ، والغنبل والبغى ، لأن هذه الدواب لا تصلح للكر والفر صلاحية الخيل لها ، ولكن يرضخ لها فيرضخ لراكبها ، بعد أن يأخذ سهم الرجل .^(٢)

والفصيل في مصطلح : (غنينة) .

عمل المرضخ :

٨ - اختلف الفقهاء في عمل المرضخ ، فقال الحنفية : إنه يرضخ من أصل الغنينة قبل إخراج الخمس ، وهو قول عند الشافعية والحنابلة ، لأنه استحق بالمعاونة في تحصيل الغنينة فأشبه نجرة لثقاتين والحفاظين لها .

والأظهر عند الشافعية ، أنه من أربعة الأحماس . وفي قولهم من خمس الخمس . وهو عند المالكية من الخمس .^(٣)

ونظر : (غنينة) .

انظر : مقادير



١ - أخرجه المزهري (١/١٢٨) - ج١ ، الحديث : يلفظ : وإن نبي الله أسلم لغيره من اليهود فقتلوا معه . وإسناده ضعيف لإرساله .

(١) روضة الطالبين (٦/٣٨٧) ، رندية المحتاج (٦/١١٩) .

والنهي (١٠٨/٨) ، وابن عديم (٣/١٣٠) .

(٢) ابن عديم (٣/٢٢٠) ، روضة الطالبين (٦/٣٨١) ، والنهي (١٠٨/٨) ، والاسدي (٦/١٩٢) ، والزرقي (٣/١٣٠) .

(١) الإختصار للموصلي (١/١٣٠) ، حاشية المسوقي (٢/١٩٧) ، القليري وجمهرا (٣/١٩٥) ، المروج لابن مفلح (٦/٢٣٣) .

وهي ماء أبيض منزود بين المني والعرق.^(١)
فذهب أبوحنيفة واختابله إلى طهارتها، ومن ثم
فإن رطوبة الولد عند الولادة طاهرة.

ومحل القطهرة عند الحنفية إذا لم يكن دم، ولم
يخالط رطوبة الفرج مني أو مني من الرجل، أو
المرأة.

وذهب المالكية وأبي يوسف ومحمد من الحنفية
إلى نجاسة رطوبة الفرج، ويترتب على نجاسة
رطوبة الفرج نجاسة ذكر الواطئ، أو ما يدخل
من خرقه أو أصبع.

وقم الشافعية رطوبة الفرج إلى ثلاثة
أنسام: ظاهرة قطعاً، وهي ما تكون في المحل
الذي يظهر عند جلوس المرأة، وهو الذي يجب
غسله في الغسل والامتناء، ونجسة قطعاً
وهي الرطوبة الخارجة من باطن الفرج، وهو
ما وراء ذكر الجماع، وظاهرة على الأصح وهي
ما يوصله ذكر الجماع.^(٢) وتفصيل ذلك في
مصطلح (فرج).

ب - رطوبة فرج الحيوان :

٣ - ذهب الجمهور إلى طهارة رطوبة فرج

رطوبة

التعريف :

١ - الرطوبة لغة : مصدر رطب، تقول رطب
الشيء بالضم إذا ندي، وهو خلاف اليابس
الجاف، والرطوبة بمعنى البلل والتداوة.^(١)

ولا يخرج معنى الرطوبة في الاصطلاح عن
المعنى النضوي، إلا أن الاختلاف فرقاً في الحكم
بين الرطوبة والبلل. قال في كتاب الفتناء :
... لم نطع بالسيف المتجنس ونحوه بعد
مسحه قبل غسله فما فيه بلل كي يطبخ ونحوه
نجسه للاقاة بالبلل للنجاسة، فإن كان ما قطعه
به رطباً لا بلل فيه كجبين ونحوه فلا بأس به كما
لو قطع به يابساً، لعدم تعدد النجاسة إليه.^(٢)

الحكم الإجمالي :

أ - رطوبة فرج المرأة :

٢ - اختلف الفقهاء في طهارة رطوبة فرج المرأة

(١) غاية المحتاج ١/٣٢٩

(٢) حاشية ابن عابدين ١/٢٣٣، حاشية ترمذني ١/٥٧،

مرتب الجليل ١/١٠٥، حاشية المحتاج ١/٢٤٩، ٢٤٧.

لحقة المحتاج مع حاشية الشرواني ١/٢١٥، ٣١٦، المطبعة

الأسيرية - المطبعة الأولى، مبي المحتاج ١/٨١، كتاب

القضاء ١/١٩٥، الفروع ١/٢٤٨

(١) القاموس المحقق، إسناد العرب، والصباح خير مادة

مرطب.

(٢) كتاب الفتناء ١/١٨٤، ١٨٥

وذهب الشافعية في الأصح والخاتمة إلى
نجاسة ملاقي رطوبة النجاسة.^(١)
وتفصيل ذلك في مصطلح (نجاسة).

د - مسائل في الاستحجار :

هـ - اشترط الفقهاء فيها يستحجر به أن يكون
جاف لا رطوبة فيه . وذلك لأن غير الجاف
لا يحصل به الإنقاء.^(٢)
كما اشترط الحنفية والشافعية والخاتمة لحواجز
الاستحجار بالحجر ألا يحف العائط بأن يكون
رطبا، فإن حف تعين ثناء ولا يحجزه الحجر.^(٣)
وتفصيل ذلك في مصطلح (مستحجار) .

هـ - المني الرطب :

٦ - تختلف حكم المني الرطب عن المني اليابس
عند جمهور الفقهاء .
فذهب الحنفية إلى أن محل المني اليابس يظهر
نفرته ، ولا يصدر عنه أثره ، فإن كان رطبا فلا بد

الحيوان الطاهر ، وقد نص الحنفية على طهارة
رطوبة السخلة إذا خرجت من أمها وكذا
البیضة ، فلا ينتجس بها الثوب ولا الماء إذا
وقعت فيه ، وإن كرهوا التوضأ به للاختلاف .

وعند الشافعية رطوبة الفرج طاهرة من كل
حيوان طاهر ولو غير مأكول .

وخص المالكية طهارة رطوبة فرج الحيوان
بإباحة الأكل فقط ، وفيهذه بقيد : أحدهما .
ألا يتخذى على نجس ، وثانيهما : أن يكون مما
لا يبيض كالإبل ، وإلا كانت نجسة عيب
حبيبه ، وأما بقية طهارة.^(٤) وتفصيل ذلك في
مصطلح (مرج ، نجاسة) .

ج - ملاقي رطوبة النجاسة :

٤ - ذهب الحنفية في الأصح والمالكية في المنع
إلى أن ملاقي رطوبة النجاسة لا يجس . قال
ابن عابدين : إذا لف طاهر جاف في نجس مبتل
واكتسب الطاهر منه الرطوبة فقد اختلف فيه
المشايخ فقيل : ينتجس الطاهر ، واختار الحنوافي
أنه لا ينتجس إن كان الطاهر بحيث لا يسل
منه شيء ولا يتقاطر لو عصر ، وهو الأصح .
واشترط بعض الحنفية أن يكون الثوب الجس
الرطب هو الذي لا يتقاطر بعمره .

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ١٢١ ، والفتاوى من مرامي
الدرع ٨٤ الطبعة الأميرية طبعة الثالثة ، وحاشية
الدسوقي ١/ ٨٠ ، ومصاب الجليل ١/ ١١٥ ، والفتاوى
وعمره ١/ ١٨١ ، والإنصاف ١/ ٣١٩ ط طبعة السنة
المحمدية الطبعة الأولى ، وكتاب الفتاوى ١/ ١٨١

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٢٧ ، حاشية الدسوقي ١/ ١١٣ ،
حاشية العمل ١/ ٩٤ ، كتاب الفتاوى ١/ ٦٩

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٢٤ ، معني المحتاج ١/ ٤٤ ،
كتاب الفتاوى ١/ ٦٧

(٤) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٣١ ، حاشية الدسوقي ١/ ٥٧ ،
مصاب الجليل ١/ ١٠٥ ، نهاية المحتاج ١/ ٢٤٦ ، ٢٤٧ ،
لغة الفتاوى مع حاشية الشرواني ١/ ٣١٦ ، ٣١٧ ، المظنة
أبيرة البنية الأولى ، معني المحتاج ١/ ٨١

من غسل ولا يجزىء الفرق، وعند المالكية لا تطهر النجاسة إلا بالفصل فيها لا يفسد بالفصل. وعند الشافعية يسن غسل المني مطلقاً سواء كان رطباً أو جافاً. وعند الحنابلة يسن غسله رطباً وفركه جافاً، لقول عائشة رضي الله عنها في المني: «لقد رأيته أفرجه من ثوب رسول الله ﷺ فركه، فيصلي فيه» (١) «اعلموا بأن الحنفية والمالكية يقولون بنجاسة المني خلافاً للشافعية والحنابلة الذين يقولون بظهارته» (٢) انظر مصطلح (نجاسة، ومني).

رعا ف

التعريف :

١ - الرعا ف لغة: اسم من رعا ف رعا ف، وهو خروج الدم من الأنف، وقيل: الرعا ف الدم نفسه، وأصله لسبق ولتقدم، وفرس رعا ف أي سابق، وسمي الرعا ف بذلك، لأنه يسبق علم الشخص الراعا ف. (٣)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن المعنى اللغوي. (٤)



الأحكام المتعلقة بالرعا ف :

انتقاض الرضوء بالرعا ف :

٢ - ذهب المالكية والشافعية إلى أن الرضوء لا ينتقض بخروج شيء من غير السبيلين كدم الفصد، والحجامة، والقيء، والرعا ف، سواء قل ذلك أو كثر، لما روى أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ احتجم فصلى ولم يتوضأ ولم يزد

(١) حديث عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيته أفرجه من ثوب رسول الله ﷺ». أخرجه مسلم (٢٣٨/٦) ط الحلي.

(٢) حاشية ابن عابدين (١/٦٠٧، ٢٠٨)، القوانين الفقهية ٤٠ ط دار الكتاب العربي طيبة للنعا ف ٢٤٤/١ ط مصطفى البابي الحلبي، المدعا ف شرح المختار ٢٥٤/١ ط المكتب الإسلامي.

(٣) (المصباح المتبر ماة) (رعا ف)، والمخطا ب (١/٤٧٠، ٤٧١).
(٤) حاشية العمسوقي (١/٢٠١)، وسواهم الإكتفا ف (١/٢٨)، وفتح القدر (١/٣٥).

فعلية الإعادة. قال أحمد: عدة من الصحابة
تكنموا فيه، وابن عمر عصر برة فخرج الدم
فصلى ولم ينو ضاً، وابن أبي أوفى عصر دلاً،
وذكر أحمد غيرهما، ولم يعرف لهم مخالف من
الصحابة فكان إجماعاً.^(١)

وسرى الخفية فالتأثرون بتفرض الوضوء
بسيلان الدم عن موضع أن الرعاuf بتفرض
الوضوء، وكذا لو نزل الدم من الرأس إلى
ما لان من الأنف ولم يظهر على الأذنية تفرض
الوضوء، وهو مذهب الثوري والأوزاعي وأحمد
واسحاق، قال الخطابي: وهو قول أكثر
المفتية، وحكاة غيره عن عمر بن الخطاب وعي
رضي الله عنهما، وعن عطاء، وابن سيرين،
وابن أبي ليلى.^(٢)

واستدلوا بقول النبي ﷺ: «الوضوء من كل دم
سائل».^(٣)

وروجه الاستدلال أن مثل هذا التركيب ينهم
منه الوجوب.^(٤)

كما احتجوا بقول النبي ﷺ: «من أصابه شيء
أو رعاuf أو قلنس أو مذي فليصرف فليو ضاً ثم

على غسل محامه».^(٥) وهذا قال عمو،
وابن عباس وابن أبي أوفى، وجابر،
وأبو هريرة، وعائشة ومعه بن السيب،
وسلم بن عبد الله بن عمر، والظاهر بن محمد،
وجاوس، وعطاء، ومكحول وربيعة، وأبو ثور.
قال البزوي: وهو قول أكثر الصحابة.^(٦)

وسرى الخبايلة أن الرعاuf لا يتفرض الوضوء
إلا إذا كان فاحشاً كشراً.^(٧) أما كون الكثير
بتفرض الوضوء، فلقوله عليه الصلاة والسلام في
حديث عائشة لعاطمة بنت أبي حبيش عن دم
الاستحاضة: «إنها ذلكت عرق، وبست
بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي
الصلاة»، وفي رواية: «توضئي لكل
صلاة».^(٨)

ولأنه نجاسة خارجة من البدن أشبهت
الخارج من السيل. وثما كون القليل لا يتفرض
فلفهم قول ابن عباس في الدم إذا كان فاحشاً

(١) حديث أنس بن مالك وأحمد فصلى ولم ينو ضاً، ولم
يزد على غسل محامه. أخرجه الدارقطني (١/١٥٦ -
١٥٢ - ط دار المحاسن) والبيهقي (١/١٤٦ - ط دائرة
المعارف القديمة). وضعه.

(٢) المجموع ٥٤/٢، ومواهب الجليل ٢٧١/١، والفض
٨٢/١.

(٣) المراد بالكثير ما فحش في نفس كل أحد بحسبه (كتاب
القناع ١/١٦٤).

(٤) حديث عائشة: «إنها ذلكت عرق». أخرجه الترمذي
(١/١٧٧، ٢١٨ - ط الحلبي) وقيل: «حديث حسن

صحيح».

(١) كتاب الطهارة ١/١٢٤، والمغني ٢/١٨٤.

(٢) الفتاوى الحائية فحش احتية ١/٣٦، والمجموع ٤/٢.

(٣) حديث: «الوضوء من كل دم سائل». أخرجه الدارقطني

(١/١٥٧ - ط دار المحاسن) من حديث تميم الداري.

وأعله الدارقطني بالانقطاع في سنه، وبجهالة روايته فيه.

(٤) إنبائية ١/٢٠٠، ووضح القدير والعبادة ١/٣٥ نشر دار

إحياء التراث العربي.

وقتها، لعدم ثبوت حكم دائم أخذت له .
واحتسب تقطعه . فإذ استمر أحدث إلى آخر
وقت الصلاة ثبت له حكمه ثم الحدث ، فيصح
أن يصلي الثانية ثم يبعدها في أول وقتها .^(١)
كما يشترط أن لا يعصي على الرعايف وقت
صلاة إلا والرعايف فيه موجود ، حتى لو انقطع
الرعايف وقتاً كاملاً خرج من أن يكون صاحب
عذر من وقت الانقطاع .^(٢)

٤ - ومن به رعايف دائم يرفض الوقت كل صلاة .
ويصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل ، هذا
عند أخيه والخاتمة إن خرج منه الدم ، أما إن
لم يخرج منه شيء فلا ينوصاً عندهم .^(٣)
ومنقضى وهو رعايف : بخروج الوقت عند
أبي حنيفة ، ومحمد ، والشافعية ، وعندهم
بتنقضى بدخول الوقت . وعند أبي يوسف بأنها
كان ، وهو قول أبي يعنى .^(٤)

أما المالكية فزعم يقولون : إن من رعايف قبل
الاحتساب في الصلاة فإنه يؤخر الصلاة لآخر
الوقت . لا يختبرني إذا كان يرحس انقطاع
الرعايف ، أما إذا علم أنه لا ينقطع فإنه يصلي به
عنى تلك الحال في أول الوقت ، إذ لا فائدة في

لبس على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم .^(٥)
ونقل المعنى أن وجه الاستدلال بأحدث من
وجوده :

الأول : أنه أمر بالبناء ، وذنى درجات الأمر
الإباحة والجواز ، ولا جواز للبناء إلا به .
الانقضاء ، فإذ يعارضه على ذلك وعلى
الانقضاء منقضا .
والثاني : أنه أمر بالوضوء بمطلق الأمر
للتجويد .

والثالث : أنه إباح الإنصراف ، وهو لا يباح
بعد الشروع إلا به .^(٦)

هذا ومن يرى أن الرعايف يفيض الوضوء
بغير الرعايف الدائم عذراً عن الأعداء التي تبيح
العبادة مع وجود العذر .^(٧)

٣ - يشترط اعتبار الرعايف عذراً ابتداء عند
هؤلاء الفقهاء أن يستوعب استمراره وقت
انصرافه كاملاً . معنى أن من حصل له الرعايف
واستمر لم يجره أن يصلي في أول صلاة إلا في آخر

(١) حديث : من أصابني ، أو رعايف ، أو نزل ، أو عدي
بليصرف فليصرفاً ثم لبس على صلاته ، وهو في ذلك
لا يتكلم . انه وجد بين صاحبه ٣٨٥/١٩ ، ٣٨٩ ط
الحلي) من حديث عائشة ، وقال السجستاني في مصباح
الرحامة ٢٢٣/١٥ - ٥ دار الحديث . وهذا يستند
شعيب .

(٢) السابقة ٢٠٢/١ ، فتح القدر ٢٥٠/١

(٣) الاختيار ٢٩/١ ، كشف القناع ٢١٧/١ ، ومقلب أولي
الذي ١١٣/١

(١) الفتاوى الهندية ١٠١/١ ، ومقلب أولي التي ٢٦١/١

(٢) الفتاوى الهندية ١٠١/١ ، والاختيار ٣٠/١

(٣) الفتاوى الهندية ١٠١/١ ، ومقلب أولي التي ٢٦١/١

(٤) الاختيار ٢٩/١ ، ومقلب أولي التي ٢٦١/١

(٥) الفتاوى الهندية ١٠١/١ ، ومقلب أولي التي ٢٦١/١

يظن دواب لأخر المختار بل ظن لفظه فيه أو شك فلا يخلو إما أن يكون سائلاً، أو قاطراً، أو راشحاً.

فإذا كان الدم سائلاً، أو قاطراً ولم يلبسه ولم يمكنه قتله، فإنه يجزئ بين البناء والقطع، واختار ابن القاسم القطع، فقال: هو أولى، وهو القياس.

قال زروق: إن انقطع أنب بمن لا يحسن التصرف في العلم، واختار جمهور الأصحاب (المالكية) البناء لعمل أهل المدينة، وقيل: هما بيان، وذكر ابن حبيب ما يفيد وجوب البناء.

أما إذا كان الدم راشحاً بأن لا يسيل ولم يقطر بل لوث طائفي الأنف وجب غلدي الرافع في الصلاة وقتل الدم إن أمكن بأن لم يكثر، أما إذا لم يمكن فكثرت كذا حكاه حكم السائل والمفاطر في التخيير بين القطع والبناء.

٦ - ويخرج مريد البناء لغسل الدم حال كونه ممسكاً منه من أعلاه وهو عارنه، لا من أسفله من الوثرة لئلا يبقى الدم في طائفي أنفه، فإذا غسله بنى على ما تقدم له بشروط ستة:

١ - أن لا يسلخ بالدم بما يزيد على درهم. أما إذا تسلخ بما زاد على درهم فيجب عليه قطع الصلاة ويستدثرها من أوطأ بعد غسل الدم.

٢ - أن لا يجاوز أقرب مكان يمكن لغسل الدم فيه، فإن جاوز الأقرب مع الإمكان إلى أبعد منه بطلت صلاته.

ثانيه، ثم إن القطع في وقته ليست عليه إعادة.^(١)

بناء الرافع على صلاته:

٥ - يرى الحنفية والمالكية أن الرافع لا يفسد الصلاة فيجوز للرافع البناء على صلاته لما روي عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - عن النبي ﷺ أنه قال: ومن أصابه شيء أو رافع أو قفس أو مذي فينصرف فيبوضاً ثم لين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم.^(٢) ولما روي أن علياً رضي الله عنه كان يصلي خلف عثمان رضي الله عنه فرعف فانصرف وشوضاً وبني على صلاته.^(٣)

ونقل الباجي عن القاضي أبي محمد إجماع الصحابة على أن الرافع لا يبطل الصلاة ولا يمنع البناء.

وقال المالكية: إذا من الخبث لا تصح الصلاة معه مع الذكر والفردة كسائر النجاسات. فعن رافع في الصلاة وظن دوامه لأخر الوقت اختار غلدي في صلاته وجزاً على حالته التي هو ب، ولا فائدة في القطع ما لا يجزئ من غلديه تلطخ فرش المسجد ولو خشبة ولو بقطرة قطع صلاته للمسجد من النجاسة. وإن لم

(١) الخطاب ١/ ٤٦٦، والشرح الصغير ١/ ٢٧٠.

(٢) حديث: ومن أصابه شيء... تقدم ترجمته.

(٣) بدائع الصنائع ١/ ٩٩٠، والدرر ١/ ٢٠٧، والمصنف.

شرح الوفا ١/ ٨٣، والخطاب ١/ ٤٨٤.

أثوتت بذلك القدر فلا يثوت ذلك عليه كفضيلة الجماعة.

والقول الآخر عن مالك: أن الراعى ليس له البناء، وهو الشهور من مذهبه. (١)

وقال الحنفية: إن كان منفردا فأنصرف وتوضأ فهو ياخيلا إن شاء أتم صلاته في الموضع الذي افتتح الصلاة فيه. لأنه إذا أتم الصلاة حيث هو فقد سلمت صلاته عن النسي، لكنه صلى واحدة في مكانين، وإن عاد إلى مصلاه فقد أتم جميع الصلاة في مكان واحد لكن مع زيادة شيء فاستوى الوجهان فيخير.

وقال بعض الحنفية: يصلي في الموضع الذي توضأ فيه من غير خيار، ولو أتم المسجد ففسد صلاته لأنه تحمّل زيادة شيء من غير حاجة. وعامة الحنفية قالوا: لا تغد صلاته، لأن النسي إلى الماء والسود إلى مكان الصلاة الحق بالعدم شرعا.

وإن كان الراعى مقنليا فأنصرف وتوضأ فإن لم يضرغ إمامه من الصلاة فعليه أن يعود لأنه في حكم المقنلي بعد، ولو لم بعد وأتم بقية صلاته في بيته لا يجزئ، لأن إن صلى مقنليا بإمامه لا يصح لانعدام شرط الاقتداء، وهو اتحاد البقعة إلا إذا كان بيته قريبا من المسجد بحيث يصح الاقتداء، وإن صلى منفردا في بيته فسدت

٣ - أن يكون المكان الذي يغسل الدم فيه قريبا فإن كان بعيدا بطلت صلاته.

٤ - أن لا يستدبر القبلة من غير عذر فإن استدبرها من غير عذر بطلت صلاته على الشهور من المذهب. وقال النخعي: إذا استدبر الراعى القبلة لطلب الماء لم تبطل صلاته. وقال القاضي عبد الوهاب وابن العربي وجماعة: يخرج كيف أمكنه. (٢)

٥ - أن لا يبطأ في مشيه على نجاسة، وظاهره مطلقا، وإلا بطلت صلاته، سواء أكانت النجاسة رطبة أم يابسة، وسواء أكانت من أرواث الدواب وأبوالها، أم من غير ذلك، وسواء أوطئها عمدا أم سهوا.

٦ - أن لا يتكلم في مضيه للغسل، فإن تكلم عامدا أو جاهلا بطلت صلاته. (٣)

٧ - ثم أراعى لا يخلو إما أن يكون منفردا أو مقنليا أو إماما، فإن كان منفردا قلنا أن يبني عند الحنفية ومالك في أحد قوله، وبه قال محمد بن مسلمة، لأن ما يمنع البناء وما لا يمنعه لا يختلف فيه الفقه وغيره، كالسلام من اثنين فيه حال وقبيل قصر - والمأموم له البناء باتفاق المالكية - ولأنه قد عمل شيئا من الصلاة فلا يعطيه بغير تفریط منه، ولأنه قد حاز فضيلة أول

(١) كشى ١/ ٨٢

(٢) النسخ الصغير ١/ ٢٧٠ - ٢٧٦، والمطاب ١/ ٢٧٨ -

(١) بدائع الصالح ١/ ١٢٢، والمضى ١/ ٨٣، والمطاب

صلاته، لأن الإصرار في حال وجوب الاقتداء
يفسد صلاته، لأن بين الصلاتين تقارراً، وقد
ترك ما كان عليه وهو الصلاة مقتدياً، وما أدى
وهو الصلاة منفرداً لم يوجد له ابتداء تحريره وهو
بعض الصلاة، لأنه صار مستقلاً عما كان هو فيه
إلى هذا يبطل ذلك، وما حصل فيه بعض
الصلاة فلا يخرج عن كل الصلاة بأداء هذا
التميم.^(١)

والمالكية متفقون على أن المعتدي يبيى في
الرعاف، إلا أن الأفضل عند مالك أن يقطع
المعتدي الرعاف الصلاة بكلام أو غيره فيغسل
عنه الدم، ثم يبتدىء الصلاة كي يخرج من
الخلاص ويؤدي الصلاة باتفاق.^(٢) وإذا عاد
الرعاف ينبغي أن يشغل بقضاء ما سبق به في
حال تشاغله بالتوضوء عند الحنيفة ومحنون من
المالكية، لأنه لاحق فكانه خلف الإمام، فيقوم
بصدار قيام الإمام من غير قراءة، ومقدار ركوعه
وسجوده، ولا يضره إن زاد أو نقص.^(٣)

أما المالكية فيقولون على المذهب فيما إذا
اجتمع للرعايف القضاء والياء: أن يقدم البناء
على انقضاء، لأن القضاء إنرا يكون بعد إكمال
ما فعله الإمام بعد دخوله معه.^(٤) وهذا جائز

عند جمهور الحنفية أيضاً، فقد قال الكسائي: لو
تابع إمامه أولاً ثم اشغل بقضاء ما سبق به بعد
تسليم الإمام جازت عند علمائنا الثلاثة خلافاً
لرؤف، بناء على أن الترتيب في أفعال الصلاة
المواحدة ليس بشرط عندنا، وعنده شرط.^(٥)
وللتفصيل (ر: قضاء الغرائث)

٨- ما إذا كان الرعاف أصاب فترته يؤمر
بالاستحلاف فينوضأ، أو يغسل الدم - كما يقول
المالكية - ويبني على صلاته على نحو ما ذكر في
المعتدي، لأنه بالاستحلاف تحوّل الإمامة إلى
لثاني، وهذا هو كواحد من المقتدين.^(٦)
(ر: استحلاف).

أثر الرعاف على الصوم -

٩- ذهب الحنفية والمالكية إلى أن من رعف
فأمك أنه فخرج الدم من فيه ولم يرجع إلى
حلقه فلا شيء عليه، لأن منفذ الأنف إلى النعم
دون الجوف، فهو ما نه يصل إلى الجوف
لا شيء فيه. ومن دخل دم رعافه حلقه فسد
صومه.

أما الشافعية والحنابلة فيؤخذ من عباراتهم
أن ما يصل إلى جوف الصائم بلا قصد لا يفسد.^(٧)
وللتفصيل (ر: صوم).

(١) بدائع الصنائع ٢٢٢/١

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٢/١، والمطالع ١٨٤/١

(٣) فتح القدير ١٥٨/١ ذكر رد الإحصاء اثرات الدم في

والخطاب ١٢٥/٢، وروضة المظدين ٣٥٩/٢، ٣٥٩.

وكشف الظن ٢٢٢/١

(٤) بدائع الصنائع ٢٢٢/١

(٥) مواهب الحقل ١٨٤/١، والمضى ٨٣/١

(٦) بدائع الصنائع ٢٢٢/١، وتشرح الصغير ٢٨١/١

(٧) الترح الصغير ٢٨١/١ - ٢٨١

وكان أهل الجاهلية إذا غزا الرجل منهم حمى بقعة من الأرض لما شئته يرعها يذود الناس عنها، فأبطل النبي ﷺ ذلك، وجعل الناس فيها شركاء يتعاورونه بينهم، وقد يعرض للرعي بعض الأحكام الأخرى وتفصيلها فيما يلي:

دعي

التعريف :

١ - الرعي : مصدر رعى الكلأ ومحوه يرعى رعياء، يقال: الماشية رعت الكلأ أي أكلته، والمراعي يرعى الماشية أي يحولها ويحفظها، والجمع رعاة مثل فاضر ونقصة، ورعاء مثل جائع وجياح، ورعيان مثل شاب وشبان^(١). ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للرعي عن معناه النحوي.

الحكم التكليفي :

٢ - الأصل في الرعي الإباحة لقول الرسول ﷺ : «المسلمون شركاء في ثلاث: في الكلأ^(٢) والماء والنار»^(٣) فالكلأ ثبت في مواث الأرض يرعاه الناس وليس لأحد أن يختص به دون أحد أو يجهزه عن غيره.

(١) لسان العرب والتصحيح المبر

(٢) الكلأ اسم خشيش ثبت من غير صنع العبد

(٣) حديث: «المسلمون شركاء في ثلاث...» أخرجه أبو داود

(٤) ٧٥١/٢، تحف عوارب عبيد (علاء الدين) حديث رجل من

الهاجرين من أصحاب النبي ﷺ.

منع أهل قرية رعي غير مواشيتهم :
٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز لأهل قرية أن يمنعوا غيرهم من رعي مواشيتهم في مرعى القرية.
وقال المالكية: لو أن جماعة عمروا بلدا اعتصموا بحريمه، وحريمه: ما يمكن الاحتطاب به، والرعي فيه على العادة من الذهاب والإياب مع مراعاة المصلحة والانتفاع بالحطب وجلب الدواب ونحو ذلك غدوا ورواح في اليوم، فيختصون به. ولأهل القرية عند المالكية منع غيرهم ولا يختص به بعضهم دون بعض لأنه مباح للجميع^(١).

دعي حشيش الحرم :

٤ - يجوز رعي حشيش الحرم عند المالكية والشافعية وأبي يوسف من الخفية وهو وجه عند

(١) مدائع الصنائع ٣٨٢٨/٨، ط الإمام، الشرح الصغير

١٨٨/٤، مائة النجاش ٣٣١/٥ الموسوعة ٢١٩/١٧

مصطلح (حريم) لقرية ١٢

أصحاب المواشي عن مراعي موات أو مري لقوله ﷺ: «المسلمون شركاء في ثلاث: الكلا والماء والنار»^(١) ولقوله ﷺ: «ولا هي إلا لله ورسوله»^(٢) فإن المعنى لا يعمي لنفسه إلا رسول الله ﷺ، لأنه من خصائصه وإن لم يقع، ولو وقع كان للمسلمين، لأن مصلحته مصلحتهم، أو بأن المعنى لا هي إلا هي مثل هي الله ورسوله من كونه لا عوض فيه ولا غير ذلك، فإنه يحرم على الإمام أخذ لعوض عن رعي فيه كالموات.^(٣)

ضمان الراعي :

٦ - لا ضمان على الراعي المتأجر فيما تلف من الماشية ما لم يتعد أو يقصر في حفظها، لأنه مؤتمن على حفظها فلم يضمن من غير تعد كالمدفع، ولأنها عين قبضها بحكم الإجارة فلم يضمنها من غير تعد كالعين المستأجرة، فلما ما تلف بتعديه فيضمنه بتغير خلافة.

الاحتبالة، لأن المهدى كان يدخل إلى الحرم، فيكثر فيه، فلم يغفل أنهم كانوا يكممون أقوامه، ولأن بهم حاجة إلى ذلك فأنشبه الإذخر. ولا يجوز ذلك عند أبي حنيفة ومحمد، وهي رواية عند الاحتبالة، لأنه لما منع من التعرض لحشيش الحرم استوى فيه تعرض الشخص بنفسه أو بإرسال البيهة عليه، لأن فعل البيهة يضاف إلى صاحبها، كما في الصيد فإنه لما حرم عليه التعرض استوى فيه اصطيدانه بنفسه وإرسال الكلب.^(١)

واستدلوا على حرمة التعرض لحشيش الحرم

بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله حرم مكة، فلم تحل لأحد قبل ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت في ساعة من عمار، لا يتحلى خلالها، ولا يعضد شجرها، ولا ينقر صيدها، ولا تلثث لقطتها إلا لمعرف»^(٢).

أخذ العوض عن الرعي في الحرم:

٥ - لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ شيئاً من

(١) حديث: «المسلمون شركاء في ثلاث...» سنن تحريمه ٢/٤.

(٢) حديث: «لا هي إلا لله ورسوله» أخرجه البخاري (فتح ٤٢/٥ - ط المطبعة) من حديث الصديقين بإسناد.

(٣) الأحكام السلطانية للبيروني ١٨٧، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢٢٤ - مطالب أولي النهى ٢٠١/٤، غيبة المحتاج ٣٣٨/٥، الفيلسوفى ومصر ٩٣/٢، مواهب الجليل ٩/٩ - ٢.

(١) بدائع الصنائع ٢/٢١٠ - ٢١١، جواهر الإكليل ١/١٩٨ - وفي المحتاج ١/٥٢٧، والمغني لابن قدامة ٣/٣٤٩ - ٣٥٢، الموسوعة ١٧/١٩٦، مصطلح (حرم) لغة ١١٢.

(٢) حديث: «إن الله حرم مكة» أخرجه البخاري (فتح ٤٢/٥ - ط المطبعة).

قال ابن حجر: ومنهم من جمع بين الخديتين
برجوه من التجمع منها حمل الإذن على ما إذا
علم بطيب نفس صاحبه، والتي على ما إذا لم
يعلم، ومنها تخصيص الإذن بأبن السبيل دون
غيره، أو بالضرورة، أو بحال المجاعة. وهي
متقاربة. (١)

رغائب

التعريف :

١ - الرغائب جمع رغبة وهي لغة العطاء
الكثير، أو ما حض عليه من فعل الخير. (٢)
والرغبة اصطلاحاً عند المالكية على ما قاله
المدسوقي هي : ما رغب فيه الشارع وحده ولم
يفعله في جماعة. وقال الشيخ عليش : صارت
الرغبة كالتمتع بالخلة على ركعتي الفجر.
وقالوا أيضاً: الرغبة هي ما دائم
الرسول ﷺ على فعله بصفة التواضع، أو رغب
فيه بقوله. من فعل كذا فله كذا، قال الخطاب :
ولا خلاف أن أعلى المنذوبات يسمى سنة
وسمى ابن رشد النوع الثاني رغائب، وسماه
الحازري فضائل، وسموا النوع الثالث من
المنذوبات نوافل. (٣)

والرغائب عند الفقهاء صلاة بصفة خاصة
تفعل أول رجب أو في منتصف شعبان.



(١) - ٣٥٩ / ٩ - ٣٦٠ - ط الدرة المعارف العلمية، وأعله

النهني، ولكن يشهد له حديث مسند من جند القدم.

(٢) الفضل في فضيلة ٨٦ / ٥. الدرر ٤ / ٤٣٦، فتح الباري

٨٨ / ٥ - ٨٩، عمدة القاري ٦٢ / ٢٧٨ - ٢٧٩

(٣) لسان العرب والأضداد للجاحظ مادة : (رغب).

(٤) الخطيب ١ / ٣٩، المدسوقي ١ / ٣١٨، والموسوعة ٨ / ٣٢

مصطلح (بمدة) فقرة ٢٣

الحكم الإجمالي :

٢ - نص الحنفية والشافعية على أن صلاة الرغائب في أول جمعة من رجب، أو في ليلة النصف من شعبان بكيفية مخصوصة، أو بعدة مخصوص من الركعات بدعة منكورة^(١).

قال النووي : وهاتان الصلاتان بدعتان مذمومتان منكورتان قبيحتان، ولا تغزى بذكرهما في كتاب قوت القلوب والإحياء، وليس لأحد أن يستدل على شرعيتها بما روي عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « والصلاة خير موضوع »^(٢) فإن ذلك يختص بصلاة لا تخالف الشرع بوجه من الوجوه^(٣).

قال إبراهيم الحلي في الحنفية : قد حكم الأئمة عليها بالوضع فإن في العلم المشهور : حديث ليلة النصف من شعبان موضوع^(٤)، قال أبو حاتم محمد بن حبان : كان محمد بن

(١) القليوبي، وصحة : ٢٦٩/١ - عتبة القسطل في شرح منه الفصل، حلي كبير، ص ١٣٢.

(٢) حديث « الصلاة خير موضوع »، أخرجه « دهلي » ١٧٨/١ - ط النجفية من حديث أبي نر، ولورد الحلي في المجموع ٦٦٠/١ - ط القلبي، وقال : « فيه المعنوي وهو ثقة حلت ».

(٣) المجموع النووي ٢٥٦/١.

(٤) حلي كبير، ص ١٣١ لتشيخ إبراهيم الحلي - ط دار سعادت، عارف افندي نعيمة سنة أول تسلسل سنة ١٣٢٥ هـ، حاشية ابن عسكين ١/١ - ١٦١ - القسوي وصحة : ٢٦٠/١، فروع : ٥٦٩/١ - ٥٧٠، الاختصاص للناظمي ٢٢٢/١، إيكولوج وعرف الحولفت ص ٦٣ - ٦٧.

مهاجر يضع الحديث على رسول الله ﷺ.

وحديث أنس موضوع، لأن فيه إبراهيم بن إسحق قال أبو حاتم : كان يقلب الأخبار ويصوف الحديث، وفيه وهب بن وهب القاضي أكذب الناس ذكره في العلم المشهور، وقال أبو الفرج بن الجوزي : صلاة الرغائب موضوعة على رسول الله ﷺ، وكذب عنه^(٥).

قال : وقد ذكروا على بدعيتها وكرامتها عدة وجوه منها : أن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين لم ينقل عنهم هاتان الصلاتان، فلو كانتا مشروعتين لما فاتتا السلف، وإنما حدثتا بعد الأربعمائة، قال الطرطوشي أخو أبي المقدسي قال : لم يكن بيت المقدس قط صلاة الرغائب في رجب ولا صلاة نصف شعبان، فحدث في سنة ثمان وأربعين وأربعمائة أن قدم علينا رجل من نابلس يعرف بابن الحلي، وكان حسن الشلاوة فقام يصلي في المسجد الأقصى ليلة النصف من شعبان فأحرم خلفه رجل، ثم انضاف ثالث ورابع فما ختم إلا وهم جماعة كثيرة، ثم جاء في أنعام القبايل فضلي معه خلق كثير، وانتشرت في المسجد الأقصى وبيوت الناس ومنازلهم، ثم استقرت كأنها سنة إلى يومنا هذا^(٦).

(ر : بدعة ٢٤) وانظر للتفصيل مصطلح (صلاة الرغائب).

(١) الموضوعات لابن الجوزي ١٢٤/٢ - ١٣٦، شرح السلف

الرغبة بمعنى سنة الفجر:

٣- الرغبة تدل على سنة صلاة الفجر في اصطلاح المالكية، ورتبها عندهم أعلى من الندويات ودون السنن، والندويات عندهم كائنواقل الرتبة التي تصلى مع الفرائض قبلها أو بعدها والسنن عندهم نحو التواتر والعبد والكسوف والاستسقاء.

وعند ابن رشد: ركعتا الفجر سنة لأنه فَجَرٌ قضاها بعد طلوع الشمس.^(١)

وعند الحنفية ركعتا الفجر من أقوى السنن. وعند الشافعية والحنابلة هما من السنن الرواتب^(٢) وانظر للتفصيل مصطلح: (صلاة الفجر).

رفاة

التعريف:

١- الرفاة بالكسر العطاء والصلة، وبالفتح القدح الضخم ويكسر، والرفاة مصدر وفده يرفد، أي أعطا، والإرفاد: الإعانة والإعطاء. والإرفاد: الكسب، والاسترفاد: الاستعانة. والإرفاد: التعاون.

والرفاة شيء، كانت قرين ترفاهه في الجمالية، فيخرج كل إنسان مالا بقدر طاقته، فيجمعون من ذلك مالا عظيم أيام الموسم فيشترون به للحاج الجزر (الإبل)، والطعام، والتزييب للتبديد، فلا يزالون يطعمون الناس حتى تنقضي أيام موسم الحج، وكانت الرفاة والسقاية لبني هاشم، والسدانة واللواء لبني عبد المدار، وكان أول من قام بالرفاة هاشم بن عبد مناف، وسمي هاشما لهشعه التريد.^(١)



(١) حديث: «قضاء الرسول ﷺ لركعتي الفجر بعد طلوع الشمس». أخرجه مسلم (١/٤٧٦-٤٧٧ - ط الهلبى) من حديث أبي هريرة.

(٢) الخطيب ١/٣٦١-٣٦٢، والديلمي ١/٣١٤، وبيهق ١/٢٠٥، والبيدالغ ١/٢٨٥، والفيلوي وغيره: ١/٢١٠، والفروع ١/٥٤٤.

(١) الصالح والعاموس والمسلط والمصباح مادة: (وفد). والتكليات ١/٣٦٨ ط دمشق. وقد أخرج أحمد (١/٦٠-٦١) - ط المصطفية) عن أبي مخنف عن أبيه أو عن حده قال: «جعل رسول الله ﷺ الأمان لك وللمدينة، والسقاية لبني هاشم، والمجانية لبني عبد المدار، ولورده المنيهي في»

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السدانة :

٢ - ومعناه خدمة الكعبة . تقول سدت الكعبة أسدنها سدنا إذا خدمتها ، فالواحد سدان واجمع سدنة ، والسدانة بالكسر الخدمة ، والسدان السروزي ومعنى ^(١) .

ب - الحجابة :

٣ - الحجاسة اسم من الحجب مصدر حجب يحجب ، ومنه قيل للمستتر حجاب ، لأنه يمنع المشاهدة ، وقيل تلباب حجاب ، لأنه يمنع من الدخول ^(٢) . ومنه حجابة الكعبة ، وكانت في الجاهلية لبي عبد الدار .

ج - السقاية :

٤ - وهي موضع يتخذ لسقي الناس ، والمراد بها هنا الموضع فتخذ لسقاية . خارج في الموسم ^(٣) .

د - العمارة :

٥ - العمارة اسم مصدر من عمرت الدار عمرا أي بنيتها ، ومنه عمارة المسجد الحرام ^(٤) .

مكافئة الرفادة في الشرع :

٦ - الرفادة والسقاية والعمارة والحجبة من الأمور التي كانت تقتصر بها قريش في الجاهلية ، ويعتبرونها من الأعمال التي بمقتازن بها عز نجبهم من انعرب ، فهم حلة البيت يصدون الأذى عنه ، ويطعمون ويسفون من جاءه حاج له زالسراء وقد بلغ بهم الأمر أن جعلوا هذه الأعمال كعمل من آمن بالله واليوم الآخر وجهاد في سبيله ، وقد أكثر الله سبحانه وتعالى عليهم ذلك في قوله تعالى : ﴿ أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر وجهاد في سبيل الله لا يستوفون عند الله والله لا يهدي القوم الظالمين ﴾ ^(٥) .

الحكم الإجمالي :

٧ - الرفادة مشروع لإقرار الإسلام لها ، وهي من وجوه الخير ، لأنها إكرام للحجاج وهم ضيوف الرحمن ، وهي صدقة على الفقراء منهم ، وحلة لغيرهم .



١ - المجموع (٣/ ٢٨٥) ط . ث . ج . سي . وفاء مرواه أحمد والطبراني في الأوسط والكبير . وفيه حذف ين بـ لأن الأشمري ، وثقة أحمد وغيره . وضعه السائي وغيره .

(١) المصباح مادة (سدى)

(٢) المصباح مادة (حجب)

(٣) المصباح مادة (سقى) ، وروح المعاني ١٠/ ٦٦ ط .

المعنى

(٤) المصباح مادة (عمر) ، روح المعاني ١٠/ ٦٦ ط العكر

(٥) سورة التوبة / ١٩

وفي اصطلاح الفقهاء: لا يخرج الرفث عن المعنى اللغوي كما ذكره أبو عبيدة.

الحكم التكليفي:

٢ - الرفث بمعنى مباشرة النساء بالجماع أو غيره في العبادات منهي عنه على التفصيل التالي:

الرفث في الصوم:

٣ - لا خلاف بين أهل العلم في أن من جامع في نهار رمضان عمدا ذكرا للصومته أنه يائمه، ويفسد صومه، وعليه انقضاء الكفارة، سواء أزال أم لم ينزل، لقوله تعالى ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثَ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾^(١) والرفث هنا الجماع^(٢) وكالجماع في الإثم وفساد الصوم وانقضاء الإنزال بمباشرة أو بقبلة أو بلمس أو بيدون جماع، فإنه قيل أولس أوصمها إليه فلم ينزل لم يفسد صومه، وهو محل اتفاق بين الفقهاء^(٣). أما الجماع ناميا فقد اختلف الفقهاء فيه. فذهب الحنفية، والشافعية إلى أنه لا يفسد الصوم، لقوله ﷺ في الذي يأكل ويشرب ناميا: «فلينتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه»^(٤).

رَفَثٌ

التعريف:

١ - الرفث بفتح الراء والغاء - في اللغة: الجماع وغيره مما يكون بين الرجل والمرأة من تقبيل ونحوه مما يكون في حالة الجماع، ويطلق على الفحش.

وقال قوم: الرفث هو قول الخنا، والفحش، واحشيج هؤلاء بخبر: «إذا كان يوم صوم أحدكم، فلا يرفث، ولا يفسخ»^(١).

وقال أبو عبيدة: الرفث: اللغو من الكلام. وقال: رفث في كلامه يرفث، وأرفث إذا تكلم بالفحش، ثم جعل كناية عن الجماع وعن كل ما يتعلق به، فالرفث بالناس: ذكر المجامعة وما يتعلق به، والرفث بالبدن: التمس، وبالعين: الغمز، والرفث بالفرج: الجماع^(٢).

(١) حديث: «إذا كان يوم صوم أحدكم، فلا يرفث، ولا يفسخ، أحشيج هؤلاء بخبر: (الفتح ١١٩/٢ - ط السلفية). ومسلم (٨٠٧/٢ - ط اعلي) من حديث أبي هريرة.

(٢) ناهج العروس، وتفسير الرازي، وتفسير ابن كثير، في تفسير آية «ولا رفث ولا فسوق».

(١) سورة البقرة/ ١٨٧

(٢) أسن المطالب ١٤٤/١ فتح تفسير ٢/ ٢٥٣، المفي

١٢٠/٣. حاشية الصوفي ١/ ٥٠٩.

(٣) المصادر السابقة

(٤) حديث: «فلينتم صومه». أخرجه طحاوي (الفتح

واختلصوا في الجماع نسيًا، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة، إلى أنه إن جامع المعتكف ليلاً أو نهلاً عمدت نسيًا بطل اعتكافه، لأن ما حرم في الاعتكاف استوى عمدته وسهوته في إفساده كاطتروج من المسجد.

وقال الشافعية: إن جامع نسيًا فلا يطل اعتكافه.

أما التخييل واللمس بشهوة فهو حرام، وبفسد اعتكافه إن أنزل لعموم آية: ﴿وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ لما إن كان ذلك بمنى شهوة مثل أن تعسل رأسه أو تناوله شيئاً فلا بأس به^(١) لأن النبي ﷺ كان يذني رأسه لعائشة رضي الله عنها وهو معتكف فيجعله^(٢).

والانفصاف في مصطلح: (اعتكاف).

الرَفَثُ فِي الْإِحْرَامِ :

٥ - الرَفَثُ فِي الْإِحْرَامِ حَرَمٌ، وَهَذَا عَلَى أَفْضَلِ بَيْنِ الْمُشْهُاهِ .

نقوله تعالى: ﴿وَمَنْ فَرَسَ فِيهِنَّ الْجَمْعَ فَلَا

إِذَا ثَبَتَ هَذَا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ ثَبَتَ فِي الْجَمَاعِ تِلَاسُوتُهُ فِي الرُّكْنِيَّةِ^(٣).

وقال المالكية والحنابلة في ظاهر النص عندهم: إن انشائي كالمعمد فيضد صومه إذا جامع ناسياً، وقائلوا: إن النبي ﷺ: وأمر الذي جامع في نهار رمضان بالكفارة ولم يسأله عن كونه عمدًا^(٤) ولو افرق الحال لُئِلَ واستغسل، ولأنه يجب التعليل بما تساويه لفظ السائل وهو الوقوع على المرأة في الصوم، ولأن الصوم بحرم الوطء فيه، فاستوى فيها عمدته وسهوته كالجَمْعِ^(٥).

والانفصاف في باب (الصوم)

الرَفَثُ فِي الْاِعْتِكَافِ :

٤ - لا خلاف بين المتفقهة في أن الرَفَثَ فِي الْاِعْتِكَافِ حَرَمٌ : لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَاشَرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾^(٦) وإن جامع متعمداً فسد اعتكافه بإجماع أهل العلم. لأن الجَمْعَ إِذَا حَرَمَ فِي الْعِبَادَةِ أَفْسَدَهُ كَالْجَمْعِ وَالصَّوْمِ.

(١) ١٥٥/٤ - ط السلفية، وسيم ٨٠٩/٢ - ط الحسي من حديث أبي هريرة

(٢) مع القدير ٢٤/٢، أسنى الطالب ١/١١١، ١١٧

(٣) حديث: وأمر الذي جامع في نهار رمضان بالكفارة أخرجه البخاري (الفتح ١/١٦١ - ط السلفية) من حديث عائشة

(٤) المعنى ١/١٦١، عائشة الموصوفى ٢٧/١

(٥) سورة البقرة/١٨٧

(٦) مع القدير ٣١٢/٢، عائشة الموصوفى ١/١٤٤، وأسنى الطالب ١/١٣١، المعنى ١/١٦٧، ١٩٨

(٧) حديث: وكذا يذني رأسه لعائشة وهو معتكف أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٧٣ - ط السلفية)، وسيم ٢/١٦١ - ط الحلي

العقهاء في حرمة (١١)

أو: فساد الحج ووجوب الكفارة ونوعها،
وبقية أحكام الشرف في الإحرام، ف يرجع في
تفصيل ذلك إلى مصطلح (إحرام).



وفث ولا فسوق ولا حدان في الحج (١٢) فإن
جامع في الفرج وهو محرم فسد نسكه، لأن النبي
يقضي الفساد، ووجب عليه القضاء والكفارة
إن كان عامدا، وروي عن ابن عمر رضي الله
عنهما: أن رجلا سأله فقال: إني وافعت امرأتي
وبحن محرمان، فقال: أقصدت حجك انطلق
ثنت وأهلك معك من فاقضوا ما يقضون وحل
إذا حلوا، فإذا كان في العام المقبل فاجمع أنت
وأهلك مع الناس وأهدب هدبا، فإن لم تجد
فصوما ثلاثة أيام في الحج، وسبعة إذا رجعتهم.
أما إن جمعت المحرم ناسيا فقال الخنزية
والمالكية والحنابلة: هو كمن جامع عامدا،
قالوا: لأن الفساد باعتبار معنى الارتفاق في
الإحرام ارتفاق محصورا، وهذا لا يتقدم بهذه
المواضع، والحج ليس بمعنى الصوم، لأن
حالات الإحرام مذكورة أم كالصلاة، ولأنه شيء
لا يقتر على رده كالشعر إذا حلقة، والمصيد إذا
قتله، فهذه الثلاثة يستوي فيها العمد،
والنسيان.

وقد الشافعية: لا يفسد حجه، لأن عبادة
تعلق الكفارة برفادها، فتختلف بالمذكورات
في الحكم كالصوم.

أما مباشرة فيه دون الفرج، فإن أنزل فعلية
دم وإن لم ينزل فلا شيء عليه، ولا خلاف بين

(١١) منح الصغير ١٥٦/٢، الشني ٣١٠/٤. وأسنى الطلب

٥١٢/١، وأشرح الصغير مع حاشية الصلوي ٩١/٢ -

أخرج أولاً ثم يبقوله ويحمله عمرة. ويشعل ثم يعود
فيحرم بحجة. وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر
في بحثي: إجماع: (١٧٩/١) وحج:
(٢٨٧/٥).

رفض

ب - الإفساد :

٣ - الإفساد من فسد الشيء، وأفسده هو: وهو
ضد الإصلاح.^(١)

ج - الإبطال :

٤ - الإبطال هو إفساد الشيء وإزالته حقاً كان
ذلك الشيء أو باطلاً، واصطلاحاً: الحكم
على الشيء بالبطالان سواء وجد صحيحاً ثم
طرا عليه سبب البطالان، وهو مرادف للرفض
عند المالكية.

الأحكام المتعلقة بالرفض :

أ - رفضية الوضوء :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن النية ركن في
الوضوء، فإذا رفضت نية بعد كمال الوضوء فلا
يؤثر هذا الرفض.

ونص المالكية على أنه إذا رفض النية في أثناء

التحريف :

١ - الرفض في اللغة: الترك؛ يقال: رفضت
الشيء أرفضه بالضم، وأرفضه بالكسر رفضاً:
إذا تركته.^(٢)

وفي الاصطلاح: جعل ما وجد من العبادة
والنية كالمعدوم.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الفسخ :

٢ - الفسخ نقض الشيء وإزالته. تقول:
فسخت البيع والتكاح إذا نقضتهما.^(٤)

وفي هذا حديث: «كان فسخ الحج رخصة
لأصحاب النبي ﷺ»^(٥) وفسخ الحج: أن ينوي

(١) لسان العرب

(٢) مؤلف الجليل ٢٤٠/١، الزرقاني ٦٦/١

(٣) لسان العرب

(٤) حديث: «كان فسخ الحج رخصة لأصحاب النبي ﷺ».

ورد من حديث بلال بن الحارث قال: قلت: يا رسول الله!

فسخ الحج فسخة خاصة، أو لمن يعلنه؟ قال: بل لكم خاصة.

أنتم جده أبو داود (٣٩٩/٢) - ٤٠٠ - لمحقق عزت حيد

وعاصم) ونقل المنذري عن -إمام أحمد أنه قال-: «إنه =

- لا بيت، كذا في «مختصر السنن» (٣٣١/٩) - نشر دار
المعرفة) ولكن معناه ثابت من حديث أبي هريرة صحيح
مسلم (٨٩٢/٢) - ط: الحلبي.

(٥) لسان العرب.

وذهب الحنفية وهو الأصح عند الشافعية
وقول عند الحنابلة: إلى أن رفض نية الصوم
لا يبطل الصوم إلا مباشرة ما بغيره.^(١)
وللتفصيل انظر مصطلح: (صوم).

د - رفض الإحرام :

٨ - رفض الإحرام لا يطعمه باتفاق الفقهاء.^(٢)
(ر: إحرام ف ١٢٨).

جاء في التاج والإكليل وإن وافق إحرامه
ليس رفضه بمضاد لما هو فيه، لأنه إنما رفض
مواضع يأتيها فإذا رفض إحرامه ثم عاد إلى
المواضع التي يجذب بها فمعهها لم يحصل لرفضه
حكم.

وقال في كشف القناع: وإن قال في إحرامه
حتى شئت أحلته، أو إن أقصدته لم أقضه، لم
يصح.^(٣)

والتفصيل في (إحرام).

هـ - رفض الحج أو العمرة :

٩ - إذا أحرم النكح بالعمرة، ثم أردفها بإحرام
الحج فلا تجزئ من ثلاث صور:

الوضوء، فإن رجع وكعده نية رفع الحدث قريباً
على الفور فلا يؤثر أيضاً. أما إذا رفضه في
أثنائه، ثم لم يكمله على الفور، بنية رفع
الحدث أو كمله على الفور بنية التبريد أو
التطيق، فإنه يبطل ويعيد ما تم بهذه النية.^(١)
والتفصيل في (وضوء).

ب - رفض نية الصلاة :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن رفض نية
الصلاة في أثنائها يبطل لها، كأن قطع النية في
أثناء الصلاة، أو عزم على قطعها، أو تردد هل
يقطع أم يستمر فيها؟ وقال التردد، أو يأتي بها
بتنفي مع نية الصلاة، لأنه قطع حكم النية قبل
إنجام صلاته ففسدت كما نوسلم فيها يوي قطع
الصلاة، ولأن النية شرط في جميع الصلاة، وقد
فقدتها بما حدث، ففسدت.^(٢)
والتفصيل في (نية) و(صلاة).

ج - رفض نية الصوم

٧ - ذهب المالكية والحنابلة في المذهب والشافعية
في قول: إلى أن رفض نية الصوم يبطل الصوم
ولو لم يفعل ما يقصد التضييق.

(١) الدر المنثور ١/٢٢٣، التاج والإكليل ١/٤٨٣. روضة
الطالبين ١/٣٦٥، الفتي ٣/١١٨، كشف القناع
٣١٩/٢

(٢) التاج والإكليل ١/٤٨٣ - ٤٩٠، روضة الطالبين ١/٢٢٥

(٣) كشف القناع ١/٩١٢، التاج والإكليل ١/٤٨٣

(١) مواهب الجليل ١/٢٤٠، الزرقاني ١/٢٦٩، روضة
الطالبين ١/١٩٠ - ١٩٠، كشف القناع ١/٨٦، ٨٧

(٢) الزرقاني ١/١٩٦، مواهب الجليل ١/٥١٥، بابية
المحتاج ١/١٥٧، روضة الطالبين ١/٢٢٥، كشف

القناع ١/٣١٧، الفتي ١/٤٦٦ - ٤٦٨

الصورة الثانية: الإحرام بالحج بعد تمام طواف العمرة:

صرح الشافعية والحنابلة بأنه لا يصح إدخال الإحرام بالحج بعد الطواف للعمرة لانصال إحرامه بمقصوده وهو أعظم أفعاله فلا يصحرف بعد ذلك إلى غيرها، كما علله الشافعية (١) ولأنه شارع في التحلل من العمرة فلم يجوز إدخال الحج عليها، كما لو سعى بين الصفا والمروة، كما علله الحنابلة (٢).

وقال الحنفية: يستمر في أعمال العمرة ويرفض الحج، لأن العمرة مؤداة، والحج غير مؤدى فكان رفض الحج امتناعاً عن الأداء ورفض العمرة أيضاً لعدم العمل، والامتناع عن العمل دون الإبطال، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٣) فكان رفض الحج أولى.

ومصرح الحنفية بأن من أتم أكثر أشواط الطواف، كان طواف للعمرة أربعة أشواط فأكثر فهو في حكم من أتم جميعها، لأن للأكثر حكم الكل (٤).

وقال المالكية: يصح إضافة الإحرام بالحج

الأولى: الإحرام بالحج قبل البدء بطواف العمرة:

يجوز إدخال الحج على العمرة في هذه الصورة عند جمهور الفقهاء بإداء أعمال كلا التكنين، ويكون قارناً عندهم، سواء أكان مكياً أم أقالماً، بناء على أصلهم من جواز القران للمكي (١).

وقال الحنفية: صح ذلك للأقالمة، ويصير قارناً، ولا يصح للمكي، فإذا أضاف المكي إحرام الحج على إحرام العمرة ولم يبدأ بطواف العمرة، عليه أن يرفض للعمرة ويمضي على حجته، وعليه دم الرفض وقضاء العمرة، لأن الجمع بينهما معصية بالنسبة للمكي، ولتزوع عن انحصية لازم. وإنما يرفض العمرة دون الحج لأن أقل عملاً وأخف مؤنة من الحج، فكان رفضها أبسر.

وروجه وجوب الدم للعمرة قضاء، هو أنه تحلل من العمرة قبل وقت التحلل فيلزمه الدم كالمحصر، ووجبت عليه العمرة قضاء بسبب شروعه فيها بالإحرام، وهذا باتفاق فقهاء الحنفية (٢).

(١) مني المحتاج ١/ ١٤٠.

(٢) مني لأمن قضاء ٣/ ١٨٤.

(٣) سورة محمد / ٣٣.

(٤) فتح القدير ٣/ ١٤٠، ريبان المفتاح للزبيدي ٢/ ٧١، ٧٥.

(١) الشرائع مع الخطوط ٣/ ٥٠، ٥١، ومعه المحتاج.

(٢) ١/ ١٨٤، والمفتي لأمن قضاء ٣/ ٤٧٢، ٤٨٤.

(٣) البدائع ٢/ ١٦٩، ١٧٠، وفتح المغير ٣/ ٤٣، ٤٤.

والزبيدي ٢/ ٧١، ٧٥.

ورفع غير المتأكد أبصر، ولأن رفض الحج امتناع عن العمل، ورفض العمرة بإبطال للعمل، والامتناع دون الإبطال.

وقال أبو يوسف ومحمد: يرفض العمرة، وبعض في الحج، لأن العمرة أدنى حالا وأقل تعباً ولا يبصر قضاء، لكونها غير مؤقنة بالوقت، فكان رفض العمرة أولى.^(١)

أثر الرقص وحزائه :

٩٠ - إذا رفض الحج على قول أبي حنيفة فعليه لرفضه دم، لأنه غلغل منه قبل وقت التحلل، فيؤثره الدم كالحصر، وعليه كذلك حجة وعسرة، لأن الحجة وجبت بالشروع، وأما العمرة فلعدم إثباته بأفعال الحجة في السنة التي أحرم فيها فصار كضائت الحج، وإذا رفض العمرة على قولها فعليه دم، وقضاء العمرة، لأنه أدى الحج، والعمرة وجبت عليه بالشروع.^(٢)

هذا، وإن مضى فيها، ولم يرفض الحج ولا العمرة صح، لأنه أدى أفعالهما بما التزمها، غير أنه منهي عنها، وانهي لا يمنع تحقق الفعل

بعد الطواف للعمرة، وبصير قارناً لكنه يكره، مع تفصيل عندهم.^(٣)

الثالثة: الإحرام بالحج بعد أن طاف أقل أشواط العمرة :

قال المالكية في الاعتماد عندهم، والحنابلة: يصح إدخال الحج على العمرة قبل تمام الطواف وبعض في أعمالها وبصير قارناً.^(٤)

وقال الشافعية وهو قول بعض المالكية: لو شرع في الطواف ولو بخطوة، ثم أحرم فإنه لا يصح، لان اتصال إحرامه بمقصوده، وهو الطواف، فلا يتصرف بعد ذلك إلى غير العمرة.^(٥)

وقال الحنفية: إذا أحرم المكي بعمرة، وطاف أقل من أربعة أشواط، ثم أحرم بالحج فعليه أن يرفض أحد التمسكين (الحج أو العمرة)، لأن الجمع بينهما معصية، والمزجوع عن المعصية لازم، ثم اختلفوا:

فقال أبو حنيفة: يرفض الحج، لأن إحرام العمرة قد تأكد بإداء الشيء من أصنافه وهو الطواف، وإحرام الحج لم يتأكد بأي عمل،

(١) يدمع الصنائع في ترتيب الشرائع للتكامل ٢/ ٦٠٩.

١٧٠، وتبين الحقائق للزيطي ٩/ ٧٦، ٧٥، وضع القدير

مع الهداية ٣/ ٤٢ - ٤٥

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الخطاب وجملة الموازين ٣/ ٥٣، وشرح الكبير مع حاشية

النسوتي ٢٨/ ٢٩

(٤) الخطاب ٣/ ٥٠، ٥١، والمقي لأمير فذالة ٣/ ٧٢

(٥) معي المحتاج ١/ ٥١٤، والخطاب مع الموازين ٣/ ٥٠، ٥١

كما هو مقرر عند الحنفية ، لكن يلزمه دم
لجميع بينهما ، لأنه يمكن التقصان في عمله ،
لارتكابه المنهي عنه ، وهذا دم إجباري حق
الذي ، ودم شكر في حق الأفاقي .^(١)
وتفصيل هذه الأحكام في (إحرام) و(قرآن
٢٢ - ٢٧) .

رفع الحرج

التعريف :

١ - رفع الحرج : مركب إضائي ، تنوقف معرفته
على معرفة لفظية ، فالرفع لغة : تقيض الخفض
في كل شيء ، والتيلبع ، والحمل ، وتكريك
الشيء ، والأصل في مادة الرفع العلو ، يقال :
ارتفع الشيء ارتفاعاً إذا علا ، ويأتي بمعنى
الإزالة . يقال : رفع الشيء : إذا أزيل عن
موضعه .

قال في المصباح المنير : الرفع في الأجسام
حقيقة في الحركة والانتقال ، وفي المعاني محمول
على ما يقتضيه المقام ، ومنه قوله ﷺ : ارفع
القلم عن ثلاثة^(١) والقلم لم يوضع على
الصغير ، وإنما معناه لا تكليف ، فلا مؤاخذه .^(٢)
والحسرج في اللغة : المكان المهيئ الكثير



(١) حديث : « راع القلم عن ثلاثة . . » أخرجه أبو داود
(٥٥٨/١) . تحقيق عزت حيد دعلي . . . والمحكم (٥٩/٢) .
ط : دائرة المعارف العثمانية عن حديث عائشة ، وصححه
المحكم ووافقه المحي .

(٢) لسان العرب واللسانوس الجيظ والمصباح الثير واللسان
العرب لغة : (رفع) .

رفع الحرج ١ - ٣

الألفاظ ذات المصلحة:

١ - التيسير:

٢ - التيسير: لسهولة والسعة، وهو مصدر يسر،
واليسر ضد العسر، وفي الحديث: «إن النبي
يسر»^(١)، أي إنه مهمل سميع قليل التشديد،
والتيسير يكون في الخير والشر، وفي التزييل
العزير قوله: «يسره للبري»^(٢)، وقوله:
«يسره للعسري»^(٣)

ولا يخرج معناه الاصطلاحي عن معناه
اللغوي، والنسبة بين التيسير ورفع الحرج أن رفع
الحرج لا يكون إلا بعد شدة

ب - الرخصة:

٣ - الرخصة: التسهيل في الأمر والتيسير،
بمعنى: رخص الشرع لنا في كذا ترخيصا
وأرخص إرخاصا إذا يسره وسهله. ورخص له
في الأمر: أذن له فيه بعد السعي عنه،
وترخيص الله للعب في أشياء: تخفيفها عنه،
والرخصة في الأمر وهو خلاف التشديد^(٤)

الشجر، والضيق، والإثم، والحرام، والأصل
فيه الضيق. قال ابن الأثير: الحرج في الأصل:

الضيق، ويقع على الإثم والحرام.
تقولون رجل خرج وخرج إذا كان ضيق
المصدر. وقال الزجاج: الحرج في اللغة أضيق
الضيق، ومعناه أنه ضيق جدا.

رفع الحرج في اللغة: إزالة الضيق، ونفيه
عن موضعه.

ثم إن معنى الرفع في الاصطلاح لا يخرج
عن معناه اللغوي^(٥).

والحرج في الاصطلاح ما فيه مشقة وضيق
فوق المعتاد،^(٦) فهو يخص من معناه اللغوي.

ورفع الحرج: إزالة ما في التكليف الناشئ من
المشقة برفع التكليف من أصله أو بتخفيفه أو
بالتخفيف، أو بأن يجعل له مخرج، كما سبق في
الموسوعة في مصطلح (تيسير).

فالخرج والمشقة مترادفان، ورفع الحرج
لا يكون إلا بعد الشدة خلافا لتيسير.

والفقه والأصوليون قد يطلقون عليه أيضا
ادفع الحرج، ودفع الحرج^(٧).

- لابن نجيم ٨٠، أحكام القرآن لابن العربي ٣٠٣/١ دار
الكتاب العربي

(١) حديث: «إن النبي يسر» أخرجه البخاري والفتح
٩٣/١ ط (الطبعة) من حديث أبي هريرة.

(٢) سورة الليل ٦

(٣) سورة الليل ٦٠

(٤) لسان العرب، والمصباح المفرد: (رخص).

(٥) التكميلات ٣٨٨/٢ منشورات وزارة الثقافة والإرشاد
العلمي - دمشق ١٩٧٥م، المغرب ١٩٤ دار الكتاب
العربي

(٦) التوضيحات للشافعي تعليق الشيخ عبد الله بن زيد ١٥٩/٢،
المكتبة التجارية ١٩٥٥م

(٧) فوائذ الرحمن ١٥٦/١ دار صادر، الأشباه والنظائر

فانظره فحة في مقابلة التفتيح
والحرج.^(١)

الإنسان ضعیف.^(٢)

ومن السنة قول النبي ﷺ: «بعثت بالحنيفية
السمحة».^(٣) وحديث عائشة: «ما خير
رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم
يكن إثماً».^(٤)

جد الضرر:

٤ - الضرر في اللغة ضد النفع، وهو نقصان
يدخل في الشيء،^(٥) فالضرر قد يكون أثراً من
أثار عدم وقع الحرج.

رفع الحرج من مقاصد الشريعة:

٥ - رفع الحرج مقصد من مقاصد الشريعة
وأصل من أصولها، فإن الشارع لم يقصد إلى
التكليف بالشاق والإغصات فيه، وقد دل على
ذلك الكتاب والسنة وتعهد الإجماع على ذلك.

وانعقد الإجماع على عدم وقوع الحرج في
التكليف، ومسويده على عدم قصد الشارع
إليه، ولو كان واقعاً لحصل في الشريعة التناقض
والاختلاف، وذلك منفي عنها، فإنه إذا كان
وضع الشريعة على قصد الإغصات والمشقة،
وقد ثبت أنها موضوعة على قصد الرفق
والتييسر، كان الجمع بينهما تناقضاً واختلافاً،
وهي منزهة عن ذلك.

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وما جعل
عليكم في الدين من حرج﴾^(٦) وقوله تعالى:
﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾^(٧) وقوله
تعالى: ﴿ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج
ولكن يريد ليخففكم﴾^(٨) وقوله تعالى:
﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾^(٩)
وقوله تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم وخلق

ثم ما ثبت أيضاً من مشروعية الرخص، وهو
أمر منطوق به، وما علم من ديس الأمة
بالضرورة، كرخص القصر، والفطر، والجمع،
وتساول المحرمات في الاضطراب. فإن هذا تمط
يدل قطعاً على مطلق رفع الحرج والمشقة.

وكذلك ما جاء من النهي عن التعقيد

(١) سورة النساء/ ٢٨

(٢) حديث: «بعثت بالحنيفية السمحة» أخرجه ابن سعد في
الطبقات (١/ ١٩٢) - ط دار صادر - من حديث حبيب بن
أبي ثابت مرسل

(٣) حديث: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار
أيسرهما ما لم يكن إثماً» أخرجه البخاري (١/ ١٦٤) - ط
دار السلفية، ومسلم (١/ ١٨٣) - ط الحلبي.

(٤) المستصفى ١/ ٩٨ دار صادر

(٥) لسان العرب والمصباح القبرمان ما: [مصدر].

(٦) سورة الطه/ ٢٨

(٧) سورة البقرة/ ٢٨٦

(٨) سورة المائدة/ ٩

(٩) سورة البقرة/ ١٨٥

رفع الحرج ٦

الحقيقي ينقسم من حيث وقت تحققه إلى قسمين :

الأول : الحرج الحالي : وهو ما كانت مشقة منتحقة في الحال ، كالشروع في عبادة شاقة في نفسها ، وكالحرج الحاصل للعريض بالمشقة الماء ، أو الحاصل لغير المستطيع على الحج أو رمي الجمار بنفسه إن منعته من الاستابة ^(١) .

الثاني : الحرج المآلي : وهو ما يلحق المكثف بسبب الدوام على فعل لا حرج منه . كما كان من شأن عبد الله بن عمرو قال : كنت أصوم الدهر ، وأقرأ القرآن كل ليلة فأما ذكرت للنبي ﷺ وما أرسل إلي فأنه ، فقال لي : ألم أخبر أنك تصوم الدهر ، وتقرأ القرآن كل ليلة ؟ فقلت : بلى يا رسول الله ، ولم أرب بذلك إلا الخير ، قال : فإن يحبك أن تصوم من كل شهر ثلاثة أيام فقلت : يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك . قال : فإن لزورك عليك حقا ، ولزورك عليك حقا . فصم صوم داود نبي الله ﷺ ، فإنه كان أعبد الناس ، قال : فقلت : يا نبي الله وما صوم داود ؟ قال : كان يصوم يوما ويقطر يوما . قال : وأقرأ القرآن في كل شهر ، قال : قلت : يا نبي الله إني أطيق أفضل من ذلك ، قال : فأقرأه في كل عشرين قال : فقلت :

والتكف في الانقطاع عن دوام الأعمال . ولو كان الشارع قاصداً للمشقة في التكليف لما كان ثم ترخيص ولا تخفيف .

ولأجل ذلك لم يجب شيء من الأحكام على انصي العاقل لقصور البدن ، أو لقصوره وقصور العضل ، ولا على العتوه البالغ لقصور العقل . ولم يجب قضاء الصلاة في الخبيض والنفاس ، وانضى الإثم في خطأ المجتهد ، وكذا في النسيان والإكراه .

قال الشاطبي : إن الأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع ^(٢) .

أقسام الحرج :

ينقسم الحرج من حيث الجملة إلى قسمين :

٦ - الأول : حقيقي ، وهو ما كان له سبب معين واقع ، أو ما تحقق بوجوده مشقة خارجة عن المعتاد كحرج السفر والمرض .

الثاني : توهمي ، وهو ما لم يوجد السبب المخصص لأجله ، ولم تكن مشقة خارجة عن المعتاد على وجه محقق ^(٣) .

والقسم الأول هو المحتصر بالرفع والتخفيف ، لأن الأحكام لا تبني على الأوهام ، والحرج

(١) انظر الفتاوى ٣١٠/١ ، المكتبة التجارية الكبرى ١٩٦٥م

مسلم النبوت ١٦٨/٦ دار صادر بعليل الشافعي

(٢) الموافقات ٣٣٣/١ ، ٣٣٤ وما بعدها للمكتبة التجارية الكبرى

(٣) الأشبه والنظام للسوطي ص ٧٧ دار الكتب العلمية ١٩٨٢م

بأنبي الله إني أطيق أفضل من ذلك، قال :
فأقره في كل عشر قال : قلت وبأنبي الله إني أطيق
أفضل من ذلك . قال : فأقره في كل سبع
ولا تزد على ذلك . فإن لزوجهك عليك حناء
وتزورك عليك حناء . ولجسدك عليك حياء .
قال : فشددت ، فشد الله علي ، قال : وقال في
النسبي ﷺ : إنك لا تدري هل لك بطول بك
عمر . قال : فصرت إلى الذي قال لي
النسبي ﷺ . فلما كبرت وددت أني كنت قبلت
ورخصة نبي الله ﷺ .^(١) قال الشاطبي : إن
دخول الشفة وعده على المكلف في اليوم أو
غيره ليس أمراً منضبطاً بل هو إضافي مختلف
بحسب اختلاف الناس في قوة أجسامهم أو في
قوة عزائمهم ، أو في قوة بقيتهم^(٢)

وينقسم الحرج من حيث القدرة على
الانفكاك وعدمه إلى عام وخاص .
فالحرج العام هو الذي لا قدرة للإنسان في
الانفكاك عنه غالباً كالنغير الملاحق للماء بما
لا يتفك عنه غالباً ، كالتراب والطحلب وشبه
ذلك .

والحرج الخاص هو ما كان في فطرة الإنسان
الانفكاك عنه غالباً ، كتغير الماء بالخل والزعفران
وتحويه .

(١) حديث عبد الله بن عمر وقال : كنت أصوم طهره .

أخرجه مسلم (٢/ ٨١٣ ، ٨١٤ ط المحلى)

(٢) الاعتصام للشاطبي ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ المكتبة

التحارية الكبرى ١٩٥٥م

٧ - هذا تقسيم الشاطبي ، وهناك من يقسم
الحرج إلى عام وخاص من حيث شمول الحرج
وعده . فالعام ما كان عاماً للناس كلهم ،
والخاص ما كان ببعض الأنظار ، أو بعض
الأزمان ، أو بعض الناس وما أشبه ذلك .
قال ابن العربي : إذا كان الحرج في نازلة
عامة في الناس فإنه يسقط . وإذا كان خاصاً لم
يعتبر عتد ، وفي بعض أصول الشافعي
اعتبره .

كما يمكن تقسيم الحرج إلى بدني ونفسي .
فالبدني : ما كان أثره واقعاً على البدن
كوضوء المريض الذي يخشعه أثناء وضوءه
المريض ، وكبير السن ، وترك المضطر أكل الميتة .
والنفسي : ما كان أثره واقعاً على النفس ،
كالألم والضيق بسبب محضية أو ذنب صادر
عنه ، وقد قال ابن عباس في قوله تعالى
﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ إنما
ذلك سعة الإسلام ما جعل الله من التوبة
والكفارات .^(١)

شروط الحرج المرفوع :

٨ - ليس كل حرج مرفوعاً ، بل هناك شروط
لابد من تحققها لاعتبار رفع الحرج وهي :

١) أن يكون الحرج حقيقياً ، وهو ما له سبب
معين واقع ، كالمريض والسفر ، أو ما تحقق بوجوده

(١) الموافقات للشاطبي ٢/ ١٥٩ وما بعدها ، وأحكام القرآن

لأبن العربي ٣/ ٣١٠

لا ينسك عنه غالباً، والخاص هو ما يطرد
الانفكاك عنه من غير حرج كتغيير الماء بالحل
والزعفران ونحوه. (١)

أسباب رفع الحرج :

٩- أسباب رفع الحرج هي السفر، والمرض،
والإكراه، والسيان، والجهل، والعسر، وعموم
البلوى، والتقصير، وتقصيها في مصطلح
(تيسير). (٢)

قال النووي : ورخص السفر ثمانية :

منها : ما يختص بالطويل قطعاً وهو الفطر،
والفطر، والحج أكثر من يوم وثيلة.

ومنها : ما لا يختص به قطعاً، وهو ترك
الجمعة، وأكل الميتة.

ومنها : ما فيه خلاف، والأصح اختصاصه به
وهو الجمع.

ومنها : ما فيه خلاف، والأصح عدم
اختصاصه به، وهو التغفل على الذبابة، وإسقاط
أقراص التيمم.

واستدرك ابن الوكيل رخصة تاسعة، صرح
بها الغزالي وهي :

ما إذا كان له نسوة وأراد السقر، فإنه يفرج

مشقة خارجه عن المعتاد. ومن ثم فلا اعتبار
بالحرج الشرعي، وهو الذي لم يوجد السبب
المرتخص لأجله، إذ لا يصح أن يبنى حكم على
سبب لم يوجد بعد، كما أن الطنون والتفديرات
غير المحققة راجعة إلى قسم التومئات، وهي
مختلفة. وكذلك أهواء الناس، فإنها تغتر أشياء
لا حقيقة لها. فالصواب أنه لا اعتبار بالمشقة
والحرج حينئذ، بناء على أن التوهم غير صادق
في كثير من الأحوال. (٣)

٢) أن لا يعارض نصاً، فالمشقة والحرج إنهما
يعتبران في موضع لا نص فيه، وأما في حال
خائفة النص فلا يعتد بهما. (٤)

وهناك تفصيل وخلاف يأتي في تعارض رفع
الحرج مع النص.

٣) أن يكون عمداً. قال ابن العربي : إذا كان
الحرج في نزلة عامة في الناس فإنه يسقط، وإذا
كان خاصاً لم يعتبر عندنا، وفي بعض أصول
الشافعي اعتباره، وذلك بفرع في مسائل
الخلاف. (٥)

وقد فسر الشافعي الحرج العام بأنه هو الذي
لا قدرة للإنسان على الانفكاك عنه، كالتنكير
اللاحق للماء بالتراب والطحلب ونحو ذلك مما

(١) الموافقات ١/ ٣٣٣ وما بعدها.

(٢) الأشياء، والفتاوى لابن نجيم ٨٣

(٣) أحكام القرآن لابن العربي ٣/ ٣١٠

(٤) الموافقات ١٥٩/ ٢ وما بعدها

(٥) الموسوعة ١٤/ ٢١٣ وما بعدها

بالغير وكالة وإيداعها وشركة مضاربة ومساواة،
وبالاستيفاء من غير المدينون حوالة، وبالتوثيق
على الدين برهن وكفيل وضمان وحجر،
وبإسقاط بعض الدين صئفا أو كله إبراء.

ومن تلك الأحكام التي جاءت لرفع المخرج
والمشقة أيضا جواز انعقد غير اللازمة، لأن
لزومها شاق فتكون سببا لعدم تعاطيها، ومنها
لزوم العقود اللازمة، وإلا لم يستقر بيع
ولا غيره.

ومنها مشروعية الطلاق لما في البقاء على
الزوجية من المشقة والمخرج عند التنازع، وكذا
مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل
الثلاث، ولم يشرع داتها لما فيه من المشقة على
الزوجة. (١)

رفع المخرج عند تحقق وجوده:

١١ - قد يأتي المخرج والمشقة في التكليف من
أسباب خارجية، إذ إن نفس التكليف ليس فيه
مشقة وحرج بل فيه كلفة أي مشقة معادة،
وإنما يأتي المخرج بسبب اقتران التكليف بأمور
أخرى كالمرض والسفر، وللشارع أنواع متعددة
من التخفيفات تناسب تلك المشاق وتكون تلك

بينهن، ويأخذ من خرجت لها القرعة، ولا يلزمه
القضاء لضرتها إذا رجع. (رد: تيسر).

كيفية رفع المخرج:

رفع المخرج ابتداء:

١٠ - لا يتعلق التكليف بها فيه المخرج ابتداء،
فضلا من الله سبحانه وتعالى، ولذلك لم يجب
شيء من الأحكام على المصبي الثعالب، ولا على
المعتوه البالغ، ولم يجب قضاء الصلاة في الحيض
وانقصاص. (٢) كما أن هناك الكثير من الأحكام
والتشريعات التي جاءت ابتداء لرفع المخرج
والمشقة عن الناس، ولولاها لوقع الناس فيها،
ومنها مشروعية الخيار، إذ إن البيع يقع غالبا من
غير تروي ويحصل فيه الندم فيشق على العائد،
فسهل الشارع ذلك عليه بجواز الفسخ في مجلسه
ومنها الرد بالعيب والتحالف والإفالة والحوالة
والرهن والضمان والإبراء والقرض والشركة
والمصلح والحجر والوكالة والإجارة والمزارعة
والمساواة والمضاربة والعارية والوديعة للمخرج
والمشقة العظيمة في أن كل واحد لا يتنفع إلا بما
هو ملكه، ولا يستوفي إلا من عليه حقه،
ولا يأخذه إلا بكماله، ولا يتعاطى أموره إلا
بنفسه، فسهل الأمر بإباحة الانقضاء بملك الغير
بطريق الإجارة والإعارة والقرض، وبالإستعانة

(١) الأشبه والنظار لابن نجيم ٦٩، ٨٠ في مشقة الحلال

١٩٨٠م الأشبه والنظار للسيوطي ٧٨، ٧٩ في التكميل

المطبوعة ١٩٨٣م المطبعة الأولى.

(٢) نهر التبرير ٢/ ٢٥٣ مصطفى طهيلي الحلبي ١٣٥٠هـ.

سلم التبرير ١/ ١٦٩ دار صادر.

لا يعقّد تركه، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط
لقطته إلا من عرفها، ولا يجتلي خلاها. (١)
قال الشارحي: وإنما تعتبر البلوى في
موضع لا نص فيه بخلافه، فأما مع وجود النص
فلا يستد به.

وقال أبو يوسف: لا بأس بالرعي: لأن الذين
يدخلون الحرم للحج أو العمرة يكونون على
الدواب ولا يمكنهم منع الدواب من رعي
الحشيش ففي ذلك من الحرج ما لا يخفى
فيرخص فيه لدفع الحرج.

ونقل الشاطبي عن ابن العربي قوله: إذا
جاء خبر الواحد معارضا لقاعدة من قواعد
الشرع هل يجوز العمل به أم لا؟ فقال
أبو حنيفة: لا يجوز العمل به، وقال الشافعي:
يجوز، وتردد مالك في المسألة. قال: ومشهور
قوله والذي عليه المعلن أن الحديث إن عضدته
قاعدة أخرى قال به، وإن كان وحده تركه. قال
الشاطبي: ولقد اعتمد مالك بن أنس في
مواضع كثيرة لصحته في الاعتبار، كإكراهه
لحديث إكراه القسود التي طبخت من الإبل
وانتم قبل قسم الغنصة، نصريلا على أصل
رفع الحرج الذي يعبر عنه بالمصالح المرسلة،

التخفيفات بالإسقاط أو التقيص أو الإبدال أو
التقديم أو التأخير أو الترخيص أو التعبير،
وتفصيل ذلك في مصطلح (رخصة) ومصطلح
(تيسر).

نعارض رفع الحرج مع النص:

١٢ - النص إما أن يكون قطعيا أو ظاهريا، والظني
إما أن يشهد له أصل قطعي أولا. ولا خلاف
بين الفقهاء في عدم اعتبار الحرج المعارض
لنص القطعي، وكذا الظني الرجوع إلى أصل
قطعي، فيجب حينئذ الأخذ بالنص وترك
الحرج. (١)

ثم إن الفقهاء قد اختلفوا في الظني المعارض
لأصل قطعي كرفع الحرج، ولا يشهد له أصل
قطعي.

فذهب جمهور الحنفية إلى الأخذ بالنص
وعدم اعتبار الحرج، قال ابن نجيم في الأشباه:
الشفقة والحرج إنما يعتبران في موضع لا نص
فيه، وأما مع النص بخلافه فلا، وهذا قال
أبو حنيفة، ومحمد: بحرمة رعي حشيش الحرم
وقطعه إلا إذا أخر لقول النبي ﷺ: «إن هذا
البلد حرمة الله يوم خلق السموات والأرض».

(١) حديث: «إن هذا البلد حرمة الله...» أخرجه البخاري

(الفتح ٦/١ - ٦٧ - ط النسخة) ومسلم (٩٨٦/٢ - ٩٨٧ -

ط المطبعي) من حديث ابن عباس واللفظ لمسلم.

(٢) الموطأ ١٤/٣، ١٦ - المكتبة التجارية الكبرى بتعريف

الشيخ عبد الله دراز

فأجاز أكل الطعام قبل القسم لمن احتاج إليه ،
والى هذا، انعتى أيضا يرجع قوله في حديث
نخيل المجلس ^(١) حيث قال بعد ذكره : «وليس
لهذا اعتدنا أحد معروفاً ولا أمر معمول به فيه»
إشارة إلى أن المجلس مجهول المنع، ولو شرط
أحد الخيار مدة مجهولة لبطل إجماعه، فكيف
يثبت ما شرع حكم لا يجوز شرطاً بالشرع؟ فقد
رجع إلى أصل إجماعي، وأيضاً فإن قاعدة
الضرر والجهالة قطعية، وهي تعارض هذا
الحديث الظني ^(٢).

قواعد الأدلة الأصولية والقواعد الفقهية المراعى
فيها رفع الحرج :

١٣ - لما كان رفع الحرج مقصداً من مقاصد
الشريعة، وأصلاً من أصولها، فقد ظهر في كثير
من الأدلة الأصولية والقواعد الفقهية.

فمن الأدلة الأصولية المراعى فيها رفع الحرج
المصالح المرسلة قال أنساطي : إن حاصل
المصالح المرسلة يرجع إلى حفظ أمر ضروري ،

ورفع حرج لازم في الدين ^(١).
وكذا الاستحسان ، قال السرخسي : كان
شبهنا الإمام بقول : الاستحسان ترك القياس
والأخذ بما هو أوفق للناس ، وقيل : الاستحسان
طلب السهولة في الأحكام فيما يتلى فيه الخاص
والعام ، وقيل : الأخذ بالسعة وابتداء الدعة ، ثم
قال : وحاصل هذه المعنويات أنه ترك العسر
لليسر ، وهو أصل في الدين قال الله تعالى :
﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
العسر ﴾ ^(٢) ، وقال ﷺ لملي ومعاذ رضي الله
عنهما حين وجههما إلى اليمن : «يسرا
ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا» ^(٣).

ومن القواعد الفقهية في ذلك قاعدة : المشتقة
تحلب التيسير. وقال المغيرة : يتخرج على هذه
القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته. وبمعنى
هذه القاعدة قول الشافعي : إذا ضاقت الأمر
اتسع. قال ابن أبي هريرة : وضعت الأشياء في
الأصول على أنها إذا ضاقت تسعت، وإذا
اتسعت ضاقت.

ويندرج تحت هذه لقاعدة الرخص ، وهي
مشروعة لنفع الحرج ونفيه عن الأمة.

(١) حديث عمار المجلس له «اليعلم بالخيار ما لم يتفرقا»
أخرجه البخاري (الفتح ٣٢٨/١ - ط البغية) ومسلم
(٣/ ١١٦١ - ط الحلبي) من حديث حكيم بن حزام
(٢) المواقد ١٧/٣ وما بعدها، الميسر للسرخسي ١٠٥/٢
دار فقرة الطبعة الثانية. الأضواء والنظائر لابن نجيم ٨٢،
دار مكتبة الهلال ١٩٨٠م

(١) لا إحصاء ١٦١/٢ المكتبة التجارية

(٢) سورة البراءة ١٨٥

(٣) حديث : «يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا» أخرجه

البخاري (الفتح ١٠/٢٤١ - ط السلفية) ومسلم

(٣/ ١٣٢٩ - ط الحلبي) من حديث أبي موسى الأشعري

وكذا فاعلة الضرر يزال، وما يتعلق بهذه
القاعدة من قواعد، كالضرورات تبيح
المحظورات، والحاجة تنزل منزلة الضرورة.
ومن الأمور التي تنفي الحرج التضييق لدى
الدين التوسيع، والإسلام يجب ما قبله،
والكفارات بأنواعها المختلفة، قال ابن عباس
رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿وما جعل
عليكم في الدين من حرج﴾^(١) إنما ذلك سعة
الإسلام ما جعل الله من التوبة والكفارات.^(٢)

رفق

التعريف :

١ - الرفق في اللغة: لين الجانب، ولطافة
الفعل، واحكام العمل والتقص في السير.^(٣)
والرفق يرادف الرحمة، والشفقة، واللعطف،
والعطف، ويقابله الشدة، والعنف، والقسوة
والفظافة.

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي للرفق عن
معناه اللغوي.^(٤)

حكمه التكليفي :

٢ - حكم الرفق على وجه العموم الاستحباب،
فهو مستحب في كل شيء،^(٥) لقوله ﷺ في
حديث أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله
عنها: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله».^(٦)



(١) الصحاح واللسان والمصباح معناه: (رفق). لغريب وألسن
البلاغة معناه: (رفق).

(٢) فتح الباري ١٠/١١٩ ط الرياض.

(٣) فتح الباري ١٠/٤٤٩ ط الرياض.

(٤) حديث: «إن الله يحب الرفق في الأمر كله». أخرجه
بخاري والفتح ١٠/٤٤٩ ط السلفية.

(١) سورة الحج / ٢٨

(٢) المبسوط ١٠/٦٢٥، الأنبياء والتطهير للسيوطي ٧٩

وما بعدهما ٨٣ وما بعدهما دار الكتب العلمية ١٩٨٣ م.

والأنبياء والتطهير لآب نعيم ٢٥ و ٨٥ وما بعدهما دار الفلاح

١٩٨٠ م. والمفردات ٢/ ١٥٨ المكتبة التجارية الكبرى

ولقوله ﷺ أيضا: «إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف»^(١) ولقوله ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»^(٢) ولقوله ﷺ: «من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من الخير»^(٣) ولقوله ﷺ: «من يجرم الرفق يجرم الحيرة»^(٤) وقد يخرج عن الاستحباب كالرفق بالوالدين فإنه واجب، والرفق بالكفار الحربين فإنه ممنوع لقوله تعالى: ﴿وَعِندَ رَسُولِ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رَحِمَاءٌ بَيْنَهُمْ﴾^(٥).

وقد ذكر الفقهاء الرفق في عدد من المسائل.

رفق الله سبحانه وتعالى بالكافرين:

٣- يتضح وفق الله تعالى بعباده المكلفين فيما

شرعه لهم من الأحكام، فإنه سبحانه وتعالى لم يكلفهم إلا بما يدخل تحت قدرتهم وطاقتهم بلا مشقة، فقد أمرهم بالصلاة وبصوم رمضان إلا أنه شرع لهم الترخيص التي تخفف عنهم المشقة الحاصلة من تلك العبادات، فرخص لهم النظر والفحص والجمع في الموضع والفسر، وأباح لهم المحذور عند الضرورة إن كانت تلك الضرورة مساوية للمحذور أو تزيد عليه، كإباحة الميتة للمضطر، ولم يوجب عليهم من العبادات إلا ما هو يسير عليهم، وأمرهم أن يأخذوا من النوافل ما يطيقون، وألا يتحملوا منها ما فيه مشقة زائدة عليهم رفقا بهم، لأن تلك المشقة تؤدي إلى عدم السدولة على تلك الأعمال، وقد نص رسول الله ﷺ عن التنتطح والتكلف وقال: «وخذوا من الأعمال ما تطيقون، فإن الله لن يسل حتى تلذوا»^(١) وقال أيضا: «والقصد القصد تبلغوا»^(٢) فإن الشارع الحكيم لم يقصد من التكليف التي فرضها على عباده العنت والمشقة.

ونفصيل ذلك بأدلته في مصطلح (يسير) و(رخصة) و(رفع الحرج).

- (١) حديث: «وخذوا من الأعمال ما تطيقون». أخرجه مسلم (٨١١/٢) - ط الخليلي من حديث حاتمة.
(٢) حديث: «والقصد القصد تبلغوا». أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٤/١١) - ط السلفية من حديث أبي هريرة.

- (١) حديث: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف». أخرجه مسلم (٢٠١٤/٤) - ط الخليلي من حديث حاتمة.
(٢) حديث: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه». أخرجه مسلم (٢٠٠٤/٤) - ط الخليلي من حديث حاتمة.
(٣) حديث: «من أعطي حظه من الرفق فقد أعطي حظه من الخير». أخرجه الترمذي (٣٦٧/٤) - ط الخليلي من حديث أبي الدوداء، وقال: «حديث حسن صحيح».
(٤) حديث: «من يجرم الرفق يجرم الحيرة». أخرجه مسلم (٢٠١٣/٤) - ط الخليلي من حديث جرير بن عبد الله.
(٥) سورة الفتح / ٢٩.

الرفق بالوالدين .

٤ - أمر الله سبحانه وتعالى بالرفق بالوالدين والإحسان إليهما وبرهما في عدد من الآيات كقوله تعالى : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَقَوْلُهُ نِعَالِي : ﴿ وَقَضَىٰ رَبِّي أَلَّا تُعْبَدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِنَّمَا يُبَلِّغُنَّ عَنْكَ الْقَوْلَ إِحْدَهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَفْلَحْ لَهَا فَا وَلَا تَنْهَرْمَا ۚ قُلْ هُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ۚ وَانْقَضَ هُمَا جَسَاحُ الْكَذَلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقَالَ رَبُّنَا هُمَا كَمَا رِيَانِي صَغِيرٌ ۖ ۞ ١٩١ ۝^(١) والتفصيل في مصطلح (بر الوالدين)

الرفق بالجوار :

٥ - أمر الله سبحانه وتعالى بالرفق بالجوار، والإحسان إليه، وحفظه والقيام بحقه في كتابه وعلى لسان نبيه ﷺ ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْحَبِيبِ ۖ ۞ ١٩٢ ۝^(٢) وتفصيل ذلك في مصطلح (جوار) .^(٣)

رفق الإمام بالمؤمنين :

٦ - يسن للإمام أن يرفق بالمؤمنين وذلك

بانتخففت بالثغراء والأذكارة، وتعمل الأعضاض والمهيشات ، ويأتي بأدس الكمال مراعاة لضعفهم والضعيف وصاحب الحاجة ، لقوله ﷺ : « وَإِذَا عَلَيَّ أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ »^(٤)

وتفصيل ذلك في مصطلح (إمامة الصلاة) .^(٥)

الرفق بالفقير والمجنّب إيذائه في مواطن الأزدحام للمعاشاة

٧ - من سنن الطوائف في الحج والمعصرة استلام الحجر ونسيهه ، فإن لم يكن ذلك، اكتفى بالإشارة إليه بيده أو بعود ، وعند غير المالكية يقبل ما أشد به إليه ، ويكره ولا يؤذي غيره ، لأجل أن يصل إليه وقبله ، فقد روي أن رسول الله ﷺ قال لعمر رضي الله عنه : « يا عمر ! إنك رجل قوي لا تراعهم على الحجر فتؤذي الضعيف ، إن وجدت خلوة فاستمع ، وإلا فاستنبهه فهلل وكبره »^(٦) وهذا كله

(١) حديث : إذا مضى أحدكم بالناس فليخف ، أخرجه البخاري (فتح ١٩٩/٤ ط الدار) من حديث أبي هريرة .

(٢) الموسوعة الفقهية ٢٦٣/٢ ص ٢٧٧ - ٢٨٠

(٣) حديث : « يا عمر ، استأذن رجل قوتي . » أخرجه أحمد

(٢٨٦/١ - ط أبيه) وقال الهيثمي في المجمع (٢١٩/٣ ،

ط النفسي) رواه أحمد وبعه زاد لم يسه

(١) سورة الأنعام / ١٤٦

(٢) سورة الإسراء ٢٣ - ٢٤ ، وانظر الموسوعة الفقهية ٢٣/٨

(٣) سورة الصافات ٣٦

(٤) الموسوعة الفقهية ٢٦٦/٢١٦

المسجد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن
أعرابيا بان في المسجد فتأولوه الناس، فقال
لهم النبي ﷺ: «دعوه وهريقوا على بوله سجلا
من ماء أو ذنوبا من ماء فإياها بعثم مبشرين ولم
تعثوا مبشرين»^(١) وفيه الرفق بالجاهل
وتعليمه ما يلزمه من غير تعذيب ولا إيذاء إذا لم
يأت بالخلافة استخفافا أو عنادا^(٢)

الرفق بالخدم :

٩ - الرفق بالخدم وحسن معاملتهم من الأمور
التي أمر بها الرسول ﷺ، والتي جرى عليها عمل
الصحابه رضوان الله تعالى عليهم، فقد أمر
الرسول ﷺ بأن تحسن معاملتهم، وتفرق بهم
في الطعام والملبس والعمل، فتعلمهم من
طعاما وتلبسهم من لابس ولا تكلفهم بالأعمال
التي يشق عليهم القيام بها، فإن فعلنا ذلك
فعلينا أن نعيهم، فقد أخرج البخاري في
صحيحه عن المعروء قال: «لقيت أبا ذر بالربذة
وعليه حلة وعلى علامه حلة فسألته: عن ذلك

مستحب، وعمل اتفق بين الفقهاء»^(٣)
وتفصيل ذلك في بحث (الحجر الأسود) من
الموسوعة ج ١٧/ ١٠٧

الرفق في تغيير المنكر :

٨ - ينبغي لمن تصدى لتغيير المنكر أن يأخذ
نفسه بما محمد قولاً وعملًا، وأن يتحلى مكارم
الأخلاق حتى يكون عمله مقبولا، وقوله
مسموعا، قال تعالى: ﴿فبما رحمة من الله نلت
لحم ولو كنتم فظا غليظ القلب لانقضوا من
حولك﴾^(٤) ومن وسائل تغيير المنكر التعريف
بالطلب والرفق - وعن أبي سعيد رضي الله عنه
قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من رأى
مكرا منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع
فبلسنه، فإن لم يستطع فبسه، وذللت أضعف
الإيمان»^(٥)

وخصوصا مع من يخاف شربه كالظالم
المستبط^(٦) والجاهل إذا لم يكن معادا .

ويدل على ذلك حديث بول الأعرابي في

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ١٩٥ - ١٩٦ ط القصرية، جواهر
الإكليل ١/ ٣٧٨، ط المعرفة، وروضة الطالبين ١/ ٨٥
ط المكتب الإسلامي، كشف القناع ١/ ٤٨٥ ط النصار،
المعي ٣/ ٣٧١ ط الرياض

(٢) سورة آل عمران ١٥٩

(٣) حديث: «من رأى منكرا منكرا...» أخرجه مسلم
(١/ ٦٩) ط الخليلي من حديث أبي سعيد الخدري

(٤) الموسوعة الفقهية ١/ ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦٦٥، ١٦٦٦، ١٦٦٧، ١٦٦٨، ١٦٦٩، ١٦٧٠، ١٦٧١، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٧٤، ١٦٧٥، ١٦٧٦، ١٦٧٧، ١٦٧٨، ١٦٧٩، ١٦٨٠، ١٦٨١، ١٦٨٢، ١٦٨٣، ١٦٨٤، ١٦٨٥، ١٦٨٦، ١٦٨٧، ١٦٨٨، ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٦٩١، ١٦٩٢، ١٦٩٣، ١٦٩٤، ١٦٩٥، ١٦٩٦، ١٦٩٧، ١٦٩٨، ١٦٩٩، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٧٠٢، ١٧٠٣، ١٧٠٤، ١٧٠٥، ١٧٠٦، ١٧٠٧، ١٧٠٨، ١٧٠٩، ١٧١٠، ١٧١١، ١٧١٢، ١٧١٣، ١٧١٤، ١٧١٥، ١٧١٦، ١٧١٧، ١٧١٨، ١٧١٩، ١٧٢٠، ١٧٢١، ١٧٢٢، ١٧٢٣، ١٧٢٤، ١٧٢٥، ١٧٢٦، ١٧٢٧، ١٧٢٨، ١٧٢٩، ١٧٣٠، ١٧٣١، ١٧٣٢، ١٧٣٣، ١٧٣٤، ١٧٣٥، ١٧٣٦، ١٧٣٧، ١٧٣٨، ١٧٣٩، ١٧٤٠، ١٧٤١، ١٧٤٢، ١٧٤٣، ١٧٤٤، ١٧٤٥، ١٧٤٦، ١٧٤٧، ١٧٤٨، ١٧٤٩، ١٧٥٠، ١٧٥١، ١٧٥٢، ١٧٥٣، ١٧٥٤، ١٧٥٥، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٥٩، ١٧٦٠، ١٧٦١، ١٧٦٢، ١٧٦٣، ١٧٦٤، ١٧٦٥، ١٧٦٦، ١٧٦٧، ١٧٦٨، ١٧٦٩، ١٧٧٠، ١٧٧١، ١٧٧٢، ١٧٧٣، ١٧٧٤، ١٧٧٥، ١٧٧٦، ١٧٧٧، ١٧٧٨، ١٧٧٩، ١٧٨٠، ١٧٨١، ١٧٨٢، ١٧٨٣، ١٧٨٤، ١٧٨٥، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٧٩٠، ١٧٩١، ١٧٩٢، ١٧

يقفل شيء من الدواب صرعا.^(١)

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرصا».^(٢) ومعنى صبر البهائم كما قال العلماء أن نخس وهي حية لتقتل بالرمي ونحوه وهو معنى لا تتخذوا الحيوان غرصا ترمون إليه كالغرض (أي المهدف) من الجلود وغيرها، وهذا النهي للتحريم ولهذا قال ﷺ في رواية ابن عمر: «لعن الله من فعل هذا»، ولأنه تعذيب للحيوان، ونضيج لماله، وتغويت لذكائه إن كان مذكى، ولتفنته إن لم يكن مذكى.^(٣) حتى ما يذبح من الحيوان لأكله أمر النبي ﷺ بالرفق به، بإحداذ الشفرة وإراحة الذبيحة. قال ﷺ: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليجد أحدكم شفرته وليرج ذبيحته».^(٤)

وكما ورد في فضل من سقى حيوانا وفقاه ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة

فقال: «إن سابت رجلا فعيرته بأمة، فقل لي النبي ﷺ: «يا أبا ذر أعيرته بأمة؟ إنك امرؤ فيك جاهلية»، إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلهم فإن كلفتموهم فأعينوهم».^(٥)

وفصيل ذلك في مصطلح (خدمة).

الرفق بالحيوان :

١٠ - كما ورد في السرفق بالحيوانات التي عن صبرها وتعذيبها، وبين فضل ساقها والإنفاق عليها، سواء أكانت من الأنعام أم من غيرها. فعما ورد في النبي عن صبر البهائم ما أخرجه مسلم في صحيحه «أن ابن عمر مر بفتيان من قریش قد نصبوا طيرا وهم يرمونه، وقد جعلوا لصاحب الطير كل حاطة من نبلهم فلما رأوا ابن عمر تفرقوا، فقال ابن عمر: من فعل هذا؟ لعن الله من فعل هذا، إن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرصا».^(٦) وعن جابر بن عبد الله قال: «نهي رسول الله ﷺ أن

(١) حديث جابر: «نهي أن يقفل شيء من الدواب صرعا». أخرجه مسلم (٣٦/١٥٥٠ - ط. الحلبي).

(٢) حديث ابن عباس: «لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرصا». أخرجه مسلم (٣٦/١٥٤٩ - ط. الحلبي).

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (١٣/١٠٧ - ١٠٨ - ط. الأولى).

(٤) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء». أخرجه مسلم (٣٦/١٥٤٨ - ط. الحلبي) من حديث شعاذ بن أوس.

(٥) حديث أبي ذر: «إن سابت رجلا فأعيرته بأمة». أخرجه البخاري (٨٤١/١ - ط. السلفية). وانظر فتح الباري (٦/٦٧٣ - ٦٧٤ - ط. دار البصائر).

(٦) حديث ابن عمر: «مر بفتيان من قریش نصبوا طيرا وهم يرمونه». أخرجه مسلم (٣٦/١٥٥٠ - ط. الحلبي).

وذكر المالكية أن نفقة الزانية إن لم يكن مرعى واجبه، ويقضى بها، لأن تركه متكرر، وإزالته يجب القضاء به، خلافاً لقول ابن رشد بؤمر من غير قضاء، ودخل في الزانية مرة عميت فتجب نفقتها على من انقطعت عنه حيث لم تنذر على الانصراف، فإن قدرت عليه لم تجب نفقتها، لأن له طردها.^(١)

ومذهب الشافعية في هذه المسألة قريب من ذكره المالكية وأبو يوسف من الحنفية، فقد ذكر النووي في الروضة أن من ملك ذبابة لزمه علفها وسقيها، وبفوم مقام العلف والسقي تحليتها للرعي وترد الماء، إن كانت مما يرعى ويكتفى به خصب الأرض ونحوه ولم يكن مانع تلج وغيره، فإن أحدثت الأرض ولم يكتف بها الرعي لزمه أن يضيف إليه من العلف ما يكتف بها، ويظن هذا في كل حيوان محظوم (محرم التعرض له)، وإذا امتنع المالك من ذلك أجره السلطان في المأكولة على بيعها أو صيدها عن اهلاك بالعلف أو التخلية للرعي 'أو ذبحها'. وفي غير المأكولة على البيع أو

رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يبها رجس يمشي بطريق اشتد عليه العطش، فوجد شراً فسترل فيها فشرّب ثم خرج، فإذا كلب دلهت بأكل الثرى من لعطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ بي، فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه فسقى الكلب، فشكر الله له فغفر له، قالوا: يا رسول الله وإن لنا في البهائم أجراً؟ فقال: في كل ذات كبد رطبة أجر»^(٢)

وأما النفقة على الحيوان دفعا ورحمة به، فقد اتفق الفقهاء على وجوب الإعتاق على المملوك منه ذبابة، واختلفوا في الإحصار عليها والنفقة بها على من عنده بجمعة لا يتفق عليها، مع اتفاقهم جميعاً على وجوبها ولزومها عليه، فذكرت في ظاهرها الرواية أنه لا يجر عليها، لأن الجبر على الحق يكون عند الطلب والخصومة من صاحب الحق، ولا حصص، فلا يجبر، ولكن تجب فيه يسه وبين الله تعالى، وروي عن أبي يوسف أنه يجبر عليها، لأن في تركه جفاف تعذيب لحيوان بلا عائدة وتضييع مال، وقد نبى رسول الله ﷺ عن ذلك كله، ولأنه سفه لحيوه عن العافية الحميدة، والسفاهة حرام عقلاً.^(٣)

١ - ٦٨٩/٢ - ٦٩٩ ط بولاق، فتح ملف بر ٣٥٥/٣ -

٢٥٦ ط الألفية، الآخير ١٥/٢ ط المعرفة، الفنى
٥١٣/١ - ٥١٤ ط المالكية الإسلامية

(١) حاشية المسعودي ٥١٢/٢ ط الفكر، حواصر الإكمال

٤٠٧/١ ط المعرفة، المحرشي ٢٠١/٢ - ٢٠٦ ط بولاق،

الزرقاني ٢٥٨/٢ - ٢٥٩ ط الفكر، المنهج والإكمال مع

مواهب بلبل ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ ط المنهاج

(١) حديث، وبيننا رجل يمشي بطريق - أخرجه البخاري

والفتح ٤٣٨/١ - ط السبعة

(٢) بدائع الصنائع ٤٠/٢ ط السبعة، ابن عابدين -

الشوارع منع تكثيف الإنسان والحيوان
ما لا يضيّق، ولأن فيه تعظيماً للحيوان الذي له
حرمة في نفسه وإضراره به. ويجرم أن يجلب من
نيتها ما يصيب بولسها، لأن كثافته واجبة على
مالكه، ويس لتحالب أن يقصّ تلفّزه ننلا
يجرح الضرر إلى غير ذلك مما ذكره في هذا
الباب. (١)



الصيانة فإن لم يفعل باب أحكامه عنه في ذلك
على ما يراه ويقتضيه الحال، وعن ابن القطان
أنه لا يحملها خوف الذلّ وغيره، فإن لم يكن له
مال باع أحكام المدابة أو جزءاً منها أو أكثرها،
فإن لم يرغب فيها فعلى (مرض مزمن)
أنفق عليها بيت المال. (٢)

وقول الخليفة في هذه المسألة كقول
الشافعية، فقد جت في الكافي أن من ملك بيمة
لزمه الضياع بمصلحتها ما روى أنس أن
رسول الله ﷺ قال: «وعديت امرأة في مرة
سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها البار، لا هي
أطعمتها وسقنها إذ هي حستها، ولا هي تركتها
تأكل من خشاخ الأوص». (٣) فإن امتنع من
الإنفق عليها أجبر على بيعها، فإن لم
أكره وأنفق عليها، فإن أمكن ولا بيعت، كما
يفرق بينه وبين زوجته إذا عسر بشفقتها. (٤)

وتذكر كتب احتسابه أيضاً أنه يجرم على
مالك المدابة أن يحملها ما لا يطيق حمله، لأن

(١) روضة الطالبين ١/ ١٢٠ ط. المكتب الإسلامي، حاشية
الحلي ١/ ٤١ ط. المحلى، حاشية المحتاج ١/ ٢٢٩ - ٢٣١
ط. المكتبة الإسلامية، الشرائع ١/ ٢٧٠ - ٢٧٤ ط. دار
مصادر، الجيمن على المنهج ١/ ٢٧٠ - ٢٧٩ ط. التراث،
المذهب ١/ ١٢٩ - ١٧٠ ط. الحلي

(٢) حديث: وعديت امرأة في مرة - أخرجه البحاري
(المنهج ١/ ٢٧٠ - ط. المطبعة)، ومسلم (١/ ٣٠٦ - ط.
الحلي) والمذهب

(٣) الكافي ١/ ٣٩٠ ط. المكتب الإسلامي

(٤) كتاب النجاشي ١/ ٤٩٣ - ٤٩٤ ط. العصر، الإنصاف
١/ ٤١٢ - ٤١٣ ط. التراث، الفوائد لابن رجب ٢/ ٣٢
ق. ٢٣، ص ١٣٨ ق. ٢٥، المنهج ١/ ٢٣٨ - ٢٣٩ ط. المكتب
الإسلامي، الفقه ١/ ٦٣٤ - ٦٣٥ ط. الرشد.

جـ - النفر :

٤ - النفر والنفر في اللغة : الجماعة من الناس .
والجمع انفار . ويطلق على عشرة لرجل
وقومه ، قال الفراء : نفر الرجل رهطاً .^(١)

د - الرهط :

٥ - الرهط في اللغة : قوم الرجل وعشيرته ، ومنه
قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب : ﴿ ولولا
رهطك لرحمناك ﴾^(٢) ويطلق على الجماعة من
الرجال من ثلاثة إلى عشرة كالنفر .^(٣)

الحكم التكميلي :

٦ - يستحب لمن يسافر أن يسافر مع رقة ،
ويكره أن يسافر الرجل مفرداً ، ولا تزال الكراهة
بلا بثلاثة ،^(٤) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما
قال : قال رسول الله ﷺ : « لو يعلم الناس ما في
الوحدة ما أعلم ما ساروك بيليل وحده »^(٥)
وتحبر : والراكب شيطان ، والراكبان شيطانان
والثلاثة ركب^(٦) فينبغي أن يسير مع الناس

رفقة

التعريف :

١ - الرفقة في اللغة : الصحبة ، والرفقة أيضاً
اسم جمع ومفرده رفيق ، وتجمع منه رفاق
ورفاق ، وهم الجماعة التي ترافق الرجل في
السفر .^(١)

وفي الاصطلاح الشرعي لا يخرج عن المعنى
اللفظي .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الصحب :

٢ - الصحب اسم جمع لصاحب ، وهو من
صحبه أصحابه صحبة ، والأصل في هذا
الإطلاق أن حصل له رؤية ومجالسة .^(٢)

ب - الركب :

٣ - الركب في الأصل : جماعة ركبها الإبل في
السفر ، ثم اتسع فيه وأطلق على ركبان أي
وسيلة من وسائل السفر .^(٣)

(١) تاج العروس .

(٢) الصحاح للنجاشي .

(٣) تاج العروس ولسان العرب والصحاح للنجاشي .

(١) تاج العروس ولسان العرب والصحاح للنجاشي .

(٢) سورة مود/ ١٩ .

(٣) لسان العرب والصحاح للنجاشي .

(٤) المجموع ١/ ٢٨٩ .

(٥) حديث : « لو يعلم الناس ما في الوحدة ، لمخرجه البخاري .

(٦) التبع ١/ ١٢٨ ، ط السلفية .

(٧) حديث : والراكب شيطان ، أخرجه الترمذي (٤) / ١٩٣ -

ط الحنلي ، وقال وحديث حسن .

كل يوم عند أحدهم تناولوا فحسب^(١).
فقد روي: أن أصحاب رسول الله ﷺ
قالوا: يا رسول الله، إنا نأكل ولا نشبع، فقال
عليه الصلاة والسلام: «فلعلكم تغرقون»،
قالوا: نعم. قال: «فاجتمعوا على طعامكم
واذكروا اسم الله ببارك لكم فيه»^(٢).

اشترط وجود رفقة في وجوب الحج:

٨ - بشرط في وجوب الحج وجود رفقة يخرج
معهم في الوقت الذي جرت عادة بلده بالخروج
فيه، إذا كان الطريق مخوفاً، وأن يسبروا السير
اعتدالاً، فإن خرجوا قبل الوقت المعتاد، أو أخرجوا
الخروج بحيث لا يصلون إلى مكة إلا بالسير
بكثير من مرحلة في كل يوم، أو كانوا يسبرون
فوق العادة لم يجب عليهم الحج، أما إن كان
الطريق آمناً بحيث لا يخاف الواحد فيه لزمه
الحج، وإن لم يجد رفقة ولا غيره تلو حشدة.
والفصل في (حج).

هذا في حق الرجل.

٩ - أما المرأة فلا يجب عليها الحج ولا يجوز لها

ولا يتفرد بطريق، ولا يركب اثنان الطريق،
ويستحب أن تكون الرفقة من أهل الإصلاح
الذين يجيئون أخيراً ويكرهون الشر، يذكرونه إن
نسي، وإن ذكر أخطأه، ويستحب أن تكون
الرفقة من الأصفياء والأقارب الموثوقين، لأنهم
أصون له في مهمته، وأرق به في أموره، وينبغي
أن يحرص على إرضاء رفقاته في جميع طريقه،
وأن يحتمل ما يصدر منهم من غفوات، ويصبر
على ما يقع منهم في بعض الأوقات^(٣).

٧ - وينبغي للرفقة أن يؤمروا على أنفسهم
أفضلهم، وأجودهم رأياً، وأن يعطيهم، لحديث
أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما قال: قال
رسول الله ﷺ: «إذا خرج ثلاثة في سفر
فليؤمروا أحدهم»^(٤) قال النووي: يستحب
الرفقة ألا يشتركوا في الزاد والراحلة والتفقة،
لأن ترك المشاركة أسلم منه، لأنه يمنع سببها
من التصرف في وجوه الخير من الصدقة،
وغيرها، وتؤاخذ شريكه لم يوثق باستمراره، فإن
شارك جاز، واستحب أن يقتصر على ما دون
حقه، ولأنه ربما أفضى إلى النزاع.

أما اجتماعهم على طعام يوماً بيوم، أو يأكلوا

(١) كشف نقباء ٢/ ٢٨٧، المجموع للنووي ١/ ٢٨٦،
وانظر الفوائد الفقهية ص ٢٩٠

(٢) حديث: «فلعلكم تغرقون»، أخرجه أبو داود
(١٣٨/٤)، تحقيق عزت عبيد دعاس، وأحمد ابن حجر كما
في فقه المقيمين للسبكي (١٥٢/١) - ط. المكتبة
الحديثة.

(٣) المجموع ٤/ ٢٩١

(٤) حديث: «إذا خرج ثلاثة في سفر، أخرجهم يؤدوا»
(٩١/٣) - تحقيق عزت عبيد دعاس، وحسن النووي في
دلائل الصالحين (ص ٣٧) - ط. المكتب الإسلامي

أيضا: ويخرج المرأة مع المرأة الواحدة.

أما سفر التطرف والباح ولا يجوز لها الخروج فيه إلا مع محرم أو زوج. وقيد الباحي من المالكية المنع بالعند القليل من الرفقة. أما النوازل العظيمة فهي كالبلاد فيجوز فيها سفرها، دون تسله أو عمار. (١)

والتفصيل في (حج).

الرفقة في السفر بمنزلة الأهل في الحضر:

١٠ - يجب على الرفقة في سفر دفن من مات منهم وتجهيزه، فإن لم يدنوه أئمتنا، وللمحاكم تعزيرهم. (٢)

وصرح الحنفية أنه يجوز للرفقة في السفر الشراء للمريض من ماله إذا احتاج إلى ذلك، كما يجوز للورثة أن يشتروا من ماله، لأن الرفقة في السفر بمنزلة الأهل في الحضر.

بيع الرفقة متاع من مات منهم.

١١ - قال الحنفية: للرفقة بيع متاع من مات منهم، ومركبه، ورحله إلى ورثته بعد مؤنة التجهيز، ولا يجوز ذلك لأجنبي، لأن الرفيق مأذون له في ذلك دلالة، كما يجوز له الإحرام عنه.

السفر إلا مع محرم أو زوج، لحديث: لا تسافر امرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها إلا زوجها محرم. (٣)

وحديث: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة. (٤)

وهذا محل اتفاق بين الفقهاء.

وعند الحنفية والحنابلة لا يخرج إلا مع محرم أو زوج، وعند الشافعية تخرج مع محرم أو زوج جماعة من النساء.

وقال المالكية: إذا لم تجد المرأة محرما ولا زوجا تخرج معه، أو امتنع من الخروج معها جاز أن تخرج للسفر الواجب مع رفقة مأمونة، وقالوا: والرفقة المأمونة رجال صالحون، أو نساء صالحات، وأولى إن اجتمعا. وقال صاحب مواهب الجليل: قال مالك: إذا أراحت المرأة الحج وليس لها ولي فلتخرج مع من تثق به من الرجال والنساء، فإن كان ولي فأنس أن يجمع معها فلا أرى بأسا أن تخرج مع من ذكرت لك. وقال:

(١) حديث: لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم، ولا يدخل عليها إلا زوجها محرم. أخرجه البخاري (الفتح ٧٢/٤ - ط الشافعية) من حديث ابن عباس.

(٢) حديث: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمة. أخرجه البخاري (الفتح ٥٦٩/٢ - ط الشافعية) من حديث أبي هريرة، ومسلم

(٣) ٩٧٧/٢ - ط الحلبي.

(١) مواهب الجليل ٢/ ٢٢١ وما بعده حاشية المدوني

١٤٥٥/١، والقرطبي الشافعية من ٢٩٠

(٢) روضة الطالبين ٢/ ١٢٣

جواز السفر في يوم الجمعة خشية فوات الرفقة :
١٤ - يجوز لمن وجبت عليه الجمعة أن يسافر في
يوم الجمعة قبل صلاة الجمعة إذا كان يلحقه
ضرر يتخلفه عن الرفقة (ر: صلاة الجمعة).

إذا أغمي عليه ، وكذا إنفاقه عليه ، جاء في
حاشية ابن حابدين : وقعت هذه المسألة
لمحمد بن الحسن في سفره : مات بعض
أصحابه فباع كتبه ، وأمنته ، فقبل له : كيف
تفعل ذلك ولست بقاض ؟ فقال : ﴿ والله يعلم
المفسد من المصلح ﴾ ^(١) ولأنه لو حمل أمنته إلى
أهله لاحتاج إلى نفقة ربما تستغرق المئاع. ^(٢)

شهادة الرفقة في قطع الطريق :

١٢ - ثبت قطع الطريق بشهادة اثنين من الرفقة
بشرط : ألا يتعرضا لأنفسهما ، وليس على
القاضي أن يبحث عنهما هل هما من الرفقة
أم لا ، فإن بحث للمها إلا يجزئ ، وإن تعرضا
لأنفسهما بآثار : تلحق عليهما مؤلّا الطريق
فأنقضوا مالنا ومال رفقتنا لم تقبل شهادتهما ، لأنها
صارا عدوين. ^(٣) (و: شهادة).

سؤال المسافر رفقة عن الماء :

١٣ - يجب على المسافر إن لم يجد ماء للتوضوء أن
يسأل رفقة عن الماء ، وأن يستوعبهم بالسؤال ،
بأن يتسألي فيهم : من معه ماء ؟ فإن نيم قبل
سؤال الرفقة لم يصح نيمه . والتفصيل في :
(نيم).



(١) سورة البقرة ١٣١

(٢) ابن حابدين ٣/٣٢٢ ، ١٢٧/٥

(٣) روضة الطالبين ١٠/١٦٧

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء الثاني والعشرون

روز اسحاقی (؟ - ۱۵۱ هـ)

ابن بطال . هو علي بن حلف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

ابن الجوزي : هو عبد الرحمن بن علي .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن تيمية (نفي الدين) - هو أحمد بن
عبد الحليم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن تيمية (٥٩٠ - ٦٥٣ هـ) .

هو عبد السلام بن عبد الله بن الحضر بن

تيمية الحارثي ، أبو البركات ، أحد الدين

الحنبلي . فقيه ، محدث ، فقيه ، نحوي ، سمع

من عدة الخطيب فخر الدين والحافظ عبد القادر

الرهاوي وغيرهما ، وولي التدريس من

ابن عمه . وكان فرد زمانه في معرفة الذهب

الحلي ، وهو جد الإمام ابن تيمية .

من تصنيفاته : تفسير القرآن العظيم ، والمحرو

في الفقه ، ومنتقى الغنية في شرح الحداية

[تسديرات الذهب ٥/٦٥٧ - والأعلام

٤/١٢٩ ، ومعجم المؤلفين ٥/٢٢٧]

ابن حزم : هو علي بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن دقيق العيد : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن التين : هو عبد الواحد بن التين :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٣٩

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (أبجد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن عمرو : هو عبد الله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الحفيد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبدالله بن الزبير :

ابن عرفة : هو محمد بن محمد بن عرفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن سريج : هو أحمد بن عمر :

ابن عتيق : هو عبد الحق بن غالب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :

ابن عمر : هو عبدالله بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن الفضل : هو عثمان بن عبد الرحمن :

ابن عمرو : هو عبدالله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن عابد بن : هو محمد أمين بن عمر :

ابن القاسم : هو محمد بن قاسم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله :

ابن القاص : هو أحمد بن أبي أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

ابن عبد الحكم : هو محمد بن عبدالله :

ابن تدامة : هو عبدالله بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٢

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن العربي : هو محمد بن عبدالله :

ابن القصار : هو علي بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٣٧٨

ابن انقطاع : هو عبد الله بن عدي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن نجيم : هو زين الدين بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن قيم الجوزية : هو محمد بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ابن نجيم : هو عمر بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

ابن كثير : هو إسماعيل بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٠

ابن هيرة : هو يحيى بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

ابن الوكيل (٩ - ٧٣٨ هـ)

ابن كثير : هو محمد بن إسماعيل :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٠

هو محمد بن عبد الله بن عمر بن مكي بن

عبد الصمد ، أبو عبد الله ، الأموي الدمشقي .

المعروف بابن الوكيل ، فقيه شافعي ، أصولي .

ابن الماجشون : هو عبد الله بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

وكان عازفاً بالفقه وأصوله . سمع بالقاهرة من

ابن دقيق العيد ، وبدمشق من شرف الدين

الفزاري وإسحاق النحاس ومن عمه صدر

الدين ، ودرس بمشهد الحسين ، ثم قابض

شهاب الدين الأنصاري عنه بتدريس

الغزراوية ، ودرس بدمشق وناب في الحكم بها

عن العزم الأختاني فشكره ، ولله الناصر

تدريس الشامية البرانية عوضاً عن كمال الدين

المزملكاني وأنتى .

ابن المبارك : هو عبد الله بن المبارك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

ابن مسعود : هو عبد الله بن مسعود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

الدرر النكبة ٢٢٥/٥ ، وطبقات الشافعية

٢٣٨/٥ ، والأعلام ١١٢/٧ ، ومعجم المؤلفين

٢٢٨/٧

ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

الأبيري (٢٨٩ - ٣٧٥ هـ)

أبو بكر: هو عبد العزيز بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبو

بكر، الأبيري، المالكي. فقيه أصولي، محدث،

مفسر. قال ابن فرحون: كان ثقة أميناً

مشهوراً وانتهت إليه الرئاسة في مذهب مالك.

سكن بغداد وحديث بها عن أبي عروبة الخزازي

وابن أبي داود وأبي زيد المرزوي والبغوي

وغيرهم. وعنه البرقاني وأبراهيم بن مخلد وأبو

الحسن الدارقطني والباثلاثي وابن فارس

المصري. وثقه ببغداد علي القاضي أبي عمر

وابنه أبي الحسين. وذكره أبو عمر والداني في

طبقات القرويين، وثقه على الأبيري عدد

عظيم وخرج له جماعة من الأئمة بأنظار الأرض

من العراق وخراسان والجليل وبمصر وأفريقية.

من تصانيفه: شرح مختصر ابن الحكم،

والرد على المزني، في ثلاثين مسألة، وكتاب في

أصول الفقه. وشرح كتاب عبد الحكم

الكبير.

[الديباج ص ٢٥٥، وتاريخ بغداد ٤٦٢/٥،

والهداية ٣٠٤/١١، وشنارات المذهب

٨٥/٣].

أبو ثمانية: هو صدي بن عجلان البجلي:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

أبو داود: هو سليمان بن الأشعث:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو بكر الصديقي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو نضر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣

أبو السعود . هو محمد بن محمد :

أبو الطفيل : هو عامر بن والملة :

تقدمت ترجمته في ج ٢/ ٣٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٣٦

أبو سعيد الأصبهري : هو الحسن بن أحمد :

أبو القاسم الأنطاقي (؟ - ٢٨٨ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

هو عثمان بن سعيد بن بشار ، أبو القاسم ،

الأحول ، الأنطاقي ، ليخندادي . والأنطاقي

مسوب إلى الأنطايا ، وهي البسط التي غرش .

فقبه شافعي . تفقه على المازني ، وأبو داود

المرادي . وروى عنه . ما . وعليه تفقه أبو

النعاس بن سريح . وروى عنه أبو بكر

الشافعي . قال الشيخ أبو إسحاق : كان

الأنطاقي هو اللب في نشاط الناس بعداد

نكتب فقه الشافعي ونهجه .

[وفيات الأعيان ٤٠٦/٢ ، وشذرات

الذهب ١٩٨/٢ ، وتاريخ بغداد ٢٩٢/١١ ،

وسير أعلام النبلاء ٤٢٩/١٣ ، ولباذا ولدهية

[٨٥/١١]

أبو قتادة : هو الحارث بن ربيع :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

أبو الوليد السمرقندي : هو نصر بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مسعدة بن عبد الرحمن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مسعدة بن عبد الرحمن .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

أبو سعيد القيرواني (؟ - ١٠١ هـ)

هو كنان بن سعيد ، أبو سعيد ، القيرواني ،

الشافعي . تابعي ثقة . كثير الحديث . روى عن

عمر وعلي وعبد الله بن سلام وأسماء بن زيد

وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وعفدة بن عامر

وعبيد بن روى عنه ابنه سعيد وابن ابنه

عبد الله بن سعيد وعبد غلام بن بوقل وغيرهم

ذكره أبو سعد في الطبقة الأولى من أهل المدينة ،

وقال الواقفي : كان ثقة كثير الحديث . وقال

إسحاق بن خزيمة : كان ينزل القنطرة فسمي

بذلك ، وقيل : لأنه ولي النظر في حفر القبور

[تهذيب التهذيب ٤٥٣/٨ ، والأعلام

[٩٩/٦]

أبي بن كعب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

أحمد بن حنبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أسامة بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٤

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

آسماء بنت أبي بكر المصديقي :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤٠

الأسود بن يزيد :

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٠

الأعمش (١٤٨-١٦١ هـ) :

هو سليمان بن مهران، أبو محمد، الأسدي الكوفي الكاهلي. الملقب بالأعمش. تابعي، مشهور. روى عن أنس وعبدالله بن أبي أوفى، وزيد بن وهب، وقيس بن أبي حازم، وظلحة بن نافع، وصامر الشعبي، وإبراهيم التيمي وعدي بن ثابت، وغيرهم. وعنه الحكم بن عتيبة، وسليمان التيمي، وسجل بن أبي صالح، وجوير بن حازم وابن المبارك

وغيرهم. قال هشيم : ما رأيت بالكوفة أحدا

أقرأ لكتاب الله منه، وقال ابن عينة : سبق

الأعمش أصحابه بأربع، كان أقرأهم للقرآن،

وأحفظهم للحديث، وأعلمهم بالفرائض،

وذكر خصلة أخرى. وقال عيسى بن يونس : لم

تورث الأعمش، ولا رأيت الأغنياء والباطل

عند أحد أحقر منهم عند الأعمش مع فقره

وحاجته. قال الثعالبي وابن معين : ثقة وثبت،

وذكره ابن حبان في ثقات التابعين.

[تهذيب التهذيب ٤/٢٢٤، وطبقات ابن

سعد ٦/٣٤٢، وتاريخ بغداد ٣/٩، والأعلام

١٩٨/٣

إمام الحرمين : هو عبد الملك بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

الأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

إيلس بن معاوية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أيوب السخيتاني (٦٦ - ١٣١ هـ) :

هو أيوب بن أبي غيمة كيسان، أبوبكر،

السخيتاني البصري. تابعي. سيد فقهاء

عصره، من حفاظ الحديث. رأى أس بن مالك، وروى عن عمرو بن سلمة الجرمي، ومحمد بن هلال، وأبو قلابة، ولفاسم بن محمد، وعبد الرحمن بن القاسم، وعطاء وعكرمة وغيرهم. وعنه الأعمش وقتادة والمجاهدان، والسفيانان وشعبة ومالك وابن علية وابن إسحاق وغيرهم. قال يحيى بن المديني: له نحو ثمانمائة حديث. وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتا في الحديث. جامعاً كثيراً لعلم، حجة عدلاً. وقال مالك: كان من العاملين العاملين الخاضعين.

[تهذيب التهذيب ١/٣٩٧، وشذرات الذهب ١/١٨٩، وسير أعلام النبلاء ١/١٥، وتذكرة الحفاظ ١/١٣٠، والأعلام ١/٣٨٢].

أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨.

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.

أبو الوليد الباجي: هو سليمان بن خلف.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.

أبو يعلى: هو محمد بن الحسين.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١.

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩.

ب

الباجي: هو سليمان بن خلف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢.

الباقلائي: هو محمد بن الطيب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

البراء بن عازب:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥.

البخوي: هو الحسين بن مسعود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣.

البناني: هو محمد بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢.

البهوتي: هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤.

البويطي: هو يوسف بن يحيى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٠٦.

اللقب عن الشيخ التلوي وعبد الوهابي
 ومحمد البستاني ومحمد الجنوي وغيرهم . وعنه
 الشيخ الهاشمي النجاشي ومحمد بن أحمد بن
 الحاج وعبد الله بن أبي بكر الكناسي وغيرهم .
 من تصانيفه : «حاشية على شرح الشيخ
 السريقاتي على مختصر الحليل» ، «الرجوة في
 الخيوط والفتاوى» ، «حاشية على شرح مبادئ
 الكبير على المرشد المعين» ، «هزلة الأكياس» .
 [شجرة النور الزكية ص (٢٧٨) ، ومعجم
 المؤلفين ٩/ ٢٠ ، وهدية العارفين ٢/ ٣٥٧] .

ت

الترمذي : هو محمد بن عيسى :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

ث

النوري : هو صفوان بن سعيد :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ز

الزركشي : هو محمد بن جابر :
 تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زروق : هو أحمد بن أحمد :
 تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤١

الزحرفاني : هو محمد بن مزروق :
 تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٠

زفر : هو زفر بن الهذيل :
 تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ج

الجرجاني : هو علي بن محمد :
 تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٦

ر

الرهوني (٩ - ١٢٢٠ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف ، أبو
 عبد الله ، الرهوني ، المصري . لقبه مالكياً ،
 متكلم ، كان مرجع الفتوى في المغرب ، أخذ

الزنجاني (؟ - كان حيا ٦٥٥ هـ)

هو إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي،
عز الدين، الزنجاني. فقيه شافعي. حنفي.

من تصانيفه: «شرح على الوجيز» مختصر
من شرح الرافعي سماه نقادة العزيز في فروع
الشافعية، «العزى في التصريف».

[طبقات الشافعية ٥/٤٧، وكشف الظنون
١/٤١٢، ومعجم المؤلفين ١/٥٧]

الزهري: هو محمد بن مسلم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

زياد بن الحارث الصدائي (؟ - ؟)

هو زياد بن الحارث الصدائي. صحابي،
قدم على النبي ﷺ وأذن له في سفره، وجهر
النبي ﷺ جيشا إلى قومه صداء باليمن، فقال
بارسول الله، أرددهم أسالك يا سلامهم، فرد
الجيش وكتب إليهم، فجاء وفداهم بإسلامهم،
فقال: إنك مطاع في قومك يا أخا صداء.
فقال: بل الله هداهم. قال: ألا تؤمسون
عليهم؟ قال: بلى، ولا خير في الإمارة لرجل
مؤمن، فتركها. جاء في أسد الغابة، عن
زياد بن الحارث الصدائي، قال: أسرى
رسول الله ﷺ أن أؤذن في صلاة الفجر،
فكونت، فأراد بلال أن يقيم، فقال

رسول الله ﷺ: إن أخا صداء أذن، ومن أذن
فهو يقيم.

[الإصابة ١/٥٥٧، وأسد الغابة ٢/٩١٧،
وتعذيب التهذيب ٣/٣٥٩ - ٣٦٠]

زيد بن أرقم:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٨

زيد بن ثابت:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

سلم بن عبد الله:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

السيكي: هو علي بن عبد الكافي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سحنون: هو عبد السلام بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

الرخسي: هو محمد بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السرخسي : هو محمد بن محمد :

سليمان بن يسار :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨

سعيد بن جبير :

سمرة بن جندب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٢

سعيد بن المسيب :

السبوطي : هو عبدالرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

سليمان التيمي (٩ - ١٢٣ هـ)

ش

هو سليمان بن مرخان ، أبو المعتمر ، التيمي البصري ، تابعي ، روى عن أنس بن مالك وطاوس وأبي إسحاق السبيعي وأبي عثمان النهدي والحسن البصري وعبدالله بن الشخير وعمرهم . وعنه ابنه معتمر وشعبة والسعيدان وحماد بن سلمة ويحيى بن معمر وغيرهم . قال الأريب : من يحمى عن سعيد : ما رأيت أحدا أحسن من سليمان التيمي ، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه ثقة . وقال ابن معين وابن أبي شيبة : وقال المعجلي : تابعي ثقة . وكان من خيار أهل البصرة . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث . وكان من العباد المحتهدين . وقال ابن حبان في الثقات : كان من عباد أهل البصرة وصالحهم ثقة وإتقانا وحفظا

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشاطبي : هو المقاسم بن مرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشمري : هو علي بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشريبي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

(طقات ابن سعد ١٨/٧ ، وسير أعلام النبلاء

١٩٥/٦ ، وتهذيب التهذيب ٢٠١/٤)

شريع : هو شريع بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

١٠٦/٥ ، والأعلام ٩٣/٤ ، ومعجم المؤلفين

[١١٠/٥].

الشريف أبو جعفر (٤١١ - ٤٧٠ هـ)

هو عبد الحائق بن عيسى بن أحمد بن

محمد بن عيسى ، الشريف أبو جعفر ، الهاشمي

العباسي . لقبه ، شارك في كثير من العلوم .

إمام الحنابلة ببغداد في عصره ، كان ثقة زاهدا ،

درس بجامع المنصور ، وجامع المهدي . قال

ابن الجوزي : كان عالما فقيها ورعا صابدا .

زاهدا ، غو لا بالحق لا بماحي ، ولا تأخذ في الله

لومة لأثم . مع أبا الله اسم بن بشران ، وأبا

محمد الخلال ، وأبا إسحاق البرمكي . وأبا

طالب العشاري وغيرهم . وتفقه على القاضي

أبي يعلى . وقال القاضي أبو الحسين : بدأ

بدرس الفقه على الوالد من سنة ٤٢٨ - ٤٥١ ،

بفهد إلى مجلسه ويعلق ، ويعيد الدرس في

الفروع وأصول الفقه ، وسرع في المذهب .

ودرس وأفتى في حياة الوالد . وكان شديدا على

أهل البدع ، فحسب ، فضج الناس ، فاطلق ،

وقامات دفن إلى جانب قبر الإمام أحمد .

من تصانيفه : «رؤوس المسائل» ، و«أدب

الفقه» ، و«شرح المذهب» .

[الذيل على طبقات الحنابلة ١٥/١ - ٢٦ ،

ومناقب الإمام أحمد ص ٥٢١ ، والنجوم الزاهرة

الشمسي : هو عامر بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشوكاني : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٤

السيرازي : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

ص

الصاحبان :

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

صاحب البدائع : هو أبو بكر بن معبود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب تهذيب الفروق : هو محمد علي بن

حسين :

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣٣٢

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

صاحب الدر المختار: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الطرطوشي: هو محمد بن الوليد:

صاحب غاية المنتهى: هو مرعي بن يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٢٤١

طلحة بن عبيد الله:

صاحب كشف القناع: هو منصور بن يونس:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٩٥

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

صاحب الهداية: هو علي بن أبي بكر
المرهباتي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

ع

الضاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

عبد الرحمن بن عوف:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

الصدر الشهيد: هو عمر بن عبدالعزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٢٧

عبد الله بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبيدة السلماني (٩ - ٧٢ هـ)

هو عبيدة بن عمرو بن قيس بن

عمرو السلماني، أبو عمرو، الكوفي المردادي.

فقيه، تابعي، أسلم باليمن. أيام فتح مكة، ولم

يرأسه. روى عن علي وابن مسعود وابن

السريير. وعنه إبراهيم النخعي والشعبي

ط

طاووس بن كيسان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

- ومحمد بن سيرين وعبيدة بن سلمة المرادي وغيرهم . قال الشعبي : كان عبيدة يوازي شريحاً في القضاء . وقال ابن سيرين : ما رأيت رجلاً كان أشد توفياً من عبيدة . وكان محمد بن سيرين مكشراً عنه . قال أحمد العجلي : كان عبيدة أحد أصحاب عبد الله بن مسعود الذين يقرئون ويقتنون . قال ابن معين : كان عيسى بن يونس يقول السلمي مفتوحة ، وعده علي المديني في الفقهاء من أصحاب ابن مسعود . ذكره ابن حبان في الثقات .
- [البداية والنهاية ٣٢٨/٨ ، تهذيب التهذيب ٨٤/٧ ، رشذرات الذهب ٧٨/٩ ، سير اعلام النبلاء ٤٠/٤ ، والأعلام ٣٥٧/٤] .
- عثمان البتي : هو عثمان بن مسلم : تقدمت ترجمته في ج ١٧ ص ٣٤٧
- عثمان بن عفان : عباد بن الصامت : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٠
- عروة بن الزبير : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
- عطاء بن أبي رباح : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٠
- علي بن أبي طالب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- عمار بن ياسر : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٤
- عمر بن الخطاب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
- عمر بن عبد العزيز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٥
- عائشة : تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩
- عبد الماس بن عبد المطلب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩
- عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٩

عمرو بن دينار :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤٠

عميرة البرلسي : هو أحمد عميرة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عيسى بن دينار :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٥

العيني : هو محمود بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

ق

القاضي أبو بكر بن الطيب : هو محمد بن

الطيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

القاضي إسماعيل : هو إسماعيل بن إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي عبد الوهاب : هو عبد الوهاب بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

قنادة بن دعامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القراقي : هو أحمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي : هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القليوبي : هو أحمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

غ

الغزالي : هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

ف

الفضل بن العباس :

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣١٧

لـ ٧٩/١٢، وقيقات الفقهاء لشيرازي
ص ٨٧، وتاريخ خداد ٨٤/٨، والأعلام
٢/٢٦٦

ك

الكاساني: هو أبو بكر بن مسمود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكراسبي (٢ - ٢٤٨ هـ)

هو الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي،
الكراسبي، فقيه من أصحاب الإمام
الشافعي، تده به تعداد سمع الحديث لكثير،
وصاحب الشافعي، وعمل عنه ائمة وهو معدود
في كبار أصحاب الأئمة، روى عن معمر بن عيسى
ورسحاني بن يوسف الأزرق وغيرهما، وعنه
الحسن بن سبان ومحمد بن علي المديني
وعبد بن محمد البرار وغيرهم، كان الخطيب:
كان عالما فها فيها وله تصانيف كثيرة في الفقه
وفي الأصول تدل على حسن فهمه وعزازه
علمه.

من تصانيفه: «أصول الفقه ودرجته»،
والجرح والتعديل.

[تهديب التهذيب ٢/٣٥٩، وسير أعلام]

ل

اللحمي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

الليث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مجاهد بن جبر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

[ميزان الاعتدال ٨٦/٣، ووفيات الأعيان

٤٥٦/١، و٩٤/٧، والديباج ص ٢٢٩].

المحامي : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٩

مروان بن الحكم :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

محمد بن الحنفية :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٩

الزني : هو إسماعيل بن يحيى المزني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

محمد بن سلمة :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

مسروق :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

محمد بن عبد الحكم (١٨٢ - ٢٦٨هـ)

هو محمد بن عبدالله بن عبد الحكم، أبو عبدالله، المصري، فقيه مالكي، انتهت إليه الرئاسة في العلم بمصر، سمع من أبيه وابن وهب وأشهب وابن القاسم وغيرهم. روى عن ابن أبي فليك، وأنس بن عياض، وشعيب بن الليث، وحرملة بن عبد العزيز وغيرهم. روى عنه أبو بكر النيسابوري وأبو حاتم الرازي وابنه عبد الرحمن وغيرهم. قال ابن عبد البر: كان فقيها نبلا وجهها في زمانه، قال ابن الخارث: كان من العلماء الفقهاء مبرزا من أهل النظر والمناظرة والحجة فيها يتكلم وينقله من مذهبه وإليه كانت الرحلة من الغرب والأندلس في العلم والفقه.

مسلم : هو مسلم بن الحجاج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

مطرف بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

مطرف بن عبدالله بن الشَّخِير (٩ - ٨٧هـ) :

هو مطرف بن عبدالله بن الشَّخِير، أبو عبدالله، الحرشي النعماني. من كبار التابعين. له كلمات في الحكمة مأثورة. روى عن أبيه وعلي وعمر وأبي ذر وعثمان وعائشة وعثمان بن العاص وعمران بن الحصين وعبدالله بن مغفل المزني وغيرهم. وحدث عنه الحسن البصري وأخوه يزيد بن عبدالله وفادة، وثابت البناني وغيرهم.

القدسسي : هو عبد النبي بن عبد الواحد :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٨

ملا خسرو : هو محمد بن قراموز.

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٧

وذكره ابن سعد فقال : روى عن أبي بن

كعب ، وكان ثقة ، له فضل ، ورع ، وعقل ، وأدب . وقال النحلي : كان ثقة لم ينج بالبصرة

من فئة ابن الأشعث إلا هو وابن سيرين .

[تهذيب التهذيب ١٠/١٧٣ ، وطبقات ابن

سعد ٧/١٤١ ، والبداية والنهاية ٩/٩٩ ،

والنجوم الزاهرة ١/٢١٤ ، وشذرات الذهب

١/١١٠ ، وتذكرة الحفاظ ١/٦٠] .

ن

معاذ بن جبل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معمر بن عبدالله (٩ - ٩)

هو معمر بن عبدالله بن نافع بن فضلة بن

عوف بن عبيد ، القشيري ، العدوي . صحابي ،

أسلم فديسها وهاجر إلى الحبشة . روى عن

النبي ﷺ ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله

عنه . وعنه سعيد بن المسيب ، وبشر بن سعيد

وعبد الرحمن بن جبير أنصري وغيرهم . وقال

ابن عبد البر : كان من شيوخ بني عدي . وقال

ابن حجر : هو الذي خلق رأس رسول الله ﷺ

في حجة الوداع .

[الإصابة ٣/٤٤٨ ، ولسد الغابة ٤/٤٦٠ .

وتهذيب التهذيب ١٠/٢٤٦] .



الغيرة بن شعبة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٦-٥	رأس	٥-١
٥	التعريف	١
٥	الأحكام المتعلقة بالرأس	٢
٥	ستر الرأس عند دخول الخلاء	٣
٥	ضرب الرأس في الحلق والنكوب	٤
٦	اليمين على أكل الرؤوس	٥
٦	رأس المائ	٢-١
٦	التعريف	١
٦	مواطن البحث	٢
١٥-٧	رؤيا	١٠-١
٧	التعريف	١
٧	الألفاظ ذات الصلة	
٧	أ- الإلهام	٢
٧	ب- الحظم	٣
٨	جـ- الخاطر	٤
٨	د- الوحي	٥
٨	الرؤيا الصالحة ومنزلتها	٦
٩	رؤيا الله سبحانه وتعالى في المنام	٧
٩	رؤيا النبي ﷺ في المنام	٨
١١	ترتيب الحكم على قول النبي ﷺ أو فعله في الرؤيا	٩
١٢	تعبير الرؤيا	١٠
٢٢-١٥	رؤية	١٢-١
١٥	التعريف	١
١٥	الألفاظ ذات الصلة	
١٥	أ- الإحراك	٢

١٦	ب - النظر	٣
١٦	الحكم التكليفي	٤
١٦	ما يتعلق بالرؤية من أحكام	
١٦	رؤية الأجنيات والمحارم	٥
١٧	رؤية المخطوبة	٦
١٧	رؤية المتبعم للماء	٧
١٨	رؤية المبيع	٨
١٩	الرؤية المحتبرة	٩
٢٠	رؤية المشهود به	١٠
٢١	رؤية القاضي الخصوم	١١
٢١	الرؤية	١٢
٢٢ - ٤٠	رؤية الهلال	١٨ - ١
٢٢	التعريف	١
٢٣	الحكم التكليفي	
٢٣	طلب رؤية الهلال	٢
٢٤	حرفي إثبات الهلال :	
٢٤	أولاً : الرؤية بالعين :	
٢٤	أ - الرؤية من الجرم الصغير الذين تحصل بهم الاستفاضة	٣
٢٥	ب - رؤية عدلين	٤
٢٥	ج - رؤية عدل واحد	٥
٢٧	رؤية هلال شوال وبقية الشهور	٦
٢٨	أولاً : رؤية الهلال نهارة	٧
٣٠	ثانياً : إكمال الشهر ثلاثين	٨
٣٠	توالي الغيم	٩
٣١	صوم من اشتبهت عليه الأشهر	١٠

المصنف	الموضوع	الفقرات
٣١	ثلاثا : إثبات الأهله بالحساب الفلكي	١١
٣٢	رأي القائلين بالحساب	١٢
٣٣	آراء القائلين بعدم إثبات الأهله بالحساب وأدلتهم	١٣
٣٥	اختلاف المطالع	١٤
٣٧	أثر الخطأ في رؤية الهلال	١٥
٣٨	تبليغ الرؤية	١٦
٣٩	وقت الإعلام	١٧
٣٩	الأدعية المأثورة عند رؤية الهلال	١٨
٤٠ - ٤٣	رائحة	٨ - ١
٤٠	التعريف	١
٤٠	الحكم الإجمالي	
٤٠	أ - الرائحة في باب الطهارة	٢
٤١	ب - رائحة الطيب في حق المحرم	٣
٤١	ج - الرائحة الطيبة والرائحة الكريهة في المساجد	٤
٤٢	د - التلف بسبب الرائحة	٥
٤٢	هـ - ثبوت حد المشرب بوجود الرائحة	٦
٤٣	و - تغير رائحة لحم الجلالة لو لبسها	٧
٤٣	ز - منع الزوجة من أكل ما يتأذى الزوج من رائحته	٨
٤٣	وايغ	١
٤٣	التعريف	١
٤٤ - ٤٧	راتب	٨ - ١
٤٤	التعريف	١
٤٤	مواطن البحث	٢
٤٤	أ - السنن الرقاب من الصلوات	٣
٤٥	ب - المؤذن الرقاب	٤
٤٦	ج - الإمام الرقاب	٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٤٧	راكب	
	انظر: ركوب	
٤٨ - ٤٩	راهب	١ - ٥
٤٨	التعريف	١
٤٨	الألفاظ ذات الصلة	
	أ - الفسيس ، ب - الأحبار	٢ - ٣
٤٨	الأحكام التي تتعلق بالراهب	
٤٨	أ - قتل الراهب في الجهاد	٤
٤٩	ب - وضع الجزية على الرهبان	٥
٤٩ - ٧٦	ربا	١ - ٣٨
٤٩	التعريف	١
٥٠	الألفاظ ذات الصلة	
٥٠	أ - البيع	٢
٥١	ب - العوايا	٣
٥١	الحكم التكتيقي	٤
٥٤	حكمه تحريم الربا	٩
٥٧	أقسام الربا	
٥٧	ربا البيع (ربا الفضل)	١٢
٥٧	ربا السينة	١٣
٥٨	ربا الفضل	١٤
٥٩	الخلاف في ربا الفضل	١٥
٥٩	أثر الربا في العقود	١٦
٦١	انقراض خلاف في ربا الفضل ، ودعوى الإجماع على تحريمه	١٧
٦١	الأحاديث الدالة على تحريم ربا الفضل	١٨
٦٢	الأجناس التي نص على تحريم الربا فيها	١٩
٦٣	الاختلاف في غير هذه الأجناس	٢٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٦٤	علة تحريم الربا في الأجناس المخصوص عليها	٢١
٦٨	من أحكام الربا	٢٦
٧٢	من مسائل الربا	٣١
٧٢	المحاكمة	٣٢
٧٢	المزاينة	٣٣
٧٢	العينة	٣٤
٧٣	بيع الأعيان غير الربوية	٣٥
٧٤	بيع العين بالنثر والمصنوع بغيره	٣٦
٧٤	الربا في دار الخرب	٣٧
٧٥	مسألة مد عجلة	٣٨
٧٦ - ٧٩	رباط	١ - ٩
٧٦	التعريف	١
٧٧	الألفاظ ذات الصلة	
٧٧	أ - الجهاد ، ب - إغرامة	٢ - ٢
٧٧	الحكم التكليفي	٤
٧٧	فضل الرباط	٥
٧٨	أفضل الرباط	٦
٧٨	المحل الذي يتحقق فيه الرباط	٧
٧٨	مدة رباط	٨
٧٩	اترباطات المسئلة	٩
٨٠ - ٨٢	رباع	١ - ٨
٨٠	التعريف	١
٨٠	الألفاظ ذات الصلة	
٨٠	أ - العقارب - الأرض جد - الدار	٢ - ٤
٨٠	ما يتعلق بالرباع من أحكام	
٨٠	أ - رباع مكة المكرمة	٥

٩	ب - الشفعة في الرباع	٨١
٧	ج - قسمة الرباع	٨٢
٨	د - وقف الرباع	٨٢
٧ - ١	ريج	٨٢ - ٨٧
١	التعريف	٨٣
	الألفاظ ذات الصلة	٨٣
٢	النهاية	٨٣
٣	الغلة	٨٣
٤	الحكم الإجمالي	٨٣
٥	الريج في المضاربة	٨٥
٦	الريج في الشركة	٨٦
٧	زكاة ريج التجارة	٨٦
٨ - ١	ريض	٨٧ - ٩٠
١	التعريف	٨٧
	الألفاظ ذات الصلة	٨٨
٢	أ - القضاء	٨٨
٣	ب - الحريم	٨٨
٤	ج - العطن والمعطن	٨٨
٥	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	٨٨
٦	صلاة الجمعة وللعبد في الأرياض باعتبارها خارج البلد	٨٩
٧	إحياء الأرياض	٨٩
٨	الريض بالمعنى الثاني : (مأوى للغنم)	٨٩
٩	ريضة	٩٠ - ٩٢
١	التعريف	٩٠
	الألفاظ ذات الصلة	٩١
٥ - ٢	أ - الجاسوس ، ب - المرباط ، ج - الخارس ، د - الرصدي	٩١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٩١	الحكم الإجمالي ومواطر البحث	٦
٩١	أولاً : في الجهاد والغنائم	٧
٩١	حكم الرية في القصاص	٨
٩٢	حكم الرية في قطع الطريق	٩
٩٣ - ٩٤	رية	١ - ٤
٩٣	التعريف	١
٩٣	الحكم لإحلال	٢
٩٤	أثرويت الزوجة في تحريم الرية	٣
٩٤	تحريم ثلاث أربية وبيان ثبوتها	٤
٩٥ - ٩٧	رتن	١ - ٧
٩٥	التعريف	١
٩٥	الألفاظ ذات الصلة	
٩٥	أ - الرتن ، ب - اتعليل	٢ - ٣
٩٥	الحكم لإحلال	
٩٥	الررتن في فسح السكاح	٤
٩٦	حمار الرتن ، على مداواة نفقها	٥
٩٧	نفقة الرتناء	٦
٩٧	قسم الزوج لزوجته الرتناء	٧
٩٨	رتاء	١ - ٤
٩٨	التعريف	١
٩٨	الألفاظ ذات الصلة	
٩٨	١ - التائبين	٢

٩٨	ب - التذب	٣
٩٨	أحكام التكليف	٤
٩٨	رجب	
	نظر: الأشهر الحرم	
٩٩ - ١٠٣	رجحان (ترجيح)	١ - ١٩
٩٩	التعريف	١
١٠٠	الألفاظ ذات الصلة	
١٠٠	١ - الجمع ، ب - انصاع ، ج - التعارض	٢ - ٤
١٠٠	أحكام الترجيح	
١٠٠	حكم العمل بالدليل الراجح	٥
١٠١	طرق الموصلة إلى معرفة المرجح من الأدلة	٦
١٠١	انقسم الأول	٧
١٠١	النوع الأول	٨
١٠٢	النوع الثاني	٩
١٠٢	النوع الثالث	١٠
١٠٣	انقسم الثاني	١١
١٠٣	رجس	
	انظر: نجاسة	
١٠٤ - ١١٦	رجعة	١ - ٢١
١٠٤	التعريف	١
١٠٤	دليل مشروعية الرجعة وحكماتها	٢
١٠٦	الحكم التكليفي	٤
١٠٧	شروط الرجعة	

	كيفية الترجمة	١٠٩
١٢	أولاً: الترجمة بالقول	١٠٩
١٣	ثانياً: الترجمة بالفعل	١١٠
١٧	أولاً: صحة الترجمة بالرواء	١١٢
١٨	ثانياً: مقدمات الرواء	١١٢
	أحكام الترجمة	١١٣
١٩	الإشهاد على الترجمة	١١٣
٢٠	إعلام الزوجة بالترجمة	١١٤
٢١	سفر الزوج بالترجمة	١١٤
٢٢	تزيين المطلقة الترجمة وتشويقها لزوجها	١١٥
٢٣	اختلاف الزوجية في الترجمة	١١٥
١٤ - ١	رجل	١١٦ - ١٢٠
١	التعريف	١١٦
	الحكم الإجمالي	١١٧
٢	أ- لبس الحرير	١١٧
٣	ب- استعمال الرجل الذهب أو الفضة	١١٧
٤	ج- عبوة الرجل في الصلاة وخارجها	١١٨
٥	د- اختصاص الأذن بالرجال دون النساء	١١٨
٦	هـ- وجوب صلاة الجمعة على الرجال دون النساء	١١٨
٧	و- كون الرجل إماماً في الصلاة دون المرأة	١١٨
٨	ز- ما يختص بالرجل من أعمال الحج	١١٩
٩	ح- ذية الرجل	١١٩
١٠	ط- وجوب الجهاد على الرجل دون المرأة	١١٩
١١	ي- أخذ الجزية من المرأة	١١٩

الصفحة	الموضوع	المقررات
١١٩	ك - اختصاص من الشهادة في غير الأموال بالرجال دون النساء	١٢
١٢٠	ل - نكاح	١٣
١٢٠	م - الرجل والولاية	١٤
١٢٠ - ١٢٤	رجل	١ - ٨
١٢٠	التعريف	١
١٢١	الحكم التكليفي	
١٢١	أ - الموضوع	٢
١٢١	ب - حد السرقة	٣
١٢٣	ج - قاطع الطريق	٦
١٢٣	د - دية الرجل	٧
١٢٤	هـ - هل المُرَجَّل من المعونة	٨
١٢٤ - ١٢٦	رجم	١ - ٧
١٢٤	التعريف	١
١٢٤	الحكم التكليفي	٢
١٢٥	من يُجَدُّ بالرجم	٣
١٢٥	كيفية الرجم	٤
١٢٥	الجمع بين الرجم والجند	٥
١٢٥	تكفين المرحوم والمصلحة عليه	٦
١٢٦	رجم الحامل	٧
١٢٧ - ١٥١	رجوع	١ - ٣٩
١٢٧	لتعريف	١
١٢٧	الانفاذات الصفة :	
١٢٧	أ - الرد	٢
١٢٨	ب - القسح	٣

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٢٨	جـ - النقص	٤
١٢٨	الحكم التكليفي	٥
١٢٩	ما يتعلق بالرجوع من أحكام	
١٢٩	أسباب الرجوع	٦
١٢٩	أولاً : الرجوع في الأقوال والتصرفات	
١٢٩	١ - الرجوع في الحكم والقترى	
١٢٩	أ - خفاء الدليل	٧
١٣٠	ب - استظهار المجتهد رأي مجتهد آخر	٨
١٣١	جـ - انتضاء المصلحة	٩
١٣٢	د - تغير اجتهاد القاضي	١٠
١٣٣	هـ - تغير اجتهاد المفتي	١١
١٣٥	٢ - الرجوع في العقود	
١٣٥	أ - الرجوع في العقود غير اللازمة	١٤
١٣٥	ب - العقود التي يدخلها الخيار	١٥
١٣٥	٣ - الرجوع بالافاق	١٦
١٣٦	٤ - الرجوع بسبب الإفلاس	١٧
١٣٧	٥ - الرجوع بسبب الموت	١٨
١٣٧	٦ - الرجوع بسبب الاستحقاق	١٩
١٣٨	٧ - الرجوع بسبب الأداء ووجود الإذن	٢٠
١٤٠	ثانياً : الرجوع من المكان وإليه	٢٣
١٤٠	أ - رجوع من جاوز الميقات التكاليف للمع دون إحرام	٢٤
١٤١	ب - رجوع المعتدة إلى منزل العدة	٢٥
١٤٣	جـ - الرجوع عند عدم الإذن	٢٦
١٤٤	د - الرجوع من السفر لحق الزوجة	٢٧
١٤٤	هـ - الرجوع عند وجود المسكر	٢٨
١٤٥	ثالثاً : امتناع الرجوع	٢٩

٣٠	أ- حكم الشرع	١٤٥
٣١	ب- العقوبة اللازمة	١٤٦
٣٢	ج- تعلل الرجوع	١٤٦
٣٣	د- الإسقاط	١٤٦
٣٤	رابعاً: ما يكون به الرجوع	١٤٧
٣٥	خامساً: ارتجاع الزوجة	١٤٨
٣٦	سادساً: أثر الرجوع	١٤٩
٣٧	أ- أثر الرجوع عن الشهادة	١٤٩
٣٨	ب- أثر الرجوع عن الإقرار	١٥٠
٣٩	ج- أثر الرجوع عن الإسلام وباليه	١٥٠

رحم

١٥١

تفطرون أرحم

١٧- ١	رخصة	١٥١- ١٦٥
١	التعريف	١٥١
	الألفاظ ذات الصلة	١٥٢
٢	أ- التعزية	١٥٢
٣	ب- الإباحة	١٥٢
٤	ج- رفع الحرج	١٥٢
٥	د- الترخيص	١٥٣
٦	الحكمة من تشريع الترخيص	١٥٣
٧	النصيغ التي تدل على الرخصة	١٥٣
٨	أنواع الرخصة	١٥٥
	أ- باعتبار حكمها	١٥٥

	ب - تقسيم الرخص باعتبار الحقيقة والمجاز	١٥٦
١٣	القسم الأول : رخص حقيقة	١٥٧
١٤	القسم الثاني : رخص مجازية	١٥٨
	ج - تقسيم الرخص حسب التخفيف	١٥٩
١٥	النوع الأول : تخفيف إسقاط	١٥٩
١٦	النوع الثاني : تخفيف تقييد	١٦٠
١٧	النوع الثالث : تخفيف إبدال	١٦٠
١٨	النوع الرابع : تخفيف تقليص	١٦١
١٩	النوع الخامس : تخفيف تأخير	١٦١
٢٠	النوع السادس : تخفيف إياحة مع قيام المانع	١٦١
	د - تقسيم الرخص باعتبار أساليبها	١٦١
٢١	١ - رخص سببه الضرورة	١٦١
٢٢	٢ - رخص سببها الحاجة	١٦٢
٢٣	هلاقة الرخصة ببعض الأدلة الشرعية	١٦٣
٢٤	القياس على الرخص	١٦٣
٢٥	الأخذ بالرخص أو العزائم	١٦٣
٢٦	آراء العلماء في تتبع الرخص	١٦٤
٢٧	الرخص الإضافية	١٦٤

رخص

انتظر : أطعمة

٨ - ١	رد	١٦٩ - ١٦٥
١	التعريف	١٦٥
	الألفاظ ذات الصلة	١٦٦
٢	المدد	١٦٦

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٦٦	الحكم الاجمالي	
١٦٦	حق الرد في الغنائم	٣
١٦٧	الرد في الجنائيات	٤
١٦٧	أ - الرد في قطع الطريق (الخربة)	٥
١٦٨	ب - الرد في العرقه	٦
١٦٨	ج - الرد فيما يوجب القصاص	٧
١٦٨	أثر الرد في منع الإرث	٨
١٦٩ - ١٧٠	رداء	١ - ٣
١٦٩	التعريف	١
١٦٩	الحكم الشرعي	٢
١٧٠	تحويل الرداء في دعاء الاستسقاء	٣
١٧١ - ١٧٣	رداءة	١ - ٦
١٧١	التعريف	١
١٧١	الأحكام المتعلقة بالرداءة	
١٧١	إخراج الردية عن الجلب في الزكاة	٢
١٧٢	بيع الجلب بالردية	٣
١٧٢	ذكر الرداءة في المسلم فيه	٤
١٧٣	ذكر الجودة والرداءة في الحيوان	٥
١٧٣	قبول الردية عن الجلب في القرض	٦
١٧٤ - ١٨٠	رد	١ - ١٧
١٧٤	التعريف	١
١٧٤	الحكم التكليفي	٢
١٧٤	الرد في العضود	
١٧٤	موجبات الرد	٣ - ٧
١٧٦	مقطعات الرد في العقود	٨ - ١٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
١٧٧	أنواع الرد	١١
١٧٧	رد مال المحجور عليه	١٢
١٧٧	رد السلام	١٣
١٧٨	رد الشهادة	١٤
١٧٨	رد اليمين	١٥
١٧٨	رد مال الغير	١٦
١٧٩	مؤنة الرد	١٧
١٨٠ - ٢٠١	ردة	١ - ٥٢
١٨٠	التعريف	١
١٨٠	شرائط الردة	٢
١٨١	ردة العصبي	٣
١٨١	المرد قبل البلوغ لا يقتل	٤
١٨١	ردة المجنون	٥
١٨١	ردة السكران	٦
١٨٢	المكره على الردة	٧
١٨٣	ما تقع به الردة	١٠
١٨٣	ما يوجب الردة من الاعتقاد	١١
١٨٤	حكم سب الله تعالى	١٤
١٨٤	حكم سب الرسول ﷺ	١٥
١٨٤	هل يقتل الساب ردة، أم حدا	١٦
١٨٥	حكم سب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام	١٧
١٨٥	حكم سب زوجات النبي ﷺ	١٨
١٨٥	حكم من قال نكس يا كافر	١٩
١٨٦	ما يوجب الردة من الأفعال	٢٠
١٨٧	الردة تترك الصلاة	٢١
١٨٧	جنايات المرد، واجتنابها عليه	٢٢

الصفحة	الموضوع	الفتاوى
١٨٨	جناية المرتد على النفس	٢٣
١٨٨	جناية المرتد على ما دون النفس	٢٤
١٨٩	زنى المرتد	٢٥
١٨٩	قذف المرتد غيره	٢٦
١٨٩	إتلاف المرتد المال	٢٧
١٨٩	السرقه وتقطع الطريق	٢٨
١٨٩	مسنوية المرتد عن جنائياته قبل الردة	٢٩
١٩٠	الإنداد الجماعي	٣٠
١٩٠	الجناية على المرتد	٣١
١٩١	الجناية على المرتد فيما دون النفس	٣٢
١٩١	قذف المرتد	٣٣
١٩١	ثبوت الردة	٣٤
١٩١	استثناء المرتد	٣٥
١٩٢	كيفية توبة المرتد	٣٦
١٩٣	توبة سب الله تعالى ، أو رسوله ﷺ	٣٧
١٩٤	توبة من تكررت ردة	٣٨
١٩٤	توبة المسافر	٣٩
١٩٤	قتل المرتد	٤٠
١٩٥	أثر الردة على مال المرتد ونصرفاته	
١٩٥	ديون المرتد	٤١
١٩٦	أموال المرتد ونصرفاته	٤٣
١٩٨	أثر الردة على الزواج	٤٤
١٩٨	حكم زواج المرتد بعد الردة	٤٥
١٩٨	مصير أولاد المرتد	٤٦
١٩٩	إرث المرتد	٤٧
١٩٩	أثر الردة في إحباط العمل	٤٨

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٠٠	تأثير الردة على الحج	٤٩
٢٠١	تأثير الردة على الصلاة والصوم والزكاة	٥٠
٢٠١	تأثير الردة على الرضوء	٥١
٢٠١	ذبائح المرنء	٥٢
٢٠١ - ٢٠٦	رزق	١٨ - ١
٢٠١	التعريف	١
٢٠١	الألفاظ ذات الصلة :	
٢٠١	أ- العطاء	٢
٢٠٢	أخذ الرزقة للإعانة على الطاعة	٣
٢٠٣	بعض الأحكام المتصلة بالرزق	٩ - ٤
٢٠٤	وظائف الإمام في القسمة على أهل الجهاد من المرتزقة	١٠ - ١٤
٢٠٥	القول الضابط فيمن يرعاه الإمام	١٥ - ١٨
٢٠٦	رسالة	
	انظر : إرسال	
٢٠٧ - ٢٠٩	رسخ	٤ - ١
٢٠٧	التعريف	١
٢٠٧	الحكم الإجمالي	
٢٠٧	غسل اليدين إلى الرسغين في ابتداء الرضوء	٢
٢٠٧	مسح اليدين إلى الرسغين في التيمم	٣
٢٠٩	موضع القطع من اليد في السرقة	٤
٢٠٩ - ٢١٢	رسول	١ - ٦
٢٠٩	التعريف	١
٢١٠	الحكم التكنيفي	٢
٢١٠	حكم من سب رسولا من الرسل عليهم الصلاة والسلام	٣
٢١١	الذبح باسم رسول الله ﷺ	٤

المصنفه	الموضوع	الفقرات
٢١١	جس الرسول ﷺ	٥
٢١١	رسل فعل الحرب والمهادنة	٦
٢١٩ - ٢١٢	رشد	١ - ١١
٢١٢	التعريف	١
٢١٣	الانفاذ ذات الصلة :	
٢١٣	أ - الأمانة	٢
٢١٣	ب - التبلوغ	٣
٢١٣	ج - التمييز	٤
٢١٤	د - المحجر	٥
٢١٤	هـ - السفه	٦
٢١٤	وقت الرشد وكيفية معرفته	٧
٢١٦	دفع المال إلى الحر البالغ العاقل غير الرشيد	١٠
٢١٩	مواطن البحث	١١
٢١٩ - ٢٢٧	رشوة	١ - ٢٢
٢١٩	التعريف	١
٢٢٠	الانفاذ ذات الصلة	
٢٢٠	أ - المصانة	٢
٢٢٠	ب - السمحت - بضم السين -	٣
٢٢٠	ج - الهدية	٤
٢٢١	د - الهبة	٥
٢٢١	و - الصدقة	٦
٢٢١	أحكام الرشوة	٧
٢٢٢	أقسام الرشوة	٨
٢٢٣	حكم الرشوة بالنسبة للمرتشي	
٢٢٣	أ - الإمام والولاء	٩
٢٢٣	ب - العيال	١٠

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٢٣	جـ - القاضي	١١
٢٢٤	د - المنع	١٢
٢٢٤	هـ - المدرس	١٣
٢٢٤	و - الشاهد	١٤
٢٢٤	حكم الرشوة بالنسبة للراشي	
٢٢٤	أ - الخالج	١٥
٢٢٥	ب - صاحب الأرض الحراجية	١٦
٢٢٥	جـ - القاضي	١٧
٢٢٥	حكم القاضي	١٨
٢٢٦	انعزال القاضي	١٩
٢٢٦	أثر الرشوة	
٢٢٦	أ - في التعزير	٢٠
٢٢٦	ب - دعوى الرشوة على القاضي	٢١
٢٢٧	جـ - في المحكم بالرشد	٢٢
٢٢٧	د - المال المأخوذ	٢٣
٢٢٧ - ٢٣٨	رضا	٢٠ - ١
٢٢٧	التعريف	١
٢٢٨	الالفاظ ذات الصلة	
٢٢٨	أ - الإرادة	٣
٢٢٨	ب - النية	٤
٢٢٨	جـ - المقصد	٥
٢٢٩	د - الإذن	٦
٢٢٩	هـ - الإكراه	٧
٢٢٩	و - الاختيار	٨
٢٢٩	حقيقة الرضا وعلاقته بالاختيار	٨
٢٣١	أثار هذا الاختلاف	١١

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٣٣	الحكم الإجمالي	١٣
٢٣٤	عيوب الرضا	١٤ م
٢٣٥	وسائل التعبير عن الرضا	١٥
٢٣٧	دلالة الإشارة على الرضا	١٩
٢٣٧	دلالة السكوت على الرضا	٢٠
٢٣٨ - ٢٥٦	رضاع	١ - ٣٧
٢٣٨	التعريف	١
٢٣٨	الألفاظ ذات الصلة	
٢٣٨	الحضانة	٢
٢٣٩	دليل مشروعية الرضاع	٣
٢٣٩	الحكم التكنيفي	
٢٣٩	أولاً: حكم الرضاع	٤
٢٤٠	حق الأم في الرضاع	٥
٢٤٠	حق الأم في أجره الرضاعي	٦
٢٤١	ثانياً: الأحكام التي تنطبق على الرضاع	٧
٢٤١	الرضاع المحرم ، ودليل التحريم	٨
٢٤٢	أولاً: المرضع	٩
٢٤٢	للتحريم يلزم المرأة المينة	١٠
٢٤٢	تقدم الحمل على الرضاع	١١
٢٤٣	ثانياً: اللبن	١٢
٢٤٤	اشتراط تعدد الرضعات	١٤
٢٤٥	ثالثاً: الرضيع	
٢٤٥	أ- يشترط وصول اللبن إلى المينة بالرضاع أو إيجار أو إسقاط	١٦
٢٤٥	ب- ألا يبلغ الرضيع حولين	١٧
٢٤٧	تحريم النكاح بالرضاع	
٢٤٧	١- ما يحرم على الرضيع	١٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٤٨	٢ - المرضعة	٢٠
٢٤٨	٣ - الفضل صاحب اللبن	٢١
٢٤٩	ثبوت الأبوة ولو بعد الطلاق أو الموت	٢٢
٢٤٩	ثبوت الحرمة بلبن من زنى	٢٤
٢٥٠	لين الولد المضي باللعان	٢٥
٢٥٠	الحرمان بالمصاهرة المتعلقة بالرضاع	٢٦
٢٥١	الرضاع الطارىء على التكاثف	٢٧
٢٥٢	ما يثبت به الرضاع	٢٨
٢٥٢	الإقرار بالرضاع	٢٩
٢٥٢	الرجوع عن الإقرار	٣٠
٢٥٣	إقرار الزوجة بالرضاع	٣١
٢٥٣	نصاب الشهادة على الرضاع	٣٢
٢٥٤	قبول شهادة أمي الزوجين بالرضاع	٣٣
٢٥٥	شهادة المرضعة	٣٤
٢٥٥	رضاع الكافر	٣٥
٢٥٥	الارضاع بلبن الفجور	٣٦
٢٥٥	صلة المرضعة وذويها	٣٧
٢٥٧ - ٢٥٩	وضع	١ - ١٠
٢٥٧	التعريف	١
٢٥٧	الألقاظ ذات الصلة	
٢٥٧	أ - السهم ، ب - التنفيل ، ج - السلب	٢ - ٤
٢٥٨	اختكم التكليف	٥
٢٥٨	أصحاب الوضع	٦
٢٥٩	الرضع للدواب	٧
٢٥٩	محل الرضخ	٨
٢٥٩	مقدار الرضخ	٩

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٥٩	زمن الوضع	١٠
٢٥٩	رطل	
	انظر: مقادير	
٢٦٠-٢٦٢	رطوبة	٦-١
٢٦٠	التعريف	١
٢٦٠	الحكم الإجمالي	
٢٦٠	أ- رطوبة فرج المرأة	٢
٢٦٠	ب- رطوبة فرج الحيوان	٣
٢٦١	ج- علاقي رطوبة النجاسة	٤
٢٦١	د- مسائل في الاستنجار	٥
٢٦١	هـ- المني الرطب	٦
٢٦٢-٢٦٧	رعاف	٩-١
٢٦٢	التعريف	١
٢٦٢	الأحكام المتعلقة بالرعاف	
٢٦٢	انتقاص الوضوء بالرعاف	٢
٢٦٥	بناء الرعاف على صلواته	٥
٢٦٧	أثر الرعاف على الصوم	٩
٢٦٨-٢٧١	رعي	٨-١
٢٦٨	التعريف	١
٢٦٨	الحكم التكليفي	٢
٢٦٨	منع أهل قرية رعي غير مواشيهم	٣
٢٦٨	رعي حشيش الحرم	٤
٢٦٩	أخذ المعوض عن الرعي في الحرم	٥
٢٦٩	ضمان الرعي	٦
٢٧٠	إجذرة الرعي	٧

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٧٠	سقي الرعي من لبن الغنم التي يربعها	٨
٢٧١ - ٢٧٣	وغالب	١ - ٣
٢٧١	التعريف	١
٢٧٢	الحكم الإجمالي	٢
٢٧٣	الرغبة بمعنى سنة الفجر	٣
٢٧٣ - ٢٧٤	رفادة	١ - ٧
٢٧٣	التعريف	١
٢٧٤	الألفاظ ذات الصلة	
٢٧٤	أ - السدنة ، ب - الحجابة ، ج - السقاية ، د - العبارة	٢ - ٥
٢٧٤	مكانة الرفادة في الشرع	٦
٢٧٤	الحكم الإجمالي	٧
٢٧٥ - ٢٧٧	رقت	١ - ٥
٢٧٥	التعريف	١
٢٧٥	الحكم التكليفي	٢
٢٧٥	الرقت في الصوم	٣
٢٧٦	الرقت في الاعتكاف	٤
٢٧٦	الرقت في الإحرام	٥
٢٧٨ - ٢٨٢	رفض	١ - ١٠
٢٧٨	التعريف	١
٢٧٨	الألفاظ ذات الصلة	
٢٧٨	أ - الفسخ ، ب - الإفساد ، ج - الإبطال	٢ - ٤
٢٧٨	الأحكام المتعلقة بالرفض	
٢٧٨	أ - رفض نية الوضوء	٥
٢٧٩	ب - رفض نية الصلاة	٦
٢٧٩	ج - رفض نية الصوم	٧

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٢٧٩	د- رفض نية الإحرام	٨
٢٧٩	هـ- رفض الحج أو العمرة	٩
٢٨١	أثر الرفض وجزاؤه	١٠
٢٨٢ - ٢٩١	رفع الحرج	١ - ١٣
٢٨٢	التعريف	١
٢٨٣	الانفاذ ذات الصلة	
٢٨٣	أ - التعبير	٢
٢٨٣	ب - الرحمة	٣
٢٨٤	ج - الضرر	٤
٢٨٤	رفع الحرج من مقاصد الشريعة	٥
٢٨٥	أقسام الحرج	٦
٢٨٦	شروط إخراج المرفوع	٨
٢٨٧	أسباب رفع الحرج	٩
٢٨٨	كيفية رفع الحرج	
٢٨٨	رفع الحرج ابتداء	١٠
٢٨٨	رفع الحرج عند تحقق وجوده	١١
٢٨٩	تعارض رفع الحرج مع النص	١٢
٢٩٠	قواعد الأدلة الأصولية والقواعد الفقهية المراعى فيها رفع الحرج	١٣
٢٩١ - ٢٩٥	رفع	١ - ١٠
٢٩١	التعريف	١
٢٩١	حكمه التكليفي	٢
٢٩٢	رفع الله سبحانه وتعالى بالمكلفين	٣

الصفحة	الموضوع	المقررات
٢٩٣	الرفق بالوالدين	٤
٢٩٣	الرفق بالجار	٥
٢٩٣	رفق الإمام بالمؤمنين	٦
٢٩٣	الرفق بالمغير ونحوه إيداعه في مواطن الازدحام للعبادة	٧
٢٩٤	الرفق في تغيير المنكر	٨
٢٩٤	الرفق بتأخير	٩
٢٩٥	الرفق بالحيوان	١٠
٢٩٨ - ٣٠١	رفقة	١٤ - ١
٢٩٨	تعريف	١
٢٩٨	الألفاظ ذات الصلة	
٢٩٨	أ- الصاحب، ب- المركب، ج- ثمنه، د- المرحط	٢ - ٥
٢٩٨	الحكم التكليفي	٦
٢٩٩	اشتراط وجود رفقة في وجوب الحج	٨
٣٠٠	الرفقة في السفر بمنزلة الأهل في الحضر	١٠
٣٠٠	بيع الرفقة متاع من ماله منهم	١١
٣٠١	شهادة الرفقة في قطع الطريق	١٢
٣٠١	مسؤول المسافر رفقة عن ماله	١٣
٣٠١	جواز السفر في يوم الجمعة خشية فوت الرفقة	١٤

